

حرب الاستنزاف..

الطريق إلى نصر أكتوبر

حرب أكتوبر.. 1973 كيف حققت مصر الانتصار؟

إصدار وثائقي بمناسبة مرور خمسون عامًا على حرب أكتوبر 1973



المجلد الأول

الطبعة الأولى: يناير 2024

رقم الإيداع: 2024/1844

الترقيم الدولي: 9-5-87240-977-978

© حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة - مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

يتقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بأسمى آيات الشكر والتقدير لجميع المشاركين من المفكرين والباحثين الذين ساهموا بإخلاص في كتابة موسوعة (خمسون عامًا على حرب أكتوبر 1973: حرب أكتوبر.. كيف حققت مصر الانتصار؟)، لما قدموه من إسهامات كان لها أكبر الأثر في إثراء المعرفة وتوثيق الأحداث التاريخية التي ارتبطت بحرب أكتوبر من بداية حرب الاستنزاف حتى تحقيق الانتصار العسكري والقانوني واسترداد كامل الأراضي المصرية، ليتم كتابة ملحمة عظيمة تُضاف لتاريخ الدولة المصرية العريقة.

في سبيل جمع وتوثيق هذا الجزء الهام من تاريخنا، كانت جهودكم البارزة حجر الزاوية الذي بُنيت عليه هذه الموسوعة. من خلال بحوثكم العميقة وتحليلاتكم الفاحصة، قدمتم للقراء والباحثين هدية ثمينة تعكس روعة التفاني والاهتمام بالتفاصيل، لتمثل هذه الموسوعة لوحةً فنيةً تاريخيةً تلخص الأحداث بدقة وتفصيل، وهو إنجاز لا يمكن تحقيقه دون تفاني واجتهاد الجميع.

نشكركم على الوقت والجهد المخلص الذي قدمتموه في هذا العمل القيم من أجل تعزيز الوعي التاريخي والفهم بمعجزة انتصار أكتوبر؛ لتكون هذه الموسوعة إرثًا قيمًا للأجيال القادمة. تستحقون كل التقدير والاحترام على تفانيكم وسعيكم الدؤوب لإنجاح هذا المشروع الضخم. بفضلكم، أصبحت موسوعتنا حقيقة ملموسة تسهم في نقل التاريخ بشكل شامل ومفصل.

وأخيرًا، نشكركم على الإلهام الذي قدمتموه لنا وللقراء الكرام على حد سواء بمساهماتكم القيمة، فقد تركتم بصمة عميقة في ميدان الأبحاث التاريخية. ونأمل أن تكونوا فخوريين بالإرث الذي تركتموه للأجيال القادمة، ونتطلع إلى مواصلة هذه الرحلة المميزة معًا في المستقبل.

إدارة المركز

د. خالد عكاشة

موسوعة

حرب أكتوبر.. 1973

كيف حققت مصر الانتصار؟

المدير العام

د. خالد عكاشة

المستشار العام للموسوعة

اللواء د. محمد قشقوش

تحرير الموسوعة

تحرير المجلد الأول

د. خالد حنفي علي

تحرير المجلد الثاني

د. حسن أبو طالب

تحرير المجلد الثالث

د. دلال محمود

المحررون العسكريون

محرر المحور: اللواء د. محمد قشقوش

المشاركون (الترتيب أبجدياً)

اللواء أسامة إبراهيم

اللواء د. عز الدين عوف

اللواء علي حفظلي

اللواء عماد منسي

اللواء مجدي حجازي

اللواء د. محفوظ طه مرزوق

الرائد أ.ح. / محمد الحسيني

اللواء د. محمد قشقوش

أ. محمد منصور

المحور السـياسـي

محرر المحور: د. حسن أبو طالب

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

السيد / أحمد أبو الغيط
د. أحمد يوسف أحمد
د. جمال عبد الجواد
د. حسن أبو طالب
د. عبد المنعم سعيد
السفير د. / عزت سعد
اللواء / محمد إبراهيم الدويري
د. محمد كمال
أ. رحاب الزبيدي
أ. ماري ماهر
أ. محمد عبد الرزاق
أ. منى قشطة
أ. نوران عوضين

المحور الاجتماعي والاقتصادي

محرر المحور: د. خالد حنفي علي

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. خالد حنفي علي
د. خالد عبد الفتاح
أ. بسنت جمال
أ. أحمد بيومي

المحور الإسرائيلي

محرر المحور: د. دلال محمود

المشاركون (الترتيب أبجديًا)

د. دلال محمود
د. رانيا فوزي
د. عبد العليم محمد
أ. شادي محسن

الإخراج الفني

أ. إسلام علي

المتابعة والتنفيذ

أ. ممي سعيد

محتويات الموسوعة

المجلد الأول

حرب الاستنزاف.. الطريق إلى نصر أكتوبر

VII	المقدمة:
23	الفصل الأول: ما بعد نكسة يونيو.. الإعداد لمعركة التحرير
25	أولاً: الإدراك الناصري لنكسة يونيو
29	ثانياً: الإصلاح السياسي.. ضرورة وفرض
32	ثالثاً: إعادة بناء القوات المسلحة.. التخطيط والتدريب والمقاتل
38	رابعاً: توجهات جديدة للسياسة الخارجية عربياً ودولياً
39	خامساً: السادات وتصفية مراكز القوى وتشكيل إطار عربي داعم
51	الفصل الثاني: حرب الاستنزاف.. الإعداد العسكري لانتصار أكتوبر
53	أولاً: أهداف حرب الاستنزاف ومراحلها وتأثيراتها
57	ثانياً: دور الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة في حرب الاستنزاف
57	■ القوات الجوية
76	■ القوات البحرية
92	■ قوات الدفاع الجوي
97	■ القوات البرية
117	■ قوات الاستطلاع والحرب الإلكترونية
127	ثالثاً: انعكاسات حرب الاستنزاف على العسكرية المصرية
137	الفصل الثالث: استراتيجيات إسرائيل في التعامل مع حرب الاستنزاف
140	أولاً: السياق العام المحيط بإسرائيل بعد 1967
162	ثانياً: استراتيجية إسرائيل العسكرية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة
173	ثالثاً: كيف واجهت إسرائيل حرب الاستنزاف؟
182	رابعاً: سياسات إسرائيل في مرحلة ما بعد حرب 1967
187	خامساً: مدى فاعلية استراتيجية إسرائيل قبل حرب أكتوبر 1973
197	الفصل الرابع: الدور العربي وحرب أكتوبر.. خبرة عسكرية فريدة
200	أولاً: عبد الناصر والتمهيد السياسي للحرب عربياً
205	ثانياً: السادات والإعداد للحشد العسكري العربي

213	الفصل الخامس: اتجاهات الدور الأمريكي في حربي يونيو وأكتوبر
214	أولاً: الولايات المتحدة على مسرح الشرق الأوسط
219	ثانياً: علاقات القاهرة وواشنطن من 56 إلى 67
227	ثالثاً: أزمة مايو 67 وتصاعد العدوان الإسرائيلي
231	رابعاً: حرب يونيو.. خداع أمريكي وتواطؤ عمدي
238	خامساً: إفراط الانحياز الأمريكي والطريق إلى أكتوبر
245	الفصل السادس: الدور السوفيتي.. دعم عسكري بطيء بدون بديل
246	أولاً: محددات سياسة السوفييت إزاء صراع العرب وإسرائيل
249	ثانياً: السوفييت وإعادة بناء الجيش المصري.. دوافع ونتائج
256	ثالثاً: تعقيدات العلاقة المصرية السوفيتية أثناء حرب الاستنزاف
261	رابعاً: ملازمات إنهاء عمل الخبراء السوفييت .. وخيار الحرب
273	الفصل السابع: إدارة الصمود الاقتصادي بين الهزيمة والنصر
274	أولاً: ملامح الاقتصاد المصري ما بعد هزيمة يونيو
282	ثانياً: الأداء الاقتصادي بين عامي 1967 و1973
287	ثالثاً: خسائر الهزيمة والاتجاه إلى «اقتصاد الحرب»
289	رابعاً: اقتصاد العبور.. وإدارة الموارد الاقتصادية
299	الفصل الثامن: الدعم المجتمعي من حرب الاستنزاف إلى أكتوبر
301	أولاً: استراتيجية الدولة وتهيئة المجتمع للحرب
304	ثانياً: أدوار قوى المجتمع في حرب الاستنزاف
311	ثالثاً: إدارة التعامل مع التهجير بين الحريين
316	رابعاً: مجالات الدعم الشعبي في انتصار أكتوبر
323	الوثائق والمرفقات

المجلد الثاني

ملحمة العبور .. النصر العسكري

363	الفصل التاسع: الحرب.. قرار محسوم
365	أولاً: الاستعداد للمعركة.. التحرك في جبهات متعددة

368	ثانيًا: اجتماع الثلاثين من سبتمبر 73.. حسم قرار الحرب
376	ثالثًا: اجتماع تاريخي ومناقشات عميقة
377	رابعًا: أمريكا والنوايا المصرية.. العجز عن الإدراك
387	الفصل العاشر: فلسفة الخداع الاستراتيجي وبناء السلام
388	أولًا: أدب المفاجأة الاستراتيجية
390	ثانيًا: حرب أكتوبر ومدرسة السادات السياسية
392	ثالثًا: مفاجأة أكتوبر الاستراتيجية
394	رابعًا: اللحظة الساداتية.. السمات والأصول
395	خامسًا: الاستخدام الحصيف للمخابرات
400	سادسًا: الاستخدام الحكيم للدبلوماسية والسياسة
402	سابعًا: الخداع الاستراتيجي وشمول التطبيق
411	الفصل الحادي عشر: ملحمة العبور.. أولى خطوات النصر
412	أولًا: القوات البرية والأفرع الرئيسية.. الإعداد والتخطيط ودقة التنفيذ
421	ثانيًا: تحديات الخداع الاستراتيجي.. عبقرية التخطيط ودقة التنفيذ
443	ثالثًا: السادس من أكتوبر.. عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف
452	رابعًا: الأفرع الرئيسية.. أدوار مهمة وبطولات كبرى
480	خامسًا: تطوير الهجوم شرقًا والهجوم الإسرائيلي المضاد
499	الفصل الثاني عشر: القوات البحرية.. تخطيط مبتكر ومهام جريئة
501	أولًا: المتغيرات الرئيسية في المشهد العسكري البحري 1970 - 1973
505	ثانيًا: أعمال قتال القوات البحرية في حرب 1973
523	الفصل الثالث عشر: حرب أكتوبر 73.. دروس مستفادة ميدانيًا واستراتيجيًا
524	أولًا: الدروس المستفادة للقوات البرية والجيش الميدانية
528	ثانيًا: خبرات التضامن على المستوى العربي والإقليمي
528	ثالثًا: إعداد المستوى الداخلي وفق مفاهيم إدارة الأزمات والتفاوض
529	رابعًا: خبرات مهمة للمستوى العسكري الميداني
531	خامسًا: الدروس المستفادة للقوات الجوية
533	سادسًا: الدروس المستفادة في مجال الدفاع الجوي
543	الفصل الرابع عشر: شهادات.. بطولات وتضحيات
544	أولًا: "الشفرة النووية" وهزيمة الغطرسة الإسرائيلية
545	ثانيًا: عناصر الاستطلاع خلف العدو.. مهام خطيرة وبطولات نادرة
549	ثالثًا: من بطولات طياري القوات الجوية

رابعًا: أعمال قتال السرب 15 ميچ - 17 في سوريا 555

561 الفصل الخامس عشر: مصر.. الإدارة السياسية للحرب.. والعلاقات مع موسكو وواشنطن

أولًا: مساعي الحفاظ على العلاقات مع السوفييت 563
 ثانيًا: الاستجابة السوفيتية للحرب.. الدعم والتحرك المشترك مع هنري كيسنجر..... 567
 ثالثًا: الدور السوفيتي في التوصل إلى قرارات مجلس الأمن ووقف القتال 570
 رابعًا: موافقة مصر على وقف إطلاق النار..... 579
 خامسًا: التحركات السوفيتية الأمريكية لوقف إطلاق النار وتطبيقه 580
 سادسًا: مفاوضات فك الاشتباك الأول 586
 سابعًا: الاتصالات مرة أخرى مع السوفييت 596
 ثامنًا: مساعي الحفاظ على علاقة قوية مع سوريا 599
 تاسعًا: اتفاق النقاط الست وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة 600
 عاشرا: مساعي تطبيق النقاط الست 602
 حادي عشر: التوصل إلى اتفاق فضّ الاشتباك الأول 604

609 الفصل السادس عشر: الدور العربي.. مشاركة عسكرية وحظر نفطي

أولًا: السادات وإعداد الساحة العربية للمعركة 610
 ثانيًا: الدعم العسكري العربي 614
 ثالثًا: البترول العربي سلاح يدعم معركة التحرير..... 617

627 الفصل السابع عشر: الأداء العسكري الإسرائيلي والهزيمة الاستراتيجية

أولًا: مقدمات الحرب لم تدركها إسرائيل 628
 ثانيًا: لماذا فوجئت إسرائيل؟ 633
 ثالثًا: الأهداف الإسرائيلية في حرب أكتوبر 1973 640
 رابعًا: الاشتباكات العسكرية في أيام الحرب 641
 خامسًا: الاشتباكات على الجبهة الشمالية (الجبهة السورية) 643
 سادسًا: الخطة السورية 646
 سابعًا: اختلاف إسرائيلي حول الموقف على الجبهة السورية 649
 ثامنًا: محاولات سوريا الدفاعية 651
 تاسعًا: الاشتباكات على الجبهة الجنوبية (الجبهة المصرية) 652
 عاشرا: الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية 658
 حادي عشر: الضغط لوقف إطلاق النار..... 667
 ثاني عشر: تقييم الأداء العسكري الإسرائيلي خلال الحرب 669

675	الفصل الثامن عشر: إسرائيل.. مراجعة أسباب الفشل العسكري ومسئولية "التقصير"
676	أولاً: لجنة أبحاث للتحقيق القانوني في أسباب الهزيمة
681	ثانياً: مراجعة الأداء العسكري للجيش الإسرائيلي بعد الهزيمة
692	ثالثاً: أثر مراجعة الأداء العسكري بعد الحرب على السياسة العسكرية الإسرائيلية
696	رابعاً: أثر المراجعة على عناصر السياسة الدفاعية
702	خامساً: التوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية
703	سادساً: استخلاصات إسرائيلية من حرب أكتوبر 1973
725	الوثائق والمرفقات

المجلد الثالث

الانتصار السياسي.. مصر تصنع السلام

783	الفصل التاسع عشر: الجهود الدبلوماسية لتحرير سيناء وبناء السلام
784	أولاً: رؤية الرئيس السادات ومتغيرات حاكمية
787	ثانياً: الدور الأمريكي وجهود التحرك نحو السلام
797	ثالثاً: فشل عقد مؤتمر جنيف
800	رابعاً: زيارة السادات التاريخية إلى القدس (نوفمبر 1977)
816	خامساً: تعثر مفاوضات اللجنتين العسكرية والسياسية
826	سادساً: السادات ومحاولة تحفيز الدور الأمريكي
832	سابعاً: السادات وتحفيز الدور الأوروبي
834	ثامناً: عودة المحادثات مع الجانب الأمريكي في القاهرة
839	تاسعاً: تحركات الرئيس السادات في اتجاهات مختلفة
846	عاشراً: تحركات أمريكية بلا جدوى
857	الفصل العشرون: الطريق الصعب نحو معاهدة السلام
858	أولاً: محادثات السادات - بيجين في كامب ديفيد (5-17 سبتمبر 1978)
865	ثانياً: الغضب العربي تجاه الاتفاقيتين الإطارتين والحسم المصري
869	ثالثاً: معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية (26 مارس 1979)
881	رابعاً: تطبيق المعاهدة ومراحل الانسحاب الإسرائيلي
887	الفصل الحادي والعشرون: معركة استرداد طابا وأبعادها الاستراتيجية
888	أولاً: بداية النزاع حول طابا
898	ثانياً: اللجوء إلى التحكيم والاستعدادات المصرية

901	ثالثًا: حدود الوساطة الأمريكية خلال التحكيم.....
903	رابعًا: مشارطة التحكيم وتشكيل فريق المحكمين وقرق التفاوض.....
908	خامسًا: عمليات البحث في الوثائق
919	سادسًا: وقائع المحكمة
927	سابعًا: معركة إثبات مصرية طابا
939	ثامنًا: الأبعاد الإجرائية في الدفاع المصري
949	تاسعًا: قرار المحكمة وانتصار الدبلوماسية المصرية
961	الفصل الثاني والعشرون: ماذا فعلت إسرائيل بعد الحرب؟
963	أولًا: إسرائيل بعد أكتوبر.. السياق المحيط مختلف
963	ثانيًا: كيف ظهرت الصورة الذهنية لإسرائيل بعد الحرب؟
966	ثالثًا: اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب والسلام مع مصر
969	رابعًا: تغيرات في القوى السياسية داخل إسرائيل
970	خامسًا: الوضع الاقتصادي لإسرائيل
971	سادسًا: إعادة تعريف أعداء إسرائيل
979	سابعًا: محاولات استعادة التفوق الإسرائيلي المفقود
980	ثامنًا: حرب لبنان 1982
987	تاسعًا: منظومة الأهداف لمواجهة التهديدات العسكرية والسياسية
1001	الفصل الثالث والعشرون: كيف خطت إسرائيل لتجنب أكتوبر جديد؟
1002	أولًا: إعادة بناء القدرات العسكرية الإسرائيلية
1010	ثانيًا: الإنفاق العسكري الإسرائيلي.. تضخم الميزانية واستمرار التهديدات
1015	ثالثًا: منظومات تسليحية متنوعة للعودة للتفوق والردع
1026	رابعًا: مأسسة العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية
1031	خامسًا: اكتساب حلفاء إقليميين لمواجهة التهديدات العسكرية
1035	سادسًا: اختيار الضرورة.. الطريق إلى التحكيم
1044	سابعًا: تقييم الإدارة الإسرائيلية لكافة مراحل حرب أكتوبر 1973
1053	خاتمة
1063	الوثائق والمرفقات

المقدمة

نصر أكتوبر المجيد هو موضوع هذه السلسلة التي نقدمها في الذكرى الخمسين لهذا الانتصار. لم يكن أكتوبر مجرد انتصار عسكري في حرب، ولكنه كان نقطة تحول وعلامة فارقة تفصل أكتوبر وما جاء بعده عما كان قائماً قبل ذلك. لقد غير انتصار أكتوبر مصر والمنطقة، وصنع مستقبلهما طوال العقود التالية، وما زالت آثاره ممتدة إلى اليوم، ولهذا فإن قصة نصر أكتوبر تبدأ قبل النصر بعدة سنوات، وتتواصل لعدة سنوات بعدها. وقعت نكسة يونيو 1967، فكتب الكاتب الكبير الراحل أحمد بهاء الدين واصفًا إياها بـ "الهزيمة الحضارية". شرح بهاء الدين ما يقصده بذلك، قائلاً إن النكسة لم تكن مجرد هزيمة عسكرية، لكنها كانت نتيجة للهيكل الاجتماعي وأنماط القيم غير العصرية السائدة عندنا، والطريقة التي تتسم بالتخلف الحضاري التي ندير بها أمورنا، وربط إعادة البناء والعودة لتحقيق النصر بانتقال بلادنا حضارياً إلى مرحلة أرقى في تنظيم وإدارة كافة شئوننا. هذا هو ما حدث في أكتوبر 1973، فالنصر العسكري لم يتحقق فقط لأن الجيش حارب بطريقة أفضل، ولكن لأن نقلة عميقة حدثت في طريقتنا لإدارة الكثير من جوانب حياتنا العامة. صحيح أن انتقالاً حضارياً كاملاً لم يتحقق، وإلا ما كان مجتمعنا واجه الكثير من الإخفاقات في أعقاب نصر أكتوبر المجيد. ومع هذا فإن ما تحقق في أكتوبر لم يكن ليتحقق إلا بفضل القدر الهائل من الإصلاح الذي تم إدخاله، والذي كان كافياً لسد جزء مهم من الفجوة الحضارية التي أشار إليها كاتبنا الراحل أحمد بهاء الدين.

إدارة السياسة الإقليمية

باستثناء القوى العظمى، فإن السياسة الخارجية لأي دولة هي بالأساس سياساتها الإقليمية، فهذا هو النطاق الذي تظهر فيه الفرص وتأتي منه المخاطر في أغلب الأحوال. من الطبيعي أن يكون للدولة خصوم ومنافسون في الإقليم، ومن الضروري أن يكون لها حلفاء توازن بهم الخصوم، وأن تحرص طوال الوقت على أن يكون لها من الحلفاء أكثر مما لها من الخصوم. هذه هي المبادئ العامة لإدارة السياسة الدولية.

لقد تم التشويش على هذه المبادئ في العالم العربي بسبب تعقيدات العلاقة بين أنظمة الحكم والمحكومين، فبينما كان لمصر الناصرية أنصار ومؤيدين كثري أوساط الشعوب العربية؛ فإن الأمر لم يكن كذلك بالضرورة بين الحكومات. فقد كان لمصر خصوم ومنافسون مباشرون، خاصة بين النظم الملكية المحافظة، فيما اختارت حكومات عربية أخرى مجاراة مصر، ليس اتفاقاً معها في خطها السياسي، ولكن لتجنب تبعات الصدام معها. أقرب حلفاء مصر كانت هي الحكومات الثورية التي شاركت نفس التوجه الأيديولوجي القومي العربي الراديكالي، والذي انعكس في توافق وتنسيق سياسي/إعلامي، وإن كان لا يتجاوز هذا إلى عمق السياسات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. كانت السياسات العربية في هذه المرحلة ضحية انقسام أيديولوجي بين المحافظين والتقدميين، وقد لعبت مصر في تلك المرحلة دوراً رئيساً في توجيه هذه الانقسامات باعتبارها الدولة العربية الأكبر، والأكثر نفوذاً بين الجماهير العربية. تمتعت مصر بتأييد كبيرين الشعوب العربية، لكن هذا لم يكن مفيداً في تجميع موارد الشعوب العربية وتنسيق خططها للتعامل مع قضية العرب الأولى (فلسطين)، وبالتالي فإن ما بدا لبعض الوقت أنه هيمنة إقليمية مريحة تتمتع بها مصر، فإنه انعكس في مرات كثيرة درجة كبيرة من العزلة. وبينما كانت هيمنة مصر قادرة على تحقيق درجة عالية من التنسيق في الخطاب السياسي العربي، فإنها لم تكن كافية لتحقيق التنسيق في السياسات وإدارة الموارد والأولويات والعلاقات الخارجية للدول العربية. في هذه الظروف خاضت مصر حرب يونيو.

دخلت مصر حرب أكتوبر وهي في وضع إقليمي ممتاز، بعد أن سوت خصوماتها مع الدول العربية. لقد تسببت الهزيمة ثم وفاة الزعيم الكبير جمال عبد الناصر في إضعاف نفوذ مصر على الجماهير العربية، لكنها في المقابل عززت علاقات مصر مع الحكومات العربية، بل ومع دول شرق أوسطية غير عربية (إيران نموذجًا). وقد كان من أهم التحولات التي أدخلتها مصر على سياساتها الإقليمية تمهيدًا لحرب أكتوبر التخلي عن مفهوم الزعامة الإقليمية المنفردة، والانتقال بدلًا من ذلك إلى تبني مفهوم القيادة الجماعية للنظام الإقليمي العربي، فقامت الدبلوماسية المصرية بجهود دقيقة وحثيثة لتشكيل هيكل للقيادة الجماعية يقوم على المساهمة المادية للدول المختلفة في خدمة القضية العربية. القيادة الجماعية التي ضمت مصر وسوريا والعربية السعودية وفرت للعالم العربي قيادة متنوعة تضم الأجنحة الأيديولوجية المختلفة في المنطقة، هذا هو التحالف الذي خاض حرب أكتوبر كل بإسهامه، فحاربت مصر وسوريا، وقدمت العربية السعودية حظرًا نفطيًا كان مهمًا في مساندة الجهد الحربي العربي.

إدارة العلاقات مع القوى العظمى

لقد نشأت السياسة الخارجية المصرية الحديثة في خضم الحرب العالمية الثانية، استكملت نضجها خلال حقبة الحرب الباردة. أثناء الحرب العالمية الثانية رفضت مصر إعلان الحرب على دول المحور، رغم المعاهدة التي تربطها ببريطانيا منذ عام 1936، حتى إن مصر لم تقرر دخول الحرب إلا في 24 فبراير 1945، عندما كانت الحرب في مراحلها الأخيرة، وعندما أصبحت هزيمة ألمانيا مؤكدة. عدم الانحياز هو جوهر الموقف المصري في الحرب العالمية الثانية، والاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوى الكبرى، وتجنب التحول إلى أحد الأحجار على رقعة صراعات الكبار، وهو نفس الموقف الذي تمسكت به مصر أثناء الحرب الباردة، فأكسب مصر القدرة على استخلاص المكاسب من الدولتين العظميين، وكان أكبر وأنجح مثال لهذا هو وقوف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضد دول العدوان الثلاثي في عام 1956، مما أجبر دوله في النهاية على الانسحاب من الأراضي المصرية. أما في المرحلة التالية فقد نسجت مصر مصالح متشابكة مع القطبين، وحصلت على مساعدات متنوعة من كليهما، وهو دليل على القيمة التي اكتسبتها لدى الدولتين العظميين.

وقعت حرب يونيو في لحظة اضطرب فيها الميزان في يد القطبين، فأصبحت علاقات مصر مع الولايات المتحدة أكثر برودة وعدائية مما ينبغي، الأمر الذي جعل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تبدو تلقائيًا كما لو أنها أصبحت أكثر دفئًا مما هو معتاد في سياسة عدم الانحياز. تُبين الوثائق التاريخية أن الولايات المتحدة ساهمت في تسهيل انتصار إسرائيل في يونيو 1967، مما يعكس مدى التدهور الذي لحق بالعلاقات المصرية الأمريكية في تلك المرحلة.

لم يكن لمصر أن تخوض حرب أكتوبر وتنتصر فيها لولا نجاحها في استعادة التوازن إلى علاقاتها الدولية. أدركت مصر أن التوازن والتوظيف الدقيق للعلاقات مع القطبين هو مفتاح تحرير الأرض المصرية المحتلة. اعتمدت مصر منذ عام 1955 على الاتحاد السوفيتي كمصدر للسلاح، وكان عليها الحفاظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وتطويرها بما يسهل الحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه من السلاح. المعضلة التي كان على مصر التعامل معها هي أن تحرير الأرض لن يكون ممكنًا باستخدام السلاح وحده، وأنه ستأتي مرحلة سيكون فيها اللجوء للدبلوماسية ضروريًا، وفي مجال الدبلوماسية والتفاوض فإن للولايات المتحدة أفضلية لا يمكن تجاهلها. لهذا دخلت مصر حرب أكتوبر وقد نسجت توازنًا دقيقًا في علاقاتها مع القوتين الأعظم، فاستطاعت أن تحقق نصرًا عسكريًا في ميدان القتال، ثم نصرًا دبلوماسيًا في ميدان التفاوض، لتتجح في النهاية في تحرير سيناء الحبيبة.

الاستخبارات وإدارة المعلومات

كانت حرب يونيو فشلًا استخباراتيًا قبل أن تكون فشلًا عسكريًا. لقد بدأت أزمة مايو 1967 عندما حركت مصر قوات الجيش إلى سيناء، وهددت بالدخول إلى الحرب في حال تعرض سوريا لهجوم إسرائيلي. كانت حدة التوتر على الحدود السورية الإسرائيلية تتزايد، ووصلت أنباء عن نوايا إسرائيلية لشن هجوم كبير على سوريا، ولهذا كان رد الفعل المصري لردع إسرائيل. لقد بينت السجلات التاريخية أنه لم يكن هناك حشد إسرائيلي فوق العادة باتجاه سوريا، وأن المسؤولين لم يهتموا بتدقيق المعلومات عن الحشد الإسرائيلي، وأنهم حتى عندما وصلتهم تقديرات بأن القلق بشأن هجوم إسرائيلي وشيك على سوريا مبالغ فيه، تم تجاهل هذه التقديرات.

لو أضفنا إلى ذلك النقص الشديد في المعلومات المتعلقة بالجيش وخطط الحرب الإسرائيلية، اتضح حجم الفشل الاستخباري الذي كان سبباً رئيساً في هزيمة يونيو. لقد تغير هذا الأمر تماماً على الطريق إلى أكتوبر. فتحسنت بشكل جذري قدرة جمع وتحليل المعلومات عن العدو والمعلومات الأخرى ذات الصلة، ولعبت المخابرات دوراً رئيساً في تصميم وتنفيذ خطة الخداع الاستراتيجي التي كانت شرطاً رئيساً لنجاح خطة الحرب وتحقيق النصر.

إدارة الحكم وتنظيم الدولة

للهزيمة في يونيو وجوه كثيرة، لكن أهمها هو الاهتراء الذي أصاب نظام الحكم والاضطراب في إدارة شئون الدولة. في شرح وتبرير حركة التصحيح الناجحة التي قام بها في مايو 1971، تحدث الرئيس السادات عن القضاء على مراكز القوى. يلخص هذا المصطلح واقع الحال في النظام السياسي المصري قبل يونيو 1967، حيث حدثت عملية تفتيت للمجال السياسي، فكانت هناك مجالات متعددة للسيطرة، يمارس السلطة في كل منها فرد أو مؤسسة أو مجموعة. التنافس هو السمة الغالبة على العلاقة بين مراكز القوى المتعددة هذه، أما المظهر الأهم للاهتراء السياسي فتمثل في أن كل مركز قوة كان يمثل المرجع الأخير في شئون الإدارة والحكم في النطاق الواقع في مجال سيطرته، دون متابعة أو رقابة من أي سلطة عليا. ينطبق هذا بشكل خاص على الجيش والمخابرات والتنظيم السياسي. وبينما ظل الأخير موالياً لرئيس الدولة، فإن الجيش والمخابرات تمتعا باستقلال ذاتي واسع النطاق، دون أي قدرة من السلطات السياسية - ممثلة في رئيس الدولة - على القيام بالضروري من المتابعة والمحاسبة لمؤسسات تقع ضمن نطاق صلاحياته القانونية والدستورية. لذا فإنه لم يكن لرئيس الجمهورية سوى أن يقبل بتأكيدات القائد العام للقوات المسلحة حول الجاهزية الكاملة للقوات المسلحة واستعدادها لاحتمالات الحرب، وهي التأكيدات التي تبين كذبها التام بعد ذلك.

الاستقلال الذاتي والتخلص من أي محاسبة شجعا مراكز القوى على توسيع نطاق نفوذها خارج النطاق الطبيعي لعملها، فوجدناها تقوم بمهام اقتصادية وسياسية وإعلامية، وذلك بمبادرات خاصة منها، وفي تعارض صريح مع الدستور

والقوانين المنظّمة للدولة. لقد ازدحمت أجندة اهتمامات أجهزة رئيسة في الدولة بأعمال ليست ذات صلة بمهمتها الأصلية، فتراجعت كفاءتها، وأصبحت بعيدة عن المستوى الاحترافي المتوقع في عمل هذه الهيئات، وهو ما اختبرنا نتيجته في الأداء البائس لقيادة القوات المسلحة في حرب يونيو، وللقيمة المتواضعة لإسهام جهاز المخابرات في هذه الحرب.

لقد تبدل كل هذا على الطريق إلى حرب أكتوبر، ونجح رئيس الدولة في استعادة سلطته الدستورية على الأجهزة المختلفة المكونة لمؤسسات الحكم. حدث هذا على مرحلتين، الأولى في الشهور التالية لحرب يونيو، عندما تمكن الرئيس ناصر من تطهير وإعادة تنظيم القوات المسلحة والمخابرات، أما المرحلة الثانية فقد نفذها الرئيس السادات في مايو 1971، عندما تمكن من جمع السلطة في يده وإزاحة المناوئين على قمة مؤسسات الدولة الرئيسية.

الإدارة السياسية واستخدام القوة المسلحة

الهجوم، الدفاع، الردع، المكاينة والمباهاة. هذه هي الاستخدامات الرئيسية للقوات المسلحة التي نقرؤها في كتب العلم العسكري. وفي المرحلة السابقة على حرب يونيو تم استخدام القوات المسلحة من أجل المكاينة والمباهاة أكثر من أي شيء آخر.

حرب أكتوبر هي أول توظيف منهجي للقوات المسلحة في الصراع العربي الإسرائيلي. لقد تم التخطيط لهذه الحرب وشنها طبقاً لما هو مستقر في العلم العسكري. يختلف هذا تماماً عن الطريقة التي كان يتم بها توظيف الجيوش في الجولات السابقة من الصراع العربي الإسرائيلي، عندما كان استخدام القوة المسلحة أقرب إلى "النفرة" منه للعمل العسكري. الطريقة التي تم بها استخدام القوات المسلحة في حرب يونيو هي نموذج لما كان عليه الحال قبل أكتوبر، والمقارنة بين الحدثين الكبيرين تبين التحول الإيجابي الهائل الذي حدث في فهمنا لمعنى القوة المسلحة واستخدامها في العلاقات الدولية.

في حرب يونيو تم استخدام القوات المسلحة لتنظيم مظاهرة سياسية. كان المطلوب هو إيصال رسائل لعدد من الأطراف، وكانت المظاهرة العسكرية هي

الطريقة التي استخدمت لإيصال هذه الرسائل . كان مطلوبًا توصيل رسالة لدول عربية وحرمانها من ورقة الضغط الدعاي التي استخدمتها ضد مصر، عندما اتهمتها بالامتناع عن نجدة سوريا، والاختباء خلف قوات الطوارئ الدولية . كان مطلوبًا أيضًا توصيل رسالة إلى إسرائيل بأن مصر ستدخل الحرب ضد إسرائيل إذا قامت الأخيرة بالعدوان على سوريا .

لقد تطورت أهداف القيادة السياسية من حرب يونيو بسرعة دون تخطيط مسبق أو دراسة . كان المطلوب هو ردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا، فتم حشد القوات في سيناء . كانت قوات الأمم المتحدة تقف على الحدود بين مصر وإسرائيل . لتأكيد جديتها في الهجوم على إسرائيل إذا اقتضى الأمر، طلبت مصر من قائد القوات الدولية في سيناء سحبها من منطقة الحدود . رفع القائد الميداني للقوة الدولية الأمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي رد بأنه لا يمكن سحب بعض القوات وإبقاء بعضها الآخر، وأنه إذا تم سحب القوات من الحدود البرية، فسيتم سحبها أيضًا من منطقة المضائق البحرية . أصرت مصر على طلب سحب القوات الدولية، فأصبحت تسيطر على المضائق البحرية، وأصبح بإمكانها إما أن تبقىها مفتوحة أمام الملاحة الإسرائيلية أو تغلقها، فأعلنت إغلاقها، وحرمت إسرائيل من ميزة تمتعت بها طوال السنوات العشر السابقة . عبرت مصر بذلك من سياسة الردع إلى سياسة تغيير الواقع القائم، في تغيير للأهداف السياسية المطلوب تحقيقها، وبما لذلك من تبعات سياسية وعسكرية كثيرة وخطيرة لم يتم التحسب لها بشكل كافٍ . لقد تم تبديل مهمة القوات المسلحة عدة مرات في أيام قليلة، من المظاهرة العسكرية، إلى الردع، إلى تغيير الأمر الواقع، ثم إلى الدفاع . لقد حدث كل هذا بطريقة فيها الكثير من الاستعراض والمظهرية، بعيدًا عن معايير الاحتراف العسكري في التخطيط والتدريب والقيادة .

في حرب أكتوبر تم تحويل القوات المسلحة إلى قوة احترازية بامتياز، وتم تحديد مهمة القوات المسلحة بدقة، وتوفير ما يلزم من المعدات لتنفيذ المهمة، وتدريب القوات عليها، وتحديث أداء القوات المسلحة بعد دمج الجنود الجامعيين في الوحدات القتالية . في حرب أكتوبر كان هناك الكثير من المفاجآت التكتيكية والاستراتيجية التي

أسهمت في تحقيق النصر، بدءاً من اختيار موعد الحرب، فكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي التي يحدد فيها طرف عربي موعد بدء الحرب. كان هناك أيضاً الشفرة المستخدمة، ومدافع المياه، والكثير من الابتكارات التي فاجأت العدو وأفقدته التوازن، فكان الانتصار.

في العيد الذهبي لحرب أكتوبر المجيدة، يتشرف المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، بإصدار موسوعته عن حرب أكتوبر 1973 المجيدة. فبعد خمسين عاماً من تلك الأيام المجيدة، ظهرت أجيال جديدة من المصريين تجمع بين النضوج والشباب، ولذلك ارتأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، كأحد أهم المستودعات الوطنية المصرية للفكر والدراسات، أن يقدم للقارئ من كل تلك الشرائح العمرية، سلسلة متكاملة ومختصرة، لا تتحدث عن مرحلة حرب ونصر رمضان / أكتوبر 1973 وحدها، ولكن مع ربطها بمرحلتين هامتين مكملتين، وهما: مرحلة ما قبل حرب أكتوبر، ومرحلة ما بعدها؛ ليكون لدى القارئ رؤية تراكمية عن الأسباب والتداعيات التي أفضت إلى حرب أكتوبر، ثم النتائج التي ترتبت على تلك الحرب ودروسها المستفادة، وأثرها على مجالات الأمن القومي المصري، بل امتدت وأثرت بعض مجالاتها على الأمن القومي العربي.

تم تقسيم محتويات الموسوعة لتلك المراحل الثلاث الفرعية في ثلاثة كتب، الأول: يغطي المرحلة من نهاية حرب يونيو 1967 وحتى قبل بدء حرب أكتوبر 1973، حيث اشتمل على أهم نتائج هزيمة حرب 1967 التي كانت هزيمة بلا حرب، والدروس المستفادة منها لتلافي نقاط الضعف والبناء على نقاط القوة، خاصة أن حرب التحرير القادمة ستكون ضد العدو الإسرائيلي ذاته وعلى مسرح الحرب نفسه في سيناء. كما اشتملت على حرب الاستنزاف التي تصاعدت في قوتها ضد العدو براً وبحراً وجواً، وأجبرته على قبول وقف إطلاق النار، إلى أن تم كسره ظهر السادس من أكتوبر 1973.

غطى الكتاب الثاني قلب الموسوعة، وهي مرحلة الحرب الفعلية من السادس من أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار وفص الاشتباك، وما سبق الحرب من أعمال الإعداد والتخطيط والخداع الاستراتيجي، وبدء العمل السياسي الدولي الموازي

للمرحلة النهائية للحرب بين الرئيس السادات وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، منذ وقف إطلاق النار وحتى اتفاق فض الاشتباك. أما الكتاب الثالث والأخير، فقد غطى مراحل العمل السياسي الذي بُني على النصر العسكري، منذ فض الاشتباك مروراً باتفاقيتي كامب ديفيد والسلام بين كل من مصر وإسرائيل عام 1979، وانتهاءً بمرحلة الانتصار القانوني الدولي باسترداد طابا، لتبرهن مصر عملياً على قدسية التراب الوطني، ولتكون سابقة يُحتذى بها عند تفاوض باقي دول الطوق العربي وفلسطين مع إسرائيل.

راعت الموسوعة التكامل المعلوماتي البانورامي الرأسي والأفقي، فقد تدرج التكامل الرأسي لكل كتاب ليشمل كلاً من المجال السياسي فالعسكري ثم الاقتصادي، وانتهاءً بالمجال المجتمعي. أما التكامل الأفقي فقد تحقق من خلال تراكم المجال الواحد (السياسي مثلاً) في مقدمات الكتب الثلاثة بترتيب مراحلها الزمنية.

هذا ويأمل المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أن يقدم للمكتبة والقارئ منتجاً علمياً تاريخياً وثائقياً، بأسلوب سهل يتناسب مع شرائح القراء الذين يسعون إلى معرفة الحقيقة وماذا دار في هذه المرحلة الصعبة والهامة في التاريخ المصري والعربي الحديث والمعاصر، مع إلقاء الضوء على نماذج من الأكاذيب الإسرائيلية عن الحرب، وتفنيدها بالحقائق والبراهين والأسانيد الاستراتيجية والمعرفية الدولية المستقرة.

ما بعد نكسة يونيو.. الإعداد لمعركة التحرير

شكلت نكسة يونيو مفصلاً تاريخياً صعباً لمصر والعالم العربي، وصدمة كبرى للرأي العام المصري والعربي معاً. وتُجمع معظم الدراسات على أنَّ الأداء المصريّ برياً بالرغم من التفوق الجوي الإسرائيلي كان بطولياً، بذل فيه الجنود المصريون جهداً كبيراً لوقف تقدم القوات الإسرائيلية، لكنه لم يُثمر كثيراً نظراً للقرار المفاجئ بالانسحاب الذي أصدره المشير عبد الحكيم عامر، والذي يُوصف بالمعايير العسكرية كأسوأ قرارات في التاريخ العسكري الحديث.

وفي المحصلة الأخيرة، احتلت إسرائيل مساحات واسعة من الأراضي العربية، حيث خسرت مصر سيناء، ولم تعد قناة السويس صالحة للملاحة، وتحولت إلى خط مواجهة بين القوات المصرية والإسرائيلية. واحتل الإسرائيليون قطاع غزة والضفة الغربية التي كانت تحت الإدارة الأردنية. كما خسرت سوريا مرتفعات الجولان المهمة استراتيجيًا. ومن النتائج الأكثر مأساوية للحرب، خسارة القدس الشرقية، وطرد أو دفع حوالي 400,000 فلسطيني من الأراضي المحتلة إلى النزوح نحو الأردن.

وبالرغم من التكلفة البشرية المصرية والعربية وأيضًا من الناحية الاستراتيجية، والتأثير اللحظي على المعنويات المصرية والعربية، فقد أثبت التاريخ أن إرادة المقاومة وتحرير الأرض وإزالة آثار العدوان هي الغالبة، حيث أخذت القيادة المصرية متمثلة في الرئيس جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، العديد من الخطوات البارزة لإعداد الدولة بمؤسساتها السيادية وقواتها المسلحة وقطاعها المدني، من قبيل إعادة تنظيم أداء المؤسسات السياسية، وإعادة بناء القوات المسلحة، وتطبيق منهجية جديدة في العلاقات مع العالم العربي، وكذلك مع القوى الكبرى متمثلة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكان الهدف الذي لا محيد عنه واضحًا وضوح الشمس ولا تنازل عنه، وهو تحرير الأرض المحتلة واستعادة كامل السيادة على سيناء، والدفع نحو تسوية شاملة تضمن للفلسطينيين حقوقهم القومية المشروعة.

كان من الآثار المباشرة لإعادة هيكلة القوات المسلحة المصرية، وتنظيم خططها العسكرية، الانخراط في حرب الاستنزاف ضد القوات الإسرائيلية، بغرض إحداث أكبر عدد ممكن من الخسائر في الجنود الإسرائيليين، وكسر الاعتقاد الإسرائيلي بأن مصر لن تقوم لها قائمة مرة أخرى، وإعداد المقاتل المصري لمعركة التحرير والاعتياد على عبور خط القناة وتدمير التحصينات الإسرائيلية شرق القناة، والأهم من ذلك تثبيت الحق المصري والعربي في استخدام وتوظيف كل الإمكانيات المتاحة لتغيير كل المعادلات الظالمة التي نشأت عن نكسة يونيو 67.

استغرق إعداد الدولة المصرية للحرب ست سنوات كاملة، ما بين النكسة الموجعة والانتصار العظيم. إلى جانب بناء القوات المسلحة، كان هناك الكثير من التحركات المصرية، بغرض تنفيذ القرار الدولي 242 القاضي بإنهاء إسرائيل احتلالها للأراضي العربية، غير أن الاستعلاء الإسرائيلي ممزوجًا بالانحياز الأمريكي والدعم المتتالي لها عسكريًا وسياسيًا، فضلًا عن التوازنات الدولية التي تبلورت -آنذاك- وفق سياسة الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وعكست إرادتهما المشتركة في الإبقاء على حالة اللا سلم واللا حرب، والتي كانت تعني عمليًا استمرار الاحتلال وتقييد فرصة مصر والعرب في إزالة آثار العدوان؛ كل ذلك دفع القيادة المصرية إلى قرار الحرب واستعادة كرامة مصر وجيشها وتحرير أرضها، وفرض معادلات عسكرية وسياسية جديدة لم تكن في حساب قوى العدوان.

وهكذا شكّل الانتصار العظيم للجيش المصري في أكتوبر 1973 بداية مرحلة جديدة في العمل السياسي الذي تطور تدريجيًا إلى استرداد كامل سيناء المصرية. وكان وقوع النكسة كاشفًا لأوجه القصور ومواطن الضعف والثغرات التي اعترت منظومة إدارة الدولة وعلاقاتها الخارجية وترتيب أولوياتها خلال السنوات السابقة عليها، لذلك شهدت السنوات التالية اتخاذ قرارات إصلاحية سياسية وعسكرية واقتصادية، إلى جانب تعديل توجهات السياسة الخارجية، وهو ما سيتم شرحه على النحو التالي.

أولاً: الإدراك الناصري لنكسة يونيو

يشكل خطاب عبد الناصر الشهير، في 9 يونيو 1967، «خطاب التنحي» مرجعية مهمة لاستقراء رؤية القائد لمسببات وأبعاد الهزيمة وتحديد أولويات العمل السياسي والعسكري خلال المرحلة التالية. أما بخصوص الهزيمة فأرجعها ناصر بالأساس للإسناد العسكري الأمريكي والبريطاني للقوات الإسرائيلية، حيث قال إن «حاملات طائرات أمريكية وبريطانية كانت بقرب شواطئ العدو تساعد مجهوده الحربي، كما أن طائرات بريطانية أغارت في وضح النهار على بعض المواقع في الجبهة السورية وفي الجبهة المصرية، إلى جانب قيام عدد من الطائرات الأمريكية بعمليات الاستطلاع فوق

بعض مواقفنا». وتعتمد الخطاب استخدام مسمى «النكسة» لوصف مخرجات يوم 5 يونيو وليس وصف «الهزيمة»، كون الأخيرة تعني إقراراً بالهزيمة والقبول بنتائجها وتبعاتها واستسلاماً كاملاً للطرف المنتصر والقبول بتسوية تخضع لشروطه، أما النكسة فهي انهزام مؤقت في معركة تعقبها مرحلة إعادة إعداد القوات المسلحة انتظاراً للمعركة الكبرى⁽¹⁾.

وبخصوص الموقف الإقليمي والدولي، فبينما أثنى الخطاب على الدور الرسمي والشعبي العربي الذي قدمته السودان والكويت واليمن ولبنان وتونس والمغرب، فإنه حدد أولوية وضرورة العمل العربي المشترك وحشد الإمكانيات العربية وتنحية الخلافات والاصطفاف صفًا واحدًا لمواجهة العدو المشترك الذي يشكل وجوده تهديدًا للمصالح العربية مجتمعةً وليس للمصالح المصرية فقط. ففي معرض خطابه قال عبد الناصر: «حاولت مع غيري أن نستخدم كل مصادر القوة العربية، ولقد دخل البترول العربي ليؤدي دوره، ودخلت قناة السويس لتؤدي دورها، وما زال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام، وكلي ثقة في أنه سوف يستطيع أدائه»⁽²⁾.

وفي موضع آخر، أبرز الخطاب أهمية الموقف العربي الموحد، حيث اعتبر عبد الناصر أن الأولوية الثانية خلال المرحلة المقبلة هي إدراك درس النكسة، من خلال ثلاث حقائق حيوية كان الدور العربي جوهرها:

1. أن القضاء على الاستعمار في العالم العربي يترك إسرائيل بقواها الذاتية، ومهما كانت الظروف ومهما طال المدى فإن القوى الذاتية العربية أكبر وأقدر على الفعل.

2. أن إعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي ضمان أولي، فالأسطول الأمريكي السادس كان يتحرك ببترول عربي، وهناك قواعد عربية وضعت قسراً -وبرغم إرادة الشعوب- في خدمة العدوان.

3. أن الأمر الآن يقتضي كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها، وذلك ضمان لا بدليل له في هذه الظروف. ووضع الخطاب شرطاً لقبول التحركات الدبلوماسية

الدولية وأي التزامات سياسية مترتبة عليها يتعلق بأن «أحدًا لا يستطيع تحقيق أي توسع إقليمي على أساس العدوان الأخير»⁽³⁾. وأورد الخطاب للمرة الأولى أولويات الملفات خلال المرحلة المقبلة، مُظهرًا التمييز بين قضيتين مركزيتين يشتمل عليهما الصراع مع إسرائيل؛ الأولى المشكلة الفلسطينية التي كانت قلب الصراع العربي الإسرائيلي وتعود جذورها لعام 1948، والثانية مستقبل الأراضي التي احتلتها إسرائيل يوم 5 يونيو 1967.

وأدرجت القيادة المصرية أنه في ظل الفجوة الواسعة بين الموقفين العربي والإسرائيلي، والاحتكاكات العربية-العربية، فإن تبني مسار عمل يهدف إلى الحل الكامل والفوري للقضيتين سينتهي بالفشل، لذلك سعت القيادة إلى تنفيذ سياستها تجاه إسرائيل على مراحل، أخذة في الاعتبار الإمكانيات المتاحة لها، وهكذا ميزت بين الحاجة الملحة لاستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في يونيو 1967، والحاجة المستقبلية لحل المشكلة الفلسطينية، وتم استخدام تعبير «إزالة آثار العدوان» لوصف هدف مصر الاستراتيجي، وقد أورد عبد الناصر هذه العبارة خلال «خطاب التنحي» محددًا المهمة الأولى في خطة الطريق العاجلة بـ «أن نزيل آثار هذا العدوان علينا، وأن نقف مع الأمة العربية موقف الصلابة والصمود. وبرغم النكسة فإن الأمة العربية بكل طاقاتها وإمكاناتها قادرة على أن تصر على إزالة آثار العدوان»، ويلاحظ التأكيد ثانيةً على أهمية التكاتف العربي، وضرورة تقديم الدعم لمصر لاستعادة قدراتها وقوتها اللازمة للتحرير⁽⁴⁾.

مثّل هذا الخطاب بدايةً لتعاطٍ أكثر واقعية وعملية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتحولًا في الخطاب السياسي من لهجة محو إسرائيل وإزالتها من الوجود دون تحديد آليات أو سبل واضحة لتحقيق هذا الهدف، إلى طرح استراتيجية أكثر واقعية تحدد أولويات معينة تتضمن: إنهاء احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومرونة نسبية في مسألة الاعتراف الضمني بإسرائيل بعد إنهاء احتلالها للأراضي العربية، وقد ظل هذا خطًا استراتيجيًا رئيسيًا حكم توجهات القيادة المصرية خلال مرحلتي ما قبل وما بعد حرب 6 أكتوبر 1973.

وهكذا، كان الهدف هو تحقيق انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية إلى حدود 4 يونيو 1967 على جميع جبهات القتال، دون إلزام الجانب العربي بالموافقة على المطالب الإسرائيلية، وخاصة سعي الأخيرة لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى الاعتراف المتبادل وتوقيع معاهدة سلام.

وقد حدد الرئيس عبد الناصر بعد العودة عن قرار التنحي بفعل الضغط الشعبي العفوي، أهم الأولويات التي يجب على مصر أن تعمل عليها في تلك المرحلة في خمس أولويات على النحو التالي:⁽⁵⁾

1. ضرورة استعادة ثقة الشعب، وأن يتم ذلك على أساس صلب وليس عاطفياً.
2. ضرورة تصحيح الأمور العسكرية، لأن أي عملية سياسية مهما كانت لن تنجح إلا إذا كانت مدعومة بفعل مؤثر.
3. أنه لا مفر من المعركة، ولا يوجد مبرر لعودة عبد الناصر للحكم سوى أن يجهز مصر والعالم العربي للمعركة المقبلة، بل ويحضر العالم أيضاً.
4. أن العودة لميدان القتال لن تتم سوى على مدى زمني قدره الخبراء من 3 إلى 4 سنوات، فكيف تمضي هذه الفترة؟، إذ لا بد أن تكون مليئة سياسياً وعسكرياً، وهل يمكن أن يجري ذلك كله دون الكلام مع الولايات المتحدة، إنها لحظة الحقيقة.. هل يمكن الاتصال بأمريكا؟
5. ضرورة مواصلة الاستعداد للحرب، وإعطاء كل شيء للمجهود الحربي دون أن يؤثر ذلك في الحياة المدنية، لأن الناس تحملوا عبء المعركة، ويتحملون الآن أكثر من ذلك.

وحددت خطابات عبد الناصر اللاحقة وسائل تحقيق أولويات هذه المرحلة. وبينما طُرحت الوسائل السياسية والعسكرية، فإن الإمكانيات المتاحة جعلت الخيار العسكري في مرتبة تالية لحين إعادة بناء القدرات العسكرية بالتنسيق مع الاتحاد السوفيتي، والذي كان الحليف الوحيد القادر دولياً على مساعدة مصر عسكرياً، وسيتم بيان ذلك في القسم الخاص بالدور السوفيتي. وفي الآن ذاته، قرر عبد الناصر

الموافقة على الانخراط في عملية سياسية وليس حلاً سياسياً لكسب الوقت اللازم لبناء وتحديث القوات المسلحة، رافضاً إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، أو توقيع الأخيرة معاهدة سلام مع كل دولة عربية منفردة، معتبراً أن الجلوس مع إسرائيل في مفاوضات قبل انسحابها من الأراضي المحتلة يعني الاستسلام والقبول بالإملاءات الإسرائيلية، وهو الأمر الذي لا يمكن القبول به.

ثانياً: الإصلاح السياسي .. ضرورة وفرض

أسست النكسة وعياً شعبياً جديداً يتعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم، وأثارت تقييماً لقدرته على الاستجابة للتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة المحدقة بالدولة المصرية، ومدى تحمله للهزيمة وتناجها، حيث تآكلت الثقة العامة في سياسات نظام الثورة، واعتبرتها أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى احتلال إسرائيل سيناء.

لقد أدرك الرئيس عبد الناصر أن استمرار الوضع السياسي كما كان قبل الخامس من يونيو يمثل تهديداً خطيراً للمصالح الحيوية المصرية، وأن ثمة رابطاً عضوياً بين تحديث الأداء السياسي العام وبين مهمة إعداد البلاد لتحرير الأرض المحتلة.

رفضت مصر الاستسلام للهزيمة، وقررت أن الصراع في المنطقة سيظل مستمراً، واعتبار حرب يونيو 1967 معركة من معارك الصراع العربي الإسرائيلي، وأن الحرب بمفهومها الواسع لا تزال قائمة، وذلك لتعزيز العقيدة العسكرية المصرية التي ستبنى عليها العقائد التخصصية للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة، وفي مجالاتها المختلفة كال تدريب والتسليح وبناء المقاتل وما يلزم ذلك من إجراءات تنفيذية، وكانت البداية هي العمل على الإعداد السياسي للدولة لإدارة الصراع المنتظر. وقد أعطيت الأولوية للمستوى الداخلي وإعادة تماسك الجبهة الداخلية وتعزيز صلابتها، وأيضاً تعزيز تماسك الشعب والقيادة السياسية مع القوات المسلحة. وتم إصدار قانون منظمات الدفاع الشعبي عام 1968، ليشترك أفراد

الشعب القادرين على حمل السلاح للدفاع عن الأهداف الحيوية للدولة وحمايتها، وتم إمداد هذه المنظمات بالسلاح والذخيرة⁽⁶⁾.

وتُشير كافة خطابات الرئيس عبد الناصر بصفته رئيسًا للوزراء في تلك المرحلة، ما بين يوليو 1967 وحتى يوليو 1970، إلى التركيز على اتخاذ جملة من القرارات والمنهجيات الجديدة في إدارة الدولة، وعلى إدراكه ضرورة بناء نظام سياسي جديد يتلافى كافة الأخطاء الكبرى التي أسهمت في الوقوع في فخ نكسة يونيو، وعلى إعداد اقتصاد الدولة للحرب⁽⁷⁾. ومن بين الخطوات الإصلاحية التي لجأ إليها الرئيس عبد الناصر في تلك الفترة:

1. تشكيل وزارة جديدة برئاسته (20 مارس 1968): ضمت الوزارة 14 وزيرًا جديدًا كان من بينهم أساتذة جامعات معروفون بنشاطهم الاجتماعي بين الطلاب، مثل وزير التربية والتعليم الدكتور «حلمي مراد»، إلى جانب شخصيات أخرى مثل وزير الخزانة الدكتور «عبد العزيز حجازي»، ووزير البحث العلمي «أحمد مصطفى»، ووزير السياحة الدكتور «محمد حافظ»⁽⁸⁾.

2. استحداث بعض اللجان والهيئات: تشمل لجنة لدراسة الإصلاح المالي والاقتصادي، ومهمتها بحث زيادة الإنتاج، وتشكيل اللجنة الوزارية للتخطيط بقيادة الرئيس عبد الناصر، وإنشاء المعهد الفني للقوات المسلحة، والهيئة العامة للطيران المدني، ومعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بهدف إعداد وتدريب كوادر السلك الدبلوماسي، والهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية.

3. بيان 30 مارس 1968: كان بمثابة «برنامج عمل محدد» لتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية، وشمل إقامة أربعة مجالس قومية متخصصة، هي: مجلس الدفاع القومي، والمجلس الاقتصادي القومي، والمجلس الاجتماعي القومي، والمجلس الثقافي القومي. كما قدم البيان رؤية لدستور جديد للبلاد يضمن توفير كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف، وتوفير كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث

العلمي والصحافة، انطلاقاً من الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية. كما يضمن الدستور المقترح حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودوره الاجتماعي، وينص على حصانة القضاء ويكفل حق التقاضي، ويقترح كذلك إنشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين، ووضع حد زمني معين لتولي الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى. ويشمل مقترح الدستور تحديدًا لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، كما ينص على أن رئيس الجمهورية يباشر مسؤولية الحكم بواسطة الوزراء والمجالس المتخصصة⁽⁹⁾.

ومع ذلك، ظلت الاشتراكية هي الإطار الحاكم للنظام السياسي والاقتصادي، حيث حدد البيان الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره التنظيم السياسي الوحيد القائم الذي سيتولى مهمة صياغة مقترح الدستور الجديد، على أن تُجرى انتخابات للوحدات التأسيسية للاتحاد وتتدرج حتى تصل إلى المؤتمر القومي للاتحاد، الذي ينتخب بدوره اللجنة المركزية، التي تنتخب بدورها رئاستها، وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي. وقد ظهرت القيم الاشتراكية أيضاً في بنود مقترح مشروع الدستور الجديد حيث ينص على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها، بما في ذلك النسبة المقررة بالميثاق للفلاحين والعمال في كل المجالس الشعبية المنتخبة، واشتراك العمال في إدارة المشروعات وأرباحها، وحقوق التعليم المجاني والتأمينات الصحية والاجتماعية، وتحرير المرأة، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة⁽¹⁰⁾.

ورغم أن بيان 30 مارس 1968 يكشف إدراك القيادة السياسية لأوجه قصور نظام الثورة السياسي، ويعكس تفهماً للمطالب الشعبية والشبابية في الإصلاح؛ لكن لم يُتَحَ له أن يتحول إلى واقع نظراً لتطورات حرب الاستنزاف ووفاة عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970، أي بعد عامين ونصف فقط، وهي مدة زمنية لم تسمح بتحديث النظام السياسي المصري -آنذاك- وفقاً للتصور المتضمن في البيان المذكور، إضافة إلى أن الأولوية ظلت لإعداد مؤسسات الدولة لإزالة آثار العدوان وتحرير الأرض المحتلة، ومن ثم تم التركيز على إعادة بناء القوات المسلحة وفق أطر نظامية

أكثر شمولاً وانضباطاً، وتراعي المعايير المعمول بها في القوات المسلحة عالمياً، وهو ما سيتم شرحه تالياً.

ثالثاً: إعادة بناء القوات المسلحة.. التخطيط والتدريب والمقاتل

انطوت عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة على العديد من الخطوات الرئيسية، التي تبين أنها شكلت عوامل قصور أدت إلى الهزيمة، وهي:

1. تغيير القيادة: كان أحد دروس الهزيمة إدراك عبد الناصر خطورة استمرار الخلل القائم في تنظيم العلاقة والمسئوليات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، لذلك كان حتمياً إعادة تنظيم القيادات والقوات وتوزيع المسئوليات والمهام الخاصة، وقرر عبد الناصر إعادة هيكلة القيادة العليا للقوات المسلحة عن طريق الإطاحة بـ «قيادات النكسة»، وتعيين نخبة عسكرية تتولى بناء القوات المسلحة، فجرى تكليف «أمين هويدي» وزيراً للحربية، والفريق أول «محمد فوزي» قائداً عاماً للقوات المسلحة، والفريق «عبد المنعم رياض» رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة، وأصبح وزير الحربية مسؤولاً عن سياسة وزارته، وتم تحديد مسئوليات القيادة والسيطرة والتخطيط والإدارة داخل القوات المسلحة بعيداً عن أسلوب الازدواج في الاختصاصات والسلطات، وتحديد مسئوليات وسلطات كل القيادات الكبرى سواء في أجهزة القيادة العامة، أو الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والتشكيلات الميدانية والإقليمية الكبرى كالجيوش الميدانية والمناطق العسكرية⁽¹¹⁾. كما أنشأ عبد الناصر مجلس الدفاع الوطني عام 1968 بحيث يتكون من رئيس الجمهورية ووزراء الحربية والخارجية والداخلية والإعلام والمالية، وباقي الوزارات الأخرى، وعدد من الجهات السيادية، بهدف التنسيق بين مؤسسات الدولة لتذليل العقبات في سبيل اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة بعيداً عن الروتين⁽¹²⁾.

2. بناء المقاتل: يُشكل المقاتل الفرد العمود الفقري للقوات المسلحة، وقد أظهرت النكسة عدم أهليته العلمية والفنية للقتال. لذلك، وُضعت أسس جديدة لاختيار المقاتلين أهمها إتاحة الالتحاق بالقوات المسلحة أمام أصحاب المؤهلات

المتوسطة وخريجي الجامعات والمعاهد العليا، بما يتناسب مع دخول طرازات من المنظومات التسليحية ذات التكنولوجيا المعقدة، علاوة على تنفيذ مشروعات تدريبية على مستوى الوحدات والتشكيلات الميدانية من المشاة والقوات الميكانيكية والمدربة والوحدات الخاصة، بمشاركة تشكيلات القوات المسلحة وأفرعها الرئيسية⁽¹³⁾.

3. الاستعداد لتحرير سيناء في مدى ثلاث سنوات: حيث قام الفريق محمد فوزي، بعد تعيينه وزيراً للحربية في يناير 1968، بدراسة الحجم الأمثل للقوات المسلحة للقيام بمهمتي الدفاع عن الدولة والاستعداد لتحرير سيناء في مدى ثلاث سنوات، ومن ثم تحديد مطالب إعادة التسليح والمعدات المطلوبة للقوات البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي، وكذا تحديد مصادر الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وإمكانية مشاركة الدول العربية في دعم القوات المسلحة المصرية، مع تحديد مدى استيعاب الجيش المصري لهذه الأسلحة والمعدات الحديثة في أقل وقت ممكن، خاصة الطيارين والفنيين وتأهيلهم في القوات الجوية والدفاع الجوي. كما أكد الفريق أول محمد فوزي في خطة المواجهة مع العدو الإسرائيلي، أن تسعى عمليات الاشتباك كافة للتركيز على قتل أكبر عدد ممكن من أفراد العدو، وليس الأسلحة والمعدات، لأن خسائر الأفراد في إسرائيل تسبب إزعاجاً كبيراً للقيادات⁽¹⁴⁾.

وكانت رؤية الرئيس عبد الناصر للموقف التي عرضها على القيادة العسكرية يوم 26 نوفمبر 1967 تتلخص في الآتي:⁽¹⁵⁾

- ضرورة توافر القدرة على الصمود والدفاع عن قناة السويس، وحرمان العدو من استخدام قواته الجوية ضد القوات المسلحة والأهداف الحيوية الاستراتيجية للدولة.
- أن تسخين جبهة القتال ضروري، حتى لا يتصور أحد، خاصة في إسرائيل، أن خطوط وقف إطلاق النار قد تجمدت لتصبح هدنة أخرى.

- أن تنشيط العمل العسكري ضروري لإقناع المجتمع الدولي أن أزمة الشرق الأوسط أزمة ساخنة لا تستطيع انتظار المناورات الدولية.
- أن تنشيط الجبهة من ناحية أخرى سوف يشد من مشاعر الشعوب العربية وبينها الشعب المصري، إلى جبهة القتال لتذكره دائماً أن المعركة مستمرة.
- أن العمل العسكري، حتى ولو كان محدوداً، سوف يكون بمثابة تطعيم للمعركة للقوات المسلحة، يكسر حاجز الرهبة لديها بعد تجربة يونيو المريعة.
- أن ذلك من شأنه، إعادة بناء صورة الجيش المصري أمام الأمة العربية والمجتمع الدولي.

وقد أسس هذا الإدراك لحرب الاستنزاف، التالي شرح أهدافها، والتي مرت بدورها بعدة مراحل ارتبطت باستراتيجية إعداد القوات المسلحة لمعركة في الوقت المناسب لتحرير الأرض المحتلة.

4. خطة مواجهة العدو (حرب الاستنزاف بمراحلها الثلاث): سعت إسرائيل لاستغلال الإنجاز العسكري الذي حققته داخل ساحة المعركة بالسيطرة على سيناء والضفة الشرقية لقناة السويس، لفرض وقف إطلاق النار والحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما لم تكن لتقبله القيادة السياسية المصرية سواء سياسياً أو عسكرياً، لذلك سعت إلى تغيير هذا الوضع الذي فرضته النكسة. ولما كانت أوضاع القوات المسلحة في طور الإعداد وإعادة البناء الشامل، فقد تقرر القيام بعمليات عسكرية محدودة وخاطفة خلف خطوط العدو، وذلك بمجرد استعادة القوات المسلحة جزءاً من قدراتها التشغيلية إلى النقطة التي أصبح بإمكانها القيام بعمليات عسكرية محدودة، فيما أطلق عليه «حرب الاستنزاف»، والتي تعني استراتيجية يلجأ إليها أحد الأطراف المتحاربة أو كلاهما عندما يمتلك قدرات عسكرية محدودة في مواجهة قوة أكبر، بغرض توجيه ضربات متفرقة وقتل أكبر عدد ممكن من أفرادها، وتشتيت انتباه قياداته، فضلاً عن رفع الروح المعنوية للمقاتلين وإعدادهم نفسياً لمراحل القتال والمواجهة الأكبر حين يصدر القرار في الوقت المناسب.

وقد مرت حرب الاستنزاف بثلاث مراحل رئيسية هي: **مرحلة الصمود (يوليو 1967 - مارس 1968)**، وهدفت بالأساس إلى تنشيط العمل العسكري على الجبهة لإبراز صمود القوات المسلحة المصرية واستعدادها للمواجهة العسكرية وعدم استسلامها للأمر الواقع، والتذكير بأن المعركة لم تنتهِ، ورفع الروح المعنوية للجنود والشعب المصري، وكسر حاجز الرهبة، وإعادة بناء صورة المقاتل المصري والعربي التي شوهتها الهزيمة، وبعث الثقة في القادة والمقاتلين والسلاح المصري، وإعادة تأهيل الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

وميزت هذه المرحلة بعض العمليات الرئيسية على رأسها معركة «رأس العش» في 1 يوليو 1967، وإغراق المدمرة البحرية الإسرائيلية «إيلات» في 21 أكتوبر 1967 بواسطة زوارق الصواريخ البحرية المصرية بكل ما تمثله من أهمية عسكرية ورمزية كبيرة للبحرية الإسرائيلية. خلال هذه الفترة، ركزت القوات المسلحة المصرية على بناء أول خط دفاعي على الجانب الغربي من قناة السويس ضد الخطر المستمر لعبور الإسرائيليين للقناة، وتمركز حوالي 150 ألف جندي مصري على طول قناة السويس⁽¹⁶⁾.

ثم **مرحلة الدفاع النشط (مارس 1968 - بداية 1969)**، وكان هدفها الرئيسي تنشيط الجبهة والاشتباك بالنيران مع العدو بغرض تقييد حركة قواته في الخطوط الأمامية على الضفة الشرقية للقناة، وتكبيده قدرًا من الخسائر في الأفراد والمعدات. وتركزت خلالها كل الجهود على إعادة بناء القوات المسلحة. ويشكل يوم 8 سبتمبر 1968 أحد معالمها الرئيسية عندما فتحت المدفعية المصرية وابلًا شديد التركيز على أهداف إسرائيلية على طول القناة وقصفتها لمدة 9 ساعات مما تسبب في خسائر فادحة، كما تعرضت معظم المنشآت الموجودة فوق الأرض لأضرار بالغة، وكان الغرض الأساسي لهذه المرحلة إيقاع أكبر الخسائر الممكنة بالقوات الإسرائيلية وإعادة تقديم مصر للعالم والإقليم⁽¹⁷⁾.

أما المرحلة الثالثة فهي **مرحلة الاستنزاف المكثف (مارس 1969 - أغسطس 1970)**، وبدأت بإنهاء وقف إطلاق النار عقب استشهاد رئيس الأركان -آنذاك- الفريق عبد المنعم رياض خلال زيارة للجبهة، وتصاعدت خلالها العمليات القتالية المصرية خلف الخطوط الإسرائيلية في عمق جبهة القتال، وكان الهدف إلحاق أضرار فادحة

بالقوات الإسرائيلية في سيناء من حيث الأسلحة والعتاد وتحصيناتها، بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، وتسخين الجبهة لمنع تجميد خطوط وقف إطلاق النار لتصبح خطوط هدنة، وتألفت الاستراتيجية العسكرية المعتمدة لهذا الغرض من القصف المدفعي الثقيل للمواقع الإسرائيلية على جبهة القناة، والهجمات الجوية بين الحين والآخر، وغارات الكوماندوز.

وبصفة عامة، سعت حرب الاستنزاف، بمراحلها الثلاث، لتحقيق أهداف استراتيجية عدة نستعرضها كالتالي⁽¹⁸⁾:

- استغلال الوضع العسكري الساكن على طول خطوط القتال، وإعاقة مانع قناة السويس المائي تحركات القوات الإسرائيلية، لتنفيذ عمليات محدودة ضد المواقع الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس شملت ضربات مدفعية وغارات على نطاق صغير وعمليات كوماندوز وكمان، وسعت خلالها مصر إلى استغلال تفوق مدفيعيتها أمام مدفعية العدو لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية، وضمان عدم ركود الوضع العسكري على الجبهة.
- بقاء مشكلة الشرق الأوسط حية وذات أولوية في السياسة الدولية، وإقناع المجتمع الدولي بأن احتلال سيناء لن ينتظر المناورات الدولية، وإرسال رسالة قوية في جميع أنحاء العالم مفادها أن مصر لم تتخلَّ عن أراضيها المحتلة، وسوف تحرر الأرض بالقوة العسكرية إذا فشلت القنوات السياسية، والتأكيد على أن إسرائيل لم تتمكن من فرض إرادتها السياسية على مصر وإرغامها على قبول المفاوضات المباشرة والسلام بشروطها الخاصة.
- إقناع إسرائيل بأن البقاء في سيناء لن يجلب لها الأمن على المدى الطويل، وأن ديمومة الاحتلال أمر مستحيل، وكذلك رفع كلفته السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية، لا سيما مع إدراك مصر أن المواجهة العسكرية الطويلة تتعارض مع تفضيل إسرائيل خوض حروب قصيرة وسريعة، وستكون لها تأثيرات شديدة على مواردها المحدودة، حيث إن استمرار تعبئة الاحتياطيات لم يكن مستدامًا بالنسبة لها. وكذلك حرمان إسرائيل من الوصول لحالة اللا سلم واللا حرب التي تحقق لها هدف ترسيخ الوضع الراهن والتفاوض بناءً عليه.

- عرقلة المخططات العسكرية للإسرائيليين على الجبهة، بما في ذلك منع العدو من القيام بالاستطلاع البري والبحري والجوي، ومنع تحركاته على الضفة الشرقية للقناة، وتدمير أي أرتال يمكن رصدها هناك، وتدمير المنشآت الهندسية أو التحصينات الميدانية للقوات الإسرائيلية، وإيقاع خسائر بالجنود والأسلحة والمعدات الإسرائيلية، والسعي إلى القبض على الأسرى، والحصول على الوثائق والأسلحة والمعدات.
- دفع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى تنشيط أدوارهما الدبلوماسية والسياسية لاحتواء الموقف المتفاقم على الجبهة وإحداث تغيير في الوضع القائم.
- تغيير سلوك الولايات المتحدة، فقد أرادت مصر خلق حالة لا يكون فيها أمام الولايات المتحدة من خيار سوى التدخل المباشر أو التأثير على المشاركة الإسرائيلية على طاولة المفاوضات أو كليهما، انطلاقاً من حقيقة رغبة الولايات المتحدة في الإبقاء على الوضع الراهن من أجل حماية مصالحها الإقليمية ومنع المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، لذلك هدفت الاستراتيجية المصرية إلى إقناع واشنطن بأن القاهرة مستعدة للحرب إذا فشلت القنوات الدبلوماسية في تحقيق هدفها السياسي المتمثل في استعادة سيناء، وأن تغييراً في السياسة الأمريكية، إما بالتدخل المباشر أو تقليص الدعم لإسرائيل، يمكن أن يمنع تطور النزاع إلى مستوى يهدد المصالح الأمريكية.
- تحضير القوات المصرية عملياً ونفسياً للمعركة عبر غرس الروح القتالية والهجومية في نفوسهم وإعطائهم تدريباً عملياً على عبور القناة، وتحسين القدرة القتالية للفرد المقاتل ورفع مستوى أدائه الميداني، وتقديم تدريب عملي لظروف القتال الفعلي مع إسرائيل، واختبار كفاءة الأسلحة وأساليب القتال واختيار الأنسب منها، وإبراز نقاط ضعف تسليح القوات المصرية، واختيار القادة الأصلح للتخطيط وإدارة القتال، ومنح الجنود والضباط الثقة في أنفسهم وأسلحتهم وقيادتهم، واستكشاف نقاط الضعف والقوة لدى العدو⁽¹⁹⁾.
- إتاحة الفرصة أمام القوات المسلحة للملمة صفوفها وتجاوز الآثار العسكرية والنفسية للهزيمة، وإعادة بناء قدراتها التسليحية والتدريبية استعداداً لتنفيذ عملية عسكرية شاملة انطلاقاً من قناعة عبد الناصر «بأن ما أخذ بالقوة لن يُسترد إلا بالقوة»، وبالتوازي إعطاء الفرصة للقوى الكبرى لدفع العملية السياسية.

رابعاً: توجهات جديدة للسياسة الخارجية عربياً ودولياً

تشكل معطيات البيئة الداخلية، وشخصية القائد السياسي، وإدراكات وتصورات صانع السياسة الخارجية لسلوك الدول الأخرى، سواء الحليفة أو المعادية، متغيرات رئيسية في رسم وصياغة سياسة الدولة الخارجية، وتحديد أولوياتها وتوجهاتها خلال مرحلة زمنية معينة. وقد لعبت العوامل الثلاثة مجتمعة دوراً في إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية عقب النكسة بما يتلاءم مع الواقع الجديد الذي أحاط بمصر وقيادتها السياسية.

وخلال هذه المرحلة تبلورت أهداف السياسة الخارجية على نحو يحقق: حشد الدعم السياسي العربي وتأمين مساعدات اقتصادية عاجلة ولا سيما من الدول النفطية الغنية، والتأكيد على الخطر الذي تمثله إسرائيل على سلامة الأمة العربية ككل بغض النظر عن الأيديولوجيات التي تتباين بين بلد وآخر، وترسيخ التحالفات السياسية الداعمة للحقوق والمصالح العربية خاصة مع الاتحاد السوفيتي لموازنة الولايات المتحدة التي تعمل على بناء نظام شرق أوسطي بديل للنظام العربي تكون إسرائيل جزءاً منه، وإقناع الاتحاد السوفيتي بتعزيز القدرات الدفاعية المصرية رغم مخاوف موسكو من أن يؤدي ذلك إلى مواجهة مع الولايات المتحدة، والتأكيد على دور الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة كما عبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز خطوط المواجهة مع إسرائيل من خلال بناء جبهة شرقية مكونة من سوريا والعراق والأردن يمكنها التنسيق مع مصر على الجبهة الجنوبية، وتوسيع العمق الاستراتيجي لمصر وهذا ما عززته الثورات في السودان وليبيا عام 1969 (20).

عربياً، فرضت الهزيمة على القيادة المصرية تعديل سياستها الخارجية تجاه بعض الدول العربية ولا سيما التي امتلكت علاقات متوترة معها مثل الأردن والسعودية؛ حيث تغيرت لهجة الخطاب السياسي وتراجعت عنها مفردات الوحدة العربية والصراع بين التقدميين وقوى الرجعية (الدول الرافضة لفكرة القومية العربية)، وهي المفردات التي لعبت دوراً رئيسياً في توتر العلاقات المصرية مع بعض الدول، لا سيما المملكة العربية السعودية، حيث تحسنت العلاقات الثنائية بعد التوصل إلى تفاهم بشأن تسوية الصراع في اليمن، وعودة بقية القوات المصرية

إلى مصر. وقد أسهم ذلك في إزالة أحد عناصر التوتر الرئيسية في المنطقة، وباتت السعودية بعد ذلك إحدى الدول الرئيسية التي قدمت مساعدات مالية للقاهرة لإعادة بناء جيشها وتهيئة الاقتصاد للحرب.

كذلك تحسنت العلاقات المصرية الأردنية، واتفقت القاهرة وعمّان على اللجوء للوسائل الدبلوماسية لاستعادة الأراضي المحتلة طالما كان ذلك ممكنًا، حيث التقى الرئيس عبد الناصر والملك الحسين للمرة الأولى عقب الحرب يوم 11 يوليو 1967، حيث أعرب ناصر للملك عن دعمه للإجراءات السياسية كإجراء مناسب في المرحلة الحالية لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة. وكان الرجلان متفقين تمامًا فيما يتعلق بضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دورًا في الجهود الرامية إلى حل الأزمة. واقترح عبد الناصر على العاهل الأردني، الذي كان يستعد لزيارة واشنطن، أن يشرح للأمريكيين موقف مصر بشرط أن يلتزم بعدم الموافقة على اتفاقيات سلام منفصلة مع مصر⁽²¹⁾.

وعقب التوصل لتفاهم مبدئي بين ناصر والحسين، سعى الزعيمان إلى الحصول على شرعية عربية أوسع لمسار العمل الدبلوماسي في إطار مؤتمر القمة العربية، لذلك اتجه النشاط الدبلوماسي المصري والأردني في الأسابيع اللاحقة نحو عقد قمة عربية، وسعى حينها الرئيس المصري لتقليص مساحات الرفض العربي المتوقع من قبل بعض القادة الذين امتلكت بلادهم علاقات متوترة مع القاهرة ترجع جذورها لفترة ما قبل النكسة، وتعلقت بالأساس بالمشاركة المصرية في حرب اليمن، وفكرة القومية العربية، والدور القيادي لمصر ومشروعها السياسي الإقليمي.

خامسًا: السادات وتصفية مراكز القوى وتشكيل إطار عربي داعم

في كتابه «البحث عن الذات»، أوضح الرئيس الراحل «محمد أنور السادات» أنه بعد وفاة الرئيس «جمال عبد الناصر» مباشرة لم تكن لديه رغبة في انتخابه رئيسًا للجمهورية إلى أن تتم إزالة آثار العدوان وبعدها يتم إجراء الانتخابات. ولكن نتيجة لعدد من العوامل أهمها: مناورات مراكز القوى المدعومين من الاتحاد السوفيتي والراغبين في أن يكونوا ورثة جمال عبد الناصر، وحق الشعب المصري في أن

يكون مسار المستقبل واضحاً أمامه دون التباس، وأهمية عدم ترك منصب الرئيس شاغراً حفاظاً على صورة ومكانة مصر من ناحية، كما أن هناك واجباً أمام القوات المسلحة لا بد من إنجازه ولا بد من وجود قائد أعلى مسئول يتمكنون تحت رئاسته من تحقيق هدفهم؛ ونتيجة لكل هذا قرر العدول عن قراره، والترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، والتي بمقتضاها أصبح رئيساً للجمهورية في 15 أكتوبر 1970⁽²²⁾.

تولى السادات السلطة في ظل وضع وصفه بـ«المبهم»، حيث هزيمة عسكرية كاملة الأبعاد، ووضع اقتصادي منهار، وعزلة سياسية قاتلة، فعلاقة مصر مع الدول العربية والولايات المتحدة وغرب أوروبا كانت ممزقة تماماً، ولم تكن لمصر أي علاقات خارجية سوى مع الاتحاد السوفيتي⁽²³⁾. كل هذا إلى جانب ضرورة التعامل مع مراكز قوى معارضة لحكمه. وبالتالي، أدرك السادات منذ اليوم الأول أهمية تهئية البيئة الداخلية، وإعادة بناء علاقات خارجية استعداداً للمعركة المنتظرة.

منذ اليوم الأول لحكمه، عمل السادات على بناء جسور للثقة بينه وبين الجماهير. فعلى خلاف عبد الناصر، لم يكن لدى السادات عند توليه الحكم رصيد شعبي، وأصبح بين ليلة وضحاها هو المسئول عن تحقيق آماني الشعب في تحرير الأرض⁽²⁴⁾. وبناءً عليه، تمثل أول القرارات في إلغاء جميع المراقبة التليفونية وألا تتم أي مراقبة إلا بأمر القضاء⁽²⁵⁾، وتصفية الحراسات، بجانب تخفيض ثمن بعض السلع للتخفيف على المواطنين، ورفع الرقابة عن الكتب الواردة من الخارج، وإطلاق سراح المثقفين من ذوي الميول اليسارية⁽²⁶⁾.

ومع ذلك، لم يكن البعض داخل النخبة المصرية الحاكمة قابلاً بتولي السادات زمام السلطة، تلك المجموعة التي عرفها السادات بـ«مراكز القوى»، كان من أبرز عناصرها: «علي صبري» نائب رئيس الجمهورية، و«شعراوي جمعة» وزير الداخلية، و«سامي شرف» وزير الدولة لشئون الرئاسة، والفريق أول «محمد فوزي» وزير الحربية. فعلى الرغم من أن السادات قد خلف عبد الناصر بشكل قانوني، وتم تأكيده بعد ذلك بشكل كامل كرئيس من خلال استفتاء وطني، إلا أنهم لم يكونوا متقبلين لهذا الأمر، حيث اعتبروا أنفسهم شرعيين ومؤهلين على قدم المساواة لشغل مكان عبد الناصر⁽²⁷⁾.

ينبع جزء رئيسي من الخلاف بين السادات مع مراكز القوى في رغبة الأخيرة بالمشاركة في القيادة وإدارة الأمور، وأن تسير الأمور على نفس الخط الذي رسمه عبد الناصر، بينما أوضح السادات عدم قدرته على تصريف الأمور كما كان يصرفها عبد الناصر، فعلى الرغم من اتفاقهما في المبادئ، فإنهما مختلفان مائة في المائة في الوسائل⁽²⁸⁾.

مثل قرار تصفية الحراسات أولى محطات المواجهة بين السادات مع مراكز القوى. ولكن نتيجة لما حققه القرار من قبول شعبي، اكتفت هذه المراكز بترديد أن هذا القرار هو قرار غير اشتراكي.⁽²⁹⁾ فيما كان تقرير المد الثاني لمبادرة روجرز بوقف إطلاق النار، يناير 1971، هو ثاني محطات المواجهة. فبينما كان رأي مراكز القوى هو استئناف حرب الاستنزاف مع إسرائيل، رأى السادات أنه سيكون من الخطورة استئناف الحرب في سياق يتعرض فيه نصف الوطن «الصعيد» للغارات الإسرائيلية، كما لم يكن في مقدور الدولة فتح معركة عسكرية. ومن ثم سيكون من الأجدي انتظار إرسال الاتحاد السوفيتي بطاريات الصواريخ الضرورية لتأمين المنشآت بالصعيد، والتي أوضح الفريق محمد فوزي وزير الحربية أنه من المتوقع وصولها في فبراير 1971. وبالتالي، كان الاتفاق على تجديد العمل بالمبادرة لمدة شهر واحد، لينتهي العمل بالمبادرة في 7 مارس 1971.⁽³⁰⁾

تمثلت محطة المواجهة الثالثة في مبادرة السادات للسلام التي طرحها أمام مجلس الشعب في الرابع من فبراير 1971. وقد اشتملت المبادرة على انسحاب إسرائيل من ضفة القناة إلى المضائق مقابل فتح قناة السويس للملاحة الدولية بعد عبور القوات المصرية إلى شرق القناة، مع مد العمل بمبادرة روجرز لوقف إطلاق النار إلى ستة أشهر بدل ثلاثة أشهر، يتمكن فيها السفير الأممي "جوناريانج" من وضع الجدول الزمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، وإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة.

بحسب شعراوي جمعة، كان الرئيس السادات قد ألمح في اجتماعه مع المجلس الأعلى للدفاع قبل يومين من خطابه بمجلس الشعب إلى نيته التطرق إلى أفكار جديدة، يمكن أن تشمل فتح قناة السويس، تمهيداً للدخول في حل سلمي؛ إلا أن هذا لم يحظَ بقبول أعضاء المجلس مفضلين عدم الحديث عن "قناة السويس". وعليه،

فقد فوجئوا بالمبادرة يوم إعلانها، مشيرين إلى كونها "صورة طبق الأصل" من مبادرة موشيه ديان، وأن التقدم بها سيكون له تأثير سلبي في الموقف الدولي المناصر لمصر. وأشار جمعة إلى أنه نتيجة هذه المبادرة وقع شرح كبير بين الرئيس السادات وبين غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا⁽³¹⁾، الذين طالبوا بالحرب وعدم إجراء مفاوضات مع إسرائيل⁽³²⁾. وعند نشر نص المبادرة بالصحف المصرية في الثاني من أبريل 1971، أثير الخلاف مجددًا، ليس على نص المبادرة المنشور وإنما على طريقة إدارة الأمور⁽³³⁾.

تمثلت المواجهة الرابعة في تقدم مراكز القوى، عبر سامي شرف (مارس 1971) بطلب تعيين وزير الداخلية «شعراوي جمعة» رئيسًا للوزراء، باعتباره أصلح من يتولى هذا المنصب، في ظل الحاجة إلى السرعة والحزم في أمور رئاسة الوزراء؛ إلا أن هذا الأمر قوبل برفض من جانب السادات، مع تأكيده استمرار تولي الدكتور «محمود فوزي» رئاسة الوزراء⁽³⁴⁾.

كانت المحطة الخامسة للمواجهة هي الكاشفة والتي تصاعدت على إثرها وتيرة الأحداث، ألا وهي الموافقة على اتفاقية الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا وليبيا، والتي أعلنت في بنغازي يوم 17 أبريل 1971. تباينت الروايات من الجانبين بخصوص هذه المواجهة على وجه التحديد. وفقًا لرواية الرئيس السادات، كان نائبه علي صبري رافضًا للوحدة بحجة أن ظروف مصر لا تسمح بالدخول في أي نوع من الوحدة⁽³⁵⁾.

وعند العودة إلى القاهرة، اجتمع السادات مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وقد وضع بعد مناقشات طويلة أن أغلبية الآراء تصب في صالح مراكز القوى. كان واضحًا أمام السادات أن "الصراع في أوجه فإما أن يجهزوا عليه، وإما - على الأقل - أن يحدوا من سلطته نهائيًا بحيث لا يستطيع أن يتخذ أي قرار إلا بموافقتهم". وبناءً عليه، كان إصرار السادات عرض الموضوع على اللجنة المركزية للاتحاد التي لم يستطيعوا بكل الجهود كسبها إلى جانبهم، ووافقت بالإجماع على الاتفاق⁽³⁶⁾.

وفقاً لرواية الصحفي موسى صبري في كتابه "وثائق 15 مايو"، فقد كان الرئيس السادات واثقاً من نتيجة التصويت لأنه لم تكن هناك سيطرة لمراكز القوى على الصعيد، وكانت سيطرتهم على أقل من نصف الوجه البحري فقط، وأنه بعد الاجتماع واجه السادات نائبه مواجهة عنيفة، مشدداً على أن ما حدث هو مؤامرة للفتنة لن يتم قبولها. وقد "طلب الرئيس محاضر اجتماعات بنغازي، وثبت من هذه المحاضر أن ما جرى هو استمرار لما بدأه جمال عبد الناصر، بل إن مشروع اتحاد الجمهوريات الذي وقّعه الرئيس السادات، هو نفس النص الذي وضعه الرئيس عبد الناصر من قبل"⁽³⁷⁾.

في المقابل، أوضح شعراوي جمعة أن اتفاق الوحدة قد أبرم على الرغم من اتساع حجم الخلافات الليبية-السورية، وعدم الرغبة الليبية نتيجة تأكيد الرئيس السادات للقدافي أنه في حال عدم توصلهم إلى اتفاق ثلاثي، فإنه سيعلن تشكيل وحدة ثنائية بين مصر وسوريا، وهو ما اضطر القدافي إلى الموافقة، ومن ثم توقيع الاتفاق في بنغازي. وعند العودة إلى القاهرة وخلال اجتماع اللجنة التنفيذية، استفاض علي صبري في شرح وجهة نظره الراضية للاتفاق، ومع ارتفاع درجة التوتر في الاجتماع، اقترح شعراوي جمعة إلى جانب «عبد المحسن أبو النور»، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، ودكتور «لييب شقير»، رئيس مجلس الأمة⁽³⁸⁾، تأجيل الجلسة حتى يمكن للأعضاء التفاهم مجدداً، ولكن رفض السادات هذا المطلب، وطلب من جمعة في وقت لاحق ترتيب اجتماع اللجنة المركزية. وأوضح جمعة أنه لا داعي لعقد هذا الاجتماع، لا سيما أن لديه آراء ضد المشروع في محافظتي القاهرة والجيزة وكثير من القواعد الأخرى، ومع ذلك كان السادات مصمماً على دعوة اللجنة المركزية للانعقاد في الخامس والعشرين من أبريل⁽³⁹⁾. وبحسب جمعة، تم الاتفاق على تشكيل لجنة لدراسة التعديلات المطلوبة، وبعدها تسافر لجنة لعرض هذه التعديلات على القيادة في كل من سوريا وليبيا. وفي النهاية، مرّ مشروع الاتحاد الثلاثي ووافقت عليه اللجنة المركزية، بالتعديلات الجديدة⁽⁴⁰⁾.

تكمن خطورة هذه المواجهة في خروج حدة الصراع إلى العلن، وهو ما برز في فرض وزير الداخلية «شعراوي جمعة» حصاراً على الإذاعة المصرية يوم اجتماع اللجنة المركزية للاستفتاء على مشروع الوحدة لمنع الرئيس من اللجوء إلى الإذاعة في هذا اليوم لمخاطبة الشعب⁽⁴¹⁾.

ولدت هذه المواجهات دافعاً لدى الرئيس السادات نحو اتخاذ قرار إقالة علي صبري من جميع مناصبه، ولكنه احتفظ بتوقيت تنفيذ القرار ليكون متزامناً مع احتفالية عيد العمال. تكمن أهمية هذا الاحتفال في كونه العيد الأول الذي تلتقي فيه الجماهير مع الرئيس بعد رحيل عبد الناصر⁽⁴²⁾. وبحسب شعراوي جمعة، فإن رفع الجماهير لصورة عبد الناصر خلال الاجتماع كان الهدف منه تأكيدهم أنه لا يوجد بطل أو زعيم سوى عبد الناصر، ولن يتم رفع صور أحد غيره.

وعلى الرغم من ذلك، نجح الرئيس السادات في جذب اهتمام الجماهير، وكان اجتماعاً من أنجح الاجتماعات، والتي أكد الرئيس في نهايتها أنه لن يسمح بصراع مراكز القوى، وأن مسؤوليته كرئيس لهذا البلد أن «يطحن كل من يشير الصراع في وقت المعركة»⁽⁴³⁾.

وفي يوم 2 مايو 1971، نشرت الصحف خبر إقالة علي صبري من جميع مناصبه، وذلك على الرغم من محاولات سامي شرف إقناع الرئيس بتأجيل القرار⁽⁴⁴⁾. وفي يوم الحادي عشر من مايو، حضر إلى الرئيس السادات ضابط بوليس شاب لم يكن للرئيس سابق معرفة به، وهو يحمل معه شريط تسجيل عليه مكالمة تليفونية بين اثنين من مراكز القوى يتضح فيها تأمرهم عليه وعلى الدولة، ومسألة حصار الإذاعة التي لم يكن الرئيس على علم بشأنها حتى ذلك الحين. ومع وصول هذا الدليل، اتخذ الرئيس قرار تصفية مراكز القوى. وفي الثالث عشر من مايو، طلب الرئيس حضور «ممدوح سالم» محافظ الإسكندرية إلى مكتبه، لتكليفه بتولي مهام وزير الداخلية. وتمثل أول التكاليفات في ضمان عدم استخدام قوات الأمن المركزي، والتحفظ على حجرة الشرائط بوزارة الداخلية، والتحفظ على مدير مباحث أمن الدولة.

وفي أعقاب ذلك، استدعى الرئيس إلى مكتبه سامي شرف وأبلغه قبوله استقالة شعراوي جمعة. وفي مساء اليوم نفسه، في تمام الساعة الحادية عشرة إلا ثلاث دقائق، حضر «أشرف مروان»، مدير مكتب سامي شرف، إلى الرئيس، حاملاً استقالات رئيس مجلس الأمة، ووزير الحربية، ووزير الإعلام، ووزير شئون رئاسة الجمهورية، وأعضاء من اللجنة المركزية، وأعضاء من اللجنة المركز العليا، وقد أذيعت هذه الاستقالات بنشرة الأخبار في نفس وقت عرضها على الرئيس.

فسّر الرئيس السادات هذه الاستقلالات الجماعية بأنها محاولة من مراكز القوى لإحداث انهيار دستوري في البلاد، وأن تلك المراكز تأمل في خروج الجماهير إلى الشوارع للدفاع عنهم⁽⁴⁵⁾، إلا أن الرئيس في نفس الليلة أجرى تعديلاً وزارياً وأعيد تشكيل الوزارة ولم يحدث انهيار دستوري، وبذلك انتهت أزمة مراكز القوى⁽⁴⁶⁾، والتي عُرِفَتْ لاحقاً باسم «ثورة التصحيح»، والتي ترتب عليها أيضاً حرق جميع شرائط التسجيل الموجودة في وزارة الداخلية، وإغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال، وأن يكون لكل مواطن الحق في أن يفعل أو يقول أي شيء في ظل سيادة القانون، وأخيراً إقرار الدستور الدائم لمصر متضمناً مفاهيم «سيادة القانون» و«ضمان الحريات» و«استقلال القضاء».

على المستوى الخارجي، عند تولي الرئيس السادات مقاليد السلطة، لم يكن أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي يعرف الكثير عنه شخصياً. في أكتوبر 1970، لم يعتقد المحللون الغربيون فقط أن السادات كان خياراً آمناً ولن يستمر لفترة طويلة في السلطة، بل إنه لم يكن من ذلك النوع من القادة الذي قد يُفضل خيار الحرب.

من جانبه، أيقن السادات أنه من أجل تغيير قواعد الصراع، واستعادة الشرف المصري، واكتساب ميزة نسبية مقابل إسرائيل، يجب عليه على مستوى علاقات بلاده الخارجية الحفاظ على بعض سياسات عبد الناصر مع عكس البعض الآخر. فمن ناحية، أدرك السادات أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على كسر الجمود الدبلوماسي بين مصر وإسرائيل، هذا في الوقت الذي لا تزال فيه مصر معتمدة على السلاح السوفيتي. ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة مع الحفاظ على العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. من ناحية أخرى، كان السادات يعلم أنه من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل، سيتعين عليه إشراك المجتمع الدولي والهيئات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، بشكل أكثر فعالية من سلفه⁽⁴⁷⁾. وبناءً عليه، كان طرحه لمبادرة السلام في فبراير 1971، والتي كانت موجهة بالأساس ليس نحو إسرائيل فحسب، وإنما إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة.

ومنذ ذلك الحين، برزت ملامح توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة في عهد الرئيس السادات، جمعت بين توترات مع الاتحاد السوفيتي ومحاولات تواصل مع الولايات المتحدة، وتعزيز علاقات التعاون مع الدول العربية خاصة

المملكة العربية السعودية والكويت. وقد حرص الرئيس السادات على بناء علاقات صداقة شخصية مع العديد من الزعماء العرب، وأوضح أنه لم يكن يريد تصدير الثورة، وأعلن أن مصر لن تميز دولة عربية على أخرى على أساس ما يسمى بالحكومة التقدمية أو الرجعية أو الجمهورية أو الملكية. وقد ساعد نجاح السادات في أن تصبح هذه الدول صديقة لمصر خطابه المناهض لإسرائيل، وانفصاله اللاحق عن الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁸⁾.

ولقناعته بأهمية تشكيل إطار عربي موحد ضد إسرائيل، حرص الرئيس السادات على توطيد علاقات مصر مع سوريا والسودان وليبيا في سلسلة اجتماعات بحثاً عن صيغة للوحدة العربية. وفي نوفمبر 1970، وقعت الدول على ميثاق طرابلس، وأعلنت عن إنشاء اتحاد كونفدرالي يضم مصر وسوريا وليبيا، حيث لم يكن السودان على استعداد للدخول في أي عمل وحدوي في هذه الفترة حتى يتم إقامة مؤسساته الدستورية.

اتفق القادة الثلاثة على صيغة الوحدة، وهي صيغة الجمهوريات العربية المتحدة، على أن تكون لكل جمهورية شخصيتها بنظامها ورئيسها حسب أوضاعها وظروفها، وبعد ذلك يتكون ما يسمى بمجلس الرئاسة، حيث يجتمع رؤساء جمهوريات الوحدة لكي ينسقوا عملية الوحدة والخطوات إليها. وفي أبريل 1971، وقعوا في بنغازي على اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية⁽⁴⁹⁾.

لم تكن هذه الخطوات إلا تطبيقاً لمنهج جديد في سياسة مصر العربية، سعياً وراء تشكيل إطار عربي داعم للجهود المصرية سياسياً وعسكرياً، لا يفرق بين دول محافظة وأخرى ذات توجهات قومية راديكالية. وجملة الأمر، يظهر اقتناع الرئيس السادات بأن معركة تحرير الأرض تتطلب جهوداً مختلفة ومسارات متعددة في الداخل وفي الخارج، واستكشف كل الإمكانيات التي تساعد على إنهاء الاحتلال والحفاظ على الكرامة المصرية.

قائمة المراجع:

1. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر (خطاب التنني 1)، يوتيوب، 21 يناير 2015، متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=X4BHBQSZUQk>.
2. المرجع السابق.
3. المرجع السابق.
4. المرجع السابق.
5. كلمة الرئيس عبد الناصر أمام مجلس الوزراء الذي شكله بعد النكسة 20 يونيو 1967، موقع الأوراق الخاصة بالرئيس جمال عبد الناصر، نقلًا عن: د. ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر دراسة تاريخية تحليلية نقدية، المجلد الأول، الطبعة الأولى 2023، بدون ناشر، ص 433.
6. المرجع السابق، ص 589.
7. مزيد من التفاصيل في المرجع السابق، ص ص 590 - 591.
8. «كيف واجه عبد الناصر الأزمة؟»، بوابة الشروق، 7 يونيو 2012، متاح على: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08062012&id=a1b5e314-7f98-4d9c-8881-1f16eb549645>.
9. «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة»، 30 مارس 1968، متاح على: http://nasser.bibalex.org/Data/GR09_1/Speeches/1968/680330_bayanat.htm.
10. المرجع السابق.
11. سعيد الشحات، «ذات يوم 11 يونيو 1967.. لماذا توافق رأي عبد الناصر والفريق فوزي على اختيار الفريق عبد المنعم رياض رئيسًا للأركان لإعادة بناء القوات المسلحة؟»، اليوم السابع، 11 يونيو 2022، متاح على: <https://shortly.at/UBI7D>.
12. «أولى خطوات نصر أكتوبر.. تجهيز قوى الدولة الشاملة.. تهيئة الشعب والإعداد العسكري والتجهيز السياسي»، الجمهورية، 5 أكتوبر 2019، متاح على: <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/469445.html>.
13. لواء أ.ح. محمد القباري، «محاور الإعداد الاستراتيجي لحرب أكتوبر» السياسة الدولية، 1 أكتوبر 2017، متاح على: <https://www.siyassa.org.eg/News/15343.aspx>.
14. محمد فوزي، استراتيجية المصالحة، وأمين هويدي، أضواء على أسباب النكسة وحرب الاستنزاف، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، ديسمبر 1975، ص 130 - 135، نقلًا عن ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص 592.
15. ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص 601.
16. أحمد علي عبدالله، «حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية 1967-1970»، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 10، العدد 36، سبتمبر 2018، ص 193 - 216.
17. Karol Sorby, "The War of Attrition in the Middle East, 1969 - 1970", Asian and African Studies, Vol. 26, No. 1, 2017, pp. 127-147.
18. Steven R. Meek, "The Illusion of Defeat: Egyptian Strategic Thinking and the 1973 Yom Kippur War", Kansas: School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, 2016.
19. مزيد من التفاصيل حول الأهداف الاستراتيجية المصرية من شن حرب الاستنزاف، سياسيًا وعسكريًا في: ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص 752 - 775.
20. Mohamed Hassanein Heikal, "Egyptian Foreign Policy", Foreign Affairs, Vol. 56, No. 4, July 1978, pp. 714-727.
21. IBID.
22. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، 1978، ص 273-274.
23. المرجع السابق، ص 277.
24. إبراهيم عبد العزيز، شهادة الرئيس السادات عن تحرير سيناء: حاربنا لأجل السلام وحماية كرامة المصريين، الهيئة الوطنية للإعلام، 21 أبريل 2023، متاح إلكترونيًا: <https://shorturl.at/ehDX4>.
25. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 276.
26. الفترة الرئاسية - أنور السادات، الموقع الرسمي للرئيس الراحل أنور السادات، متاح إلكترونيًا: http://sadat.bibalex.org/More_Pages/PresidentialPeriod.aspx.
27. Najib E. Saliba, The Decline of Nasirism in Sadat's Egypt, World Affairs, vol. 138, No. 1 (Summer 1975), p 51.

28. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 271.
29. موسى صبري، القصة الدامية لصراع مراكز القوى: إنذار إلى السادات بتعيين شعراوي جمعة رئيسًا للوزارة!، الأخبار، 11 أكتوبر 1975، متاح إلكترونيًا: http://sadat.bibalex.org/DocumentViewer.aspx?DocumentID=PS_12283
30. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 291-292.
31. محمد محمود، شعراوي جمعة... ذكريات زمن التحولات مبادرة السادات المفاجئة (15 - 9)، الجريدة، 4 يونيو 2017، متاح إلكترونيًا: <https://www.aljarida.com/articles/1496497140721711200>
32. Steven R. Meek, The Illusion of Defeat: Egyptian Strategic Thinking and the 1973 Yom Kippur War, Op.Cit, p.34.
33. محمد محمود، شعراوي جمعة.. ذكريات زمن التحولات مبادرة السادات المفاجئة (9 - 15)، مرجع سبق ذكره.
34. موسى صبري، القصة الدامية لصراع مراكز القوى: إنذار إلى السادات بتعيين شعراوي جمعة رئيسًا للوزارة!، مرجع سبق ذكره.
35. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 297.
36. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 291.
37. موسى صبري، وثائق 15 مايو، مؤسسة أخبار اليوم، 15 مايو 1977، ص 43.
38. محمد محمود، شعراوي جمعة.. ذكريات زمن التحولات مناورة الوحدة (10- 15)، الجريدة، 5 يونيو 2017، متاح إلكترونيًا: <https://www.aljarida.com/articles/1496580497737516000>
39. محمد محمود، شعراوي جمعة.. ذكريات زمن التحولات السادات في مواجهة الجميع (11- 15)، الجريدة، 6 يونيو 2017، متاح إلكترونيًا: <https://www.aljarida.com/articles/1496667610323091500>
40. محمد محمود، شعراوي جمعة.. ذكريات زمن التحولات قصة مناورة العشاء (12- 15)، الجريدة، 7 يونيو 2017، متاح إلكترونيًا: <https://www.aljarida.com/articles/1496756494918888500>
41. موسى صبري، وثائق 15 مايو، مرجع سبق ذكره، ص 44.
42. محمد محمود، شعراوي جمعة.. ذكريات زمن التحولات الصدام مع الرئيس، الجريدة، 8 يونيو 2017، متاح إلكترونيًا: <https://www.aljarida.com/articles/1496843498141177200>
43. موسى صبري، وثائق 15 مايو، مرجع سبق ذكره، ص 49.
44. المرجع السابق، ص 51.
45. المرجع السابق، ص 60.
46. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 297.
47. Steven R. Meek, The Illusion of Defeat: Egyptian Strategic Thinking and the 1973 Yom Kippur War, Op.Cit, p.33.
48. Ibid, p 22-23.
49. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

حرب الاستنزاف.. الإعداد العسكري لانتصار أكتوبر

كان التوصيف الحقيقي لحرب يونيو 1967 من وجهة النظر العسكرية الاستراتيجية، أن نتيجة الحرب بالنسبة للجيش المصري الذي شارك فيها، هزيمة بلا حرب. فعندما صدرت أوامر الانسحاب للجيش المصري خلال اليوم الأول من الحرب، لم يكن معظم الجيش المصري قد واجه أو حتى رأى قوات الجيش الإسرائيلي، إلا القليل على الحدود الذين واجهوا القوات الإسرائيلية قرب تلك الحدود، وقد قاتلت تلك القوات المصرية ببسالة وشرف كما وصفها موشي ديان في مذكراته عن تلك الحرب التي كان مسئولاً عن تخطيطها وإدارتها، كما وصف

شجاعة قتال اللواء 14 مدرع المصري - كمثال - خلال الليل وتكبيده خسائر كبيرة للقوات الإسرائيلية، ولكن مع نهار اليوم التالي وحرية وانفراد الطيران الإسرائيلي بأرض المعركة، فقد تغير الموقف تمامًا. أما غالبية الجيش المصري المنسحبة فلم تَر غير الطيران الإسرائيلي يتحرك بكل حرية فوق الطرق المحدودة التي تستخدمها القوات المنسحبة.

لسنا هنا بصدد تقييم أوامر الانسحاب أو من أصدرها وكيفية وما ترتب عليها، بل بصدد تنفيذ نتائجها، التي أثرت - رغم مرارتها - على حسن الإعداد والتخطيط لحرب التحرير القادمة لا محالة (لاحقًا حرب رمضان أكتوبر 1973) والتي خاضها حوالي 70٪ ممن حضروا حرب عام 1967، وذلك لتفادي النقاط السلبية لتحل محلها نقاط إيجابية. ونذكر منها - على سبيل المثال - أولاً: عن العدو الإسرائيلي، حيث الدراسة الدقيقة لنقاط ضعفه وقوته، لاستغلال الأولى وتحييد الثانية، وأن يوضع ذلك موضع الاختبار وتقييم النتائج خلال المرحلة الوسيطة وحتى حرب التحرير القادمة. ثانياً: عن قواتنا، حيث التخطيط الدقيق الواقعي للحرب القادمة مع تطوير الخطط بالتزامن مع ما يرد من أسلحة تباغاً، ومن خبرة قتال حرب الاستنزاف أولاً بأول.

كما تم تطوير التنظيم لبعض الأسلحة كفصل الدفاع الجوي كسلاح مستقل عن القوات الجوية لتطوير التصدي لطيران العدو الأكثر تطوراً، وكذلك فصل تبعية عناصر الاستطلاع والحصول على المعلومات لتشكل سلاحاً منفصلاً ضمن وسائل الحصول على المعلومات، فضلاً عن تطوير أساليب القتال ووضعها موضع التنفيذ ضد العدو في عمق سيناء خلال المراحل الأخيرة من حرب الاستنزاف، ومواجهة العدو وقتاله وتكبيده خسائر كبيرة في الأفراد والأسلحة والمعدات والحصول على العديد من الأسرى، وبناء حائط الصواريخ، وإسقاط العديد من طائرات العدو الحديثة، مما أسفر عن قبول إسرائيل مبادرة لوقف إطلاق النار (لأول مرة) في 8 أغسطس 1970 مما أتاح لمصر الإعداد والتخطيط الدقيق، وكذلك التدريب الواقعي نهاراً وليلاً لما ستواجهه القوات المسلحة في الحرب القادمة، وهو ما كان بمثابة الطريق من الاستنزاف إلى أكتوبر.

أولاً: أهداف حرب الاستنزاف ومراحلها وتأثيراتها

كانت حرب الاستنزاف تجسيداً لرفض مصر الهزيمة وتعبيراً حقيقياً وجاداً لعزمها إزالة آثار العدوان، وقد تعددت الآراء واختلفت حول تقييم حرب الاستنزاف وأهدافها، وهل كانت هذه الحرب ضرورة حتمية تفرضها الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت سائدة بعد توقف القتال في 9 يونيو 1967، ولقد كان إصرار مصر على تفعيل الجبهة عقب توقف القتال مباشرة يمثل تجسيدا حياً لرفض الهزيمة وتعبيراً عملياً عن عقد العزم على إزالة آثار العدوان، ولما لم تكن قواتنا المسلحة قد استعدت بعد لخوض حرب هجومية جديدة، لذلك لم يكن أمامها إلا أن تمارس الاستنزاف.

واستهدفت هذه الحرب بصفة عامة استنزاف الجانب الآخر مادياً وعسكرياً ومعنوياً بتدمير قواته وإلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية بها، وبالتالي دفع الثمن غالياً طالما استمر في احتلاله للأرض، وفي الوقت نفسه عدم ترك الفرصة له لكي يثبت مواقعه ويدعم تحصيناته، خاصة بعد أن بدأ في إقامة «خط بارليف». كذلك كانت تهدف بصفة أساسية إلى التدريب العملي والواقعي للقوات المسلحة في ساحة القتال الفعلية، والقيام بعمليات عبور متنوعة استعداداً لتحرير الأرض، مع إقناع العالم بأن مصر لا تنوي تحت أي ظرف التخلي عن حقها في استرداد سيناء وتحرير أرضها، مع تهيئة الرأي العام العالمي لذلك.

1. الأهداف العسكرية لحرب الاستنزاف: تبلورت جملة من الأهداف التي وضعتها القيادة العامة المصرية للقوات في حرب الاستنزاف، والتي يمكن إجمالها في عدد من النقاط على النحو التالي:

- حرمان العدو من القيام بالاستطلاع بمختلف أنواعه (البري، والبحري، والجوي) والتدخل ضد تحركاته على الضفة الشرقية للقناة مع تدمير أية أرتال يمكن رصدها.
- منع العدو من إقامة منشآت هندسية أو تحصينات ميدانية، مع تدمير ما ينجح في إقامته أولاً بأول وإسكات بطاريات مدفعياته ومصادر نيرانه.

- إرهاب قوات العدو وإيقاع أشد الخسائر بجنوده وأسلحته ومعداته، والسعي للحصول على الأسرى والوثائق ونماذج من أسلحته ومعداته.
- تجهيز القوات المصرية للمعركة الرئيسية المقبلة من واقع الخبرات المكتسبة من الاستنزاف الدائر، وفي الوقت نفسه إنهاك الجانب الآخر بشرياً ومعنوياً واقتصادياً.
- إزالة الآثار الناجمة عن معاناة المقاتلين جراء هزيمة 1967 برفع المعنويات واسترداد الثقة مع تسليح الفرد بالعزيمة والإصرار وقوة الإيمان وبعدالة القضية، وذلك بهدف رفع الكفاءة القتالية التي ستتيح له أفضل أداء لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النصر على العدو.
- القيام بعمليات قنص مستمرة لأفراد الجيش الإسرائيلي ووضعهم في حالة من عدم الاستقرار الدائم، مع أهمية الحصول على أسرى.
- العمل على اختبار كفاءة الأسلحة وأساليب القتال، واختيار الأنسب منها من أجل تطويرها والخروج أولاً بأول، مع اختيار القادة الأصح للتخطيط وإدارة القتال، لخوض معركة التحرير.
- مواجهة الحرب النفسية التي كانت تشنها إسرائيل والدعاية السوداء التي أعلنتها بأن الجيوش العربية بصفة عامة والجيش المصري بصفة خاصة، لن تقوم لهم قائمة بعد الآن، وقولهم بأنه ليس أمام العرب سوى الاستسلام لشروط إسرائيل أمام جيشهم الذي ادّعوا أنه لا يقهر.

2. مراحل استراتيجية حرب الاستنزاف: تضمنت حرب الاستنزاف ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة الصمود، ثم مرحلة المواجهة والدفاع، وأخيراً مرحلة الردع والحسم، نجحت مصر خلالها في استكمال بناء منظومة الدفاع الجوي المصري، وتحريك حائط صواريخ الدفاع الجوي إلى قرب حافة الضفة الغربية للقناة، لتغطية أكبر عمق شرقها، وتنفيذ العديد من العمليات القتالية على الشاطئ الشرقي للقناة وداخل عمق سيناء، كما أعادت بناء قواتها الجوية، وأعادت تنظيم وتدريب القوات المسلحة، وانتهى عام 1969 والقوات المسلحة المصرية متماسكة تماماً، وقد نجحت مراحل الاستنزاف في تحقيق أهدافها.

وكان الهدف من مرحلة الصمود خاصة، هو سرعة إعادة البناء، وتنظيم الدفاعات على الضفة الغربية للقناة، وهو ما تطلب هدوء الجبهة حتى يتم التنفيذ لما تتطلبه من أعمال كثيرة، خاصة أعمال التجهيز الهندسي اللازمة، واستغرقت هذه المرحلة المدة من يونيو 1967 إلى أغسطس 1968. واشتملت مرحلة الصمود على بعض العمليات المنفذة، التي كان لها تأثير كبير على المستوى المحلي والعربي والعالمي أهمها معركة رأس العش، التي تمت يوم 1 يوليو 1967، وتعتبر هذه المعركة هي الشرارة الأولى للحرب، عندما حاولت المدرعات الإسرائيلية احتلال مدينة بورفؤاد، فتصدت لها قوة من الصاعقة والمظلات المصرية وحالت دون سقوط المدينة، كما كبدت العدو المهاجم خسائر كبيرة في الأفراد والدبابات، نتيجة لبسالة ونجاح القوات المصرية، ذات القدرات المحدودة في ذلك الوقت، ضد قوات معادية متفوقة يساندها سلاح الجو الإسرائيلي. الأثر الكبير لهذه المعركة رفع الروح القتالية ومشاعر المقاتلين على طول خط الجبهة حمية وحماساً وجاهزية للمواجهة القادمة.

وخلال يومي 14 و15 يوليو 1967، واعتماداً على النجاحات التي تحققت، ارتأت القيادة تطوير عملياتها لرفع الروح المعنوية للقوات المربضة على طول القناة، بالإضافة إلى الشعب المصري فصدرت الأوامر بتنفيذ بعض المعارك الجوية كرسالة موجهة مفادها أن مصر لديها قوات جوية، فنفذت القوات الجوية المصرية طلعات هجومية جريئة ضد القوات الإسرائيلية في سيناء، أحدثت فيها خسائر فادحة، بل أدت إلى فرار بعض الأفراد الإسرائيليين من مواقعهم، حتى ظن الإسرائيليون أن الجيش المصري على وشك عبور القناة، ومن هنا زادت الثقة لدى المقاتلين المصريين في قواتهم الجوية بعد هذه العملية الناجحة.

وتصاعدت خلال الأشهر التالية العمليات العسكرية، إذ بدأت مرحلة حرب الاستنزاف ببناء الدفاعات المصرية غرب قناة السويس، والتي سميت بالخط الدفاعية، حيث تم تنظيم خطوط دفاعية كاملة لمنع العدو من اختراق قناة السويس. وقامت الحرب في مجملها على أساس استنزاف قدرات الجيش الإسرائيلي، وليس على أساس المواجهة المباشرة ومنعه من الوصول إلى غرب القناة.

3. تأثير حرب الاستنزاف على الإعداد للحرب الشاملة: كانت حرب الاستنزاف بمثابة حلقة الوصل بين الانكسار والانتصار، وهي الجولة التي حصدت منها القوات

المسلحة الخبرات والدروس المستفادة الكثيرة، فدروسها كانت هي اللغة الرئيسية التي اعتمد عليها المخططون في الإعداد للجولة الرابعة في مواجهة إسرائيل وبمبادأة من جانبنا، إعدادًا تم بناء ذلك على الحقائق والقدرات والكفاءات، وتخطيطًا متدرجًا مع تصاعد الكفاءات القتالية والتدريب الواقعي على مهام العمليات.

لذلك، يمكن القول إن حرب الاستنزاف هي المجال الذي أتاح للقوات اختبار نفسها والبتوتقة التي انصهرت فيها الإرادة والعزم والتصميم والإعداد حتى جاءت اللحظة الحاسمة والكل مستعد عسكريًا وبدنيًا ومعنويًا، وأيضًا على مستوى الدولة سياسيًا واقتصاديًا لبدء الجولة الرابعة بإيمان كامل بالله وبالوطن وبالقيادة وبالنفس وبالأهداف.

كذلك فإن حرب الاستنزاف بانتصاراتها وأعمال قواتنا الناجحة خلالها، قد أعادت التلاحم بين الشعب وقواته المسلحة في أرقى أشكاله، وكان لذلك تأثيره الكبير على التجهيز والإعداد للحرب مع إزالة صعوبات تأمين الجبهة من الداخل بما يمكن أن يوصف به شعب مصر في تلك الحقبة الزمنية الدقيقة بأنه «شعب المدينة الفاضلة» عندما نشبت حرب أكتوبر 1973 حيث كانت تلك الجبهة الداخلية في قمة انضباطها مع تقاضي الجميع واستعدادهم للتضحية والإصرار على المشاركة في الحرب بكل الوسائل وزيادة الجهود كل في مجال عمله.

من كل تلك التأثيرات والإيجابيات السابقة ظهرت روح أكتوبر العظيم من خلال العديد من الخبرات والدروس التي تم وضعها أمام القيادات للتخطيط والإعداد للحرب الشاملة، ومرتكزة أيضًا على روح جديدة جريئة وواثقة قد سادت المقاتلين، خاصة عندما شعروا بدقة التخطيط مع حرص القادة على سلامتهم. وأدى ذلك إلى بناء إطار حرب أكتوبر من حيث تجهيز التجمعات الهجومية وتحديد توقيتات بدء الحرب وأعماق المهام والتعاون والتنسيق المتكامل، وعرف الجميع حدود مسؤولياتهم ومهامهم مع الجرأة في تنفيذها، موقنين بأن الموت والحياة بيد الله سبحانه وتعالى، وبالتالي ازدادت جرأتهم وازدادت معها آمالهم في النصر.

ثانيًا: دور الأفرع العسكرية الرئيسية في حرب الاستنزاف

إن عظمة حرب أكتوبر أنها جاءت عبر ميلاد صعب نبع من هزيمة قاسية أملت بمصر، ولم يكن أكثر المتفائلين يتطلع لأي وجود للجيش المصري قبل مُضي عقود من الزمان، حيث تم تدمير معظم أسلحة ومعدات الجيش، والطائرات والمطارات، واستشهاد عدد كبير من أفرادهِ. أيضًا كان الجيش المصري منهكًا حيث حارب في اليمن لمدة استمرت ست سنوات (1961-1967)، وشارك في عملياتها أعداد كبيرة من القوات المسلحة المصرية، وكان من أبرز المؤثرات السلبية على كفاءة الجيش المصري هو وجود حوالي ثلث قواته في اليمن مما أثر على استقرار مسرح العمليات الرئيسي في سيناء، وأدى إلى النتائج السلبية لحرب 1967 بين مصر وإسرائيل⁽¹⁾.

إن انتفاضة الشعب المصري الذي رفض الهزيمة والجيش الذي هُزم بلا حرب، كانت تعبيرًا عن الإرادة المصرية، لذا خاض الجيش المصري حرب الاستنزاف بجميع تشكيلاته والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، بجانب إعادة بناء القوات المسلحة، وكذلك التدريب الشاق الذي ارتقى بالمقاتلين لدرجة الاحتراف، فكسر حاجز الخوف وعار الهزيمة ورفع الروح المعنوية للجيش والشعب، ومحا أسطورة الجيش الذي لا يُقهر، فكانت نتائج حرب الاستنزاف خير دليل على استكمال إعداد للجيش المصري، والبشارة المؤكدة لنصر أكتوبر العظيم.

1. القوات الجوية:

في 5 يونيو 1967 خسرت مصر 75٪ من طائرات القوات الجوية، وتم تدمير معظم القواعد الجوية والطائرات التي كانت رابضة على الأرض بلا دشم خرسانية، كما خسرت مصر الكثير من السلاح والمعدات، ولكن لم تخسر إرادتها، ولم تخسر عزيمتها وعزتها، فقامت تعيد بناء الجيش والقوات الجوية من البداية، ومن ناحية أخرى شرعت في التدريب والإعداد ورفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، في ظل استمرار الحرب التي خاضتها مصر تحت اسم «حرب الاستنزاف»⁽²⁾.

وعقب حرب يونيو بشهور قليلة بدأت القوات الجوية طريقًا طويلًا من الجهد والدماء، بدأ باستيعاب نتائج الحرب، ثم حرب الاستنزاف بمراحلها الأساسية، ثم

مراحل الإعداد والتدريب التي تخللتها العديد من الاشتباكات الجوية واعتراض طائرات العدو الجوية المتفوقة عددًا وتطورًا، مع إعداد مسرح العمليات والتخطيط للحرب القادمة وصولًا إلى حرب رمضان أكتوبر 1973.

■ **استيعاب نتائج حرب يونيو:** في 13 نوفمبر 1966 قامت إسرائيل بالإغارة على الأردن بحجة تدمير قواعد الفلسطينيين، ومع بداية عام 1967 وجهت إسرائيل الاتهام لسوريا بتشجيع أعمال الفدائيين داخل فلسطين، وحدث اشتباك بين الطيران الإسرائيلي والسوري في 7 أبريل 1967، أعلنت بعده إسرائيل في 12 مايو من العام نفسه أنها ستشن حربًا على سوريا لإسقاط نظام الحكم، الأمر الذي دفع مصر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لارتباطها مع سوريا باتفاقية دفاع مشترك⁽³⁾، فتم إعلان حالة الطوارئ القصوى في 14 مايو 1967 وإعلان التعبئة العامة بالقوات المسلحة المصرية، وبدأت القيادة المصرية حشد قواتها تبعًا في سيناء.

في 5 يونيو 1967، شنت إسرائيل هجومًا ضد القوات المصرية في سيناء وأهداف حيوية في العمق، فقامت بقصف المطارات المصرية وممراتها لمنع أي طلعات جوية مصرية، أعقب ذلك اجتياح برى لسيناء وقطاع غزة من قبل الجيش الإسرائيلي وترتب على ذلك تراجع القوات إلى الضفة الغربية لقناة السويس طبقًا لأمر الانسحاب.

كانت القوات الجوية المصرية أكثر أفرع القوات المسلحة تضررًا في حرب يونيو 1967 وذلك بعدما أقنع الخبراء السوفييت الرئيس جمال عبد الناصر⁽⁴⁾، بالأياد بشن هجوم على العدو الإسرائيلي. هناك شهادة أخرى للفريق «أنور القاضي»، رئيس هيئة العمليات للقوات المسلحة آنذاك، يقول فيها: «كان من المفترض أن يوجه الطيران المصري ضربة جوية مفاجئة ضد مطارات إسرائيل ودفاعاتها الجوية وحشودها مع أول ضوء في فجر 27 مايو، وصدرت الأوامر بالفعل، لكن فجأة وفي الساعة الثالثة صباحًا صدرت أوامر أخرى من القيادة العليا بإلغائها عقب مقابلة جرت بين عبدالناصر والسفير السوفيتي الذي أبلغه رسالة القادة السوفييت لمنع مصر من بدء أي عمليات عسكرية»⁽⁵⁾ مقابل تعهد الولايات المتحدة ألا تبدأ إسرائيل الحرب، وكانت خدعة مخططة لكل من مصر والاتحاد السوفيتي.

وقد بدأت إسرائيل هجومها خاطفًا في صباح الخامس من يونيو 1967، بمهاجمة المطارات المصرية، دون مقاومة فعالة إلا من بعض المحاولات الفردية التي لم تُكبد العدو ما يستحقه من خسائر، وفقد الجيش المصري الكثير من أسلحته ومُعداته، سواء عندما دمرت القوات الجوية الإسرائيلية الطائرات المصرية على الأرض في المطارات المصرية من خلال 374 طائرة على موجتين تقريبًا، أو أثناء مرحلة الانسحاب من سيناء، وكان تركيز ضربات العدو الجوية على القواعد الجوية والمطارات وممرات الإقلاع والهبوط (18 قاعدة جوية ومطار في سيناء والدلتا والصعيد، وبعضها تمت مهاجمته بشكل متكرر) وتركيز شديد لضمان عدم تدخلها في المعركة الدائرة في سيناء، ولذلك كانت الخسائر كبيرة ومؤثرة⁽⁶⁾.

كان أول قرار يصدره الرئيس جمال عبد الناصر بعد عودته عن التنحي هو عودة الفريق مذكور أبو العز للقوات المسلحة قائدًا للقوات الجوية، وقد كان محافظًا لأسوان في تلك المرحلة. ومع توليه قيادة القوات الجوية حدد احتياجات كل مطار، ثم بدأ بعد ذلك في تجهيز المطارات الأمامية في طنطا وإنشاص بالدشم. وبعد 40 يومًا فقط من نكسة 1967 قامت مصر بتوجيه ضربة جوية للعدو الإسرائيلي بسيناء نجحت خلالها في إصابة مطارات العدو ومراكز القيادة، وتشكيلاته على مدار يومين، دون أن تفقد طائرة واحدة بعد أن نجحت في تجميع 250 طائرة هي كل ما تبقى من سلاح الجو المصري بعد الحرب وإعادة تأهيلها.

وتُعد المعارك الجوية التي أُجريت يومي 14 و15 يوليو 1967 من أبرز أعمال قتال القوات الجوية، فقد قامت المقاتلات القاذفة المصرية بهجمات جوية قوية على المواقع المعادية شرق قناة السويس، وكانت هذه الهجمات هي إعلان القوات الجوية المصرية عن يقظتها بعد النكسة، وعودتها لسماء المعركة بقوة بعد لم شتات هذه القوات بعد الهزيمة التي نالت منها ظلمًا وبهتانًا. ودارت معركة جوية شرسة يوم 15 يوليو في سماء مدينة قاعدة فايد الجوية بين مقاتلات ميغ-21 المصرية وثمانى مقاتلات ميراج إسرائيلية، بدأ الاشتباك الجوي فوق منطقة العين السخنة ثم انتقلت الطائرات لمنطقتي السويس وفايد، وبعد مناورات جوية حادة بين الطائرات المصرية والإسرائيلية أثناء هذا الاشتباك الجوي، تم إسقاط طائرتي ميراج للعدو

الإسرائيلي فوق أشجار النخيل في منطقة فايد. وعادت باقي المقاتلات المصرية من نوع ميج-21 المشاركة في هذا الاشتباك الجوي للمطارات سالمة.

على الرغم من سوء الأوضاع في كافة المجالات والمستويات، استمرت روح المقاومة والصمود في الشعب المصري وقواته المسلحة، وفي قلبها القوات الجوية. وعلى جانب آخر، التفت الدول العربية لتخفيف وقع الهزيمة، فلم تتوان عن تقديم كافة المساعدات لدول المواجهة، وخاصةً ليبيا والجزائر اللتين نقلتا لمصر بعض الطائرات التي لم تُستخدم بعد. فقد قدمت الجزائر 12 طائرة ميج-17، واستضافت ليبيا وحدة تدريب المقاتلات المصرية، واشترت سرب ميراج-5 لحساب مصر، وذهب الطيارون المصريون للتدريب عليها في فرنسا كطيارين ليبيين، وكان تماسك الجبهة الداخلية، والدعم العربي لمصر من أبرز سمات تلك الفترة⁽⁷⁾.

فقد سارعت القوات المسلحة المصرية على امتداد الجبهة بتنظيم الدفاعات بما تيسر لها من إمكانيات محدودة لا تزيد على 100 دبابة و150 مدفعاً يوم 10 يونيو 1967، وأخذت في التزايد تبعاً، إلى جانب تنفيذ الاتحاد السوفيتي لبعض عقود صفقات أسلحة قديمة لتصل كفاءة القوات المسلحة إلى حوالي 50٪ من الكفاءة المقررة لها في نهاية عام 1967، كما أن التصالح العربي في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، ساعد على سحب القوات المصرية من اليمن بنهاية عام 1967 لتتولى مسئوليتها الوطنية على الجبهة المصرية.

■ **معارك القوات الجوية:** شهدت حرب الاستنزاف العديد من المعارك بين القوات الجوية المصرية والإسرائيلية بلغت 22 معركة جوية، ومعدلات عالية لتنفيذ طلعات العمليات شملت اعتراض العدو وحماية القوات والأهداف الحيوية، بجانب قصف الأهداف المعادية والاستطلاع الجوي. وبلغ معدل تنفيذ الطلعات الجوية للقوات الجوية المصرية خلال الفترة من 20 يوليو إلى 31 ديسمبر عام 1969 إلى 3200 طلعة جوية، بينما بلغ عدد الطلعات الجوية طول فترة الاستنزاف 7200 طلعة جوية⁽⁸⁾.

كان التركيز في تلك المرحلة على إعداد وتدريب وتنظيم القوات الجوية المصرية بكافة التخصصات، فلم تكن القيادة العسكرية تريد الزج بالقوات الجوية في تلك الحرب حتى تكمل استعداداتها، خصوصاً أن في تلك المرحلة اقتصرت عمليات الجانب الإسرائيلي على أعمال الاستطلاع وعمل كمائن للطائرات المصرية وعدم الدخول في معارك جوية كبيرة.

بدأت المرحلة الثانية من حرب الاستنزاف على صعيد القوات الجوية المصرية في 20 يوليو 1969، فقد صدرت الأوامر للواء طيار «مصطفى الحناوي» قائد القوات الجوية المصرية آنذاك للرد على القصف الجوي الإسرائيلي المعادي، فحلقت 50 طائرة مصرية معظمها من النوع ميج-17 من قاعدة المنصورة الجوية لقصف أهداف إسرائيلية على الجانب الشرقي من قناة السويس، كانت عبارة عن مواقع صواريخ الهوك في رمانة، ومحطة رادار شرق الإسماعيلية، وتجمعات تابعة للجيش الإسرائيلي. وفيما يلي نماذج لأهم المعارك الجوية في حرب الاستنزاف:

■ **معارك أكتوبر 1968⁽⁹⁾:** في أكتوبر 1968 تلاحقت الخسائر على العدو الإسرائيلي، فقد نشطت الطائرات الإسرائيلية لاستطلاع الجبهة، وكان القرار القيادي هو مواجهة هذا النشاط حتى يتوقف العدو عن هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد كانت معركة جوية هامة في 23 أكتوبر من هذا العام خططت لها القوات الجوية المصرية بطريقة الصيد الحر؛ حيث كانت الطائرات الإسرائيلية تخترق الجبهة من فوق مدينة الإسماعيلية على ارتفاع 2-3 كم، ثم تتوجه إلى الأهداف المطلوب استطلاعها وهي مطمئنة إلى أنه لن يتم اعتراضها بالطائرات أو بالصواريخ أرض جو.

كانت الخطة المصرية المقابلة هي أن يتم دفع تشكيل من طائرتي ميج-21 على ارتفاع منخفض غير مكتشف رادارياً وخلفهم بمسافة 5-6 كم تشكيل آخر من أربع طائرات ميج-21. ولعدم استكمال إمكانات الرادار المصري، تم تنفيذ الطلعة بالحسابات الملاحية. وتم إقلاع ودفع التشكيل الأول (2 طائرة) ليكون طُعماً فاجتهد إليه طائرات العدو، وبعدها تم دفع التشكيل الثاني (4 طائرة) خلف الطائرات الإسرائيلية ومهاجمتها،

وتم التنفيذ بدقة متناهية وأسقطت طائرتنا أربع طائرات ميراج إسرائيلية. كان لهذا الاشتباك فرحة خاصة ومردودًا هائلًا على طياري القوات الجوية، واستعادة الثقة في أنفسهم حتى إن الرئيس عبد الناصر وهو يستقبل أفراد التشكيل في منزله للتهنئة بالنصر قال لهم: «أظن دي أول مرة طيار مصري يضرب طيار يهودي»⁽¹⁰⁾.

وقامت مجموعة فدائية مصرية بهجوم ضد أحد المواقع شرق الإسماعيلية، حيث اتجه كل فرد إلى المكان المخطط له بالهجوم فقام بعضهم بإلقاء مولدات دخان وقنابل يدوية من فتحات التهوية في الدشم، والبعض الآخر كان بجوار أبواب الخروج لاستقبال كل من يحاول الخروج والبعض هاجم العرببة النصف جنزير وسيارة نقل ونسف 2 مخزن ذخيرة، واستمرت القوة داخل الموقع ساعتين ثم خلالها قتل وتدمير كل من بالموقع من أفراد ومعدات، وعادت القوة سالمة إلا من ثلاثة جرحى.

وفي الخامسة والنصف مساء اليوم التالي، نقلت وكالات الأنباء من تل أبيب بيانًا عسكريًا إسرائيليًا يقول إن وحدة من 15 جندي كوماندرز مصريين عبرت القناة مساء السبت لمهاجمة موقع إسرائيلي شمال بحيرة التمساح أمام الإسماعيلية، وبعد معركة قصيرة أصيب فيها جندي إسرائيلي ودمرت سيارة مدرعة تمكنت القوات الإسرائيلية من رد القوة المصرية المهاجمة. وهو بيان أقل ما يوصف به أنه بيان هزيل أو مضلل، فتدمير الموقع بالكامل تحول إلى جرح جندي وتدمير عرببة 1.

■ **معارك سبتمبر 1969:** شنَّ الجيش الإسرائيلي في 9 سبتمبر 1969 غارة على الساحل الغربي جنوب خليج السويس وجد خلالها الجيش المصري صعوبة في تحديد موقع إنزال قوات الجيش الإسرائيلي، كما فشل في التعامل معها مما كبده خسائر كبيرة. وردًا على تلك الغارة صدرت الأوامر في 11 سبتمبر الساعة 9:00 صباحًا، لشن الطيران المصري هجومًا كبيرًا على قوات الجيش الإسرائيلي في سيناء، مشكلًا «الموجة الأولى» للهجوم، حيث إنطلقت قوة كبيرة مؤلفة من 16 طائرة سوخوي-7 وطائرة ميج-17 على ارتفاع منخفض فوق مواقع إسرائيلية في شمال سيناء، ترافقهم طائرات ميج-21 لحمايتهم من الطيران الإسرائيلي الذي دفع في المقابل زوجين من طائرات الميراج لاعتراضها.

في الساعة 12:00، أطلقت القوات الجوية المصرية الموجة الهجومية الثانية، وفي هذه المرة هاجمت الطائرات المصرية القاعدة البحرية الإسرائيلية وبطاريات صواريخ هوك في أبو رديس ورأس مسلة، كما نفذت طائرات سوخوي-7 أيضًا، هجمات على ارتفاع منخفض، تحميها طائرات ميغ-21 على ارتفاعات عالية، وتصدى لها الطيران الإسرائيلي مرة أخرى، بدفع زوجي ميراج. وفي حوالي الساعة 4:00 مساءً، أطلقت القوات الجوية المصرية «الموجة الهجومية الثالثة» والأخيرة ضد الأهداف الإسرائيلية باستهداف بطاريات صواريخ هوك في شمال سيناء.

■ **معارك ديسمبر 1969:** كانت الساعة الحادية عشرة من صباح 9 ديسمبر 1969، حين جرت أول مواجهة للطيارين المصريين مع طائرات الفانتوم بسلاح الجو الإسرائيلي، والأحدث وقتها في الترسانة الأمريكية، وتمكن طيار مصري برتبة ملازم أول من إسقاط طائرة، وتحطمت مشتعلة في منطقة «رأس مسلة» على الساحل الشرقي لخليج السويس⁽¹¹⁾.

جرت المعركة فوق منطقة عين السخنة في خليج السويس، عندما هاجمت ثمان طائرات فانتوم المنطقة لضرب محطة رادار مصرية، فتصدت لها على الفور 8 طائرات ميغ-21، ودارت معركة على ارتفاع خمسة كم بين 4 طائرات ميغ و4 طائرات فانتوم، بينما اشتبكت 4 طائرات ميغ أخرى مع 4 طائرات فانتوم أخرى على بعد أربعة كم، وعندما أصيبت الطائرة الفانتوم إصابة مباشرة، انفجرت وهوت مشتعلة لتتحطم على رمال الشاطئ الشرقي عند رأس مسلة، ولم يشاهد قائد الطائرة والملاح وهما يقفزان منها بـ«الباراشوت» وانسحبت بقية الطائرات الفانتوم متجهة إلى عمق سيناء.

تلقت قيادة السلاح الجوي المصري تبليغات من جهات كثيرة أبرزها تبليغ الملازم أول طيار الذي أسقطها، وآخر من قائد السرب الذي شاهدها وهي تتحطم مشتعلة على ساحل الخليج، ثم تبليغ ثالث من قائد قطعة بحرية مصرية في خليج السويس كان يتابع المعركة بواسطة تليسكوب.



إصابة طائرة ميراج إسرائيلي

جرت هذه المعركة أثناء حرب الاستنزاف، ولم يصدر بيانها العسكري إلا بعد التأكد من كل شيء، ويذكر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية وقتئذ السبب، قائلاً: «كان الرئيس عبدالناصر يؤكد على دقة البلاغات الرسمية التي تصدر في نتائج العمليات العسكرية عامة، وفي معارك الاشتباكات الجوية بصفة خاصة، لدرجة أنه لن يعترف بسقوط طائرة للعدو إلا إذا أحضر له طيارها الإسرائيلي، أو جزء من طائرة إسرائيلية محطمة أو صورة جوية مستخرجة من كاميرا إحدى طائرتنا المقاتلة، وصورة الطائرة الإسرائيلية في دائرة التصويب لطائرتنا».

ويضيف في مذكراته «حرب الثلاث سنوات 1970-1967»: «لهذه القيود كانت بلاغاتنا العسكرية عن خسائر العدو حذرة، وقد تكون أقل من الواقع الفعلي، وكثيراً ما كانت تصدر عن إسرائيل اعترافات بخسائرها نسمعها في الإعلام الأجنبي أكثر بكثير مما يرد في بلاغاتنا الرسمية».

وتعتبر هذه المعركة البداية الأولى لنهاية أسطورة الطيران الإسرائيلي الذي لا

يقهر، حيث أكد رئيس أركان القوات الجوية: «في 9 ديسمبر 1969 وقعت المأساة التي أصابت جنرالات الجوا الإسرائيلية بالفزع، حيث تمكنت طائرة مصرية من طراز «ميج» يقودها طيار مصري شاب من تحقيق المعجزة التي طالما تشدق جنرالات تل أبيب باستحالة وقوعها، وهي أن هذا الشبح الطائر الذي يسمى «الفانتوم»

الأمريكية هو طائرة لا تقهر، ونجح الطيار المصري في إسقاط أول طائرة فانتوم بطائرته الميج-21».

ويؤكد: «كان ذلك اليوم يدق ناقوس إنذار مدو لإسرائيل بالانتباه إلى الخطر الداهم الذي يعنيه نجاح الطيار المصري المقاتل في إسقاط أحدث أنواع الطائرات، وكان إسقاط الطائرة الفانتوم ثمرة طبيعية للجهد الشاق والمخلص الذي بذله أفراد سلاح الجو المصري منذ اجتاز مرحلتي «الصمود» و«الدفاع النشط» ليدخل في حرب الاستنزاف ومرحلة الردع.

■ ابتكارات مصرية لتطوير القوات الجوية: تغيرت الأوضاع في القوات الجوية تمامًا، فحدث ولا حرج عن الروح المعنوية العالية لأقصى درجة، ومن لا يشارك في طلعات الهجوم على العدو في سيناء (الطيaron الجدد) يلوم القادة، فينال وعدًا بالمشاركة. وبعبارة موجزة، كان ارتفاع الروح المعنوية لكل عناصر القوات الجوية دافعًا للابتكار والتطوير في سبيل إعداد القوات للحرب في أكتوبر 1973. وفيما يلي يمكن إلقاء الضوء على بعض النقاط المضيئة في هذه المرحلة:

■ لعب الفنيون والمهندسون العسكرية أدوارًا كبيرة في تجهيز وإصلاح الطائرات، وسرعة إصلاح الممرات، فهؤلاء أبطال على أعلى درجة، إذ يقول اللواء طيار ممدوح حشمت عنهم إنهم كانوا يقاتلون معنا في تجهيز الطائرات وتسليحها، كانوا يكتبون آيات قرآنية وأسماءهم على القنابل والصواريخ التي يُحملونها في الطائرات. مثلًا كانت هناك رافعة (كوريك) لتعليق القنابل في الطائرة تستغرق 6 دقائق للقنبلة، لكن ثلاثة من الميكانيكيين حملوا القنبلة 100 كجم بأيديهم وعلقوها في الطائرة في (دقيقتين).

■ كان متوسط معدل تنفيذ ساعات تدريب الطيار على الطيران 6 ساعات شهريًا لكل طيار (الطلعة حوالي 30 دقيقة)، فأصبح لا يقل عن 20 ساعة شهريًا، مما يعكس الجهود العالي للطيارين والفنيين.

■ ابتكار أساليب جديدة لتنفيذ الهجوم، فمعظم الأهداف المعادية لها محطات صواريخ هوك للدفاع عنها، ولكن فوقها تمامًا منطقة عمياء لا تستطيع التعامل

مع أي هدف، وأسلوب الاستخدام التقليدي يعرض بشدة الطائرات للخطر، لأنه كان يتوجب عليهم التسلق حتى ارتفاع 1200 متر. وبمبادرة من اثنين من الطيارين ابتكرا أسلوبًا جديدًا لقذف القنابل، لتفادي القذف من ارتفاعات عالية تعرضهم للدفاع الجوي المعادي، وبعد مجهود متواصل توصلوا للأسلوب الأمثل، بالتسلق حتى ارتفاع 400 متر فقط، وتستخدم مقدمة الطائرة وليس جهاز التصويب لإسقاط القنبلة فوق الهدف تمامًا، وتم تعميم هذا الأسلوب في كل أسراب الميج-17⁽¹²⁾، وتم تكليف هذه الأسراب بالتخصص في تدمير محطات صواريخ الهوك المضادة للطائرات.

- ابتكارات متعددة للمهندسين والفنيين المصريين، حيث كانت الكاميرات السوفيتية لا تتناسب مع متطلبات القوات، فتم تجربة كاميرات التصوير المركبة على طائرات اليوشن-28 الأفضل، حيث وضعت داخل خزان وقود احتياطي وتم تغيير تصميم الخزان بالكامل، وصنع الفنيون فتحيتين في الخزان لكي يتم التصوير منها. كذلك كان هناك تطوير للكاميرات الإنجليزية المسماة (فنتن)، فبدأ المهندسون في وضعها داخل جسم الطائرة، وتم تركيب تلك الكاميرات. والطريف أن السوفييت بعدما علموا بأعمال تطويرنا لطائراتهم الميج-21 قاموا بعمل طائرة في مصانعهم ومزودة بكاميرات (فنتن) الإنجليزية وأرسلوها هدية لمصر.
- هناك صورة أخرى لذلك الشعب العظيم، يظهر ذلك من خلال الأعمال الهندسية التي كانت تنفذها كبرى شركات المقاولات من إنشاء ممرات ودشم طائرات، يرويها اللواء طيار محمد زكي عكاشة حيث قال: «كان مطار المنصورة في طور التوسع وإنشاء الدشم للطائرات، وهي ملحمة بكل المقاييس، كان البناء يتم في 30 دشمة تقريبًا، ولنا أن نتخيل بناء بالخرسانة ثم كسوها بالرمل ثم طبقة أخرى طينية، كان الشباب والبنات المدنيون حولنا في المطار كالثمن من الصباح حتى المساء يوميًا، لكن هذه الدشم أتت ثمارها في حرب أكتوبر 73 فلم تُدمر طائرة واحدة على الأرض».

وبنهاية حرب الاستنزاف أتمت القوات الجوية تدريب الطيارين، وتجهيز مسرح العمليات، وأصبحت على أتم استعداد لخوض معركة التحرير.

الجدول التالي إمكانيات القوات الجوية لكل من مصر وإسرائيل أثناء حرب الاستنزاف⁽¹³⁾:

القوات الجوية المصرية		القوات الجوية الإسرائيلية	
طراز الطائرات	عدد الطائرات	طراز الطائرات	عدد الطائرات
ميج-21	41	ميراج 3 س	59
سوخوي 7	38	سوبر مستير	21
ميج-71	79	سكاي هوك	73
البوشن 28	18	مستير 4أ	52
تي يو 16	20	أورجان	37
		فتور	20
الإجمالي	196	الإجمالي	262

ويتضح من الجدول أن هناك فارقاً واضحاً في القوات الجوية لمصر وإسرائيل كمياً ونوعياً⁽¹⁴⁾، بالإضافة إلى الفارق في أوزان القنابل المسقطة بالطن من جانب إسرائيل 70 ضعف المسقطة من مصر. وبالنظر إلى حجم القوات الجوية وعدد الطائرات لدى كل منهم، نجد أن الفرق كبير بين 196 طائرة لدى مصر تواجه 262 طائرة لدى إسرائيل، مع الوضع في الاعتبار أن 20 طائرة تي يو-16 لم تكن تشارك في القتال لأنها قاذفة قنابل ثقيلة لا يتناسب عملها مع حرب الاستنزاف، بالإضافة للفارق الهائل في إمكانيات الطائرات الإسرائيلية عن الطائرات المصرية في تلك المرحلة.

وعلى الرغم من هذا الفارق فقد كانت الخسائر الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف أكبر نسبياً، وهو ما اعتبرته إسرائيل غير متوقع. ويرجع هذا لعاملين فنيين، الأول: هو التجهيز الهندسي للقوات المصرية، واستخدام الأرض والإخفاء كان من أهم العوامل التي وفرت لها الحماية. فالقنبلة الإسرائيلية كانت تسقط فينتج عنها حفرة 15×15 (متوسط 80 قنبلة يومياً)، لكن الجندي المصري لحظة القصف يكون محتمياً في حفرة برميلية والقيادات في الملاجئ والدشم. ولم يتوقف العمل اليومي طوال فترة الحرب إلا مرات محدودة. والعامل الثاني: أغلب القصف الإسرائيلي كان بالقنابل ومن ارتفاع عالٍ لتجنب المدفعية المضادة للطائرات فكان القصف غير دقيق.

وعلى الجانب الآخر، كان الطيران المصري رغم حجمه وإمكاناته المحدودة، يُحقق تأثيراً كبيراً من هجماته، حيث كان القصف بالصواريخ أساساً لتدمير الهدف والقنابل لتعظيم الخسائر ومن على ارتفاع منخفض، وحقق هذا نتائج كبيرة في تدمير أهداف العدو. وفي القتال الجوي كانت الخسائر تقريباً متساوية، وهو ما يُحسب للقوات الجوية المصرية، قيادة وطيارين وفنيين وموجهين. ويشارك في هذا النجاح قوات الدفاع الجوي المصري.

ورغم كل هذه العوامل السابقة، فقد استطاعت مصر بأبنائها في القوات الجوية القيام بعدد (7200) طلعة جوية على مدار حرب الاستنزاف. وما يجب أن التوقف أمامه هو أن هذه القوات التي أدت هذا العمل الرائع كانت قبل أشهر معدودة مجرد مجموعة من الطيارين مبعثرة في مطارات شبه مدمرة لديها بضعة عشرات من الطائرات. لكن القيادات والخبرات المصرية والرغبة في استرداد الأرض والحفاظ على الكرامة الوطنية للجندية المصرية كانت القوة الدافعة لهذه الروح القتالية التي أنهت الشعور بالهزيمة والانكسار لتحوّله إلى استعداد للنصر والإعداد له.

ويستعرض الجدول التالي أبرز الطلعات الجوية من يناير 1970 وحتى وقف نيران معارك حرب الاستنزاف (8 أغسطس 1970)

م	الأهداف	التاريخ	عدد الطلعات	إجمالي الطائرات المهاجمة	النتائج
1	غارات ضد مواقع الصواريخ هوك في رأس سدر	4 يناير/ 1970	2	14	خسائر في الجانب الإسرائيلي
2	ضرب مواقع العدو في القنطرة شرق ومعدية الشط	6 يناير/ 1970	2	16	حرائق وخسائر في العدو
3	طلعات ليلية لعرقلة انسحاب قوات العدو المهاجمة لجزيرة شدوان، وضرب نقط حصينة شرق الإسماعيلية والدفرسوار وتجمعات غرب العريش	23 يناير/ 1970	3	8	عرقلة انسحاب قوات العدو قرب شدوان وحرائق في مناطق شؤون إدارية ومخازن العدو والنقطة القوية شرق الإسماعيلية
4	شمال كبريت ولسان بور توفيق	24 يناير/ 1970	2	8	تدمير الهدف والدشم
5	مناطق شرق البلاح وجنوب البحيرات	أول فبراير 1970/	2	8	تدمير الأهداف

6	أهداف معادية في الكاب والتينة	2 فبراير 1970/	2	6	خسائر كبيرة في مواقع العدو
7	جنوب البحيرات وجنوب الفردان	4 فبراير 1970/	2	6	انفجارات شديدة وخسائر في الأفراد والمعدات
8	أهداف شمال الشط وعيون موسى ومنطقة كم 10	6 فبراير 1970/	3	14	انفجارات وحرائق في مواقع العدو
9	أهداف جنوب الفردان وشرق القنطرة ومنطقة كم 10	8 فبراير 1970/	3	16	تدمير تجميع لدبابات ومعدات وأفراد العدو وتدمير مواقع جنوب الفردان وشرق القنطرة
10	أهداف شرق الدفرسوار والطريق الأوسط اشتباك جوي بين 24 طائرة مصرية ضد 20 ميراج إسرائيلي	9 فبراير 1970/ 9 فبراير 1970/	2	15	تدمير عدد من الدبابات الإسرائيلية إسقاط 2 ميراج للعدو، 1 سوخوي لقواتنا
11	مواقع العدو شمال البلاح / الدفرسوار / القطاع الأوسط / رأس العش / الكاب / التينة / شرق البلاح / جنوب البحيرات	11 - 18 فبراير 1970/	13	72	تحقيق المهام بدقة وإصابة 2 طائرة لقواتنا
12	مهاجمة 6 ملجأ حصين بالشط / مواقع صواريخ أرض / أرض شرق الدفرسوار / تجمع دبابات في الكاب / مرابض دبابات بالكاب والتينة وجنوب البحيرات - رصد اختراق جوي للعدو	24 - 28 فبراير 1970/	8	52	تحقيق المهام وقتل عدد كبير من جنود العدو وحرائق وانفجارات - تدمير طائرة لقواتنا
13	مواقع للعدو ومرابض صواريخ هوك جنوب البحيرات	3 - 12 مارس 1970/	6	12	حرائق وانفجارات وإخلاء للجرحى - وتدمير طائرة لقواتنا
14	صد اختراقات جوية معادية بالإسماعيلية والدفرسوار وغرب السويس	18 - 30 مارس 1970/	8	16	تم صد الاختراقات وإسقاط طائرة معادية وإصابة 4 طائرات لقواتنا وهبط الطيارون بالمظلات
15	مهاجمة صواريخ هوك في بالوظة / أبو سمارة / رأس سدر وشرق القنطرة ومستعمرة للعدو في مصفوق	أبريل 1970	12	36	إصابات مباشرة في الأهداف + التأكد من تدمير 4 عربة 1/2 جنزير للعدو محملة بالجنود خسائرنا طائرة واحدة واستشهاد الطيار
16	مواقع للعدو كم 10 / القنطرة شرق / الكاب / الفردان / لسان بورتوفيق / جنوب البحيرات	مايو 1970	14	32	انفجارات عديدة بمواقع العدو وتحقيق جميع المهام - إسقاط 2 طائرة لقواتنا
17	مواقع العدو في التينة / كم 10 / الدفرسوار البحيرات شمال الشط / الكاب / لسان بورتوفيق / جنوب البحيرات / الشلوفة	يونيو 1970	15	44	تم تحقيق المهام بكاملها خسائرنا طائرة ميج 17 وطيار مفقود

وفي المجمل، وصل إجمالي طلعات القوات الجوية المصرية خلال المرحلة الأخيرة من معارك حرب الاستنزاف حوالي 4000 طلعة جوية شملت التأمين والقذف والاستطلاع، وبذلك فإن إجمالي المجهود الجوي خلال مرحلة الاستنزاف كلها بلغت حوالي 7200 طلعة، إلا أنه يمكن القول إن معظم هذا المجهود كان بمواجهة القوات الجوية الإسرائيلية التي كانت تتمتع بتفوق جوي عددي ونوعي على كافة دول المواجهة (مصر، سوريا، الأردن، ولبنان).

■ **تنظيم وإعداد القوات الجوية لحرب أكتوبر:** كان العمود الفقري للقوات الجوية المصرية يتكون من طائرات من جيل الخمسينيات سوفيتية الصنع والمصممة للعمل لأهداف معينة، لكن في مسرح جبهة قناة السويس كانت تلك الطائرات تواجه تحدياً جديداً، فالطيران على ارتفاع عالٍ أو متوسط كما في الاتحاد السوفيتي أو أوروبا غير وارد في مصر، فالرادارات الإسرائيلية فوق جبل «أم خشيب» ترصد حركة طائراتنا بدقة شديدة حتى في العمق. مما يعني أنه لكي تحقق مفاجأة للعدو يجب الطيران على ارتفاع منخفض جداً لتجنب الكشف من رادارات العدو، مما يقلل من مدى طائراتنا لأكثر من نصف المدى الحقيقي للطائرة، وكانت حرب الاستنزاف حقلاً فريداً ورائعاً لاستنباط طرق القتال التي تصلح لمفاجأة العدو، ويكفي أن نعرف أن الطيارين المصريين كانوا يطيرون على أقل ارتفاع ممكن، سواء في التدريب أو في القتال لتجنب رصد العدو، مما أدى إلى بعض الخسائر نتيجة هذا النوع من الطيران الخطير.

لقد بدأ فعلياً الإعداد لحرب أكتوبر المجيدة بعد انتهاء حرب يونيو 1967 من خلال عدة محاور، فكان المحور الأول هو بناء القوة القتالية من الطائرات والطيارين، وتجهيز مسرح العمليات، حيث قامت القوات الجوية بإنشاء المطارات الجديدة وكذا غرف عمليات محصنة في كل القواعد الجوية والمطارات، كما قامت بزيادة الممرات بكل قاعدة ومطار، وتم إنشاء العديد من الدشم المحصنة للطائرات، وكان المحور الثاني هو زيادة أعداد الطيارين وتدريبهم، وكانت فترة حرب الاستنزاف خير تدريب وتجهيز عملي للطيارين قبل حرب أكتوبر. ويمكن توضيح مراحل إعداد القوات الجوية للحرب على النحو الآتي:

- إعادة بناء القوة القتالية من الطائرات والطيارين، فأعيد تخطيط الهيكل التنظيمي للقوات الجوية لتكون في صورة ألوية مستقلة، وتم تشكيل لواء استطلاع جوي تم تجهيزه بوسائل الاستطلاع الحديثة. وعلى الرغم من أن أعداد الطيارين بانتهاء حرب يونيو 1967 كانت تفوق أعداد الطائرات، إلا أن مرحلة البناء كانت تتطلب زيادة أكبر في أعداد الطيارين، لذلك تمت زيادة الأعداد بالكلية الجوية لتفي بالأعداد المطلوبة والمتناسبة مع زيادة عدد الطائرات. فقد زاد المعدل السنوي للطيارين، فخلال عام 1967 كان عدد الطيارين الخريجين 50-60، ومع فتح باب القبول لجميع العسكريين في القوات المسلحة فقد زاد عدد المتقدمين للكلية الجوية إلى أن أصبح عدد الخريجين ما بين 300-400 طيار سنوياً.
- نجحت الجهود الدبلوماسية المصرية في حصد دعم القيادة السوفيتية وحصولها على دعم ببعض الأسلحة مع موافقتها على تمرکز عدد (4) طائرة ميغ متقدمة بأطقم سوفيتية بمصر لدعم الاستطلاع، فضلاً عن سرب TU16 مجهز للاستطلاع الإلكتروني لخدمة الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط (غادروا مصر بمعداتهم مع إنهاء الرئيس السادات دور المستشارين السوفييت في مصر قبل حرب أكتوبر لرفضهم تزويدنا بمثلها). من ناحية أخرى، أدخلت طائرات الميغ-21 المعدلة قبل تعميمها في دول شرقية كثيرة للخدمة بالقوات الجوية.
- زيادة معدات الحرب الإلكترونية المتطورة إلى أن وصلت نسبة الاستكمال في القوات الجوية إلى حوالي 90%، كما تم تشكيل عدد (11) لواء جويًا، وعدد (3) غرف استطلاع، وكان للمهندسين والفنيين المصريين دور كبير في تطوير الطائرات والصواريخ الروسية، الأمر الذي دفع بالاتحاد السوفيتي إلى التجاوب مع تطبيق جميع التعديلات المصرية التي طلبت منه وكان نتاجها زيادة في المدى، وزيادة الحمولة من التسليح بالصواريخ والقذائف وخزانات الوقود، مما ساهم في تطوير وزيادة قدرات الطائرات المقاتلة والقاذفة وكذلك الحوامات من طراز ميغ-8.
- لتأمين تجميعات القوات الجوية، تم تدشين عدد من المطارات وتجهيزها بالدشم المحصنة للطائرات. وبنهاية عام 1968 تم إنشاء عدد (8) مراكز للعمليات، بالإضافة إلى (6) مطارات للعمليات، و(46) ممرًا جديدًا، و(427) دشمة طائرة، و(510) دشم للمعدات الفنية، إضافةً إلى تشكيل عدد (17) كتيبة خاصة

لحراسة المطارات، بجانب تشكيل سرايا مهندسي المطارات لإصلاح الممرات والتحصينات وإزالة القنابل أثناء الحرب.

■ تجهيز مسرح العمليات، حيث قامت القوات الجوية بإنشاء المطارات الجديدة، وإنشاء ملاجئ ودشم خرسانية مسلحة للطائرات والمعدات الفنية بالقواعد الجوية والمطارات وزودت بأبواب من الصلب، وإنشاء 20 قاعدة ومطاراً جديداً، وتشكيل وحدات هندسية في كل مطار لصيانة وسرعة إصلاح الممرات بمجرد قصفها، كما قامت بزيادة عدد الممرات وأطوالها بكل قاعدة ومطار.

■ طبقاً لأحداث حرب الاستنزاف، ومتطلبات القوات الجوية من إعداد وتدريب طيارين جدد، فقد تم قبول أعداد كبيرة من الدفعات الاستثنائية في الكلية الجوية، وتكثيف التدريب لهم، ولكن لقرب مكان الكلية الجوية من خط القناة وتعرضها لهجمات جوية من العدو، فقد تم توزيع طائرات وطلبة الكلية على مطارات بعيدة نسبياً لضمان استمرار التدريب بفاعلية عام 1969، مثل قاعدة «مطروح الجوية»، ومطارات «المنيا» و«إمبابة»، أما وحدة تدريب الطائرة ميج-17 فانتقلت من مطار «أبو حماد» إلى قاعدة «الزعيم جمال عبد الناصر» الجوية في ليبيا.

■ اشترك السرب 15 طائرات ميج-17 على الجبهة السورية، والمتواجد مسبقاً طبقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا تحت مسمى «المأمورية صقر»، وكان يتم تبديل الطيارين والأطقم الفنية كل 6 شهور، وتمت حرب أكتوبر أثناء تواجد المأمورية رقم 5 و6، واستمر القتال على الجبهة السورية حتى وقف إطلاق النار في شهر مايو عام 1974.

■ التخطيط العملياتي للضربة الجوية في حرب أكتوبر: في بداية عام 1972 قال الرئيس محمد أنور السادات لقائد القوات الجوية المصرية آنذاك اللواء طيار محمد حسني مبارك عندما أسند له قيادة القوات الجوية المصرية في شهر أبريل من عام 1972: «إن الطيران هو فيصل الحرب.. وعليك منذ هذه اللحظة أن تختار أسلوباً جديداً في استخدام طيرانك، أسلوباً جديداً في الهجوم على العدو، بحيث تحقق أقصى مفاجأة لطيرانه وقواته، وفي الوقت نفسه تضمن سلامة قواتنا الجوية وقدرتها على الاستمرار، وهذا هو وحده طريق النصر» (15).

فرضت واقعية التخطيط على المخطط التقدير المنضبط لإمكانيات العدو من طائرات القتال، ومدى تقدم وتسليح تلك الطائرات، مقارنةً بإمكانيات طائرات قواتنا الجوية، وكفاءة الدفاع الجوي المعادي وأسلوب توزيعه وتركيزه على الأهداف الهامة، وعمل المقارنات العددية والنوعية، ونسب الخسائر المتوقعة حسب المعدلات العالمية، وتأثير ذلك على تنفيذ المهام القتالية المطلوب تنفيذها. وكذلك من المهم معرفة أن جميع مهام القوات الجوية، تكون مرتبطة بأعمال قتال القوات البرية، بصورة مباشرة، مثل تقديم المعاونة النيرانية القريبة للتشكيلات البرية المتصلة بقوات العدو، أو بقذف القوات المعادية على طرق اقترابها لمنعها / تعطيلها عن الاشتراك في المعركة، بالإضافة إلى أعمال إسقاط المظليين، وإبرار القوات الخاصة وأيضًا تكون بصورة غير مباشرة، بتوفير الحماية الجوية للتشكيلات البرية ضد هجمات العدو الجوية واستطلاعها الجوي.

ولهذا كان التخطيط لأعمال قتال القوات الجوية لخدمة وتأمين خطة القوات المسلحة لعبور القوات لقناة السويس، وأعمال القتال المنتظرة طبقًا للمجهود الجوي المتاح وبناء على إمكانيات القوات الجوية من طائرات وطيارين ونوعية، ومدى توافر التسليح والتأمين الفني المتوفر من قطع غيار الطائرات، سواء لتنفيذ مهام الهجوم الجوي جو / أرض، والهجوم الجوي جو / جو.

كان التخطيط لبدء حرب تحرير سيناء هو بعبور أعداد كبيرة من المشاة المصريين لقناة السويس والتمسك بشريط من الأرض في ساعات القتال الأولى حتى يتم إنشاء المعابر وعبور الأسلحة الثقيلة والمساندة من دبابات ومدفعية وأيضًا الذخائر والتعيينات والتي قدر لها من 16 إلى 18 ساعة لإنشاء الجسور، بمعنى أن الفرد المقاتل سيقاقل مدرعات العدو لمدة 8 ساعات على أقل تقدير، مما يفرض أهمية أن يتم التعامل مع كل العدائيات التي من الممكن أن تؤثر على عملية العبور وتدفع القوات وبناء الجسور الثقيلة، فيجب تعطيل / شل مطارات العدو ومراكز قيادته ومراكز التشويش والإعاقة وبطاريات المدفعية بعيدة المدى ومراكز تجمع مدرعات العدو حتى يمكن لقوات المشاة أن تقاتل في حرية، مما يحقق فرصًا أكبر لنجاحها في التمسك بالأرض وصد العدو.

وطبقًا لتنظيم أولويات قذف الأهداف المعادية التي قد تؤثر على أعمال قتال القوات البرية، تم أولاً وضع مطارات العدو ومراكز القيادة المتقدمة كأهداف لها أولوية أولى، وبالتالي يجب تدمير الدفاع الجوي حول الهدف أولاً وبنفس أسبقية التنفيذ الأولى بل ولا بد أن تسبقها. على أن يتم التدمير بنسب عالية، والذي يترجم إلى إصابة الهدف بعدد أكبر من القنابل، وبالتالي عدد أكبر من الطائرات المقاتلة قاذفة، بالإضافة إلى طائرات الحماية الجوية للاشتباك مع أي طائرات للعدو ومنعها من التدخل أو إعاقة الطائرات المقاتلة القاذفة في الوصول لأهدافها، وأدت تلك الحسابات إلى ضرورة استخدام معظم تشكيلات القوات الجوية لتوجيه ضربة مركزة لمعظم أهداف العدو الحيوية في سيناء.

■ محددات وقيود وضع خطط القوات الجوية:



■ **ضرورة الطيران على ارتفاع منخفض:** تتكون طائرات القوات الجوية المصرية من طائرات سوفيتية الصنع من جيل الخمسينيات والمصممة للعمل بأسلوب معين، بمعنى أن الطائرات تُصمم لتواجه عدوًا محددًا، لكن في مسرح سيناء كان له خصوصية، فالرادارات الإسرائيلية فوق جبل أم خشيب تراقب التحركات والتدريبات التي تقوم بها طائرات القوات الجوية بدقة حتى في العمق، مما يعني أنه لكي تحقق مفاجأة للعدو يجب الطيران على ارتفاع منخفض جدًا لتفادي الكشف المبكر بواسطة رادارات الإنذار المعادية بعيدة المدى. ومن المعروف أن معدل استهلاك الوقود يقل كلما زاد الارتفاع ويزيد كلما قل الارتفاع، وكذلك

يزيد معدل الاستهلاك كلما زادت حمولة الطائرات، مما قلل من مدى عمل طائراتنا، التي تعاني من الأصل من قصر مدة الطيران مقارنة بالطائرات الأمريكية في إسرائيل، والتي لا يزيد مدى طائراتنا على 40% من مدى الطائرات المعادية.

■ الفوارق النوعية بين المقاتلات المصرية والإسرائيلية: هناك عوامل أخرى حاسمة بالنسبة لتسليح وتجهيز الطائرات، فطائرات العدو معظمها (فانتوم، ميراج، سكاي هوك) مجهزة برادارات للبحث والكشف عن الأهداف الجوية، إلى جانب محطات الكشف الراداري والتوجيه الأرضية، بعكس الطائرات (ميج-17، ميج-21، السوخوي-7، تي يو-16، تي يو-28) التي من المفترض خلال عملها أن تكون خارج التغطية الرادارية لمحطات الرادار المصرية، ومن المعروف أن عمل الطائرات بدون تغطية رادارية صديقة تقلل من الكفاءة القتالية للطائرات وتصل إلى النصف، حيث لا يُلمّ الطيار بالموقف الجوي المعادي، وما إذا كانت طائرات العدو اكتشفته أو بالفعل تلاحقه.

■ مستوى التسليح وأجهزة التصويب: هناك فارق في دقة أجهزة التصويب سوفيتية الصنع مقارنة بنظيرتها أمريكية الصنع، ولكن حول تلك النقطة قام الطيارون المصريون بالتغلب عليها من خلال التدريب الشاق حتى اكتسبوا الخبرة والدقة في إصابة الأهداف. أما بالنسبة إلى التسليح، فتستطيع الطائرات الأمريكية الحديثة حمل وزن من القنابل أضعاف ما تحمله طائراتنا، مما يعني وجوب تكرار الطلعات أو استخدام عدد أكبر من الطائرات لتدمير الهدف. ولذا كانت هناك فوارق في التسليح المخصص للهجوم الجوي جو/ جو، فكانت الصواريخ الأمريكية يمكنها الاشتباك مع طائراتنا في الجو من جميع الاتجاهات وعلى مسافات تزيد على 10 كم، بعكس الصواريخ السوفيتية التي لا يمكن إطلاقها إلا من خلف الطائرة المعادية، ويحتاج الطيار إلى المناورة العنيفة للوصول خلف الطائرة المعادية لإطلاق الصاروخ، من مدى لا يتعدى 1,5 - 2 كم.

■ كان التخطيط الذي أقل ما يوصف به أنه باهر، وفق المصادر الأجنبية والإسرائيلية نفسها، كان يجب عليه مراعاة حمولة ومدى وسرعة كل طائرة ومكان انطلاقها والهدف المتجهة إليه، بحيث تكون كل الطائرات فوق أهدافها

في وقت واحد، وهذا التخطيط تم فقط بالحسابات الفنية التي قام بها نخبة من ملاحي القوات الجوية.

■ وتفاديًا لتكرار تعرض قواتنا الجوية للضربة المفاجئة الأولى، وضمانًا لاستمرار تقديمها للمجهود والدعم اللازمين لتأمين سمائنا، وكذا لتأمين مسرح عمليات قواتنا البرية والبحرية والعمل على إنزال ضربات ساحقة ومستمرة بقوات العدو، تم تنفيذ مخطط ضخم لإنشاء دشم وملاجئ خرسانية مسلحة للطائرات والمعدات الفنية بالقواعد الجوية والمطارات وزودت بأبواب من الصلب، كما تم تطوير شبكة القواعد الجوية والمطارات بإنشاء 20 قاعدة ومطارًا جديدًا. وقد تم تشكيل وحدات هندسية في كل مطار لصيانة وسرعة إصلاح ممراته بمجرد قصفها بقنابل الطائرات حتى يسترد المطار كفاءته في أقصر وقت ممكن.

2. القوات البحرية:

عقب انتهاء حرب يونيو 1967 مباشرة حدثت العديد من المتغيرات الرئيسية في المشهد العسكري البحري، وخلقت هذه المتغيرات أوضاعًا مختلفة عما كان عليه المشهد قبل وخلال حرب يونيو 1967 وذلك على المستوى الاستراتيجي والتعبوي والتكتيكي. ولقد أثرت هذه المتغيرات ليس فقط على أعمال التخطيط والتنظيم والإعداد والتجهيز لقواتنا البحرية لمواجهة القوات البحرية الإسرائيلية في أماكن تمركزها الجديدة عقب احتلال سيناء، بل أثرت أيضًا على المهام المسندة للقوات ومسارح تنفيذها طبقًا للقدرات القتالية لقواتنا في كل من مسرحي العمليات في البحرين الأحمر والمتوسط، كما أثرت على نتائج المعارك البحرية على المستوى التكتيكي والتي قامت بها القوات البحرية المصرية والقوات البحرية الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف، وكل هذا فرض ضرورة إلقاء الضوء على أهم هذه المتغيرات الرئيسية والتي سنقصرها هنا على ما حدث في القوات البحرية الإسرائيلية وقواتنا البحرية.

■ احتفاظ القوات البحرية المصرية بقدراتها الكاملة: خرجت قواتنا البحرية المجيدة محتفظة بقدرتها القتالية كاملة، فلم تتعرض لهجمات أو ضربات

رئيسية من القوات البحرية الإسرائيلية اللهم إلا عملية إغارة فاشلة بالضفادع البشرية على ميناء الإسكندرية سيتم إلقاء الضوء عليها فيما بعد. فإغلاق قناة السويس تم فصل مسرحي البحر المتوسط والبحر الأحمر مما يعني عدم القدرة على المناورة للقوات بين المسرحين، وهو عامل مهم في ضوء أن القوات الموجودة في البحر الأحمر تم تواجدها طبقاً لخطة الفتح التعبوي التي تتماشى مع خطة العمليات المطبقة قبل حرب 1967. إن هذا الفصل شكّل تحدياً كبيراً للقوات البحرية في البحر الأحمر للأسباب الآتية:

- صعوبة إجراء الصيانات الدورية والإصلاح للوحدات البحرية الرئيسية، وخاصة المدمرات والغواصات، فلا توجد أحواض ولا ورش ولا مستودعات ذخيرة لتلبية احتياجات هذه الوحدات المفترض أن تستمر في هذا المسرح لسنوات غير معلوم عددها قبل حرب التحرير.
- صعوبة دعم القوات الموجودة في البحر الأحمر بوحدات إضافية لسد خسائرها.
- قرب المسافة بين سواحلنا والسواحل المعادية في خليج السويس نتيجة لاحتلال العدو لشبه جزيرة سيناء في حرب يونيو 1967، حيث أصبحت نقط التمرکز ونقط الإيواء الموجودة على الساحل الغربي لخليج السويس على خط المواجهة المباشرة مع القوات الإسرائيلية الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس وعلى بعد يتراوح من 7 أميال إلى 30 ميلاً فقط، واستدعى ذلك قيام قواتنا البحرية ببناء التجهيزات الهندسية والتحصينات للأفراد والمعدات وأماكن الوقاية للوحدات ومراكز القيادة والسيطرة الرئيسية والتبادلية وقوات ووسائل إضافية للدفاع الجوي والدفاع الساحلي ونقط المراقبة الفنية والبصرية.

وخلال المرحلة الأولى لحرب الاستنزاف كلفت القوات البحرية بمهمة واحدة وهي تأمين النطاق التعبوي بالقوات البحرية في مسرحي البحر المتوسط والأحمر وحركة النقل البحري من وإلى الموانئ، وكان ذلك يتماشى مع المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف من يوليو 1967 إلى أغسطس 1968 والتي سُميت (مرحلة الصمود) والتي تم فيها أعمال إعداد وتجهيز وتدريب وإعادة بناء التجميعات القتالية على خط القناة تنفيذاً للخطة الدفاعية وقتها، بالإضافة إلى إعادة بناء التجهيزات الهندسية

على خط القناة وأماكن الوقاية للأفراد والمعدات والأسلحة ومرابض النيران للمدفعية بأنواعها ومراكز القيادة والسيطرة الرئيسية والتبادلية والطرق ومواقع الدفاع الجوي.. إلخ.

■ **متغيرات أثرت على القوات البحرية الإسرائيلية:** حيث زادت أطوال السواحل المطلوب تأمينها بواسطة القوات البحرية الإسرائيلية في البحرين المتوسط والأحمر بأكثر من 550 كم بإضافة طول الساحل الغربي لخليج العقبة والساحل الشرقي لخليج السويس ومنطقة رأس محمد وشرم الشيخ وساحل البحر المتوسط وذلك بعد احتلالها لشبه جزيرة سيناء ومساحتها 61,000 كم².

ويعتبر حصول القوات البحرية الإسرائيلية على موطن قدم لها خارج حدود خليج العقبة إنجازاً كبيراً على المستوى التعبوي (العملياتي) والتكتيكي، فقد أتاحت هذه الفرصة للقوات البحرية الإسرائيلية تأمين حركة النقل البحري من وإلى ميناء إيلات، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة، وذلك من خلال إقامة قواعد بحرية خارج مضائق تيران وصنافير على المدخل الجنوبي لخليج العقبة، والتي كانت تسيطر عليها قواتنا المسلحة قبل الحرب، ومنها تم إغلاق هذه المضائق بمختلف الوسائل المتاحة في حربي 1956 و1967.

عقب انتهاء حرب يونيو مباشرة تم دفع وحدات بحرية إلى منطقة رأس محمد (بجوار شرم الشيخ) وفي مناطق رأس سدر ورأس مسلة والطور على الساحل الشرقي لخليج السويس، حيث تم البدء في تجهيز المنطقة الأولى بשרم الشيخ كقاعدة بحرية متقدمة وباقي المناطق كنقط إيواء وتمركز لوحده البحرية الخفيفة.

وجدير بالذكر أن ميناء إيلات يشكل أهمية قصوى لإسرائيل، حيث إنه الميناء الرئيسي والوحيد لها على البحر الأحمر والمنفذ الوحيد لحركة النقل البحري من وإلى الدول الآسيوية والدول الأفريقية، بالإضافة إلى أنه المنفذ الوحيد لنقل البترول الإيراني إلى إسرائيل. ويعكس تصريح موشي ديان عقب حرب يونيو 1967 عند إجابته على أحد الأسئلة في لقاء تليفزيوني يتناول ما يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل في مقابل تحقيق السلام، رد قائلًا: «شرم الشيخ بدون سلام أفضل من السلام بدون شرم الشيخ».

وحققت القاعدة الإسرائيلية في شرم الشيخ وأماكن الإيواء على الساحل الشرقي لخليج السويس إمكانية مهاجمة قواتنا البحرية في الغردقة، ونقط الإيواء المنتشرة على الساحل الغربي لخليج السويس باستخدام جميع الوحدات البحرية المتوفرة بالمسرح وضمنها الوحدات الخفيفة التي تحمل الضفادع البشرية.

■ أعمال قتال القوات البحرية خلال حرب الاستنزاف: أدارت القوات البحرية منفردة وبالتعاون مع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة عمليات قتالية خلال حرب الاستنزاف بطول مسرحي العمليات في البحر المتوسط والبحر الأحمر، وقد تم اختيار عدد 9 معارك، 5 بمسرح البحر المتوسط، و3 بمسرح البحر الأحمر، وعدد 1 عملية في المحيط الأطلنطي (بميناء أبيدجان بدولة ساحل العاج).

في مسرح البحر المتوسط وفي يوم 5 يونيو 1967 تمت مهاجمة الغواصة الإسرائيلية «تاني» أمام ميناء الإسكندرية وإعطابها لتخرج من الخدمة نهائياً مع أسرمجموعات الضفادع الإسرائيلية التي سبق إنزالها قبل مهاجمة الغواصة. وفي 21 أكتوبر عام 1967، تم إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات أمام ميناء بورسعيد، وبعدها بثلاثة أشهر وتحديداً في يناير 1968 تم إغراق الغواصة الإسرائيلية داکار أمام ميناء الإسكندرية. وفي نوفمبر 1969، قامت قواتنا البحرية بتدمير مواقع العدو شرق بورفؤاد في منطقتي رومانة وبالوطة (موقع صواريخ دفاع جوي طراز هوك وموقع شئون إدارية) باستخدام المدمرات (سجم الناصر، ودمياط)، كما قامت الغواصات المصرية بتنفيذ عدد من المهام أمام السواحل المعادية وبالذات أمام ميناءي حيفا وأشدود.

وفي مسرح البحر الأحمر قامت قواتنا البحرية بتنفيذ مهمة تدمير وحدات العدو البحرية داخل الموانئ والمراسي من خلال استخدام الضفادع البشرية التي هاجمت ميناء إيلات في نوفمبر 1969 وفبراير 1970 ومارس 1970، كما قامت قوات الضفادع البشرية بالإغارة على الحفار كاي تنج 1 في دولة ساحل العاج بأبيدجان في مارس عام 1970.

- نماذج لأهم العمليات البحرية في حرب الاستنزاف:
- إعطاب الغواصة الإسرائيلية تانين أمام ميناء الإسكندرية يوم 5 يونيو 1967: مع بداية الحرب يوم 5 يونيو 1967 حاولت القوات البحرية الإسرائيلية تنفيذ مهمة تدمير وحداتنا البحرية داخل الموانئ وذلك عندما قامت الغواصة تانين بإسقاط مجموعات من الضفادع البشرية الإسرائيلية أمام ميناء الإسكندرية لتلغيم الوحدات البحرية المتمركزة داخل الميناء، ونجحت الضفادع البشرية الإسرائيلية في دخول الميناء، إلا أنهم لم يجدوا أي وحدات بحرية وانسحبوا إلى نقطة تجمع في الميناء الشرقي لانتظار الموعد المتفق عليه لطفو الغواصة لانتشالهم وإعادة تم إلى إسرائيل.

إلا أنه تم القبض عليهم في الميناء الشرقي، وتم ظهور صورهم في الصفحات الأولى في الصحف الصباحية المصرية. أما الغواصة فأثناء تواجدها في منطقة الانتظار حاولت مهاجمة الفرقاطة طارق التي تقوم بتنفيذ المرور التعبوي أمام قاعدة الإسكندرية البحرية، وهاجمتها بعدد من الطوربيدات، وتم اكتشاف الطوربيدات في المياه أثناء اقترابها من السفينة التي قام قائدها المقدم بحري أ. ح. / عبد المجيد عزب بمناورة بارعة تفادى بها الطوربيدات، ثم قام بهجوم مضاد على الغواصة باستخدام قذائف الأعماق الخلفية فأصابته إصابات بالغة مما دفعها لعدم استكمال المهمة والرجوع إلى إسرائيل بسرعات بطيئة وفي حالة فنية سيئة وخرجت من الخدمة بعد انتهاء هذه المهمة.

لم تكن الفرقاطة «طارق» التي قامت بالهجوم المضاد مجهزة بجهاز سونار لاكتشاف الغواصات وهو السبب في عدم إغراق الغواصة، بل تم تحديد اتجاه الغواصة من خلال السير عكس اتجاه حركة الطوربيدات مع عدم القدرة على تحديد مسافة وجود الغواصة لعدم وجود أي وسيلة لقياس مسافتها في السفينة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن إسرائيل كان لديها 3 غواصات (راحاف، وتانين، وداكار) وبهذه المعركة تم إخراج أولى هذه الغواصات من الخدمة.

- إغراق المدمرة إيلات أمام سواحل بورسعيد في 21 أكتوبر عام 1967: لم يشهد التاريخ البحري عمليات اختراق عدة مرات لدفاعات ميناء رئيسي لدولة في حالة حرب إلا ما قامت به قوات الضفادع البشرية الباسلة عندما اخترقت ميناء إيلات الإسرائيلي 5 مرات خلال 7 شهور، المرة الأولى للاستطلاع و3 مرات متتالية للهجوم على الوحدات البحرية داخل الميناء، ثم مرة خامسة لتأكيد نتائج الهجوم وتدمير إحدى الوحدات. بينما قامت البحرية الإسرائيلية بمحاولة فرض السيطرة البحرية على الحدود المائية الجديدة في البحر المتوسط وخليجي السويس والعقبة بالبحر الأحمر، والتي تم اكتسابها نتيجة لاحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء⁽¹⁶⁾.

وكانت إسرائيل تهاجم مصر وتضرب في العمق، ولم يكن لدى مصر وقتها ما ترد به في العمق إلا استخدام أبطالها من رجال الضفادع البشرية لتوجيه هجمات في العمق الإسرائيلي في ميناء إيلات، الميناء الرئيسي والوحيد لإسرائيل في البحر الأحمر ومنفذها لمرور البترول المستورد من إيران وأيضًا منفذها الوحيد لحركة النقل البحري من وإلى آسيا وأفريقيا. كانت هناك خطط معدة لمهاجمة ميناء حيفا وأشدود في البحر المتوسط أيضًا، ولكن تم اختيار ميناء إيلات للأسباب الرئيسية الآتية:

- تمركز الوحدات البحرية الإسرائيلية التي شاركت في عملية الإبرار الدعائية على منطقة رأس غارب على الساحل الشرقي لخليج السويس في 9 سبتمبر 1969، والتي أصدر قائد القوات البحرية وقتها قرارًا بضرورة تدمير هذه الوحدات، أو على الأقل إخراجها من الخدمة بالقوات البحرية الإسرائيلية إلى الأبد.
- أهمية ميناء إيلات باعتباره الميناء التجاري الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر وعلى النحو السابق شرحه.
- البحر الأحمر له طبيعة تستدعي تغييرًا جذريًا في أساليب تدريب وإعداد الضفادع البشرية، ومن أهم سمات هذه الطبيعة الخاصة درجة شفافية عالية للمياه، مما يعنى القدرة على اكتشاف الضفدع في وضع الغطس حتى عمق يصل إلى 5 أمتار وطبقًا لعوامل بيئية متعددة. وهذا تطلب إعداد رجالنا للغطس

والسباحة على أعماق تصل إلى 10 أمتار مما يزيد من صعوبة تنفيذ المهمة، علمًا بأن العمق في الميناء 15 مترًا.

- نسبة الملوحة في البحر الأحمر تزيد على مثيلتها في البحر المتوسط وبالذات الفسفور، والتي تضيء لمعانًا على آثار حركة سيقان الضفدع أثناء سباحته مما يعرضه للاكتشاف.

- وجود سلاسل الجبال على سواحل خليج العقبة وحول ميناء إيلات مما يولد صدى لأية ضوضاء قد تحدث من محركات الزوارق البحرية وحتى الخفيفة منها، واستدعى هذا الاعتماد على كفاءة الضفدع للسباحة لمسافات طويلة والخضوع لتدريبات خاصة. وقد وصلت كفاءة رجالنا إلى أن البطل الملازم أول نبيل عبد الوهاب قد سبح مسافة 16 كم ومعه الشهيد الرقيب فوزي البرقوقي الذي استشهد في عملية الهجوم الأولى على الميناء ليلة 15 / 16 نوفمبر عام 1969، وأصر البطل على العودة بالشهيد والوصول إلى الأراضي الأردنية، فكما ذهباً سويًا رجعا سويًا للدفن في أرض الوطن⁽¹⁷⁾.

- تكرار الهجوم البحري المصري على ميناء إيلات: إن سبب تكرار الهجوم على نفس الميناء هو إصرار قيادة القوات البحرية على تدمير سفينة الإبراربيت شيفع التي لم تكن موجودة في الميناء في المرة الأولى، وتم اقتحام الميناء مرة ثانية وتلغيمها وأصيب ولم تغرق، حيث تم إجراء عمليات حصر عطب لها وإصلاحها، ليس هذا فحسب ولكن قامت القوات البحرية الإسرائيلية بتكثيف إلقاء العبوات المتفجرة المضادة للضفادع يوميًا، ثم اتخذت إجراءً وقائيًا بمغادرة جميع الوحدات البحرية للأرصفة عند الغروب يوميًا للمرور خارج الميناء والدخول للرباط صباح اليوم التالي لتفادي الضفادع البشرية. بالإضافة إلى قيام قوات من الضفادع البشرية الإسرائيلية بمسح المنطقة والأرصفة البحرية المخصصة للسفن الحربية قبل دخول السفن إلى الميناء للتأكد من خلوها من الألغام، ولنا أن تتخيل حجم التكلفة وحجم الرعب الذي عاشت فيه القوات البحرية الإسرائيلية بسبب هذه الهجمات الجسورة.

وفي الهجمة الثالثة قررت قيادة القوات البحرية تلغيم الرصيف الحربي نفسه مع ضبط توقيتات انفجار الألغام ليكون صباحًا، أي بعد عودة الوحدات من المرور لإعادة

الرباط داخل الميناء. وقد انفجرت هذه الألغام مبكرة قبل دخول الوحدات وأثناء قيام الضفادع الإسرائيلية بمسح المنطقة لتأمينها قبل دخول السفن، وتكدت البحرية خسائر فادحة لم يعلن عنها ولكن تم تقديرها في حدود 12 ضفدعاً بشرياً. إذا أضفنا إلى ذلك دفاعات العدو وأخطرها القنابل التي تُلقى في الماء بكثافة وبفتيل انفجاري يتم ضبط طوله لتنفجر على أعماق مختلفة، والشباك السلكية على مداخل الأرصفة، وكشافات الإضاءة على حاجز الأمواج وعلى الرصيف وعلى سطح الماء لأمكننا تصور صعوبة تنفيذ مهام رجال الضفادع البشرية الباسلة الذين يقاتلون ويواجهون كل ذلك بدون دروع أو مهام وقاية وبأجهزة غطس بدائية نسبياً.

وقامت القوات البحرية الإسرائيلية باستدراج عدد 2 من لنشات الطورييد المصرية التي كانت تقوم بمهام المرور شمال وشرق بورسعيد وداخل حدود مياهنا الإقليمية إلى كمين مدبر ليلة 11 يوليو 1967؛ حيث اخترقت المدمرة إيلات وعدد 2 لانش طوربيد إسرائيلي مياهنا الإقليمية، واشتبكت مع لنشائنا في معركة غير متكافئة، فلا يمكن مقارنة تسليح المدمرة بالمدفعية من عيار 4,5 بوصة (115 مل) والذي يبلغ مداه 15 كم، والمدفعية من أعيةر 40 مل بتسليح لنشات الطورييد المصرية الذي لا يتعدى 25 مل. بالإضافة إلى أن الهجوم بالطورييد يتطلب الاقتراب من المدمرة حتى مسافة لا تزيد على 4 كم، وكانت نتيجة المعركة غير المتكافئة هي تدمير اللنشين المصريين.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اللنشين حاولوا الاقتراب بأقصى سرعة من المدمرة للاصطدام بها نظراً لاستشهاد أطقم اللنشين بشظايا دانات المدفعية للوحدات الإسرائيلية، لكن اللنش الأول انفجر قبل الاقتراب من السفينة، أما الثاني فقد انفجر على مسافة 30 م من السفينة وأصيب منشآت المدمرة إيلات من شظايا الانفجار واعترفت إسرائيل بإصابة ثمانية من بحارتها بسبب هذا الانفجار الذي يدل على القرب الشديد للانش المصري من المدمرة الإسرائيلية، كما اعترف بذلك قائد المدمرة إيلات المقدم «إسحاق شوشان».

وجدير بالذكر أنه تم إعداد الكمين المدبر لوحداتنا بناءً على التقاط إشارات لا سلكية متبادلة بين قيادة مجموعة اللنشات وقيادة قاعدة بورسعيد البحرية.

وعلى الرغم من أن هذه الإشارات مشفرة، فقد تم فك شفرتها (غالبًا بواسطة إحدى وحدات الأسطول السادس الأمريكي المنتشرة في المنطقة)، وبسبب ذلك فقد تم تحديد توقيتات مغادرة وحداتنا ومناطق مرورها وباقي المعلومات اللازمة لإعداد الكمين، مما يعكس روح الفداء لرجال القوات البحرية وإصرارهم على القتال حتى الاستشهاد.

وفي يوم 18 أكتوبر 1967 قامت المدمرة إيلات باخترق المياه الإقليمية أمام سواحل بورسعيد والخروج منها عدة مرات بطريقة استفزازية، واتجهت قيادة قاعدة بورسعيد البحرية لطلب التصديق على قرار تدمير المدمرة، إلى أن جاءت الإشارة بالتليفون الخطي بالاشتباك مع الهدف وتدميره في يوم 21 أكتوبر. وتم التخطيط للتنفيذ من خلال تسليح عدد 2 لانش صواريخ مصري في صمت لا سلكي وراداري للخروج من الميناء عبر ممر ملاحي ضحل تستخدمه مراكب الصيد ويسرعات بطيئة تماثل سرعات إبحارها. وفي الوقت المناسب تم اكتشاف الهدف باستخدام الرادارات وزيادة السرعة في اتجاه الهدف وإطلاق صاروخين سطح / سطح طراز ب 15، أصاب الصاروخان الهدف وحدث انفجار ضخم شاهدهته مدينة بورسعيد وجميع الوحدات البحرية والمراكب الموجودة في الميناء وعاد اللنشان إلى ميناء بورسعيد.

اكتشف رادار قاعدة بورسعيد البحرية أن المدمرة إيلات لا تزال طافية على السطح فصدرت الأوامر للشن الثاني للخروج للبحر مرة ثانية ومعاودة الهجوم على الهدف، وتم تنفيذ هذا الهجوم في اليوم نفسه بإطلاق عدد 2 صاروخ من نفس الطراز فانقسمت المدمرة إلى نصفين بعد سلسلة من الانفجارات الهائلة واختفت تمامًا من على سطح المياه، وصدرت الأوامر للشن بالرجوع إلى الإسكندرية حيث تفادى الهجوم الجوي الإسرائيلي ببراعة، كما تفادى أيضًا هجومًا ببلنشات الطوربيد الإسرائيلية التي كانت ضمن الكمين المعد لمهاجمة وحداتنا البحرية.

■ انعكاسات معركة إيلات تمتد للجميع :

■ **البحريات العالمية:** كانت هذه المعركة هي الأولى في تاريخ البحريات العالمية التي استخدمت فيها الصواريخ سطح / سطح المضادة للسفن في معركة بحرية. فقبل هذا الاستخدام كانت الأسلحة المضادة لسفن السطح هي المدفعية والطوربيدات بمدياتها المحدودة التي لا تزيد على 30 كم للمدفعيات مهما كانت أعيرتها و6 كم للطوربيدات، بالإضافة إلى قنابل الطائرات، وكلها أسلحة احتمالات إصابتها للسفن ضعيفة، ولذلك كان استخدام الصاروخ الروسي بـ15 الموجه ذاتياً والذي يعتبر سلاحاً ذكياً ويطير بسرعة تتراوح من 0,7:0,8 من سرعة الصوت، وهو بالتأكيد أكثر قدرة على المناورة من السفينة وأسرع منها بحوالي 30 مرة. كما أنه يحمل رأساً حربية موجهة يتم تفجيرها دفعة واحدة وتحمل مواد متفجرة توازي من 25:30 دانه مدفعية. كذلك فإن إمكانية حمل هذه الصواريخ بهذه المواصفات على لنشات صغيرة الحجم والوزن أحدث تغييراً رئيسياً في الاستراتيجية البحرية وفاصلاً كبيراً بين أساليب القتال قبل إطلاق هذا الصاروخ وأساليب القتال بعد إطلاقه.

كان هذا هو السبب الرئيسي الذي دعا البحريات الغربية إلى إطلاق وصف (Game Changer) على هذه الصواريخ، وفي الحقيقة فإن القوات البحرية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد انتفضت بعد هذه المعركة لأنهم تصوروا نمط الحرب البحرية الجديدة بين دول حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي ودول حلف الناتو، خاصة أن مثل هذا الصاروخ لم يكن متوفراً إلا في الاتحاد السوفيتي فقط الذي ابتكر وصنع واستخدم هذا الصاروخ في تجارب ومناورات سابقة لتهديد تشكيلات حاملات الطائرات الغربية.

■ **على مصر:** اشتعل الشعب المصري والعربي حماساً من النتيجة الباهرة لهذه المعركة، وارتفعت الروح المعنوية لرجال القوات المسلحة المصرية والعربية ارتفاعاً هائلاً وغير مسبوق بعد الهزيمة القاسية التي تعرضوا لها من خلال حرب لم يخوضوها، فقد كان المعنى واضحاً وهو باختصار شديد (نعم نستطيع)،

نستطيع التخطيط والإعداد والتجهيز والقتال وتحقيق النصر، فنحن نملك الإرادة والكوادر والفكر والقوات القادرة على التنفيذ. وقد أصبح يوم 21 أكتوبر عيداً للقوات البحرية تخليداً لهذه المعركة العظيمة.

■ **على البحرية الإسرائيلية:** كان تأثير المعركة على الشعب الإسرائيلي كارثياً فقد كانت المدمرة إيلات هي أكبر وحدات الأسطول الإسرائيلي وقتها، وكانت المدمرة تحمل 199 ضابطاً وجندياً قتل منهم 47 وأصيب 91 بالإضافة إلى طلبة الكلية البحرية الذين كانوا في رحلة تدريبية على ظهر السفينة، وكان إغراقها إغراقاً للغطرسية، فعقب تدمير لنشأتنا في يوليو 1967 قامت المدمرة برفع مكنسة فوق الصاري، في إشارة إلى أنها ستقوم بكنس القوات البحرية المصرية من البحار (وهو تقليد قديم ظهر في العصور الوسطى واستخدمته البحرية الإسبانية «الأرمادا» عند قتالها مع البحرية البريطانية التي استخدمت شعار السوط، والذي يعني قيامها بإلهاب ظهر البحرية الإسبانية عند تواجدها في البحار).

طلبت إسرائيل من مصر من خلال قوات الرقابة الدولية السماح لها بانتشال الجرحى والمصابين، وسمحت مصر بتواجد اللنشات الإسرائيلية وطائراتها الهليكوبتر لتنفيذ هذا الغرض بدون تدخل في أعمال الإنقاذ التي تمت على ضوء المشاعل التي تلقىها الطائرات، ولم تنتهز مصر الفرصة للقضاء على الأفراد الناجين الذين كان يتم إنقاذهم، إلا أنه وكالعادة فبعد 60 ساعة من المعركة وبعد انتهاء انتشال الجرحى والمصابين والجثث الإسرائيلية قامت إسرائيل بضرب مصافي تكرير البترول وميناء السويس والمباني والمنشآت المدنية بمدينة السويس، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في أرواح المدنيين وعجلت بتنفيذ قرار تهجير المدنيين من مدن القناة.

■ **إغراق الغواصة الإسرائيلية داكار** أمام سواحل الإسكندرية في يناير 1968: لم تمض أربعة أشهر على إغراق المدمرة إيلات وتحديداً في يناير 1968 حتى تم إغراق الغواصة داكار وعدد أفرادها 69 فرداً، وكانت هذه الغواصة هي أحدث الغواصات الإسرائيلية وأكثرها تطوراً، حيث تم إجراء أعمال تطوير كاملة لها في إنجلترا. وفي رحلة عودتها إلى إسرائيل اقتربت من ميناء الإسكندرية واستخدمت البيروسكوب

من وضع الغطس للاستطلاع فاكتشفتها كاسحة الألغام المصرية أسيوط، وقامت بتنفيذ هجوم مضاد على الغواصة التي اضطرت لإجراء ما يُسمى عملية غطس سريع في منطقة ضحلة، ولم تظهر الغواصة حتى الآن، فكانت مهمتها أمام ميناء الإسكندرية هي المهمة الأولى والأخيرة بعد انتهاء أعمال التطوير⁽¹⁸⁾.

■ **إسرائيل تهاجم السواحل المصرية عام 1969 ومصر ترد:** كان لخسائر القوات الإسرائيلية الفادحة في سيناء منذ انتهاء حرب 1967 كنتيجة مباشرة لأعمال القصف المدفعي لقواتنا وللعمليات الجسورة التي قامت بها قواتنا البرية الباسلة وقوات المجموعة 39 قتال أتركبير على تحطيم الروح المعنوية للقوات الإسرائيلية العاملة على الجبهة المصرية. ورغبة في رفع الروح المعنوية لهذه القوات العاملة على الجبهة المصرية وللشعب الإسرائيلي عمومًا ولإحباط الروح المعنوية لقواتنا فقد قامت القوات البحرية الإسرائيلية بتنفيذ عدد 2 عملية هجومية داخل العمق المصري:

■ **العملية الأولى:** قامت القوات الجوية الإسرائيلية في يونيو 1969، بالإغارة على الجزيرة الخضراء في أقصى شمال خليج السويس باستخدام قوات الكوماندوز البحرية (المجموعة شيطيت 13)، وهي جزيرة تبلغ مساحتها ضعف مساحة ملعب كرة قدم بها نقطة ل سلاح الإشارة ورادار مع موقع دفاع جوي مواسير؛ إلا أن مدفعية الجيش الثالث الميداني (بعد التنسيق مع قواتنا في الجزيرة) ردت بقصف الجزيرة بما فيها قواتنا التي استخدمت التجهيزات الهندسية وأماكن الوقاية المجهزة لحماية نفسها، بينما تعرضت القوات الإسرائيلية المهاجمة في العراء لنيران المدفعية مما تسبب في خسائر فادحة وصلت إلى 40 قتيلًا و100 مصاب إسرائيلي.

■ **العملية الثانية:** قامت القوات البحرية الإسرائيلية بعملية إغارة على ساحل خليج السويس بمنطقة الزعفرانة في 9 سبتمبر 1969 باستخدام عدد 3 سفينة إبرار تم تحميلهم بعدد 6 دبابات طراز تي 55 (شرقي) وعدد 3 من ناقلات الجنود المدرعة طراز بي تي آر 50 المصرية المستولى عليها أثناء حرب 1967 ومعهم 100 جندي إسرائيلي يرتدون زي الجنود المصريين وقاموا بمهاجمة محطة رادار وعدد من نقاط حرس الحدود وعدد من الجنود المصريين غير المسلحين أثناء

نزول إجازاتهم الميدانية. تم تغطية هذه العملية إعلاميًا ونشرت تفاصيلها في الصحف الأجنبية والمحلية، ووصفت الصحافة الإسرائيلية بأنها غزو مصر، وقد ردت مصر بأن قامت قواتنا الجوية في 11 سبتمبر 1969 بتوجيه ضربة جوية ضد القوات الإسرائيلية في سيناء.

كان رد القوات البحرية المصرية حاسمًا على هذه العمليات، حيث أوقف هذا الرد محاولات القوات البحرية الإسرائيلية من الاقتراب من السواحل المصرية حتى نهاية حرب الاستنزاف. بداية من 12 سبتمبر 1969 وبعد تغيير في قيادات القوات البحرية وتولي العميد بحري أ.ح. / محمود فهمي مسئولية قيادة القوات البحرية، أخذت القوات البحرية زمام المبادرة ولم تفقدها حتى نهاية حرب الاستنزاف، وقبول مبادرة روجرز سنة 1970. وكان الرد المصري الحاسم عبارة عن سلسلة من الهجمات على مواقع في عمق دفاعات العدو في البحرين المتوسط والأحمر، وأيضًا في المحيط الأطلسي، ومن أبرزها:

■ **الهجمة الأولى على مواقع العدو شرق بورفؤاد في منطقتي رومانة وبالوطة**
بالمدمرات ليلة 8 / 9 نوفمبر 1969، وبعدها بأسبوع وتحديداً في ليلة 15 / 16 نوفمبر من العام نفسه كان الهجوم الأول للضفادع البشرية على ميناء إيلات بالبحر الأحمر. وهي العملية الهجومية الأولى في حرب الاستنزاف، وأيضًا الأولى التي استخدمت فيها المدمرات لتدمير المواقع الإسرائيلية القريبة من الساحل، ولذلك سيتم وصف وشرح وتوضيح هذه المعركة وتحليلها حتى يمكن تصور شكل المعركة البحرية وحجم ما تم من إنجاز، خاصة أن هذه المعركة برغم أهميتها باعتبارها الأولى من نوعها لم يُلَقَ عليها الضوء بدرجة كافية. فقد تم الهجوم بعدد 2 مدمرة روسية الصنع طراز سكوري معدل، الأولى المدمرة الناصر والثانية المدمرة دمياط، بالإضافة إلى سرب لنشات صواريخ لتأمين وحماية المدمرات أثناء القصف ضد الوحدات السطحية المعادية وتحتل مواقع بعيدة عن الساحل في الاتجاه المحتمل للتهديد لعدم جذب انتباه رادارات العدو الساحلية.

وكانت مهمة المدمرات تدمير موقع صواريخ طراز هوك مضاد للطائرات وموقع شئون إدارية وقوات الحراسة والتأمين المتواجدة في منطقتي رومانة وبالوطة وفي عمق دفاعات العدو وعلى بعد 40 كم شرق بورفؤاد وبالقرب منها موقع مدفعية برية هاوتزر 175 مم يقع على بعد 20 كم شرق بورفؤاد، أي من الممكن أن يعترض المدمرات أثناء مرحلة الاقتراب. كانت المدمرات طراز سكوري معدل أقوى وأكبر وأحدث المدمرات التي تملكها قواتنا البحرية في ذلك الوقت، فقد تم بناؤها عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة خلال الفترة من عام 1949 إلى عام 1952. وناورت القوات المصرية بالمدفعية البحرية الساحلية في بورسعيد إلى أن تم قيام المدمرتين بالقصف، وبعد تدخل الطيران الإسرائيلي كانت المواجهة أصعب لتفادي هجماته، وهو ما تطلب براعة وكفاءة غير تقليدية من رجال القوات البحرية المصرية.

وسط ذلك كله هناك دروس مستفادة تعلمناها من قادتنا وهو المحافظة على السلاح ضمن العقيدة القتالية في أحلك الظروف حتى لو كان هذا يهدد حياتنا، فالتعليمات تقضي بأنه في حالة الهجوم الجوي على السفينة يتم التخلص من قذائف الأعماق الصاروخية المعمرة في الأنابيب وعددها 32 قذيفة صاروخية بإطلاقها في الماء، حيث إنها موجودة أسفل الممشى الرئيسي مباشرة وفي حالة انفجارها فستدمر القطاع بالكامل أي الممشى الرئيسي وأسفله غرفة العمليات والملاحة وغرف المناولة لمواقع المدفعية 37 مم، 25 مم. وعندما قام قائد فرع الطوربيد وقتها رائد / صلاح حمدي -رحمه الله- بطلب إذن من القائد لإطلاق القذائف الصاروخية في البحر، رفض القائد وقال إن مصر قد اشترتها لإطلاقها على العدو ولن تطلق إلا لهذا الغرض، كان ذلك وسط القتال ووسط الموقف الصعب الذي كنا فيه وعدم اليقين من نجاتنا منه أصلاً.

■ الهجوم لتدمير الحفار الإسرائيلي كايتنج 1 في ساحل العاج⁽¹⁹⁾: تتلخص في هجمتين قام بهما الضفادع البشرية على نفس الميناء في فبراير 1970 وفي 15 مارس من العام نفسه في واقعة غير مسبوقة في تاريخ البحريات العالمية. وبين الهجمتين الأخيرتين وتحديداً يوم 8 مارس 1970 تمت عملية دولية على ساحل

المحيط الأطلسي بميناء أبيدجان بدولة ساحل العاج بغرب أفريقيا لمطاردة وتدمير الحفار الإسرائيلي كاي تنج 1، لاستخراج البترول من سواحل سيناء.

ورغم مرور عشرات السنين على عملية تدمير الحفار كاي تنج 1، وهي عملية دولية فريدة بجميع المقاييس أدارتها الدولة المصرية بمختلف أجهزتها، وعلى رأسها المخابرات العامة ووزارة الدفاع وضمنها قيادة القوات البحرية والمخابرات الحربية وأجهزة وزارة الخارجية والمؤسسة العامة للإنتاج السينمائي وأجهزة كثيرة ومتعددة؛ فإن هذه العملية تُدرس حتى اليوم للمتدربين في أجهزة المخابرات العالمية، وبالذات فيما يخص أعمال التخطيط لتفجير ذلك الحفار وتأمين عمليات التنفيذ مروراً بعمليات الخداع والتمويه والسفر عبر الدول واختراق أجهزة المتابعة والمراقبة والحماية التابعة لأعرق أجهزة المخابرات العالمية.

فعقب نكسة 1967 حاولت إسرائيل استخراج البترول من حقل بلاعيم المصري بعد استيلائها على شبه جزيرة سيناء، وكان الهدف من هذه المحاولة تحقيق مكاسب اقتصادية من استغلال البترول المصري المسروق، وتحقيق مكاسب سياسية من خلال تأكيد عجز القيادة السياسية المصرية والجيش المصري على منع هذه السرقة المعلنة، مع التأثير السلبي على الروح المعنوية المصرية.

كانت الخيارات أمام مصر محدودة في ذلك الوقت، فالخيار الأول كان قبول أن تقوم إسرائيل بهذه السرقة العلنية، وكان الخيار الثاني أن تهاجم مصر الحقول المصرية التي استولت عليها إسرائيل وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل لتتخذ ذريعة لضرب حقل مرجان على الساحل الغربي لخليج السويس والذي ينتج حوالي 40% من احتياجاتنا البترولية وقتها.

في نهاية عام 1969، اكتشفت المخابرات العامة المصرية أن إسرائيل قد قامت بتكوين شركة تسمى «ميديار» بالتعاون مع شركتين أمريكية وإنجليزية للبحث والتنقيب عن البترول في المياه المصرية، وقامت الشركة الثلاثية باستئجار الحفار كاي تنج 1 من كندا. تم عرض الموضوع على القيادة السياسية، وقامت وزارة الخارجية بمخاطبة عدد من الدول لعمل مساعٍ لإثناء إسرائيل عن هذا العمل

تفادياً لزيادة التوتر في المنطقة، غير أن كل المساعي فشلت واستمرت إسرائيل في الإعلان عن مخططاتها.

وفي شهر فبراير من عام 1970 وردت معلومات بأن إسرائيل استأجرت لانشر قاطرة هولندياً لقطر الحفار من كندا ليعبر المحيط الأطلسي إلى الساحل الغربي لقارة أفريقيا، ثم الدوران حول سواحل أفريقيا للدخول إلى منطقة البحر الأحمر من الجنوب ومنها إلى خليج السويس. وصدر القرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة (الرئيس جمال عبد الناصر) بتدمير الحفار قبل دخوله إلى مياه البحر الأحمر، وأوكل تخطيط وتنظيم وإدارة وتأمين هذه المهمة إلى جهاز المخابرات العامة بالتعاون مع وزارة الدفاع والقوات البحرية والمخابرات الحربية وباقي أجهزة وزارة الدفاع.

تم إعداد خطة رئيسية اقترحها قائد القوات البحرية وقتها العميد بحري أ.ح / محمود فهمي، وتتلخص في استخدام الضفادع البشرية لتدمير الحفار فور وصوله إلى أول ميناء في أفريقيا، مع وضع 4 خطط بديلة تستخدم الضفادع البشرية في خطتين منها، والقوات الجوية في الخطة الثالثة، وقوات الصاعقة في الخطة الرابعة، وذلك لتدمير الحفار في حالة فشل الخطة الرئيسية.

قامت القوات البحرية باختيار مجموعة الضفادع البشرية التي ستنفذ المهمة فعلياً والتي تولت تلغيم الحفار تحت سطح الماء في أثناء توقفه في أحد الموانئ الأفريقية. ووردت المعلومات بأن الحفار سيتوقف في ميناء داكار بالسنغال على الساحل الغربي الأفريقي، وأنه سيتمكن هناك حوالي ثلاثة أسابيع لإجراء بعض الإصلاحات.

صدرت الأوامر إلى قائد القوات البحرية المصرية بتدمير الحفار، فاستدعى قائد المجموعة المسند إليها تنفيذ مهمة تدمير الحفار الرائد خليفة جودت، وأخطره بالمهمة المنتظرة، وبدأت الخطة بعمل رسم تفصيلي للحفار ومعرفة خصائصه وأبعاده وصوره من كتاب موسوعة الحفارات والذي يشبهه بموسوعة جينيس للسفن الحربية. وتلخصت الخطة الموضوعية حينذاك في تقسيم قوة الهجوم المكونة من سبعة أفراد إلى مجموعتين، الأولى مكونة من أربعة أفراد تتوجه إلى باريس، والثانية

مكونة من ثلاثة أفراد وتتوجه إلى زيوريخ. وقد كان تنفيذ المهمة في غاية الصعوبة، نظرًا للسرية الشديدة التي تحرك بها أفراد فريق التنفيذ، وكيفية توصيل الألغام، وكذا تأجيل التنفيذ أكثر من مرة لاعتبارات التأمين والتوقيت وتغير مكان الحفار.

ونتيجة لإصابة أربعة محاور فقط من المحاور الستة فقد مال الحفار على جانبه وتمكن الطاقم بالتعاون مع أطقم من الخبراء الأمريكيين من عمل حصر عطب للحفار وإعادة قطره إلى غانا لدخول الحوض للإصلاح، وعاد رجالنا مرة ثانية إلى غانا لإغراق الحفار إلا أنه تم إخراج الحفار وبيعه خرده.

تُعتبر هذه العملية فريدة من نوعها وتعكس قدرة المخابرات العامة المصرية الفائقة على البحث واكتشاف الهدف المطلوب وتتبعه وتخطيط عملية تفجيره ثم تأمين الرجال المنفذين ونقلهم عبر القارات واختراق أجهزة الرصد وعمليات الحماية التي قامت بها المخابرات الإسرائيلية ومعها المخابرات الأمريكية والإنجليزية لتأمين تحرك الحفار، كما تعكس الروح الفدائية والجسارة والاحتراف وقوة التحمل والإصرار على تنفيذ المهمة لرجال الضفادع البشرية الذين كلفهم الوطن بمهمة كانوا هم الخيار الأول لتنفيذها.

وبالفعل، أثبتت قوات الضفادع البشرية في حرب الاستنزاف أنهم نخبة خاصة جدًا من رجال القوات البحرية صدقوا ما عاهدوا الله عليه ونفذوا مهامهم باحتراف وتفان وإخلاص. واستمرت القوات البحرية بعد الاستنزاف في إعداد القوات للحرب القادمة، من خلال الانتشار في المياه الإقليمية ومراقبة كافة التحركات الإسرائيلية، وبدأ الإعداد بعمل المهندسين على تجهيز القواعد البحرية ومراكز قيادة المدفعية الساحلية وحواجز الأمواج الخرسانية بالموانئ والمراسي بالبحرين المتوسط والأحمر.

3. قوات الدفاع الجوي:

كانت وحدات الدفاع الجوي قبل وأثناء يونيو 1967 تابعة لقيادة القوات الجوية فيما يختص بالعمليات، بينما كانت تابعة لإدارة المدفعية في أمور الشؤون الإدارية والفنية وشئون الأفراد، وهذه التبعية المزدوجة تسببت في قدر كبير من الارتباك، حتى أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارًا جمهوريًا في فبراير 1968 بإنشاء هذه القوة،

ومن ثم أصبحت تابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة. وترتكز مهمتها على تأمين وحماية الأهداف الحيوية بالدولة ومسارح عملياتها ضد القوات الجوية المعادية، وشل فاعليتها بالتعاون مع القوات الجوية ووحدات الحرب الإلكترونية.

■ تحديات بناء وإعادة تنظيم وحدات الدفاع الجوي: كانت هناك مجموعة من التحديات سواء في الإعداد أو التجهيز لمنظومة دفاع جوية متكاملة، حيث كانت الأسلحة والمعدات المتوفرة لا تكفي لوضع خطة فعالة لبناء منظومة دفاع جوي متكاملة، فإمكانيات الصمد للأسلحة الإيجابية أقل كثيراً من المطلوب، كما أن أجهزة الرادار المتوفرة لا تحقق بناء حقل راداري يُعتد به. كما أن العدد المتوفر من الصواريخ أرض / جو «سام 2» لم تكن كافية.

وبالنسبة للمدفعية المضادة للطائرات فقد كان معظمها غريباً من الأنواع القديمة غير القادرة على التصدي للطيران المعادي الحديث، بل إنها كانت تشكل عبئاً على أنظمة الدفاع الجوي. الأمر ذاته بالنسبة للرادارات التي كانت تنتمي للطراز الشرقي القديم ويسهل إعاقتها وإخراجها عن العمل إلكترونياً، بجانب أن عددها المحدود لا يمكنها من توفير حقل رادار متصل، وبالتالي يمكن للطائرات الإسرائيلية تفادي مجال الكشف الراداري، وكانت إسرائيل قد دشنت مركزين للإعاقة الإلكترونية في سيناء. كما كان لديها مراكز حرب إلكترونية طائرة تقوم بالاستطلاع الإلكتروني لكشف مواقعنا وتحديد تردداتها ثم توجيه إعاقة كثيفة ضدها.

وعن أطقم الصواريخ المتوفرة وقتها، فقد كان تدريبهم يفتقر إلى خبرة القتال تحت ظروف الإعاقة الإلكترونية، أي بعيداً جداً عن واقع أعمال القتال المنتظرة، فضلاً عن استحالة إخلاء أي وحدة دفاع جوي من واجب العمليات المكلفة به حتى يمكن تدريبها، بالإضافة إلى عدم وجود تحصينات كافية ومواقع نيران مجهزة بالدشم لحماية أطقم الصواريخ ووحدات ومعدات الدفاع الجوي من هجمات العدو الجوية.

وفي ضوء مساعي التعامل مع تلك التحديات تم التوصل إلى أن عملية البناء والتحديث في قوات الدفاع الجوي تتوقف على عاملين أساسيين، انصب العامل الأول على سرعة

الحصول على أسلحة ومعدات جديدة وبكميات كبيرة ذات تقنية عالية يمكنها مواجهة الطيران المعادي الحديث. في حين ركز العامل الثاني على تطوير المعدات الموجودة، ورفع مستوى التدريب والابتكار. ولتحقيق ذلك، قامت القيادة بتكثيف الجهود للحصول على أسلحة ومعدات إلكترونية من الاتحاد السوفيتي وبعض دول الكتلة الشرقية، إلا أن نتائج تلك المحاولات كانت محدودة من ناحية، ومن ناحية أخرى تم تركيز جهود التطوير على بعض الأمور، من أهمها:

- تطوير الصواريخ «سام 2» باعتبارها العنصر الذي يمكن الاعتماد عليه في ذلك الوقت، ونجحت عملية التطوير في تعديل كتيبة «سام 2» من عدد ست كتائب، وأصبحت قادرة على الاشتباك ضد الطائرات المعادية من على ارتفاع منخفض يساوي 20 من معدل ارتفاعها السابق، مما مثل مفاجأة للطيران الإسرائيلي الذي اعتاد القيام بعملياته في ارتفاعات منخفضة.
- نجح المهندسون المصريون في إدخال تعديل أدى لتقليل المنطقة الميتة Dead Zone حول كتائب الصواريخ إلى النصف تقريبًا، مما يعني تقييد حرية التحليق بالطائرات المعادية على الارتفاعات المنخفضة أو العمل في مساحة واسعة حول المواقع، واستمرت الدراسات والجهود بهدف تمكين الصاروخ نفسه من زيادة قدرته على المناورة، ونجحت الجهود في مضاعفة هذه القدرة، بحيث أصبح الصاروخ قادرًا على ملاحقة أحدث الأهداف الجوية الإسرائيلية.
- وفيما يتعلق بالاستطلاع والإنذار، فقد كانت مشكلة اكتشاف الطيران المنخفض، الذي لم تستطع أجهزة الرادار اكتشافه، من الأمور التي أمكن التغلب عليها جزئيًا بالوسائل، ثم أيضًا بإنشاء نطاقات من نقط المراقبة بالنظر إلى حدود الدولة وفي الأعماق.
- دخلت الحرب الإلكترونية لأول مرة لتنفيذ عمليات الاستطلاع والإعاقة الإلكترونية بصور متعددة، مع تجهيز وحدات الصواريخ بمعدات فنية مبتكرة لمقاومة إعاقة العدو واستمرت عملية تطوير الأساليب والتكتيكات الهادفة لشل فاعلية وسائل الحرب الإلكترونية المعادية.
- واجهت عملية التدريب تحديات كبيرة، إذ لم يكن ممكنًا إخلاء أي وحدة من تلك الوحدات من واجب العمليات، حيث كانت تواجه أعدادًا كبيرة من الطائرات

المعادية بصفة مستمرة، والموقف لا يسمح بتفريغ أي وحدة للتدريب. ومع ذلك تم التغلب على هذه المشكلة، بوضع الوحدات تحت التدريب في مواقع قتالية، أقل تعرضاً للغارات الجوية، والاستفادة من الاشتباكات الفعلية في تدريب تلك الوحدات تدريباً راقياً، وتطعيمها للمعركة، وتمرسها بالقتال.

■ محطات استكمال حائط الصواريخ: في مطلع عام 1969 ازداد النشاط الجوي المعادي باختراق مجالنا الجوي في الجبهة وفي العمق بهدف الاستطلاع والوقوف على رد فعل الدفاع الجوي المصري، كما زاد نشاط الاستطلاع الإلكتروني بطائرات إسرائيلية. ففي يوم 22 أبريل 1969، قام تشكيل جوي إسرائيلي بمهاجمة موقعي رادار مصري بالأردن، وكان هذان الموقعان قد تم نشرهما هناك عقب حرب يونيو 1967 لتوفير إنذار مبكر، ونجحت الرشاشات المدافعة عن تلك المواقع في تدمير طائرة فوتور إسرائيلية سقطت داخل المواقع.

واستمرت الهجمات الجوية الإسرائيلية المركزة على خط الجبهة المصرية حتى نهاية عام 1969 بهدف إخلائها من مواقع نيران كتائب الصواريخ سام 2. ففي 20 يوليو 1969، قام عدد (46) طائرة ميراج وسكاي هوك بمهاجمة كتيبة صواريخ واحدة كانت تحتل مواقعها في قطاع بورسعيد، وقد بلغ حجم الذخائر التي استخدمتها الطائرات الإسرائيلية في هذه العملية عدد (46) قنبلة زنة من (500 - 1000) رطل، عدد (24) صاروخ جو / أرض، ومجموعة من قنابل النابالم التي سقطت في البحر. وفي اليوم نفسه قامت (9) طائرات سكاي هوك بمهاجمة كتيبة صواريخ دفاع جوي في منطقة العين السخنة (على الساحل الغربي لخليج السويس بقطاع بيرعديب)، إلا أن هذا الهجوم فشل في تحقيق مهمته، حيث ركزت الطائرات المعادية معظم قصافاتها ضد موقع هيكلي مُعد ومجهز بطريقة متقنة.

وعلى مدار الأشهر التالية من عام 1969، كان متوسط الطلعات الجوية المعادية خلال هذه الفترة تقترب من عدد (600) طلعة شهرياً قبل أن ترتفع إلى عدد (800) طلعة في شهر ديسمبر، حيث بلغت الذروة يوم 25 ديسمبر حينما شن العدو الجوي مجموعة من الهجمات المركزة على التوالي ضد كتائب الصواريخ سام 2 الستة بعدد (192) طائرة استمرت لمدة ثماني ساعات.

ومع انتهاء عام 1969، تم ابتكار حلول للمشاكل والتحديات التي تعرضت لها قوات الدفاع الجوي، حيث تم التعاطي مع مشكلة الحرب الإلكترونية ومشكلة الارتفاع المنخفض لهجوم الطيران الإسرائيلي، بجانب تحديات التدريب، وبمجرد صدور قرار إخلاء الجبهة من الصواريخ مؤقتاً بدأ التفكير في خطة جديدة لبناء منظومة قوية ومتكاملة للدفاع، حيث مد مظلة الحماية بالصواريخ، وحشد أكبر قوة من وحدات الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات عن الجبهة بحيث تشكل تجميعاً متماسكاً وكثيفاً يغطي كل سماء الدولة، ورفع مستويات التدريب مع استمرار الجهود في برامج التطوير والتحديث لزيادة الإمكانيات القتالية للأسلحة والمعدات، ووضع خطة للإنذار المبكر والدفاع.

وفي 30 يونيو 1970، تمكنت منصات الصواريخ وكمانن الدفاع الجوي المصرية من تدمير (8) طائرات مقاتلة / قاذفة سكاي هوك وفانتوم سقطت غرب القناة وأسرت قواتنا عدد (5) طيارين إسرائيليين. وفي يوم 2 يوليو دمرت الصواريخ طائرتين، وفي اليوم التالي له تم تدمير ثلاث طائرات، بجانب طائرتين إضافيتين في 6 يوليو، وكانت جميعها طائرات فانتوم. ثم بدأت ردود الأفعال الناجمة عن تآكل الطائرات الإسرائيلية بصواريخ «سام» تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوطن العربي، وارتفعت المعنويات، واستجاب الاتحاد السوفيتي لإمدادنا بشبكة متقدمة من أجهزة الحرب الإلكترونية، وقد شعر العدو بها لحدوث الإعاقة على مواصلاته اللاسلكية وأجهزة راداراته، كما تم إمداد مصر بلواء صواريخ «سام 6» بأجهزته الرادارية والإلكترونية ودفع بها إلى أسوان.

وفي المجمل، وصلت الغارات الجوية المعادية خلال شهري يونيو ويوليو عام 1970 ضد مواقع الصواريخ أكثر من (500) غارة جوية، وازدادت الخسائر الإسرائيلية في الأيام التالية، وفي تلك الأيام أعلن «أبا إيبان» وزير خارجية إسرائيل في ذلك الوقت أمام الكنيست أن سلاح الطيران الإسرائيلي يتآكل.

4. القوات البرية:

انتهت حرب 5 يونيو 1967 أو حرب الأيام الستة كما سمّتها إسرائيل، والنكسة كما أسمتها مصر، بنهاية سلبية لمصر، كشفت عن كثير من أوجه القصور في القوات المسلحة المصرية بشكل عام وفي القوات التي تتولى مهام الدفاع الجوي بشكل خاص، ولذا وضعت القيادة السياسية جملة من الأهداف لتجاوز النكسة تمثلت في إعادة بناء القوات المسلحة، وإعادة الثقة للجنود في أنفسهم وفي قادتهم، وزيادة الانضباط العسكري، وإعادة تنظيم بعض القوات والوحدات مع تكثيف التدريب المتدرج للقوات المسلحة، ومن هنا بدأت مرحلة الصمود وحرب الاستنزاف وبناء حائط الصواريخ.

نتج عن نهاية حرب 1967 انسحاب الجيش المصري عن سيناء، وإعادة تمركزه على الضفة الغربية لقناة وخليج السويس، حيث توقف إطلاق النار بعد 6 أيام من اندلاع الحرب، وأصدرت القيادة العسكرية المصرية توجيهات قبل أن ينتهي يونيو 1967، تحدد فيها مراحل إعادة التنظيم والتسليح والتخطيط والتدريب، استعداداً للحرب التحرير.

كان أهم ما جاء بالتوجيهات أن قناة السويس هي خط الدفاع النهائي عن مصر، وعلى ضوء ذلك سارعت القوات المسلحة المصرية بتنظيم الدفاعات على امتداد الجبهة بما تيسر لها من إمكانيات يوم 10 يونيو 1967، وكانت حوالي (100 دبابة و150 مدفعاً)، وأخذت في التزايد من خلال تنفيذ الاتحاد السوفيتي لبعض عقود صفقات أسلحة قديمة وحديثة لتصل كفاءة القوات المسلحة إلى حوالي 50% من الكفاءة المقررة لها في نهاية عام 1967، وتم سحب القوات المصرية من اليمن بنهاية عام 1967 لتتولى مسئوليتها الوطنية على الجبهة. كما أن مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، أسفر عن دعم كل من مصر وسوريا والأردن.

■ دور القوات البرية والجيش الميدانية خلال حرب الاستنزاف: (20) جاء في كتاب «أسرار جديدة عن حرب الاستنزاف»، أن اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية في هذا الوقت نقل للرئيس عبد الناصر ما تروج له إسرائيل عن صورة

القائد والضابط والجندي الإسرائيلي في ضوء نتيجة يونيو 1967، وهي صورة المقاتل في جيش لا يقهر، ولو تم ترك هذه الصورة لتترسخ لأصبح من الصعوبة على القوات المصرية أن تواجه جيش الاحتلال الإسرائيلي في الصراع العسكري المقبل والحتمي لتحرير سيناء.

وفقًا للواء محمد صادق، فإنه إذا كانت مصر ستخوض معركة مقبلة لتحرير أرضها واستعادة كبريائها فإن الخطوة الأولى هي تحطيم صورة المقاتل الإسرائيلي قبل أن تترسخ في مخيلة المقاتل المصري، ولتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري أن تتم عمليات فدائية خاصة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي في شرق قناة السويس، مؤكدًا أن سقوط قتلى وجرحى وأسرى في صفوف العدو سيؤدي إلى استنزافه ونزع تلك الهالة التي أحاط بها نفسه وروج لها منذ يونيو 1967.

لذا تضمنت حرب الاستنزاف هجمات متعددة ضد الاحتلال في سيناء وحتى في مناطق خارج منطقة الصراع تمامًا، مثل عملية تفجير حفار إسرائيلي في المحيط الأطلسي، والإغارات البحرية المتكررة على ميناء (أم الرشراش) شمال خليج العقبة، والذي أسمته إسرائيل إيلات بعد احتلاله عام 1948، حيث تم تلغيم الميناء وقتل عدد من القوات الإسرائيلية وإغراق بعض القطع البحرية وإعطاب أخرى، وذلك بواسطة رجال الضفادع البشرية المصريين بالتعاون مع المملكة الأردنية وخاصة العمل من ميناء العقبة.

وفي بداية يوليو 1967، فتحت مدفعية الجيش المصري نيرانها على المواقع الإسرائيلية شرق قناة السويس لترد إسرائيل في اليوم التالي بتوجيه ضربات جوية لمعظم مرابض المدفعية بالجبهة، وفي 14 يوليو من هذا العام قام سلاح الجو المصري بضرب عدة أهداف إسرائيلية في سيناء لبدء تعافي القوات الجوية المصرية، ومن ثم تنطلق بذلك مرحلة حرب الاستنزاف المؤلمة للعدو.

بُذلت في ذلك الوقت جهود كبيرة على أعلى مستوى سياسي لإقناع الاتحاد السوفيتي بضرورة تزويد مصر بأسلحة أكثر تطورًا من الأسلحة السابق ورودها، سواء من خلال الدعم أو الصفقات، لتقريب الفجوة التكنولوجية مع نظم التسليح

الإسرائيلية، وللأسف ظلت تلك الفجوة موجودة حتى حرب أكتوبر 1973، خاصة في القوات الجوية والدفاع الجوي المتحرك والمرافق للقوات الميكانيكية والمدركة، وكذلك بعض أنواع الدبابات والحرب الإلكترونية. وقد ترتب على عدم استجابة القادة السوفييت، طلب الرئيس السادات من الخبراء العسكريين السوفييت مغادرة مصر، وهكذا كان الإعداد والتخطيط والتنفيذ لحرب أكتوبر لاحقاً، مصرياً خالصاً.

حرب الاستنزاف (1967-1970) هي جزء من الصراع العربي الإسرائيلي، أو حرب الألف يوم كما أطلق عليها بعض الإسرائيليين، والاستنزاف هو مصطلح أطلقه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على الحرب التي اندلعت بين مصر وإسرائيل على ضفتي قناة السويس، فقد بدأت أحداثها عندما تقدمت المدرعات الإسرائيلية صوب مدينة بورفؤاد بهدف احتلالها يوم 1 يوليو 1967، فتصدت لها قوة من الصاعقة المصرية بنجاح فيما عُرف بمعركة رأس العش.

بعد مساندة العرب ودعم دول المواجهة أثناء مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، ورفض إسرائيل لقرار مجلس الأمن (242)، الداعي لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عقب انتصارها الخاطف على العرب خلال حرب يونيو، فقد تصاعدت العمليات العسكرية خلال الأشهر التالية، واستمرت الحرب لنحو ثلاث سنوات، استهدفت خلالها غارات سلاح الجو الإسرائيلي المدنيين المصريين بهدف إحراج القيادة السياسية المصرية وزيادة الضغط الشعبي.

واستعان المصريون بالخبراء السوفييت وصواريخ الدفاع الجوي السوفيتية لتأمين العمق المصري، وشهدت الحرب أيضاً معارك محدودة بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن والفدائيين الفلسطينيين، كما احتوت الحرب على عمليات متعددة شملت العمق المصري وأهدافاً خارج منطقة الصراع وليس جبهات القتال فقط، مثل عملية تفجير الحفار الإسرائيلي في المحيط الأطلسي أمام ساحل العاج.

في 8 أغسطس 1970، انتهت المواجهات بقرار الرئيس عبد الناصر بقبول مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار، ولم تؤد تلك المرحلة إلى أي تغييرات في خطوط وقف

إطلاق النار، كما لم تنجح المساعي الهادفة للتوصل إلى تسوية سلمية بسبب التعنت الإسرائيلي، وإنما سادت حالة من اللا سلم واللا حرب، والتي أدت بدورها إلى نشوب حرب أكتوبر بعد قرابة ثلاث سنوات.

وهاجمت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً في داخل العمق المصري الشاسع بسبب تركيز الدفاعات الجوية المصرية على الجبهة والأهداف الحيوية، وعدم كفاية تغطية الجمهورية آنذاك، فتم استهداف منطقة بحر البقر التي قصف فيها الإسرائيليون مدرسة ابتدائية، وأدت تلك العمليات الجوية الإسرائيلية إلى إسراع مصر في إنشاء حائط الصواريخ الشهير بالاعتماد الكلي على الصواريخ السوفيتية سام الثابتة غرب القناة وخارج نيران المدفعية الإسرائيلية، ولتغطي حتى 20 كم شرق القناة لأقصى عمق لرؤوس الكباري خلال حرب التحرير القادمة.

لذلك تُعتبر حرب الاستنزاف هي أطول الحروب بين العرب وإسرائيل، وهي أول صراع مسلح تضطر إسرائيل فيه إلى الاحتفاظ بنسبة تعبئة عالية ولمدة طويلة، وهو ما ترك آثاره السلبية على معنويات الشعب واقتصاد الدولة الإسرائيلية، خاصة بعد إعلان القيادة السياسية أن حرب 1967 هي آخر الحروب، كما كان العكس لدى الجيش المصري.

■ **المدفعية المصرية كعنصر نيران رئيسي ضد العمق القريب للعدو:** تعتبر المدفعية هي عنصر النيران الرئيسي المتاح في يد القوات والتشكيلات البرية، سواء لأسلحة الضرب المباشر أو غير المباشر من الهاونات والهاوتزرات، سواء المجرورة أو ذاتية الحركة، بالإضافة إلى المدفعية الصاروخية. وخلال حرب الاستنزاف غطت المدفعية بنيرانها وبأنواعها المختلفة كل مواقع خط بارليف وكل العمق التكتيكي القريب من شرق قناة السويس في عمق سيناء. وبدأ دورها مباشرة مع بدء بناء الدفاعات المصرية غرب القناة بنهاية حرب يونيو 1967، ولعل أبرز ضربات البداية ما قامت بتنفيذه من الضربات، شرق الإسماعيلية وعلى المحور الأوسط الهام يوم 20 سبتمبر 1967، أي بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من نهاية حرب 1967، وتمكنت من تدمير وإصابة عدد غير قليل من الدبابات الإسرائيلية، ومراكز

القيادة، والمناطق الإدارية، بالإضافة إلى العديد من القتلى والجرحى، حيث رصد عناصر إسعاف وإخلاء بري وجوي.

مع استكمال الخطوط الدفاعية وتماسكها في نطاقات عميقة غرب القناة، تكونت احتياطات الجبهة خفيفة الحركة، وكانت الخطط النيرانية تعتمد على المدفعية بأعيرتها المختلفة، وعندما بدأت مرحلة الردع وعبور المجموعات الخاصة من الفدائيين والدوريات المصرية المقاتلة من المشاة والقوات الخاصة إلى عمق سيناء، ومهاجمة المواقع وإقامة الكمائن للدوريات الإسرائيلية، كانت المدفعية تؤمن أعمال تلك القوات بالنيران، مع دفع ضباط مدفعية مع قيادات معظم تلك الدوريات لإدارة النيران.

■ **العقاب النيراني مع زيادة إمكانيات الطيران والمدفعية والدبابات المصرية:** قامت إسرائيل يوم 4 يوليو 1967، بمحاولة فاشلة لإنزال لنشات وقوارب في قناة السويس في مناطق القنطرة، وكبريت والشط، وبور توفيق، لإبراز سيطرتها على القناة ورد فعل إسرائيلي لحفظ ماء الوجه، إلا أن القوات المصرية تصدت لها في البر والبحر والجو، مما أدى إلى إفشال جميع المحاولات بعد أن أصيب لإسرائيل 8 طائرات، و8 زوارق بحرية، فضلاً عن إصابة وتدمير 19 دبابة، و18 مركبة مدرعة، و27 مركبة محملة بالذخائر، إضافة إلى خسائر كبيرة في الأفراد، في حين كانت خسائر القوات المصرية 25 شهيداً و108 جرحى، وفي المعدات 3 طائرات، وزورقان بحريان.

تصاعد الموقف واستمر تبادل ردود الأفعال بين الجانبين، فبعد ثلاثة أيام من تدمير المدمرة إيلات، أي في 24 أكتوبر 1967، وجهت القوات الإسرائيلية على طول الجبهة، قصفات نيرانية مركزة ضد مدن القناة ومصانعها وضد المدنيين، وبالتالي كان رد القوات المصرية العنيف واللحظي على تلك القصفات، حيث اشتعل القتال بالتراشق النيراني، على مدى 24 ساعة متصلة، تكبد فيها الجانبان كثيراً من الخسائر، خاصة في الأفراد المدنيين المتبقين بمدن القناة.

حاولت هيئة قناة السويس فتح وتشغيل الملاحة في قناة السويس، فدفعت زورقاً لاستطلاع الموقف في المجرى، إلا أن القوات الإسرائيلية فتحت نيرانها عليه، مما اضطر طاقم الزورق إلى العودة، ثم جرت محاولة مرة أخرى قبل ظهر اليوم نفسه وفشلت للمرة الثانية، وكانت النتيجة لذلك أن تصاعدت الاشتباكات على كلا ضفتي القناة وشملت الجبهة كلها، وكان ذلك في يوم 3 يناير 1968.

بسبب تطوير وتكثيف القوات المصرية لأعمالها القتالية بمعدل شبه يومي، من عمليات دفع الدوريات والكمائن إلى الضفة الشرقية للقناة، في مناطق متفرقة وغير متوقعة، ومع نجاح معظمها في تحقيق نتائج إيجابية من تدمير مواقع، والحصول على أسرى، ووثائق، وأسلحة، فقد وفر ذلك معلومات قيمة، وبناء على هذا جاءت ردود الفعل من الجانب الإسرائيلي، في نهاية مرحلة الصمود في يونيو 1968، بتكثيف جوي إسرائيلي وزيادة نشاط قواتها الجوية، ضد أهداف مدنية في العمق المصري، بالإضافة إلى تصعيد نيران المدفعية والدبابات، على طول مواجهة الجبهة بالكامل، واستمر ذلك طوال مرحلة الصمود، الأمر الذي استنزف القوات الإسرائيلية في حرب لم يتعودوا عليها، وأدت إلى انخفاض للروح المعنوية، وزيادة عبء التعبئة على قوة العمل، وبالتالي على الاقتصاد الإسرائيلي.

أما مرحلة الدفاع النشط أو المواجهة فقد كان الغرض منها تنشيط الجبهة والاشتباك بالنيران مع القوات الإسرائيلية بغرض تقييد حركة قواتها في الخطوط الأمامية على الضفة الشرقية للقناة، وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر في الأفراد والمعدات، واستغرقت هذه المرحلة المدة من سبتمبر 1968 إلى فبراير 1969.

ويعد يوم 8 سبتمبر 1968، نقطة تحول رئيسية في تنشيط الجبهة، فكان هذا اليوم بداية مرحلة الدفاع النشط، التي أرادت مصر أن تبدأها بقوة، لتعلن عن أن جيشها ما زال قادراً على مجابهة الجيش الإسرائيلي وتكبيده أكبر قدر من الخسائر الممكنة، سواء بعناصر النيران المصرية الرئيسية من طيران ومدفعية ودبابات، وكذلك معاونتها لدوريات القتال في عمق العدو وعلى طول الجبهة، والتي خططت مركزياً، لتشمل جميع الأهداف الإسرائيلية الموجودة شرق القناة حتى عمق 20 كم.



قاذفة اليوشين 28 المصرية تقصف أهدافاً إسرائيلية شرق القناة خلال حرب الاستنزاف

وعند التخطيط لأعمال الدفاع النشط، تم التأكيد على أن تبدأ قبل آخر ضوء بفترة مناسبة، وتستمر إلى ما بعد آخر ضوء، وتم التنفيذ بعدد 38 كتيبة مدفعية من مختلف الأعيرة، من خلال قصف مستمر لمدة ثلاث ساعات، من الرابعة والنصف إلى السابعة والنصف مساءً، وشاركت جميع الأسلحة المضادة للدبابات، لتطلق نيران الرمي المباشر من الضفة الغربية للقناة على الأهداف المعادية المرئية وكذلك على الضفة الشرقية.

واستهدفت هذه القصفات خط بارليف الجاري إنشاؤه، وخاصة فتحات الرمي من حصونه (المزاغل) في المقام الأول، ثم جميع مرايض المدفعية التي يستخدمها العدو ضد مدن القناة، وكذلك مناطق تجمعات القوات والتجمعات الإدارية. وتكررت قصفات المدفعية المركزة في 26 أكتوبر، ولكن بصورة أقل، حيث اشتركت فيها 23 كتيبة مدفعية، أطلقت نيرانها لمدة سبعين دقيقة، واستهدفت بالدرجة الأولى تدمير مواقع صواريخ الميدان بعد تحديد مكانها بدقة من خلال الدوريات التي سبق دفعها، ومن خلال التصوير الجوي الحديث وتنصت الاستطلاع اللا سلكي.

■ **إسرائيل تنقل الحرب إلى العمق المدني المصري:** بعد تلقي إسرائيل خسائر كبيرة على جبهة قناة السويس، ذات الكثافة العالية للقوات المصرية، لجأت إلى توسيع الجبهة وامتدادها إلى داخل العمق المصري، حتى تضطر القيادة المصرية إلى نشر قواتها على مواجهات كبيرة، مما قد يقلل من التفوق المصري على الجبهة، وكذلك وضع القيادة السياسية المصرية تحت ضغط شعبي، عندما يشعر الشعب المصري أن الطيران الإسرائيلي يخترق العمق المصري ويستهدف أهدافاً حيوية دون عقاب مناسب من القوات المصرية. واختارت إسرائيل أهدافاً مدنية في كل من نجع حمادي، ومسطر، وبحر البقر، حيث كانت الخسائر كبيرة في أفراد الشعب بمن فيهم من الأطفال كما في مدرسة بحر البقر، ورغم ذلك لم تحقق إسرائيل الهدف السياسي الذي خططت له، وهو انقلاب الشعب على قيادته، بل حدث العكس والتف الشعب حول قيادته وقواته المسلحة مطالباً بالتأثر.

على الجانب العسكري المصري، كان لا بد من إعادة النظر في تأمين العمق المصري، وخاصة الأهداف الحيوية الاستراتيجية، من خلال وحدات الدفاع الشعبي والعسكري على مستوياتها المختلفة. وقد استغلت القوات الإسرائيلية هذه المرحلة في تحسين موقفها الدفاعي، واستكمال تحصينات خط بارليف، الذي تابعته القوات المصرية جيداً، واكتشفت نقاط ضعفه، تمهيداً لمهاجمته وتدميره في مرحلة حرب التحرير القادمة.

■ **مرحلة الاستنزاف (التحدي والردع):** حيث تصاعد القتال إلى مرحلة جديدة أطلق عليها مرحلة التحدي والردع، من خلال عبور بعض القوات المصرية للإغارات وإقامة الكمائن ضد القوات الإسرائيلية، وكان الهدف منها تكبيد إسرائيل أكبر قدر من الخسائر في الأفراد والمعدات لإقناعها بأنه لا بد من دفع الثمن غالياً للبقاء في سيناء، وفي الوقت نفسه تطعيم الجيش المصري عملياً ومعنوياً للمعركة، واستغرقت هذه المرحلة من مارس 1969 إلى أغسطس 1970.

طبقاً للتخطيط المصري، كان شهر فبراير 1969 يمثل نهاية الشهور الستة المحددة، كمرحلة انتقالية بما كان يطلق عليه الدفاع النشط، وشهد مارس 1969

أهم مراحل التصعيد العسكري، وقد أديرت هذه المرحلة سياسياً وعسكرياً بتنسيق متكامل لتحقيق الهدف منها ولتتوازن في التصعيد والتهدة، وتحددت مهامها في تقييد حرية تحركات العدو على الضفة الشرقية للقناة، وإرهاقه وإحداث أكبر خسائره.

■ المرحلة من 8 مارس وحتى 19 يوليو 1969: تميزت هذه المرحلة بنشاط مؤثر للقوات المصرية على خط الجبهة، وكانت المدفعية هي عنصر النيران الرئيسي خلالها، حيث صبت على حصون خط بارليف، والأهداف الأخرى، حوالي 40 ألف قذيفة، بادئة أعمالها يوم 8 مارس بأكبر حشد نيراني مؤثر منذ أن توقفت نيران حرب يونيو، واستمر هذا القصف ساعات متواصلة، اشتركت فيه 34 كتيبة مدفعية، يعاونها حشد من أسلحة الضرب المباشر كالمدافع المضادة للدبابات، والدبابات الثقيلة عيار 122 مم، لتدمير مزاجل نيران دشم خط بارليف، وقد أحدث هذا القصف تأثيراً شديداً على الطرف الآخر القابع شرق القناة، حتى وصل حجم الخسائر تدمير حوالي 29 دبابة، و30 دشمة في خط بارليف، وإسكات 20 بطارية مدفعية، وحرائق شديدة في ست مناطق إدارية، وغير ذلك من الخسائر.

وفي الساعة 3:30 من بعد ظهر يوم 9 مارس 1969، استشهد الفريق عبد المنعم رياض أثناء زيارته للجبهة في نطاق الجيش الثاني الميداني، في منطقة المعديّة رقم 6 شرق الإسماعيلية، وذلك عندما أطلق الجانب الإسرائيلي نيران مدفيعته وانفجار إحدى الدانات بالقرب منه، حيث استشهد الفريق عبد المنعم رياض أثناء إخلائه.

وفي 13 مارس 1969، وقع حدثان متضادان في وقت واحد وفي منطقة واحدة، حيث بدأت إغارات القوات المصرية لتدمير موقع للجيش الإسرائيلي، في منطقة جنوب البحيرات نفذتها الكتيبة 33 صاعقة، ونجحت في مهمتها ودمرت الموقع، وخطفت أسيراً، وأصاب دبابتين، وغنمت عينات من أسلحة العدو وألغامه، وفي الوقت نفسه كانت القوات الإسرائيلية تحاول إنزال قوارب، والإغارة على منطقة قريبة في منطقة جنوب البحيرات أيضاً، حيث قوبلت بنيران شديدة من القوات المصرية التي كانت على أعلى درجة من الاستعداد لتأمين إغارتها، وبذلك أفشلت المحاولة واستمرت الاشتباكات بالنيران طوال الليل.

لم تجد القوات الإسرائيلية وسيلة للرد سوى إعادة قصف مدن القناة، فقصفت قطار السكة الحديد في مساره بين الإسماعيلية والسويس في منطقة الشلوفة، واستمرت القوات المصرية في تصعيد أعمالها القتالية، حتى كان يوم 17 أبريل 1969، حيث نفذت قوات الجيش الثاني الخطة هدير، بتوجيه مدافع الدبابات الثقيلة إلى فتحات المراقبة والنيران لحصون خط بارليف لتخترقها، وتنفجر وتقتل العديد من الأفراد المتحصنين بها، وقد نجحت الخطة تمامًا بما أدى إلى تطاير تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال موشي ديان، واعدًا ومهددًا القوات المصرية التي لم تعبأ بتهديده، بل أعادت الإغارة على نقطة دفاعية قوية جنوب البلاد لتدمرها، وكان الرد الإسرائيلي متوقعًا، حيث أغار يوم 29 أبريل 1969 على محطة محولات نجع حمادي للمرة الثانية، وأسقط عبوات ناسفة زمنية قرب إدفو أصابت بعض المدنيين الأبرياء، وكان الرد المصري مباشرًا وسريعًا وفي الليلة التالية مباشرة، بالإغارة على نقطة جنوب البلاد للمرة الثانية ونسفها بالكامل.

خلال شهري يونيو ويوليو، تصاعدت الإغارات من الجانبين، فقد نفذ الجانب الإسرائيلي خمس إغارات، استهدفت مواقع منعزلة على ساحل خليج السويس والبحر الأحمر، كان أهمها العملية «بولموس» أو الإغارة على الجزيرة الخضراء شمالي الخليج يوم 19 يوليو 1969، التي قادها الجنرال رفائيل إيتان، واستهدفت في الأساس موقع الرادار في الجزيرة.

أبدت القوات المدفعة جسارة نادرة شهد لها الأعداء قبل الأصدقاء، لدرجة أن قائد الموقع لما شاهد نجاح القوات الإسرائيلية في الوصول إلى الجزيرة، طلب من المدفعية قصف الجزيرة بالكامل، بما فيها من إسرائيليين ومصريين (حيث تخندق المصريون أثناء القصف) وكان من نتيجة ذلك أن فشلت الإغارة وتكبد الإسرائيليون خسائر كبيرة، أجبرت الجنرال إيتان على الانسحاب.

في المقابل، شنت القوات المصرية غارات ناجحة على نقاط الجيش الإسرائيلي القوية، أحدثت تدميرًا وخسائر في نقطتي شمال البلاد والشط. أما الإغارة على نقطة لسان التماسح شرق مدينة الإسماعيلية، وهي النقطة التي أصابت الشهيد الفريق عبد المنعم رياض، فكانت هي الثأر المدبر من القوات الخاصة المصرية بقيادة

الشهيد المقدم إبراهيم الرفاعي، فقد أغارت هذه القوات المدربة على أعلى مستوى (في الليلة الأربعين لاستشهاد الفريق عبد المنعم رياض) ليلة 19 أبريل 1969، وقتلت وأصابت العديد من قوات الموقع الإسرائيلي، ودمرت دبابتين، ونسفت 4 دشم.

أما الإغارة الأخرى التي أصابت القيادة الإسرائيلية في مقتل فكانت هي الإغارة على نقطة لسان بور توفيق ليلة 11 يوليو، وفي التوقيت نفسه إغارة أخرى على النقطة القوية شمال المعديّة رقم 6 شرق الإسماعيلية بقيادة (ملازم أول / محمد عبد الخالق قشقوش)، وقد نتج عن الإغارتين العديد من الخسائر في الجانب الإسرائيلي، ودون أن تتكبد قواتنا أي خسائر سوى جريح واحد وتم إخلاؤه، مما أصاب العدو بالسعار وانطلق طيرانه يقصف حول الهدفين ويضيء مياه القناة لتدمير قواتنا خلال مرحلة انسحابها، إلا أنه فشل في ذلك وعادت قواتنا سالمة.

أدت نتائج هذه الإغارات الأليمة إلى تغيير جذري في خطط إسرائيل لمجابهة الاستنزاف المصري، والتصعيد بالاستنزاف المضاد، إلى مرحلة أكثر شمولاً بإدخال الطيران الإسرائيلي -ذراع إسرائيل الطويلة- في المعركة وتنفيذ العملية بوكسر، ويقول زئيف شيف المحلل الإسرائيلي في كتابه عن حرب الاستنزاف، إن عملية لسان بور توفيق هي التي أنهت الجدل داخل أروقة القيادة الإسرائيلية حول حتمية تدخل الطيران في المعركة، ويستطرد: «لقد كان هذا النجاح هو أبرز ما حققه المصريون، ومن الواضح أنه كان سيحفزهم إلى نشاط أكبر، لا مناص عن إيقافهم عنه بسرعة»، كما ذكرت صحيفة معاريف نقلاً عن المتحدث العسكري الإسرائيلي: «أمام الضغط الهائل الذي مارسه المصريون في الجبهة، والحياة التي أصبحت لا تطاق على الضفة الشرقية للقناة، أقدمت القيادة الإسرائيلية على استخدام سلاح الطيران، الذي كانت كل الآراء تصر على الاحتفاظ به للمستقبل». وقد مهدت القوات الإسرائيلية لدفع الطيران بمحاولة التخلص من بعض الرادارات المصرية ونقط المراقبة الجوية، لذلك كان القصف الجوي ضد وحدات رادار ونقاط مراقبة منتقاة، كما في الإغارات على الجزيرة الخضراء والزعفرانة والأديبة، لكي يزيد من حرية عمل الطيران الإسرائيلي.

■ المرحلة من 20 يوليو وحتى نهاية عام 1969: اعتباراً من 20 يوليو 1969، بدأت المرحلة الثانية من حرب الاستنزاف حيث اتسعت خلالها المواجهة لتشمل كل جبهة القتال وعمقها، فبعد أن كانت الأعمال الإسرائيلية مقتصرة على أعمال القتال البرية، قامت بتنفيذ العملية بوكسر، التي تتلخص في تنفيذ 500 طلعة طائرة تقصف 2500 قنبلة بإجمالي 500 طن على أهداف منتخبة خلال 10 أيام، (مواقع الدفاع الجوي والرادارات، ومواقع المدفعية، والقوات في الجبهة)، ونفذت 1000 غارة جوية لإجبار مصر على نشر قواتها وتخفيف الحشد في جبهة القناة.

في يوم 9 سبتمبر 1969، خلال عملية «رافيف»، قامت إسرائيل بإنزال سرية دبابت تي 55 من مخلفات حرب يونيو في منطقة أبو الدرج على ساحل البحر الأحمر، اتجهت جنوباً إلى الزعفرانة مدمرة كل الأهداف والسيارات المدنية التي قابلتها، مستغلة خلوا المنطقة من أية قوات عسكرية سوى بعض نقاط المراقبة، وقد استغلت إسرائيل هذه الإغارة إعلامياً بطريقة مبالغ فيها لرفع الروح المعنوية المنخفضة، نتيجة نجاحات أعمال الإغارات المصرية المتتالية في عمق سيناء.

■ وافتتحت القوات الخاصة المصرية أول أيام شهر أكتوبر 1969، بعملية كبرى للرد على إنزال العدو في الزعفرانة، فقد أبرت قوة من المجموعة 39 عمليات خاصة بحراً وجوياً في منطقة رأس ملعب، وتقدمت على الطريق الساحلي في هذه المنطقة حتى رأس مطارمة، ونسفت جميع الأهداف العسكرية ثم نسفت الطريق نفسه، ووضعت ألغاماً وشراكاً خداعية في بعض المناطق وعادت سالمة، وقد انفجرت هذه الألغام في القوات الإسرائيلية التي هربت للنجدة بعد انسحاب القوة. وفي شهري نوفمبر وديسمبر من العام نفسه، تملكّت القوات المصرية زمام المبادرة وتوسعت في أعمال الكمان النهارية، بعد أن أوقفت إسرائيل التحركات الليلية تفادياً للكمان التي دمرت الكثير من قواته المتحركة، ومن أهم الإغارات التي نفذت خلال هذه الفترة:

■ ليلة 28 نوفمبر 1969: نسفت القوات الخاصة طريق شرم الشيخ - الطور في منطقة جنوب سيناء، من خلال عملية إبرار بحري وجوي، كما أغارت على بعض الأهداف في المنطقة.

- ليلة 30 نوفمبر 1969: أغارت مجموعة من القوات الخاصة على موقع شمال الشط، مما أدى إلى قتل وإصابة 70 فردًا، وتدمير 3 دبابات، وعدد من الدشم.
- يوم 6 ديسمبر 1969: احتلت قوة تُقدر بكتيبة مشاة الضفة الشرقية للقناة، بعد تدمير جميع الأهداف المعادية، والاحتياطات المحلية، والمنطقة الإدارية، مع التمسك بالأرض، وطلب قائد الجيش الثاني استمرار هذه القوة في مواقعها شرقًا على أن يتولى الجيش تأمين أعمال قتالها، ولكن صدرت الأوامر بعودة القوة حتى لا يتم الخروج عن الأهداف المخططة لحرب الاستنزاف، وبالفعل عادت القوة بعد آخر ضوء يوم 7 ديسمبر بعد أن ثبتت العلم المصري على الضفة الشرقية، وظل مرفوعًا تحميه نيران القوات المصرية من الشاطئ الآخر حتى إيقاف إطلاق النيران.
- يوم 14 ديسمبر 1969: تمكن كمين نهاري من اللواء 117 مشاة، من تدمير عربة جيب متقدمة على الطريق، وقتل 4 أفراد، وأسر الضابط الإسرائيلي قائد الدورية، وحمله جنود قوة الإغارة وعادوا به إلى الضفة الغربية نظرًا لإصابته حيث أدى بمعلومات هامة أفادت في التخطيط المستقبلي للعمليات الخاصة لقواتنا. وجاء رد الجانب الإسرائيلي على نشاط القوات المصرية في اتجاه رأس غارب ليلة 27 ديسمبر 1969، من خلال العملية «روستر» باستهداف محطة رادار.

انتهى عام 1969 والقوات المسلحة المصرية متماسكة تمامًا، بسبب نجاح مراحل الاستنزاف في تحقيق أهدافها، أما ذراع إسرائيل الطويلة فلم تتمكن من تحقيق أهداف القيادة السياسية الإسرائيلية، على الرغم من أنها شنت في الفترة من 20 يوليو وحتى نهاية عام 1969 حوالي 3500 طلعة جوية في مقابل 2900 طلعة جوية مصرية معظمها للحماية والتأمين. أما العمليات البرية المصرية الإيجابية الناجحة خلال عام 1969، فكانت 44 عملية ما بين إغارة وكمين، نفذ منها 5 أعمال في عمق إسرائيل، بينما نفذت إسرائيل 28 عملاً إيجابياً منها 16 عملاً في العمق المصري. وكانت خسائر القوات المصرية، استشهاد 16 ضابطًا، و150 رتبًا أخرى، أما الجرحى فكانوا 19 ضابطًا، و299 رتبًا أخرى، في مقابل 133 قتيلاً، و320 جريحًا في صفوف القوات الإسرائيلية طبقًا لما صرح به موشي ديان.

■ المرحلة من يناير 1970 وحتى نهاية حرب الاستنزاف في أغسطس 1970: كان واضحًا أمام القيادة الإسرائيلية أن مراحل الاستنزاف المضاد لم تتمكن من تحقيق أهدافها، فالقوات المصرية متماسكة وإيجابية، ولم تنتشت لمواجهة أعمال الاستنزاف الإسرائيلية في عمق الصعيد والبحر الأحمر، لذلك كان لا بد من التفكير في الدخول في مرحلة جديدة للاستنزاف، يكون الهدف منها استخدام سلاح الجو الإسرائيلي لقصف العمق المصري بكثافة أكبر، لزيادة الضغط على الشعب المصري ودفعه إلى الثورة على قيادته لإيقاف حرب الاستنزاف، وإضعاف نظام الرئيس عبد الناصر أو الإطاحة به، وقد كان مهندس هذه العملية هو الجنرال عزرا وايزمان مدير العمليات برئاسة الأركان وقتها، ووضعت الخطة «بريحا» في رئاسة الأركان الإسرائيلية وعرضت على رئاسة الوزراء وتم التصديق عليها.

بدأ تنفيذ الخطة «بريحا» اعتبارًا من فجر 7 يناير 1970 بسلسلة من الغارات الإسرائيلية في العمق المصري لتعلن عن بدء مرحلة جديدة من تصعيد حرب الاستنزاف، وقد شدت هذه المرحلة انتباه المعسكرين الشرقي والغربي، حيث تشترك المقاتلات الأمريكية الحديثة من طراز فانتوم التي حصلت عليها إسرائيل ودخلت الخدمة فعليًا اعتبارًا من شهر سبتمبر 1969، وكذلك لوجود تشابه بين نظام الدفاع الجوي المصري الجاري إنشاؤه في هذه المرحلة ونظام الدفاع الجوي لحلف وارسو.

استمر القصف الجوي العنيف من الطائرات الحربية الإسرائيلية طوال الأربعة أشهر الأولى من عام 1970، حيث صرحت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل يوم 6 يوليو 1970 بأن طائراتها كانت تسقط ألف قنبلة مختلفة الأعيرة على المصريين يوميًا. ومن أهم العمليات التي قام بها الإسرائيليون خلال شهر يناير 1970 كان الهجوم على جزيرة شدوان، وهي جزيرة منعزلة بالقرب من منطقة تفرع خليج السويس وخليج العقبة بالبحر الأحمر، وتؤمنها سرية صاعقة ورادار بحري لتأمين الملاحة البحرية في المنطقة، وقد وقع هذا الهجوم ليلة 22 يناير في عملية إبرار بحري وجوي وقصف جوي استمر لعدة ساعات على الجزيرة، وضد بعض موانئ البحر الأحمر التي يحتمل أن تدفع نجدة للقوات المصرية.

استمر قتال ضارٍ لمدة ست ساعات كاملة بين كتيبة المظلات الإسرائيلية وسرية الصاعقة المصرية، وقد ظل القطاع الذي يحوي الرادار في الجزيرة يقاوم بعنف دون أن تتمكن القوات الإسرائيلية الاقتراب منه، وقد برر وزير الدفاع الإسرائيلي أسباب هذا الهجوم الفاشل بأنه رد على مهاجمة القوات المصرية لميناء إيلات الإسرائيلي في شهر نوفمبر 1969. وكان الرد الفوري المصري على هذه العملية غارة جوية على معسكر إسرائيلي في العريش في 24 يناير أحدثت خسائر كبيرة في قواته، ثم أعقب هذا الهجوم آخر في 27 يناير نفذته منظمة تحرير سيناء بقصف مستعمرة «ناحال تكفا»، حيث أصابت بعض المباني وقتلت وجرح 35 فردًا إسرائيليًا.

توسعت القوات المصرية في أعمال القتال البرية نتيجة الانتقام من غارات العمق الإسرائيلية بإحداث أكبر خسائر في قوات العدو، وتسابق الوحدات والأفراد على الاشتراك في عمليات العبور، التي كانت دائمًا تنجح نتيجة للتخطيط السليم، والتأمين المتكامل، مما منح ثقة مطلقة للمقاتلين المشاركين فيها، وقد نفذت 16 إغارة وكمينًا ناجحًا على طول الجبهة، علاوة على ثلاث إغارات في العمق، في الطور وإيلات. وكانت جميع الإغارات والكمائن المصرية ناجحة تمامًا، وأحدثت خسائر كبيرة في العدو، مما اضطره إلى تحجيم تحركاته إلى أقل حد ممكن، بل إن تحركاته أصبحت تتم من خلال تأمينها بمجموعات قتالية ضخمة، ومع ذلك فلم تسلم هذه القوات من أعمال قتال ونيران القوات المصرية. ومن أهم الكmann التي نفذت خلال هذه الفترة:

- كمين الشط (11 فبراير 1970): كمين نهاري من الفرقة 19 مشاة في منطقة شمال الشط تمكن فيه من تدمير دبابة وثلاث عربات، وقتل 18 فردًا، وأسرفردين، وردت إسرائيل بقصف مصنع أبو زعبل في صباح اليوم التالي، حيث استشهد 70 عاملًا وأصيب 69 آخرون.
- كمين شرق الدفرسوار (25 مارس 1970): تمكن كمين من اللواء 117 مشاة، من تدمير دبابة وعربتين نصف جنزير، وقتل وجرح 15 فردًا، في منطقة شرق الدفرسوار.

■ **كمين السبت الحزين (30 مايو 1970):** نفذ هذا الكمين في منطقة رقبة الوزه شمال القنطرة حتى جنوب بورسعيد، وقد خطط للثأر من مجزرة بحر البقر، واشتركت فيه مجموعة قتال من اللواء 135 مشاة ومجموعة قتال من الكتيبة 83 صاعقة، وتمت إصابة وتدمير العديد من الدبابات والعربات، وقتل وجرح حوالي 35 إسرائيليًا وتم أسرفردين، حيث أطلق على هذا اليوم السبت الحزين في إسرائيل، وكان الرد الإسرائيلي عنيفًا، استمر حوالي 48 ساعة قصفًا شبه متواصل على مواقع القنطرة ورقبة الوزه، ولكن لم تحدث أي خسائر ذات أثر على القوات المصرية نتيجة التجهيز الهندسي الجيد.

استمرت الأعمال القتالية المتبادلة حتى حدث تغير هائل بعد ظهر الثلاثين من يونيو 1970، ليحسم الصراع الدائرين بناء مواقع الصواريخ المصرية وبين ذراع إسرائيل الطويلة، حيث نجحت بعض كتائب الصواريخ المصرية من احتلال مواقعها من خلال تنظيم صندوق لعناصر الدفاع الجوي، ابتكرته العقول المصرية في قيادة الدفاع الجوي المصري، وبدأ عقب ذلك تساقط الطائرات الإسرائيلية فيما عرف بأسبوع تساقط الفانتوم، والسكاى هوك، والميراج، ليصاب الطيران الإسرائيلي بأول نكسة في تاريخه أثرت على أسس نظرية الأمن الإسرائيلي، وكان هذا اليوم بمثابة إعلان لخسارة إسرائيل لجهودها في معارك حرب الاستنزاف، التي ركزت خلالها على عدم إنشاء مصر لأي مواقع صواريخ في مسرح العمليات، ولكن إسرائيل فشلت في ذلك تمامًا.

■ **مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار:** مع توالي الأحداث وتصاعدها، زاد الإحساس لدى القيادة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي بأن حرب الاستنزاف الإسرائيلية المضادة، ما هي إلا استنزاف آخر لإسرائيل نفسها، وبدأت تتصاعد موجات السخط مع الإعلان عن خسائر إسرائيل التي تتزايد يومًا بعد يوم، وفي داخل القيادة الإسرائيلية نفسها، بدأت الصراعات بين الحمايم والصقور بكيل الاتهامات لبعضهم البعض، فالعملية برمتها لم تحقق شيئًا سوى تزايد الدعم السوفيتي لمصر، ولم ينتج عن الإغارات الجوية المكثفة إلا تآكل الطيران الإسرائيلي، مع استمرار تصاعد العمليات العسكرية المصرية.

لم يأتِ النقد العنيف من داخل إسرائيل وحدها، بل من الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، التي صدمت من زيادة الوجود السوفيتي في مسرح الشرق الأوسط، وشعرت أوروبا بأن تأثيرات الحرب انعكست عليها، خصوصًا بعد أن انتقلت حرب الاستنزاف إلى أبعاد جديدة، بتدمير الحفار الإسرائيلي كاي تنج في ساحل العاج، ويحتمل أن يمتد ذلك إلى مناطق بترولية أخرى تؤثر على المصالح الغربية. ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن استمرار الحرب لا يحقق مصالحها أو مصالح إسرائيل، لذلك سعت إلى تقديم مبادرة روجرز، التي تقدم بها فعلاً وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، الذي تحمل المبادرة اسمه، يوم 19 يونيو 1970 إلى كل من مصر وإسرائيل. جاء في نصها الآتي:

«تعلن أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وتنفذ وقفًا محدودًا لإطلاق النار مدته تسعون يومًا، وفي هذه الفترة ينشط مندوب الأمم المتحدة السفير جوناريانج لينفذ قرار مجلس الأمن رقم 242، وبالتحديد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم، يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، بسحب إسرائيل قواتها من الأراضي التي احتلتها في معركة 1967». وكانت المبادرة تنبع من روح قرار مجلس الأمن 242، ووجد الرئيس جمال عبد الناصر أن قبولها أمر ممكن، لإعطاء فرصة للقوات المسلحة لاستعادة كفاءتها القتالية بعد حرب متصلة استمرت قرابة الألف يوم، ووجدت فيها إسرائيل فرصة للخروج من أزمتها وإيقاف نزيف الخسائر الذي تتعرض له، وقبل الطرفان المبادرة، وأعلن وقف إطلاق النيران اعتبارًا من يوم 8 أغسطس 1970.

■ **حلّ المشكلات الميدانية وتجهيز مسرح العمليات:** اشتملت عملية إعداد القوات البرية للحرب على عدة مراحل فرعية، بدأت من يونيو 1967 حتى أغسطس 1970، وتم الإعداد للحرب في عدة اتجاهات في وقت واحد، وتحت ضغط أعمال العدو اليومية، فتمت إعادة تنظيم القوات المسلحة، وتجميع القوات المتيسرة في منطقة القناة، وعلى ضفتها الغربية، كما تم تجهيز مسرح العمليات بما هو متاح من تجهيزات هندسية للمعدات، والأسلحة، والأفراد، وهذان البندان تم تنفيذهما بأسرع ما يمكن وفي الأولوية الأولى لتمكين القوات من العمل ضد -أو الرد على-

أعمال العدو العدائية، وتمت دراسة كل المشكلات والمصاعب التي ستواجه أي خطة لتحرير الأرض، حيث ظهر عددٌ من المشكلات الميدانية كان من أهمها:

- **اقتحام مانع قناة السويس:** حيث تعد قناة السويس مانعًا مائيًا صعبًا وعريضًا ذا خصائص خاصة، لتغير منسوب المد والجزر بدرجة كبيرة بين الشمال والجنوب، إضافة إلى سرعة التيار التي تتغير أربع مرات في اليوم الواحد، مما يؤثر في سرعة واتجاه ونقاط الإبحار والرسو، للقوارب والمعديات والبرمائيات، فضلًا عن أن أجناب القناة لها تغطية مكونة من ستائر حديد من العمق حتى سطح المياه، ثم تعلوها تغطية خرسانية مسلحة، ثم تغطية بالدبش ارتفاعها نحو متر حتى سطح الأرض، وزاد من مشكلات العبور إقامة العدو لساتر ترابي ارتفاعه من 16 م - 20 م، وبزاوية ميل حادة من 45-60 درجة، وتفضي إلى سطح الماء.
- **الاستيلاء على خط بارليف الحصين:** وتم إنشاؤه خلف وأسفل الساتر الترابي، وهو من أكبر وأصعب الخطوط الدفاعية على مستوى العالم حتى الآن، وهو مكون من نقاط دفاعية حصينة، مدعومة بالمدفعية، والدبابات والصواريخ م/د. والهاونات والألغام، والخط مكون من 22 موقعًا عامًا يحتوي على 31 موقعًا حصينًا، ويمتد من شرق بورفؤاد شمالًا وحتى عيون موسى بالسويس جنوبًا، وكانت تقديرات الخبراء بمن فيهم السوفييت لخسائر العبور فقط تصل إلى 30٪ من القوات العابرة!!
- **مواجهة قوات المشاة للاحتياطات المدرعة قبل عبور دباباتنا:** كانت الاحتياطات المحلية القريبة مكونة عادةً من سرايا دبابات مدعمة بالمشاة ميكانيكية (11 دبابة و4-5 عربة مدرعة) تتمركز على كل محاور الاقتراب إلى النقاط الحصينة، وخلف الخط الحصين بمسافة من 500 م إلى 3 كم، ويمكنها التدخل في معركة النقاط الحصينة عند مهاجمتها خلال 20 إلى 30 دقيقة، إما باحتلال مرابض نيران على الساتر الترابي مجهزة مسبقًا لصد وتدمير القوات المصرية المحتشدة لعبور القناة، أو أثناء العبور أو القيام بهجوم مضاد على القوات التي نجحت في العبور إلى الشرق لتدميرها أو صدها لحين وصول الاحتياطي التكتيكي بقوة كتيبة دبابات مدعمة خلال فترة تتراوح من ساعة إلى ساعة ونصف. وقدرت الخسائر من الخبراء بمن فيهم السوفييت أيضًا لهذه المعركة بـ 30٪، أي أن الخسائر المتوقعة

للعبور والقضاء على الخط الحصين ودعمه تقدر بـ 60٪، بينما المتعارف عليه عالمياً في قوانين القتال أن الوحدة التي تخسر 40٪ من قوتها تخرج من المعركة لاستعادة كفاءتها.

■ إضافة لكل ذلك، برزت مشكلات أسلوب تأمين القوات ومعدات العبور من نيران المدفعية وطيران العدو المتفوق، وكذا مشكلة التنظيم والتنفيذ والسيطرة على تدفق القوات والعبور، طبقاً لجداول العبور، وأيضاً مشكلة استمرار السيطرة على أعمال قتال شرق القناة، في ظل السيطرة الجوية، والإعاقة الإلكترونية التي يمتلكها العدو.

لذلك خضعت تلك المشكلات وغيرها للبحث والدراسة للخروج بالحلول المناسبة. فكانت فكرة مضخات المياه، وسلاسل الحبال البحاري للتغلب على الساتر الترابي، وفتح الثغرات فيه، وفكرة استخدام المركبات البرمائية، وإنشاء المصاطب العالية غرب القناة كمرابض للدبابات وأسلحة الرمي المباشر. وقبل كل ذلك، اختيار توقيت العبور لتحقيق الهجوم مع القوات السورية في توقيت واحد، والتغلب على الخصائص الطبيعية لقناة السويس من مد وجزر، وسرعة التيار وتغيره.

■ نماذج لمواجهة الصعوبات في حرب الاستنزاف: ركزت القوات المسلحة المصرية جهودها وطاقاتها مستغلة طاقات الشركات المدنية من القطاعين العام والخاص، وقامت بأعمال ضخمة شملت الجبهة الأمامية والجبهات الخلفية في العمق المصري، وقد بلغ ما أنفقته الدولة على تلك الأعمال مئات الملايين من الجنيهات، بالإضافة إلى عرق ودماء أبنائها من العسكريين والمدنيين. وقد شملت تلك الأعمال الهائلة إقامة التحصينات لوقاية الأفراد والأسلحة والمعدات والطائرات والذخائر وحفر الخنادق، ومرابض نيران المدفعية الرئيسية والتبادلية والمؤقتة والهيكلية، وتجهيز مراكز القيادة والسيطرة الرئيسية والتبادلية على جميع المستويات وإقامة وتعليق السواتر الترابية غرب القناة لتوفير الوقاية لقواتنا من أعمال مراقبة العدو ونيرانه، ولتتمكن قواتنا في الوقت نفسه من مراقبة العدو والسيطرة على مواقعه وإنشاء هيئات حاکمة على الساتر الترابي غرب القناة لاحتلالها بالدبابات وأسلحة الضرب المباشر، كما تم إنشاء نقط قوية في الاتجاهات ذات الأهمية الخاصة.

ولقد كان إنشاء قواعد شبكة الصواريخ المضادة للطائرات التي تم إنجازها تحت ضغط مكثف من جانب قوات العدو الجوية، من أضخم ما قامت به القوات المسلحة المصرية والقطاع المدني من أعمال. ولتسهيل مناورة القوات، تم إنشاء شبكة مطورة من الطرق والمدقات الطولية والعرضية بلغ طولها في منطقة الجبهة فقط حوالي 2000 كم، كما أقيمت السواتر الترابية على أجناب وفي مواجهة تلك الطرق والمدقات لإخفاء تحركات قواتنا عليها، وتم تجهيز عشرات من المخاضات (Fords) على ترعتي الإسماعيلية والسويس - بورسعيد لتسهيل عملية عبور الترعيتين في حالة نجاح طائرات العدو في تدمير الكباري المقامة عليهما. ولكي يتيسر لقواتنا إقامة الكباري على القناة وعلى طول المواجهة من السويس حتى شمال القنطرة، تم تجهيز نقط الإسقاط لوحدات الكباري على الضفة الغربية للقناة وكذلك المنازل اللازمة لاستخدام المعديات.

وحرصاً على تأمين عبور قواتنا قناة السويس، أُجريت العديد من التجارب والدراسات للوصول إلى أنسب وأسرع أسلوب لفتح الثغرات في الساتر الترابي الضخم الذي أنشأه العدو على الحافة الشرقية للقناة. وقد تدرجت هذه التجارب وتلك الدراسات من محاولات نسف الساتر بالمفرقعات، إلى استخدام نيران المدفعية والصواريخ، إلى استخدام طريقة التجريف بالمياه باستخدام مضخة مياه قوية تسمح بضخ كميات كبيرة من المياه. وأخيراً تم التوصل إلى استخدام مضخات مياه خفيفة الوزن تعمل بالوقود وذات قدرة عالية على ضخ المياه ويمكن حملها بالأفراد أو في القوارب.

كما تم إعداد الكميات الكافية من معدات ومهمات العبور وتدريب وحدات المهندسين على إنشاء وتشغيل الكباري والمعديات والناقلات البرمائية، وكذا تدريب القوات على استخدام القوارب والعبور بوسائل العبور المختلفة. وقد قامت هيئة العمليات بالاشتراك مع إدارة المساحة العسكرية وإدارة المهندسين وإدارة المركبات بإجراء الدراسات والتجارب العملية لتطوير خرائط السير مقياس 1/100.000، وتم بالفعل إعادة طبعها لمنطقتي شمال وجنوب سيناء بعد إيضاح وإضافة الجديد من المعلومات عن الأرض والطرق والمدقات والأهداف المهمة المستحدثة.

وقد كان لهذه الدراسات والتجارب الفضل الكبير في توفير المعلومات بأكبر قدر ممكن لدى القادة على الأرض ومسرح العمليات في أثناء تنفيذ المهام القتالية في حرب أكتوبر 1973، كما أمكن التغلب على مشكلة عدم قدرة بعض المركبات ذات العجل على السير في الأراضي الصعبة عن طريق عمل بعض تعديلات في الإطارات وضغوط الهواء الخاصة بها.

5. قوات الاستطلاع والحرب الإلكترونية:

وصف دكتور جمال حمدان سيناء بأنها قدس أقدس مصر، لأن سيناء تلعب دوراً عظيماً على مر التاريخ في حماية مصر والدفاع عنها من أيام القدماء المصريين إلى وقتنا هذا. كانت صدمة الهزيمة في يونيو 1967 الشرارة التي بدأت منها مصر إعادة ترتيب كافة الأوراق، خاصة داخل قواتها المسلحة، حيث استبسل قادتها وجنودها بعد الهزيمة في الاستعداد بأقصى طاقة ممكنة لردع العدوان الإسرائيلي، واستكمال باقي القدرات العسكرية لحرب التحرير واستعادة كامل التراب الوطني. ولم يكن ذلك الهدف ممكناً إلا من خلال توافر معلومات متكاملة وسليمة ومحدثة عن الجانب الإسرائيلي.

هناك حكمة مصرية وصينية تقول: "لا بد أن تعرف كل شيء عن عدوك قبل أن تحاربه، فإذا عرفت حجم ومصادر قوته تماماً كسبت المعركة معه بنسبة 50٪ قبل أن تبدأ، وإذا استعددت له بعد تلك المعرفة فقد كسبت 75٪ منها قبل أن تبدأ أيضاً". فالاستطلاع مسئول دائماً عن المعلومات، ولم يكن ممكناً الإقدام على خوض الحرب وتحقيق النصر فيها دون توفر المعلومات الدقيقة عن حجم وأوضاع وتحركات العدو على الضفة الشرقية للقناة وفي عمق سيناء.

إن عملية جمع المعلومات في ظل ظروف الحرب وما قبلها (بعد حرب يونيو 1967) كانت مهمة شديدة الخطورة، وتحتاج إلى أبطال من نوع خاص حتى يتم تكليفهم بهذه المهمة. ورغم قسوة الظروف وضعف الإمكانيات تمكنت عناصر الاستطلاع من تنفيذ هذه المهمة، ووضع أكبر قدر من المعلومات أمام القادة لاتخاذ قرار الحرب ثم إدارتها وحتى الانتصار في حرب أكتوبر 1973.

ونشير إلى أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كان حريصًا على استقبال بعض قادة المجموعات والاستماع إليهم لرفع روحهم المعنوية، فضلًا عن أنه خلال الست سنوات من يونيو 1967 حتى أكتوبر 1973 لم يخلُ جبل في سيناء تقريبًا من مجموعة استطلاع مصرية، مما دفع وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق "موشي ديان" للاعتراف بأن مصر كانت تمتلك رادارات بشرية ترى بعينها وتفكر وتحلل، وهناك مقولة لأحد القادة الإسرائيليين وهي: "إن الاستطلاع المصري جعل سيناء كتابًا مفتوحًا أمام جيشهم"، حتى قبل أن تبدأ الحرب.

ولأهمية الاستطلاع تم إنشاء جهاز له بعد أن كان ضمن عناصر المشاة، لكن في أعقاب حرب 1967 رأت القيادة العامة ضرورة إعادة هيكلة وتنظيم عناصر الاستطلاع، حيث أنشأت جهاز الاستطلاع للسيطرة على كافة عناصر الاستطلاع، وانضم إلى إدارة المخابرات الحربية عام 1968 لتصبح إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

وكانت مهام عناصر الاستطلاع هي اكتشاف وتحديد أماكن مراكز القيادة والسيطرة للعدو، ومراقبة طرق ومحاور تحرك العدو في العمق، وتحديد أماكن احتياطات العدو، والإبلاغ عن توقيت واتجاه تحركها، واكتشاف ومتابعة فتح وانتقال مراكز القيادة والسيطرة والتمركزات البرية والجوية بالقواعد والمطارات. أي تأمين قواتنا بالمعلومات أثناء تنفيذ كافة العمليات واكتشاف ومتابعة أعمال العدو (عناصر الإبرار والتخريب المعادي)، وتوجيه الطيران إلى أهداف العدو الهامة، وتصحيح نيران المدفعية، وإنقاذ الطيارين الهابطين اضطراريًا في عمق العدو، والحصول على الوثائق التي تتواجد في منطقة عمل المجموعات.

■ **دور عناصر الاستطلاع في حرب الاستنزاف:** إن حرب الاستنزاف كانت مرحلة إثبات الذات؛ حيث شهدت مرحلة الاستنزاف نوعًا فريدًا من العمليات العسكرية قامت بها وحدات الجيش المصري ضد العدو، خاصة عمليات الاستطلاع للحصول على المعلومات عن العدو، حيث قام رجال الاستطلاع بلعب دور بارز منذ هزيمة 1967، ولم يتركوا مواقعهم ومهام عملهم الموكلين به، وظلوا في جمع المعلومات خلف خطوط العدو حتى يمكن القول مجازًا "أنهم نقلوا

سيناء إلى القيادة في القاهرة"، ونقلوا معلومات تفصيلية عن العدو شرق القناة، وذلك لتجهيز الجيش لمرحلة لاحقة أكثر عنفاً والأهم وهي معركة التحرير لسيناء.

في أعقاب حرب يونيو 1967، تم إرسال عشرات مجموعات الاستطلاع شرق القناة وعلى امتداد وعمق سيناء من الشمال إلى الجنوب ليتابعوا تحركات القوات الإسرائيلية، وكانوا يرتدون الزي العسكري في بعض المناطق (يرتدون الزي العسكري لأنه حالة القبض عليهم وهم في عمق سيناء يتم معاملتهم كأسرى حرب، لكن لو كانوا يرتدون ملابس مدنية كانت إسرائيل ستعاملهم حال ضبطهم كجواسيس)، وكانوا يقومون بتنفيذ بعض مهامهم كأفراد بدو، وحققنا نسبة نجاح فيها أكثر من 85٪ في حين أن السوفييت قالوا لنا لو نجحتم بنسبة 50٪ فسيكون نجاحاً باهراً.

قامت عناصر استطلاع تشكيلات الجيوش الميدانية بأعمال الاستطلاع على طول الجبهة، على الضفة الشرقية للقناة وفي عمق خط المواجهة، حيث كانت تتابع وتسجل نشاط جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر مما ساعد بشكل كبير على التخطيط الجيد لكافة العمليات ضد مواقع الجيش الإسرائيلي شرق القناة أو بالعمق. وقد كانت عناصر الاستطلاع تقوم بالعبور بشكل دوري لتحديد إحداثيات تمركز جيش الاحتلال الإسرائيلي وتحديث المعلومات المتوفرة عنه بطول خط الجبهة، مما ظهر أثره مبكراً خلال عمليات الإغارة والكمائن التي كانت تتم على مواقع الجيش الإسرائيلي، سواء قبل بناء المواقع الحصينة واستكمال خط بارليف، أو بعد استكمال تلك التحصينات، أو الكmann التي كانت تستهدف الدوريات التي كانت تعمل بين النقط الحصينة.

وفي اتجاه مواز، كانت المخابرات الحربية المصرية تعمل بشكل موسع على تجميع كافة المعلومات من مصادرها المختلفة، لكنها كانت تمتلك أدوات إضافية لتعزيز دقة تلك المعلومات، إذ كانت قد نجحت في رصد العديد من مواقع جيش الاحتلال الإسرائيلي بمواقع شديدة التأمين، إلى جانب الدور الذي قامت به إدارة المخابرات الحربية بالتعاون مع أهالي سيناء، على سبيل المثال لا الحصر، في توفير كافة المعلومات عن جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو توفير كافة أشكال المعاونة للقوات المسلحة وخاصة الجيوش الميدانية.

■ أبرز أعمال الاستطلاع العام في حرب الاستنزاف: نشطت أعمال الاستطلاع المصري فور توقف القتال مع العدو، حتى تتبين القيادة العسكرية المصرية ما هو حجم قوات العدو المواجهة وتشكيلها، وأماكن تمركزها، فأرسلت دوريات خلف خطوط العدو من الضباط والجنود المهرة (8) شأنهم شأن آخرين من مختلف أسلحة القوات المسلحة، بل سينضم إليهم مدنيون قاتلوا بالسلاح، وآخرون أعطوا في موقعهم بإخلاص لتحقيق النصر. ويمكن توضيح أبرز عمليات الاستطلاع فيما يلي:

■ إنشاء قوات الاستطلاع الجوي: ظهرت أهمية الاستطلاع بعد حرب 1967، حيث كانت القيادة تتطلع لمعرفة ما يحدث على الجانب الآخر من القناة، فتم إنشاء قسم استطلاع من طائرتي ميغ-21 استطلاع والمزودة بكاميرات تصوير، وقسم استطلاع آخر من طائرتي سوخوي-7، وبعدد قليل من الطيارين، ثم توسع العمل في نواة الاستطلاع حتى تم إنشاء اللواء الجوي للاستطلاع رقم «123» بقيادة اللواء طيار/ سيد كامل عبد الوهاب عام 1971 والمكون من 3 أسراب ليغطي الاستطلاع جبهة سيناء من الشمال للجنوب طوال وقت الإعداد للمعركة. كذلك كانت هناك طائرات محددة من طرازات «اليوشن-28» و«تي يو-16»، وهليكوبتر مخصصة للاستطلاع البحري.



الطائرة إل-28 قاذفة خفيفة

قام طيارو الاستطلاع الجوي بتصوير كافة الأهداف المعادية الحيوية في سيناء باستمرار حتى تكون آخر مواقع وتحركات العدو مرصودة، رغم خطورة ذلك على

طيارى الاستطلاع، لكنهم نفذوا مهامهم ببطولة كبيرة وبخسائر محدودة، وذلك سهل على القيادة انتخاب وتحديد أفضل الأهداف لضربها في الضربة الجوية الأولى. وأيضاً سهل مهمه طياري القاذفات والقاذفات المقاتلة في أداء مهامهم في تنفيذ الهجوم على الأهداف، جو/ أرض بسرعة ودقة عالية جداً⁽²¹⁾ .

كما قام طيارو الاستطلاع الجوي بتصوير مواقع الدفاع الجوي الإسرائيلية في داخل سيناء وتصوير مواقع ومناطق الشئون الإدارية للعدو وحصون خط بارليف في كل مراحل بنائها ومواقع تركز القوات البرية والاحتياطي للعدو ومعسكراته ومواقع القيادة والسيطرة، وتصوير مواقع الإعاقة والتشويش الإلكتروني. كذلك قام الطيارون بتصوير مطارات العدو في سيناء ومواقع المدفعية بدقة عالية جداً. ومن الجدير بالذكر أن الطيارين كان عليهم تجنب الاشتباكات الجوية مع العدو؛ لأن ذلك يُفشل مهمة التصوير والاستطلاع ويخرجهم بعيداً عن خط السير المحدد للمرور فوق الأهداف المطلوب تصويرها، بجانب التعرض لوسائل الدفاع الجوي المعادي.

وأثمر مجهود الاستطلاع الجوي في تمييز الأهداف الحقيقية للعدو من الأهداف الهيكلية الخداعية بدقة كبيرة، ومن ثمار هذا الجهد الكبير دقة القصف المدفعي على هذه الأهداف بسرعة كبيرة جداً في وقت قليل جداً، وقد كانت كل القوات المصرية التي تعبر القناة تعلم بمنتهى الدقة كل تفاصيل المواقع المعادية في سيناء التي سيتم مهاجمتها والاشتباك معها بالصورة الدقيقة التي تحوي أدق التفاصيل لهذه المواقع، حيث تدرت اسراب القاذفات والمقاتلات القاذفة على مواقع مشابهة تماماً للأهداف الحقيقية، مما رفع من نسبة التدمير للأهداف إلى 90٪ خلال تنفيذ أعمال القذف الأرضي للأهداف.

■ عمليات الاستطلاع البحري:

■ استخدام الغواصات أمام موانئ حيفا وأشدود: قامت قيادة القوات البحرية بدفع إحدى الغواصات أمام موانئ إسرائيل الرئيسية في البحر المتوسط، وهما ميناء حيفا وأشدود، والإبحار أمام السواحل الإسرائيلية وذلك بغرض تنفيذ الاستطلاع التعبوي والتكتيكي، حيث قامت الغواصات برصد محطات

الرادار الساحلية وتحديد موقعها ومواصفات الرادار الفنية من حيث طول الموجة وعرض النبضة وعدد لفات الهوائي ومعدل تكرار النبضات.. إلخ، كما تم استطلاع شبكات الاتصال اللاسلكية بمواصفاتها كاملة، وكذا استطلاع مناطق التدريب للقوات البحرية الإسرائيلية ونوع وطبيعة هذه التدريبات، كما تم رصد حركة النقل البحري من وإلى الموانئ.

كانت كل غواصة تُنفذ هذه المهمة من خلال رحلات طويلة تستغرق حوالي 21 يومًا للرحلة، وقد كانت تتأج تنفيذ هذه المهمة بالغة الأهمية، حيث تم إمداد القوات المسلحة وضمها القوات البحرية بكم كبير من المعلومات والبيانات الإلكترونية الثمينة التي ساهمت في التخطيط والإعداد لخطة عمليات حرب 1973.

■ التعاون مع قوات بورسعيد شرق القناة لإعادة الجنود المنسحبين، حيث كانت الكتيبة 103 صاعقة تتمركز في بورسعيد لحماية مطار الجميل ضد أي إسقاط إسرائيلي على المطار أو على بورسعيد. وفي 14 يونيو 1967 تم دفع دورية 2 فرد بواسطة مركب صيد، على أن يعود سيرًا على الأقدام من طريق العريش - القنطرة، لاستطلاع قوات العدو على المحور الشمالي. واستغرقت المهمة ثلاثة أيام وتم اكتشافهما في اليوم الثالث بواسطة العدو الإسرائيلي لكنهما استطاعا العودة بالدورية مع المعلومات المطلوبة. وبعده بيوم واحد تم دفع الملازم أول / رفعت الزعفراني من الكتيبة إلى البردويل لتجميع بقايا الجنود المنسحبين من قواتنا وإعادتهم إلى غرب القناة بواسطة اللنشات البحرية. حيث أمضى هناك 13 يومًا ثم عاد إلى الكتيبة بمحصول وافر من المعلومات.

■ استمرت بعض المجموعات في العمل خلف خطوط العدو لمدة بلغت حتى (9) أشهر استطاعت خلالها القيام برصد أنشطة وأهداف العدو الإسرائيلي داخل عمق سيناء والإبلاغ الفوري عنها، وبلغ إجمالي المجموعات التي تم دفعها (23) مجموعة وتم عودة جميع المجموعات للضفة الغربية للقناة قبل يوم 13 سبتمبر 1973 دون حدوث خسائر عدا مجموعة واحدة استمرت في أداء عملها حتى عودتها سالمة بتاريخ 28 يناير 1974م.

- نفذ أحد عناصر الاستطلاع خلف الخطوط قبل حرب أكتوبر في فبراير 1973 مهمته على مطار "رأس نصراني" بمنطقة شرم الشيخ الذي كانت المعلومات المتوفرة عنه قليلة للغاية، حيث قام بالرصد الدقيق ورسم كافة تفاصيل المطار بشكل كامل ودقيق خلال فترة الاستطلاع "داخل المطار" التي استمرت عدة أيام دون أن يتم رصدها.
- قامت سرايا الاستطلاع في حرب الاستنزاف بإقامة نقاط ملاحظة ومراقبة ومد القوات المسلحة بالمعلومات عن العدو وتنفيذ بعض المهام بالتعاون مع عناصر أخرى من القوات، حيث قامت بعمليات استهداف لقوات العدو من خلال نصب الكمائن وشن الغارات وقطع الطريق على دورياته وقطع طرق إمداداته لقواته على الجبهة، وكل تلك العمليات كان لها تأثير معنوي مزدوج حيث كانت ترفع من الروح المعنوية للقوات المصرية، في حين كانت تضعف من الروح المعنوية لقوات العدو.
- شاركت سرية استطلاع في تنفيذ عملية هجوم خاطف على موقع للقوات الإسرائيلية في منطقة البلاح، حيث استطاعت اقتحام الموقع ونسفه باستخدام الديناميت وتدميره كاملاً، بالإضافة لتدمير عدد "7" دبابات للعدو وقتل وإصابة عدد كبير من قواته والانسحاب سريعاً للضفة الغربية، حيث قامت طائرات العدو بمحاولة ملاحقة المجموعة، إلا أنها استطاعت الانسحاب بدون خسائر باستثناء إصابة أحد الجنود ولكنهم حرصوا على حمله وإعادةه.
- وحدات الحرب الإلكترونية المصرية خلال حرب الاستنزاف: يمكن تعريف الحرب الإلكترونية «Electronic Warfare» بأنها مجموعة الإجراءات الإلكترونية المتضمنة استخدام بعض النظم والوسائل الإلكترونية الصديقة، في استطلاع الإشعاع الكهرومغناطيسي الصادر من نظم العدو ووسائله ومعداته الإلكترونية المختلفة، مع الاستخدام المتعمد للطاقة الكهرومغناطيسية في التأثير على هذه النظم والوسائل لمنع العدو، أو حرمانه، أو تقليل استغلاله للمجال الكهرومغناطيسي، بالإضافة إلى تحقيق الحماية للذات من الاستطلاع الإلكتروني المعادي ومقاومته، وتحقيق الاستقرار للنظم الإلكترونية الصديقة. ويعتبر استخدام الطاقة

الكهرومغناطيسية في نطاق الحرب الإلكترونية ضروريًا؛ وذلك لغايات تعطيل حركة العدو، ومنعها من استغلال المجال الكهرومغناطيسي الصديق.

تم استئناف أعمال الاستطلاع الإلكتروني المصرية، فور توقف الأعمال القتالية في يونيو 1967، وذلك بهدف متابعة نتائج القتال والابلاغ عن الخسائر الإسرائيلية في المعارك التي تلت هذه الفترة، مثل معركة رأس العش، التي حاول فيها الجيش الإسرائيلي السيطرة على مدينة بورفؤاد، وكذلك خلال الضربات الجوية التي نفذها سلاح الجو المصري يومي الرابع عشر والخامس عشر من يوليو 1967، حيث رصدت وحدات الاستطلاع الإلكتروني تحركات كثيفة من الوحدات الإسرائيلية من خط القناة باتجاه مدينة العريش، اعتقادًا منهم أن الضربة الجوية كانت بداية هجوم مضاد شامل، على الوحدات قليلة العدد غير المؤمنة بتحصينات كافيته لحمايتهم.

مع بداية شهر أغسطس 1967، وبتعليمات من القيادة السياسية وإدارة المخابرات، تم الدفع بمجموعة محدودة من عناصر الاستطلاع الإلكتروني، مزودة بأجهزة التنصت وتحديد الاتجاه، بهدف رصد أماكن التجمع ومراكز القيادة، وكافة التشكيلات الفرعية للجيش الإسرائيلي في سيناء، وذلك بالتمركز على وثبات من بورسعيد حتى الزعفرانة، وبانتهاء شهر أغسطس كان في حوزة إدارة المخابرات الحربية أول معلومات دقيقة وموثوقة عن حجم القوات الإسرائيلية في سيناء وأماكن تمركزها وطبيعة عملها.

ومع استكمال المعدات اللازمة لتغطية خط الجبهة، وبداية عمل سريتي استطلاع لا سلكي لخط الجبهة، تؤمن الأولى تغطية لنطاق تمركز الجيش الثاني، من بورسعيد حتى الدفرسوار، في حين تغطي الثانية نطاق تمركز الجيش الثالث، وصولاً إلى خليج السويس، وبدأت عمليات التنصت وتحديد المواقع، وتفصيل نوع وأنشطة القوات الإسرائيلية على طول خط القناة، وبالتالي توفر بشكل دائم لقيادتي الجيشين الثاني والثالث تقييمًا دائمًا للقوات المعادية وتعدادها وأماكن تمركزها، بحيث تقوم عند الضرورة بزيادة عدد الوحدات المصرية عند أي نقطة مطلوب تعزيزها على الجبهة. وقد كان لسرايا الاستطلاع اللا سلكي على القناة دور ملموس في مساعدة المجموعة القتالية 39، في تنفيذ أهم عملياتها الناجحة في سيناء،

بعد إمدادها بكل المعلومات الخاصة بمواعيد وحجم دوريات التأمين المتحركة بين النقط القوية، مما ساهم بقدر كبير في نجاح عمليات المجموعة. كما كان يرافق هذه المجموعة فرد تنصت لتابعة العدو في حيز مكان التنفيذ.

على مستوى القتال، كانت وحدات الرصد الإلكتروني المنتشرة على الجبهة، تقوم بالإبلاغ عن كل المعلومات الخاصة برفع درجة استعداد العدو، من خلال التعرف على الكود المستخدم لهذا الغرض، ومن ثم يتم إنذار قواتنا مسبقاً بكافة التفاصيل المرتبطة بالهجمات التي تم رصد التجهيز لها، سواء كان نوع السلاح المستخدم في الضربة المتوقعة، أو المكان المستهدف، وفق المربعات الكودية وتوقيت الهجوم، مما ساعد القوات المصرية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأمين، سواء بالنزول إلى ملاجئ الحماية أو تغيير التموضع أن أمكن. ومن أمثلة ذلك، عمليات التقاط المحادثات اللا سلكية الخاصة بقيادة وحدات المدفعية الإسرائيلية، والتي كان على ضوئها يتم توجيه المدفعية المصرية، للرد على مصادر النيران وإسكاتها.

عمليات التنصت المصرية كانت تشمل كل ما كان يدور في النقط القوية في خط بارليف، وليس فقط نتائج الاشتباكات، وقد نجحت وحدات التنصت المصرية في كسر جميع الشفرات والأكود المستخدمة لدى القوات الإسرائيلية، بما في ذلك الأرقام الكودية الخاصة بالقيادات السياسية والعسكرية العليا، بداية من رئيسة الوزراء جولدا مائير، مروراً بليفي أشكول وموشيه ديان وحاييم بارليف، وصولاً إلى مستوى قادة الكتائب، حيث كان من السهل معرفة مواعيد تواجدهم على الجبهة ومتابعة تحركاتهم. وقد استمرت أنشطة وحدات التنصت المصرية، حتى خلال الأوقات التي كان القتال يتوقف فيها، حيث تم رصد كافة المناورات الإسرائيلية في سيناء، والتي كانت تتم بهدف التدريب على أعمال الهجوم المضاد، حال عبور الجيش المصري للضفة الشرقية.

يضاف إلى ذلك قيام وحدات الرصد اللا سلكي، بتزويد قيادة الدفاع الجوي المصرية، بالمعلومات الفورية عن أي نشاط محتمل لسلاح الجو الإسرائيلي، وتحديد المناطق المحتمل قصفها، حيث كان يتم رصد التشكيلات الجوية الإسرائيلية فور إقلاعها، ومعرفة خط سيرها، والأهداف المتوقع استهدافها، وفق المحادثات اللا

سلكية للطيارين. ومن أمثلة ذلك ما حدث خلال إحدى الغارات الجوية على مدينة السويس، والتي صاحبته عمليات إعاقة إلكترونية من جانب القوات الإسرائيلية، على رادارات الدفاع الجوي المصرية، أسفرت عن شلل وحدات الدفاع الجوي في المنطقة المتمركزة في محيط منطقة الزيتية، وبالتالي ساندت وحدات الرصد اللا سلكي، وحدات الدفاع الجوي المصرية في هذه المعركة، وأبلغتها باعتراض أوامر لا سلكية صادرة من قيادة سلاح الجو الإسرائيلي، لتشكيل من قاذفات «سكاي هوك»، لتنفيذ هجمات على ميناء الزيتية من على ارتفاعات تبلغ 5000 قدم، فركزت المدفعية المضادة للطائرات إطلاقاتها على ضوء هذه المعلومات، مما أسفر عن إسقاط إحدى الطائرات المغيرة، وسقوطها في ممر متلا.

وقد وصلت وحدات التنصت في هذا الإطار إلى مستويات احترافية، لدرجة أن أفرادها ألقوا قدرات التمييز بين الأسراب الجوية المختلفة لسلاح الجو الإسرائيلي، وأمكنهم تحديد هوية الطيارين من أصواتهم، وكانت هذه الوحدات تقوم بتأكيد إصابة الطائرات الإسرائيلية خلال الاشتباكات الجوية، وتحديد أماكن قفز الطيارين سواء على اليابسة أو في البحر. كما كان لوحدة الحرب الإلكترونية المصرية، دور مهم على المستوى البحري، خاصة خلال عملية إغراق المدمرة الإسرائيلية «إيلات»، في الواحد والعشرين من أكتوبر 1967، حيث رصدت هذه الوحدات عملية الإغراق، وأبلغت عما حدث بعدها من استغاثة لطاقم السفينة الغارقة، وعمليات إنقاذ جوي وبحري لهم.

■ إعداد وحدات الحرب الإلكترونية لحرب أكتوبر:

■ إعادة الهيكلة التنظيمية: في أوائل عام 1968 تحولت وحدات الحرب الإلكترونية المصرية، لتعمل كفرع أعمال إلكترونية مضادة، يتبع مباشرة لرئيس أركان حرب القوات المسلحة، ومن ثم تم تحويل هذا الفرع في العشرين من يناير 1970، ليصبح «إدارة الحرب الإلكترونية» ضمن أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة، لتبدأ على الفور أعمال التخطيط لإدارة أول حرب إلكترونية بمفهومها الشامل، لتأمين ومعاونة القوات أثناء تنفيذها لمهامها في حرب أكتوبر.

■ **التطوير التقني:** بعد أن كان العمل مقتصرًا على وحدات الاستطلاع اللاسلكي فقط، تم تجهيز القوات المسلحة بالجزء المكمل لمنظومة الحرب الإلكترونية، والتي لم تستخدم من قبل خلال حرب الاستنزاف، حيث تم تجهيز عدة كتائب بمعدات الإعاقة والتشويش المخصصة للتعامل مع أجهزة الاتصالات الإسرائيلية بكافة أنواعها، وفق نطاق الترددات المختلفة سواء استراتيجيًا أو تكتيكيًا، وجميع أنواع الرادارات سواء جوية أو بحرية أو برية، كما تم التدريب عليها على أكمل وجه، وبذلك أصبحت منظومة الحرب الإلكترونية متكاملة بوسائل الاستطلاع ووسائل التعامل مع كافة أنظمة الاتصالات والكشف والتوجيه المعادية.

ثالثًا: انعكاسات حرب الاستنزاف على العسكرية المصرية

تباينت آراء بعض الخبراء العسكريين في تقييم خبرات والدروس المستفادة من حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وجدواها ونتائجها، وخلصوا إلى أنها كانت بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها القوات المسلحة واكتسبت خبرات واسعة في مجالات الحرب الفعلية، لم يكن التدريب عليها مهما اتسم بالواقعية يستطيع أن يحققها.

وحول أرباح وخسائر حرب الاستنزاف فقد أكدت الدراسات أن أرباح هذه الحرب على الجانب المصري فاقت خسائرها برغم أنها لم تحقق استعادة الأرض المحتلة، وأيضًا برغم بعض الأخطاء التي تتعلق بتقدير الموقف العام حينما تأسس على اقتصار حرب الاستنزاف على نطاق جبهة القناة فقط فإذا بالجانب الآخر يدفع بقواته الجوية والبحرية ليمتد مسرح العمليات ليشمل من حدود مصر الشرقية بالكامل إلى عمق الوادي مما اضطر القيادة المصرية للرد على العمق بالعمق، هذا بالإضافة إلى خلل التوازن بين إمكانياتنا وإمكانيات الجانب الآخر، حيث كان ذلك راجعًا إلى إحجام القيادة السوفيتية عن إمداد مصر بالأسلحة والمعدات التي تمكنها من تحقيق توازن دفاعي قوى في وجه التفوق الهجومي الإسرائيلي، وكان الخبراء السوفييت يقومون بتبرير ذلك من خلال عقد مقارنات حسابية خاطئة تعتمد على الكم فقط دون النظر إلى الكيف والتقنية (المقارنة النوعية) العالية لتلك الأسلحة والمعدات التي تحصل عليها إسرائيل بصفة مستمرة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

إن الدراسة الموضوعية لحرب الاستنزاف على المستويين الاستراتيجي والتعبوي يجب ألا تقتصر على أحداثها ووقائعها فقط، بل إن أهميتها تكمن في تلك الآثار البعيدة التي نتجت عنها؛ إذ إن حصاد دروس وتجارب معارك حرب الاستنزاف يوضح أنها أدت إلى تغيير مسار القوات المسلحة لترتقي بتنظيمها وتسليحها وأساليب تدريبها لكي تحقق التوازن المناسب والممكن مع الجانب الآخر، وإدراك القيادة المصرية للفوارق التقنية والكمية الكبيرة بين ما تمتلكه إسرائيل وما تمتلكه نحن من سلاح ومعدات سوفيتية، وخاصة في مجالات القوات الجوية والدفاع الجوي المتحرك والمرافق للقوات البرية وبعض أنواع الدبابات وعناصر الحرب الإلكترونية التي تدعم أعمال قتال القوات الجوية والدفاع الجوي، من أجل تحقيق استراتيجية دفاعية متوازنة. الأمر الذي دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى القيام بزيارته السرية إلى موسكو خلال الفترة من 22 إلى 25 يناير عام 1970 لوضع حقائق المقارنات أمام القادة السوفييت مما أدى إلى اتخاذهم قرارًا بتزويد مصر بأسلحة أحدث، ولكن في إطار محدود لا يحقق استراتيجية التوازن الدفاعي القوي، واستمرار الضغط المصري بعد ذلك أيضًا للحصول على أسلحة أكثر تقدمًا. ولكن ذلك لم يتم وخاضت القوات المصرية الحرب بما لديها دون انتظار أي جديد، كما قال الرئيس السادات في توجيهه السياسي العسكري للتخطيط لحرب أكتوبر 1973 حيث قال: «سنحارب بما في أيدينا الآن، ولا ننتظر جديدًا».

ويمكن القول إن حرب الاستنزاف قد وفرت فرصة مناسبة للقوات لاكتساب خبرات واسعة في ظروف الحرب، لم يكن لها أن تتحقق خلال التدريب مهما اتسم بالواقعية، ورغم أنها لم تكن حرب تحرير، إلا أن كافة التقديرات الاستراتيجية رأت أن أرباح مصر من الحرب فاقت خسائرها. وفي هذا الإطار، يمكننا الوقوف على الآثار والنتائج التي ترتبت على ما خلصت إليه حرب الاستنزاف، وذلك على النحو التالي:

1. حتمية تحديث وتطوير المعدات والأسلحة: قادت حرب الاستنزاف إلى تغيير مسار القوات المسلحة، خاصة ما يتعلق بالارتقاء بتنظيمها وتسليحها وأساليب التدريب، بما يحقق قدرًا من التوازن من العدو، إذ أدركت القيادة المصرية خلال حرب الاستنزاف الفجوة التقنية والكمية الكبيرة بين ما تمتلكه إسرائيل وما لدى مصر من أسلحة ومعدات.

2. بلورة أساليب قتالية مصرية خالصة: من خبرات القتال خلال حرب الاستنزاف ومع تعدد أساليب القتال، بدأت قواتنا المسلحة في تبني عقيدة قتالية تنبع من طبيعة المسرح والإمكانيات المتيسرة ومن خلال التجربة والتطوير، وأيضاً من واقع مجابهة الفكر العسكري الإسرائيلي، فمثلاً:

- الصراع بين الطائرات المصرية والإسرائيلية هو الذي أدى إلى تحديث قواتنا الجوية والوسائل الأرضية المساعدة والارتقاء بمستوى الطيارين والموجهين، لتقليل فارق الحداثة والتكنولوجيا التي هي لصالح القوات الجوية الإسرائيلية.
- الصراع بين وسائل الدفاع الجوي والطائرات الإسرائيلية هو الذي أدى إلى التعرف على القدرات الحقيقية لصواريخ الدفاع الجوي، والتوصل إلى أساليب متعددة في استخدامها والمناورة بها، كما وضع حدًا للتفوق الجوي الذي انفردت به إسرائيل في الجولات السابقة. رغم أن معظمها عناصر ثابتة أو عناصر فردية، ولكن كان الفيصل حسن الاستخدام.
- الصراع بين القوات البرية والجوية الإسرائيلية وجيوشنا الميدانية هو الذي أدى إلى الارتقاء بأساليب تجهيز المسرح وتحسينه، وإنشاء المصاطب والدشم المرتفعة للدبابات والأسلحة والتي عن طريقها تمكنت قواتنا من مراقبة مسرح العمليات في سيناء مع استخدامها في تأمين موجات العبور فيما بعد. مع المهارة في استخدام المضادات الخفيفة للدبابات (رب ج، أهرام، قنابل مضادة للدبابات، ألغام).
- التراشقات المحدودة بين الدبابات عبر القناة حيث مكنت من التعرف على مدى الإصابة أو التدمير لكل من الدبابة المصرية والإسرائيلية، حيث أدى ذلك بدوره إلى التركيز على تطوير سلاح المدرعات المصري، مع التأكيد على الحصول على أسلحة مضادة للدبابات ذات مدى أكبر من مدى الدبابات الإسرائيلية.
- إدارة نيران المدفعية أثناء حرب الاستنزاف مما أدى إلى تطوير أساليب تلك الإدارة فاستحدثت وسائل متطورة سريعة لإدارة النيران، وطبقت لأول مرة في حرب السادس من أكتوبر 1973، ولولا الخبرات الناجمة عن مهاجمة النقاط القوية والحصينة للجانب الآخر شرق القناة ما توصلنا إلى استراتيجية الدروع البشرية «قتال الرجل للدبابة» التي تم تطبيقها بنجاح كبير في حرب أكتوبر 73

أيضاً. ومع مئات العمليات الجريئة التي نفذتها قواتنا بالعبور شرق القناة أثناء معارك حرب الاستنزاف لتنفيذ عمليات الإغارات والكمائن والاستطلاع، توصلنا إلى الوسائل المساعدة التي أدت إلى نجاح العبور العظيم، هذا فضلاً عن الحرب الإلكترونية التي كتبت ميلادها كإدارة مستقلة خلال معارك حرب الاستنزاف كأول استخدام مؤثر لها عالمياً والتي يرجع الفضل في إنشائها إلى الفريق أول عبد المنعم رياض شهيد معارك حرب الاستنزاف ونخبة من العلماء المصريين العسكريين والمدنيين المتميزين.

مع كل ما تقدم، يمكننا أن نعتبر أن حرب الاستنزاف أفرزت أساليب قتال مصرية مختلفة نسبياً عن الأساليب السوفيتية المتبعة منذ صفقة التسليح التشيكية عام 1955 - 1956 والتي ينتمي معظمها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، كما وأظهرت تلك الحرب أساليب القتال الإسرائيلية المستحدثة، التي واجهتها قواتنا المسلحة بشكل شامل خلال حرب رمضان / أكتوبر المجيدة، وهو ما أفرز لاحقاً أهمية تنوع مصادر السلاح وتفاذي الاحتكار، ولتحرر القرار السياسي الاستراتيجي.

3. تطوير أساليب القتال المصرية بالأسلحة المتاحة لتقليل الفارق النوعي: أسهمت حرب الاستنزاف في تطوير الفكر الاستراتيجي والعسكري المصري، وإيجاد حلول لمواجهة التحديات على صعيد التوازن أو التفوق العسكري الإسرائيلي، مما أدى إلى معادلة مقبولة للتوازن الدفاعي العسكري المصري، وهو ما يُعد إنجازاً كبيراً على المستوى الاستراتيجي، إذ إن إسرائيل كانت تنظر لفوارق التقنية بينها وبين مصر كأحد العوامل الرئيسية التي ستجبر مصر على التراجع عن شن هجوم شامل ضد إسرائيل، فكانت التقديرات الإسرائيلية تدور حول فرضية أن مصر لن تقرر الحرب إلا إذا تحقق لها إحداث تغيير جوهري في ميزان القوى الجوي، والذي كانت إسرائيل تتمتع فيه بتفوق مطلق. وكذلك أهمية امتلاك مصر سلاح ردع للدفاع الجوي يساعدها على الحيلولة دون استهداف إسرائيل للعمق المصري، من هنا فإن جزءاً من مفاجأة حرب أكتوبر على المستوى الاستراتيجي قد تحقق، نتيجة عدم اكتمال ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية.

4. استعادة ثقة المقاتل المصري وتجاوز الحاجز النفسي: نجحت حرب الاستنزاف في تجاوز الحاجز النفسي الذي تعرض له المقاتل المصري خلال وبعد حرب 1967، حيث تمكن الجندي المصري من قتال الجندي الإسرائيلي، بل وأسره، الأمر الذي استعاد معه ثقته في نفسه وسلاحه وقادته. بجانب ذلك، فقد عززت الحرب الاستفادة القصوى من اختبار كفاءة المعدات والأسلحة وكفاءة التدريب، وصقل خبرات القادة والقيادات، والتأقلم على العمل لفترة طويلة تحت ظروف الحرب الحقيقية. وأدت العمليات الخاصة داخل سيناء، التي نفذتها القوات المصرية خلال الاستنزاف لتدريب نحو 15٪ من القوات المصرية من وحدات النسق الأول على عمليات اقتحام وعبور حقيقي للقناة. كما اعتاد المقاتل المصري على أساليب التعامل مع الطيران المعادي، مما أدى لتراجع الرهبة من تأثيره، حيث قارن المقاتلون بين شدة القصف وعنفه وتراجع التأثير وندرة الخسائر، مما زاد من ثقته وفعاليته رده القتالي.

كما أدت الحرب إلى تعاطي قادة قوات الدفاع الجوي مع الأسلوب الأمثل لصقل المهارات، لبناء استراتيجية السد المنيع المتمثل في حائط الصواريخ الذي قام بتنفيذ تمركره غرب القناة قبل لحظات من تنفيذ قرار وقف إطلاق النار لمعارك حرب الاستنزاف يوم 8 أغسطس 1970، طبقاً للمبادرة الأمريكية، ليشكل غابة الصواريخ - كما أسمتها إسرائيل - التي شكلت تحديات هائلة أمام قيادات القوات الجوية الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر 1973، وطلبت من طياريتها عدم الاقتراب من قناة السويس لمسافة 30 كم.

وقد أجبر الدفاع الجوي المصري القادة الإسرائيليين على تعبئة نسبة أكبر من قواتهم الجوية طوال المراحل الأخيرة من حرب الاستنزاف، وفي 30 يونيو 1970، حيث نجحت قوات الدفاع الجوي في تدمير 16 طائرة إسرائيلية من طراز فانتوم، وسكاي هوك، وميراج، حيث أسمته إسرائيل بالاثنيين الأسود، وبدء تآكل سلاحها الجوي، بينما تحول هذا اليوم لاحقاً إلى يوم للدفاع الجوي المصري. ومع نهاية حرب الاستنزاف وخبراتها، كانت جميع تشكيلات ووحدات الدفاع الجوي تحت قيادات على درجة عالية جداً من الخبرة والكفاءة، وكان ذلك من أهم أسباب النجاح في حرب أكتوبر 1973.

5. شهادات القادة الإسرائيليين عن حرب الاستنزاف: وشهد شاهد من أهلها، فليس أصدق تعبيراً وتقييماً لهذه الحرب من شهادات القادة الإسرائيليين الذين تعاملوا معها وشاركوا فيها، كما عبر عنه الجنرال «عيزرا وايزمان» رئيس دولة إسرائيل، في كتابه «على أجنحة النسور» من خلال أربع نقاط، هي كالآتي:

■ عندما وافق المصريون على إيقاف النيران في أغسطس 1970، فسرنا ذلك بأنه اعتراف منهم بأنهم لم يتحملوا القصف أكثر من ذلك، ومع عدم التقليل من الخسائر التي تحملوها نتيجة لهجمات سلاحنا الجوي، فقد تحققت مخاوفي من أن حرب الاستنزاف التي أريقَت فيها دماء أفضل جنودنا، انتهت بأن أصبح للمصريين حرية العمل لمدة ثلاث سنوات للتحضير لحرب أكتوبر. وعلى ذلك، فمن الجنون أن نقول إننا كسبنا حرب الاستنزاف، وبالعكس فإن المصريين، على الرغم من خسائرهم، هم الذين استفادوا منها أكبر فائدة.

■ في الفترة من 1970 - 1973 أخذ قادتنا (قادة إسرائيل) يرددون أننا كسبنا حرب الاستنزاف فأثروا على عقولنا، بدلاً من القول إننا فشلنا في تدمير شبكة صواريخ الدفاع الجوي المصري، وعلينا أن نستعد للتغلب عليها، لأنها ستلعب دوراً حاسماً في الحرب القادمة، ولا بد من إيجاد وسيلة لإسكاتها. وهكذا، عشنا في الأوهام بدلاً من مواجهة الحقائق، قد نكون نجحنا في رفع الروح المعنوية للشعب، ولكننا دفعنا الثمن غالياً «بينما كانت حرب الاستنزاف مستمرة، دون أن يتمكن جيشنا من إيقافها، أَصْبَحْتُ - وليس كالأخرين - مقتنعاً بأنها المرة الأولى التي لم نتصرف فيها. لقد قلت مراراً إننا فشلنا في هذه الحرب. وسنظل نذكر أن حرب الاستنزاف هي الحرب الأولى التي لم تنتصر فيها إسرائيل وهي حقيقة، مهدت الطريق أمام المصريين لشن حرب «يوم كيפור» في أكتوبر 1973».

■ ويمضي الجنرال وايزمان في كتابه «هذه السماء ملكك، وكذلك تلك الأرض» فيقول: «إن تلك الغارات العميقة، التي هدفت إلى إحراج وإسقاط نظام الحكم في القاهرة، قد جاءت بنتيجة مختلفة تماماً، إذ زادت قواعد هذا الحكم ثباتاً، بينما فتحت المجال لدخول السوفييت إلى مسرح الأحداث، مما أفقد إسرائيل أهم ركائز تفوقها على العرب، وهو المجال الجوي الخالص لها، والذي لم تعد

تشكيلاتها البرية تحسن القتال في غيابه». ويستمر وايزمان فيؤكد «إنها يجب أن تدخل التاريخ بوصفها الحرب التي خسرتها إسرائيل».

أما الجنرال «نتياهو بيليد» قائد القوات الجوية، فيعزو فشل إسرائيل في حرب الاستنزاف عمومًا، إلى تدهور مستوى تفوقها الاستراتيجي على العرب، مع عدم تمكنها من وضع حد للقدرات العربية المتزايدة، وفوق كل ذلك الفشل في عدم القدرة على إسقاط نظام الحكم في مصر، الذي كان الهدف الأول من غارات العمق.

ولهذه الخسائر الفادحة يعتقد الباحث الإسرائيلي الرئيسي في قسم التاريخ بالجيش الإسرائيلي «أبراهام زوهار» أن السبب الرئيسي لعدم حصول حرب الاستنزاف على اهتمام مشابه لحربي يونيو وأكتوبر وسقوطها من الذاكرة الجماعية الإسرائيلية يكمن في أنها نالت منا (الإسرائيليين). ويقول: «لم تكن هناك حرب استنزاف كهذه من قبل، بل وحتى مثل هذه الحروب يطلقون عليها مصطلح حرب محدودة أو حرب صغيرة، ويمكن توصيف حرب الاستنزاف بأنها الحرب التي تقتل وتلحق خسائر بالعدو وتغضبه دون أي حسم». ويضيف زوهار: «وقد رسخت حرب الاستنزاف في الوعي الإسرائيلي أنها حرب سيئة لإسرائيل حتى إن القرار الذي اتخذته قيادة أركان الجيش الإسرائيلي فور انتهاء حرب الاستنزاف كان الحيلولة دون وقوع حرب استنزاف أخرى».

فكل العرفان لحرب الاستنزاف ولرجال هذا الجيل العظيم من أبناء مصر الذين ساهموا فيها بعرقهم ودمائهم وأرواحهم، فقد كانت بحق حربًا ضروسًا لا يستطيع تجسيد أهوالها إلا من عايشوها وشاركوا فيها، فهي بحق الأتون الذي انصهرت فيه القوات لتتشكل على النحو الذي حقق لها هذا النصر العظيم في العاشر من رمضان / السادس أكتوبر 1973.

قائمة المراجع:

1. كمال عامر، «القوات - المصرية - في - اليمن - وخمس - سنوات - غيرت - معالم - المنطقة » ، مجموعة 73 المؤرخين العسكريين ، على الرابط: <https://2u.pw/7GmkLX8>
2. موسوعة مقاتل من الصحراء، <https://2u.pw/QkRswbd>
3. اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا (1966)، هو اتفاق الدفاع المشترك الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والجمهورية العربية السورية في 4 نوفمبر 1966، هو اتفاق أنشئ بموجبه مجلس دفاع وقيادة مشتركة بين البلدين.
4. لواء د / سمير فرج، القوات الجوية ما بين يونيو 67 وأكتوبر 73 - http://samirfarag.com/sf_article/octo-73_ber/20171012_1.html
5. «زي النهارده» في 5 يونيو 1967.. وقوع نكسة 67، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2903248>
6. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb67-isr/sec06.doc_cvt.htm#:~:text=
7. -----، «أبطال منسيون، من بطولات القوات الجوية المجهولة التي غسّلت مرارة هزيمة 67 معركة جوية رهيبة يوم 15 يوليو 1967 - انتصار مصري محقق»، <https://2u.pw/BRgzx1O>
8. هذه المعلومات خلال مقابلة مع العميد طيار يوسف حجاج، دفعة 29 طياران، يعمل الآن مستشار في مركز دراسات الحرب الجوية، نال سيادته العديد من الأوسمة والنياشين من الجمهورية العربية السورية.
9. لواء طيار / محمد ذكي عكاشة، حديث النصور: حرب الاستنزاف - أكتوبر 1973، القاهرة: دار العين للنشر، 2013. ص ص 74-72
10. المرجع السابق. ص 73.
11. مقابلة مع العميد طيار يوسف حجاج، مرجع سابق.
12. نقلًا عن اللواء طيار/ سيد كامل عبد الوهاب، الدفعة-10 - طياران رئيس أركان القوات الجوية، التحق بالقوات الجوية عام 1957، وهو حاصل على وسام نجمة الشرف العسكرية ووسام النجمة العسكرية ونوط الجمهورية العسكري (من الطبقة الأولى) وميدالية جرحى الحرب وميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة، ونوط الخدمة الممتازة. على الرابط: <https://2u.pw/RsXgzTH>
13. لواء طيار / محمد ذكي عكاشة، مرجع سابق، ص 96.
14. عند استخدام الطائرات في الهجوم الجوي / الدفاع، يتم عمل حسابات دقيقة لمقارنة القوة القتالية للقوات الجوية المدافعة مقابل القوات المهاجمة، مثلًا عند صد عدو جوي مهاجم يجب ألا تقل المقارنة عن 8.0 : 1، بمعنى أن الطائرات المدافعة يجب ألا تقل عن 80% من قوة المهاجم، حيث تفشل أعمال صد الهجوم الجوي، ويزيد معدل الخسائر. إن المقارنات ليست مقارنات عددية فقط، لكن يدخل فيها حسابات أخرى، وفي ذلك الوقت عالميًا تم اعتبار أن الطائرة «ميج-21» هي الطائرة العيارية، وتكون أساس الحساب باعتبار قيمتها تساوى (واحد صحيح)، وبالتالي، تكون الطائرة الفانتوم «ف-4» تساوى 1.92 طائرة عيارية، أي أن الطائرة «ف-4» تساوى 2 طائرة «ميج-21» تقريبًا، وهذا ما نسميه المقارنة النوعية. كمثل الطائرة الفانتوم لمقاتلتهم القاذفة والتي تستطيع مل أطنان من القنابل والطيران لما يزيد على الساعتين، يوازها لدينا السوخوي التي تحمل طنا واحدا فقط كحد أقصى ومدة طيران لا تزيد على 45 دقيقة بأي حال من الأحوال، فإذا أراد العدو تدمير هدف بقوة تدميرية ب طنّ فستكفي طائرتين فانتوم فقط لتنفيذ المهمة، أما بالنسبة لنا فعند تنفيذ نفس الهدف بنفس الحمولة فستقل طائرة سوخوي - ب طيارًا، إضافة إلى قوة الحماية الجوية المصاحبة.
15. -----، «حقيقة الضربة الجوية المصرية المركزة 6 أكتوبر 1973»، <https://2u.pw/rzl9j0i>
16. تعنى السيطرة البحرية بصفة عامة تحقيق القدرة على استخدام البحر لصالح إحدى الأطراف (Sea Use) وحرمان الطرف الآخر من القدرة من استخدام البحر (Sea Denial) ويشمل استخدام البحر هنا في الأغراض العسكرية من خلال القدرة على نقل قوات الطرف الذي حقق السيطرة (الطرف الأقوى) والقيام بأعمال الإبرار خلف خطوط العدو لإحداث تأثير في العمق، بالإضافة على القدرة على تقديم الدعم لقواته البرية العاملة على المحاور الساحلية بالنيران وبأعمال النقل والإمداد والإخلاء، أما الاستخدام المدني في البحر فيكون من خلال ضمان وتأمين حركة النقل البحري من وإلى موانئه الرئيسية، أما حرمان العدو من استخدام البحر فيشمل منع العدو من تنفيذ المهام السابقة العسكرية والمدنية.
17. جدير بالذكر أن حوادث التسمم بالأوكسجين أثناء الغطس حوادث عادية نتيجة لتنفس أوكسجين صافي وعلاجها بسيط بالخروج إلى سطح الماء والتنفس من الهواء العادي لعدة دقائق إلا أن الشهيد البطل رقيب فوزي البرقوقي ضرب المثل الأعلى في التضحية حيث رفض إخراج رأسه فوق السطح لإنقاذ حياته خوفاً من إفشال المهمة واستكمل مهمته بتثبيت لغمه واستشهد بعدها.
18. اعترفت إسرائيل بقصد الغواصة في عام 1969 بعد أن استنفذت كافة الجهود للبحث عنها بالاشتراك مع القوات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية وظهرت فترة في كتاب العام (Year Book) من نفس العام تفيد بهذا المعنى، وبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل تقدمت بطلب إلى الحكومة المصرية للبحث عنها داخل مياهها الإقليمية ووافقت مصر وتم العثور على حطام الغواصة في منطقة لم يعلن عنها وخارج المياه الإقليمية المصرية.

19. تتكون مجموعة الضفادع عادة من ضابط ومعه صف ضابط مربوطين ببعضها بجبل متين . لا توجد علامات إرشادية يمكن أن يستخدمها الضفدع البشري لتحديد اتجاه اقترابه من الهدف أو ابتعاده عنه أو الوصول إلى نقطة تجمع مثلاً بل يعتمد على بوصلة في يده يتطلب استخدامها مهارة فائقة حيث يتطلب الحصول على اتجاه حقيقي صحيح وهو اتجاه الحركة للضفدع (خط سيرة) أن يظل الذراع الأيسر المثبت عليه البوصلة في وضع أفقي لضمان سلامة الاتجاهات . وللقارئ أن يتخيل أن الضفدع يحمل اللغم ووزنه 50 كم بيده اليمنى أثناء السباحة . صحيح أن وزن اللغم يتلاشى في المياه ولكن الحجم الضخم للغم يعرقل السباحة بالتأكد ويجعلها أكثر صعوبة . وجدير بالذكر أن البطل ملازم أول محمود سعد بطل عملية تلغيم الحفار الإسرائيلي في ساحل العاج قد حمل لغمين طواعية وليس لغماً واحداً والسباحة بهما في مياه الأطلنطي أمام ميناء أبيدجان لتلغيم الحفار وذلك لأسباب سيتم ذكرها لاحقاً .
20. أ ب مرحلة الصمود والدفاع النشط. المبحث الثالث، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 47-54، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 96-101، أ ب ت ث ج حرب الاستنزاف. المبحث الرابع، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 101، Zeev Schiff. Phantom over the Nile: The story of the Israeli air corps. p. 46، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 103-107، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 107-110، عبد الغني الجمسي، حرب أكتوبر 1973. ص 172، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 110-116، هيئة البحوث العسكرية، صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري، حرب الاستنزاف. ص 167
21. يقصد بالهجوم الجوي جو / أرض: هو الهجوم الذي تنقض فيه الطائرات على الأهداف الأرضية وتقذفها بالقنابل / الصواريخ / المدفع. بينما يقصد بالهجوم الجوي جو / جو: هو هجوم يتم ضد طائرات العدو أثناء الاشتباكات الجوية. ويستخدم في ذلك الهجوم الصواريخ / المدفع، وتختلف الصواريخ المستخدمة في الهجوم جو / جو تماماً عن الصواريخ المستخدمة ضد الأهداف الأرضية. كما تم الاستعانة بمجموعة من المراجع التي تناولت فترة الدراسة (1967 - أكتوبر 1973)، من أهمها:
22. جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، القاهرة: دار الشروق، 2002.
23. محمود عوض، اليوم السابع.. الحرب المستحيلة حرب الاستنزاف، القاهرة: دار المعارف، ط 2، 2010.
24. Steven Baxter, NAVAL WAR COLLEGE Newport, R. I. ARAB-ISRAELI WAR OCTOBER 1973 LESSONS LEARNED, LESSONS FORGOTTEN, 1994. <https://apps.dtic.mil/sti/tr/pdf/ADA279557.pdf>
25. David Wallsh, TIMELESS LESSONS FROM THE OCTOBER 1973 ARAB-ISRAELI WAR , Modern Institute at West Point, 2017. <https://mwi.westpoint.edu/timeless-lessons-october-1973-arab-israeli-war/>
26. Asaf Siniver (ed.) , The October 1973 War (Politics, Diplomacy, Legacy) , HURST, 2013. <https://www.hurstpublishers.com/book/the-october-1973-war/>
27. William Quandt, Soviet Policy in the October 1973 War (A Report prepared for Office of the Assistant Secretary of Defense / International Security Affairs, RAND, May 1976. <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/reports/2006/R1864.pdf>
28. Britannica, The Editors of Encyclopaedia. "Yom Kippur War". Encyclopedia Britannica, 8 Sep. 2023. <https://www.britannica.com/event/Yom-Kippur-War>. Accessed 23 September 2023
29. Doyle, Joseph S. , The Yom Kippur War and the Shaping of the United States Air Force, Pagination or Media Count: 133, 2016. <https://apps.dtic.mil/sti/citations/AD1030385>
30. Whetten, Lawrence, and Michael Johnson. "Military Lessons of the Yom Kippur War." The World Today, vol. 30, no. 3, 1974. <http://www.jstor.org/stable/40394764>. Accessed 23 Sept. 2023.
31. THE 1973 ARAB-ISRAELI WAR: INSIGHTS FOR MULTI-DOMAIN OPERATIONS, ASSOCIATION OF THE UNITED STATES ARMY, December 2022. <https://www. ausa.org/publications/1973-arab-israeli-war-insights-multi-domain-operations>
32. Chorev, Moni, Surprise Attack. The Case of the Yom-Kippur War, Pagination or Media Count: 31, 1996. <https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA314675>
33. The impact of insignificance naval development from the Yom Kippur War (Cimsec Feb. 19, 2019)
34. Cochran, Edwin S. , The Egyptian Staff Solution: Operational Art and Planning for the 1973 Arab-Israeli War, Pagination or Media Count:43, 1998. <https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA348901>

استراتيجيات إسرائيل.. في التعامل مع حرب الاستنزاف

الصراع الدولي يُعرف بأنه "تعارض في القيم، أو الأهداف، أو الوسائل، بين دولتين أو أكثر، يأخذ صورة حركية بمعنى أن يتخذ أحد الطرفين من التدابير ما يمنع الطرف الآخر من تحقيق أهدافه، بما في ذلك التدابير العسكرية واستخدام القوة المسلحة". أي إنه أحد أنماط العلاقات الدولية الذي يتسم بوجود طابع حركي وديناميكي، إذ يمر بمراحل لتطوره في اتجاه تصاعدي، يبدأ بظهور مشكلة تتعارض حولها المصالح، والتنافس حول القيم بين الأطراف، ويتجه كل طرف لاستخدام كافة أدواته لتحقيق مصالحه، ويصل الصراع لأعلى مستويات تصعيده

بالحرب، ثم تتجه الأمور للتهدة، سواء بانتصار أحد الأطراف، أو بالاتفاق على التفاوض والتسوية السياسية. هذه المراحل الثلاث التي يمر بها أي صراع دولي هي إدارة الصراع ذاته.

ووفقاً لهذا التعريف للصراع الدولي، يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي واحداً من أعقد الصراعات الدولية التي شهدتها التاريخ المعاصر، فهو صراع استراتيجي متعدد الأبعاد، والدوافع، والأطراف. مر هذا الصراع بالعديد من المراحل، وشهد تسوية سياسية بين بعض أطرافه، لكن استمرار القضية الفلسطينية دون تسوية يحول دون اعتباره صراعاً منتهياً.

وتعد حرب أكتوبر 1973 من أهم المراحل التي شهدتها الصراع، فهذه الحرب مرحلة قائمة بذاتها من الصراع، بدأت بالعملية العسكرية التي خططتها ونفذتها إسرائيل عام 1967، وحققت منها مكاسب كبيرة، وزادت من الأراضي العربية التي احتلتها لتتضاعف مساحتها، لكن هذه المكاسب في حد ذاتها كانت تفوق قدرة إسرائيل على استيعابها، وهو ما أتاح لمصر أن تقود جهود استعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عملية عسكرية تعد معجزة عسكرية اعترف بها العدو قبل الآخرين.

لقد أدارت إسرائيل مرحلة حرب أكتوبر إدارة مرتبكة حققت لها هزيمة تاريخية تحمل تداعياتها حتى بعد مرور نصف قرن عليها، ولا يعد من المبالغة القول إن نتائج تحقيق "لجنة أجرانات" التي حققت في أسباب هزيمة إسرائيل في الحرب، شكلت الأساس للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وتدخل عليه التطورات المتتالية بما يتناسب مع المتغيرات المحيطة منذ ذلك الحين.

وواقع الأمر أن حرب أكتوبر لم تقتصر على العمليات العسكرية التي بدأت من يوم 6 أكتوبر 1973 وحتى فك الاشتباك في 25 يناير 1974، لكنها بدأت قبل هذا التاريخ، وامتدت تبعاتها للثمانينيات. فبدايات الحرب كانت عام 1967، حينما احتلت إسرائيل أراضي عربية ومنها سيناء ووصلت لشرق قناة السويس، ولذا كان القرار المصري بضرورة تحرير الأراضي العربية ورفض هذا الوضع، لتبدأ مصر "حرب الاستنزاف"

التي أكدت النوايا المصرية، واستمر الاستعداد للحرب إلى أن بدأت فعلاً في 6 أكتوبر 1973. وبعد فك الاشتباك، لم تتحرر كافة الأراضي، ولكن بدأت معركة التسوية السياسية التي انتهت جزئياً بتوقيع معاهدة للسلام عام 1979، ثم اكتملت بعودة طابا إلى مصر بقرار التحكيم الدولي عام 1988.

إنّ الانتصار المصري العربي في حرب 1973 ليس مجرد انتصار في حرب من سلسلة حروب في مواجهة إسرائيل، لكنها أقسى مواجهة تعرضت لها إسرائيل، وفشل أكبر لنظرية الأمن الإسرائيلي، وكشف لخطر الانتصار الزائف الذي حققته في عام 1967، وإسرائيل وقادتها أول من يدرك هذا، وشهاداتهم ووثائقهم المختلفة تدل على أنّ حرب أكتوبر خالدة في الذاكرة الإسرائيلية، تحرص من بعدها ألا تجتمع الدول العربية على موقف موحد، خوفاً من تكرار مشهد انتصار أكتوبر.

كيف تعاملت إسرائيل مع الأراضي العربية التي احتلتها في 1967؟ وكيف واجهت حرب الاستنزاف؟ ولماذا فشلت في منع حرب أكتوبر؟ وما هي الاستراتيجيات العسكرية والسياسية التي اعتمدت عليها لذلك؟ وكيف يمكن تقييم الأداء العسكري الإسرائيلي في حرب 1973؟ هل تنتصر إسرائيل منفردة، أم هناك أصدقاء دائماً ينتصرون لها؟ إنّ هذه التساؤلات، وعشرات غيرها تفرض نفسها مع استدعاء ذكرى حرب أكتوبر 1973، وما صاحب ذلك من اهتمام رسمي وإعلامي في إسرائيل بها، ولعل الوثائق الإسرائيلية التي تم الكشف عنها في الذكرى الخمسين للحرب تؤكد بقائها في الذاكرة الإسرائيلية.

من هنا، يأتي استعراض هذا الفصل لسياسات إسرائيل إزاء مرحلة حرب الاستنزاف، إذ أفضى العدوان الإسرائيلي في عام 1967 على مصر، وسوريا، والمملكة الأردنية الهاشمية، إلى صور متناقضة. فعلى الصعيد المصري والعربي خيم الذهول والصدمة التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي، واحتلال إسرائيل لسيناء، والجولان السورية، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وبذلك سيطرت إسرائيل على أراضي تفوق بعدة أضعاف مساحة الأرض التي أعلنت فيها قيام دولة إسرائيل في 15 مايو عام 1948، أي في حدود ما سُمي بالخط الأخضر، وخطوط الهدنة التي أعقبت حرب عام 1948، هذا في الوقت الذي مثل فيه العدوان الإسرائيلي بالنسبة

لإسرائيل فرصة تحقيق الحلم الصهيوني والإسرائيلي باحتلال كامل أراضي فلسطين الانتدابية، والجولان السورية، وسيناء المصرية. وأتاحت حرب 1967 لإسرائيل فرصة لا تضاهي، إذ تحول الحلم الصهيوني إلى حقيقة مادية ملموسة، وخطوة لازمة لتحقيق دولة إسرائيل الكبرى، وانتظار استسلام الدول العربية كما قال قادة إسرائيل في ذلك الوقت.

وسيطر شعور الانتصار على إدراك إسرائيل، حكومةً وشعباً، حتى تفاجئوا بالهجوم المصري والسوري لاسترداد الأراضي المحتلة في 6 أكتوبر 1973، ومُنيت إسرائيل بهزيمة ثقيلة تسببت فيها إدارتها لمرحلة ما بعد 1967، وحتى عشية حرب أكتوبر 1973. ولتحليل السياسات التي اتبعتها إسرائيل لإدارة هذه المرحلة، يمكن التركيز على عدة محاور، أولها السياق العام المحيط بإسرائيل بعد 1967، وثانيها الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وثالثها كيف واجهت إسرائيل حرب الاستنزاف؟، ورابعها إدارة إسرائيل لمرحلة ما قبل حرب أكتوبر 1973، وخامساً وأخيراً: إلى أي مدى نجحت إسرائيل في تنفيذ استراتيجياتها؟

أولاً: السياق العام المحيط بإسرائيل بعد 1967

إن معرفة السياق العام المحيط بإسرائيل بعد حرب 1967، والذي شكّل البيئة المؤثرة على سياساتها المختلفة من حينها، وحتى اندلاع حرب أكتوبر 1973، تقتضي تحليل المشهد داخل إسرائيل، ومحيطها الإقليمي والدولي، وكيف ظهر هذا التأثير، وهو ما يمكن تناوله فيما يلي:

1. الاتجاهات المتعارضة داخل الحكومة الإسرائيلية:

تناوبت حكومتان على إدارة هذه المرحلة، الأولى هي حكومة "ليفي أشكول"، الحكومة التي حققت إنجازها الأكبر في حرب 1967، رغم الاختلافات داخلها. ثم تولت الحكومة الخامسة عشر في تاريخ إسرائيل في 15 ديسمبر 1969، وأدارت بقية المرحلة، برئاسة "جولدا مائير" وهي ائتلاف من حزب المعراخ (تكتل حزب العمل مع حزب الماباي)، وحزب احدوت هاعفودا، وحزب رافي) ويمثل الائتلاف 46,25% داخل

الكنيست الإسرائيلي⁽¹⁾. احتفظت جولدا مائير بالتشكيل السابق لحكومة ليفي أشكول منذ 1967، وأضافت "مناحم بيجين" عن حزب "جاخال" بـ 26 مقعداً⁽²⁾.

اتسمت حكومة جولدا مائير ببعض الخصائص التي أكسبتها تميزاً واضحاً عن سابقتها، رغم التشابه الشكلي بينهما، أهمها: اختلاف شخصية جولدا مائير رئيسة الوزراء عن شخصية ليفي أشكول المترددة، فقد كانت ذات شخصية قوية تمتلك القدرة على الحسم في المسائل المهمة، إذ قامت بجهود عديدة لإنشاء دولة إسرائيل، ومن قبلها خدمة الحركة الصهيونية، ويعكس ذلك مدى تشدد آرائها إزاء العلاقات مع الدول العربية؛ مما جعل الأمن والدفاع من أولى أولوياتها. كذلك عُرِفَت هذه الحكومة بأنها حكومة المطبخ السياسي، أو المطبخ الوزاري؛ وذلك لأن جولدا مائير اعتمدت على أسلوب التشاور غير الرسمي مع بعض الوزراء محل ثققتها (مثل يسرائيل جاليلي وزير دولة)، وأصحاب الشعبية في المجتمع الإسرائيلي، مثل موشي ديان، وذلك حتى يسهل تمرير القرارات المهمة - دون الكثير من المناقشات - من جانب كل أعضاء الحكومة⁽³⁾.

كانت هناك خلافات بين أعضاء الحكومة حول حجم الأراضي العربية التي يمكن أن تنسحب منها إسرائيل مقابل التوصل إلى سلام مع العرب، ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يرفض أنصار هذا الاتجاه العودة لحدود 4 يونيو 1967، ومن أهمهم جولدا مائير، وموشي ديان، ويسرائيل جاليلي. ويذهب هذا الاتجاه إلى أن:

- حل المشكلة الفلسطينية يكون عن طريق توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى، خاصة مصر والأردن.
- قوة الجيش الإسرائيلي وقدرته على ردع الدول العربية هي الضمان الوحيد لإجبار الدول العربية على الاعتراف بإسرائيل.
- السلام مع الدول العربية يجب أن يكون بالتفاوض المباشر معهم على أساس قبولهم للأمر الواقع.

■ العمل على إيجاد حقائق اقتصادية واستيطانية في الأراضي العربية التي تم احتلالها، تساعد على تحقيق اندماجها الاقتصادي والإداري بالدولة الإسرائيلية بصورة تدريجية؛ وهذه السياسة قد دافع عنها موسى ديان وأسمها "الضم الزاحف".

■ ضرورة إيجاد زعامات فلسطينية ترتبط مصالحها بإسرائيل بهدف تهيئة المجال أمام إمكانية توقيع معاهدة سلام معها ⁽⁴⁾

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة الانسحاب من بعض الأراضي العربية بما يضمن وجود حدود آمنة، وهناك من رأى ضرورة أن تعترف الدول العربية بالحدود الآمنة التي تتخذها إسرائيل كأساس للسلام مع الدول العربية (بنحاس ساير). ومن أهم الأسباب التي اعتبرها أنصار هذا الاتجاه قد تضطر إسرائيل إلى الانسحاب من بعض الأراضي العربية التي احتلتها في 1967 ⁽⁵⁾:

■ الاعتبارات الأمنية: أي ضم الأراضي التي توفر لإسرائيل حدوداً آمنة، وهي تلك الحدود التي تتركز على أسس طبوغرافية، وتوفر إمكانيات الدفاع الاستراتيجي، وهذا يعني ضرورة أن تتخلى إسرائيل عن أجزاء من سيناء بما يسمح بإيجاد حاجز إقليمي يمتد من العريش ورفح شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، وإعادة معظم مناطق الضفة الغربية لنهر الأردن، خاصة تلك المزدحمة بالسكان للدول العربية، سواء كانت تابعة للأردن، أو كانت كياناً مستقلاً مقابل التوصل إلى معاهدات صلح مع الدول العربية عن طريق المفاوضات المباشرة.

■ الاعتبارات السكانية: فهناك خوف لدى بعض المسؤولين الحكوميين لإسرائيل من أن ارتفاع المعدل الطبيعي لنمو السكان العرب بالمقارنة بمثيله لدى الإسرائيليين قد يكون له آثار سلبية على استمرار المحافظة على نقاء العنصر اليهودي مستقبلاً، وقد يؤدي إلى السيطرة العربية على فروع معينة من الاقتصاد الإسرائيلي في حالة السماح لسكان المناطق المحتلة بالعمل داخل إسرائيل. ومن ناحية أخرى فإنّ دولة إسرائيل غير قادرة في الوقت الحالي على استيعاب الأعداد الكبيرة من السكان العرب في الأراضي التي تم احتلالها.

■ تأمين الوجود الإسرائيلي: فالسلام مع الدول العربية هو الضمان الحقيقي لتأمين إسرائيل، ولن يتحقق هذا السلام بدون إقامة علاقات سياسية،

واقتصادية، وثقافية، طبيعية مع الدول العربية؛ ولهذا يجب إعادة الأراضي التي تم احتلالها إلى الدول العربية، مع اعتراف الدول العربية بحدود آمنة تتخذها إسرائيل.

إنّ هذه الخلافات بين أنصار الاتجاهين قد اشتدت حدتها، خاصّة وأنّ زعماء الائتلاف الحكومي ينتمون للاتجاهين، وهو ما انعكس في تعدد المشروعات والتصورات التي قدمها مسئولون إسرائيليون للاحتفاظ بأراضي عربية بعد 1967⁽⁶⁾. لكن رغم ذلك الاختلاف فإنّ الهدف الثابت هو كيفية تحقيق "أمن إسرائيل"؛ فلم تكن الأراضي التي احتلتها إسرائيل كافية لتوفير هذا الشعور بالأمن، وظلت حكومة جولدا مائير تتجادل دون إلحاح عنصر الوقت، أو ضرورة اتخاذ موقف واضح تجاه الدول العربية، والوضع الداخلي مستقر إلى حد كبير.

2. أفكار مهيمنة على العقل الإسرائيلي:

لقد حققت إسرائيل أهدافها في حرب 1967 باستراتيجية قائمة على التخطيط المسبق لها والمباغطة العسكرية، ولكن تم استدعاء التفسيرات الدينية لنتائج الحرب، لتفرض نفسها على التيار اليميني، سواء ديني، أو قومي. ولضخامة المكاسب الإسرائيلية في تلك الحرب، سيطرت بعض الأفكار على العقل الجمعي الإسرائيلي، وظهرت على مستويين: المستوى السياسي، والمستوى العقائدي (الديني والصهيوني).

على المستوى السياسي هناك بعض الأفكار التي سيطرت على فكر وإدراك معظم أعضاء حكومة إسرائيل في أزمة 1973، ومن أهم هذه الأفكار التي تركت تأثيرها على الإدارة الإسرائيلية للمرحلة⁽⁷⁾:

- الاعتقاد بأنّ الدول العربية غير قادرة على الدخول في حرب مرة أخرى مع إسرائيل، وذلك للتفوق الإسرائيلي العسكري على الدول العربية، الذي يُمكنها من هزيمة الدول العربية مرة أخرى إذا حاولت تحرير أراضيها بالقوة.
- وفرت حرب 1967 عمقاً استراتيجياً لإسرائيل جعلها تتراجع - في الفترة من يونيو 1967 إلى أكتوبر 1973 - عن مبدأ الحرب الوقائية لتناقضه مع الحدود الآمنة

العميقة التي حصلت عليها إسرائيل. وكذلك استبدلت مبدأ الدفاع المرن بمبدأ الدفاع الثابت؛ لأنّ الدفاع المرن القائم على إقامة عوائق هندسية فقط على الحدود يصعب تحقيقه عملياً مع طول خطوط وقف إطلاق النار بعد انتهاء الحرب في 1967.

■ اعتماد إسرائيل على نظام دقيق للإنذار المبكر يتيح لها فرصة لرصد أي هجوم عربي محتمل قبل وقوعه بحوالي 48-72 ساعة على الأقل، وهذا الوقت كاف لاتخاذ رد الفعل المناسب.

■ الاعتقاد الإسرائيلي بأنّ سوريا لا يمكنها أن تحارب إسرائيل دون أن تعلن مصر ذلك، ومصر في الوقت ذاته لا يمكنها أن تحارب إسرائيل دون حصولها على طائرات حربية قادرة على ضرب العمق الإسرائيلي، ولئن يمكن لمصر أن تحصل على مثل هذه الطائرات إلا من الولايات المتحدة؛ خاصّة وأنّ الاتحاد السوفيتي لا يقدم للدول العربية أسلحة هجومية، وهذا لم يحدث وفقاً لتقارير أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

على المستوى العقائدي (الديني والصهيوني)، أفضى العدوان الإسرائيلي في عام 1967 إلى تطابق الأساطير مع الواقع، وتضاءلت المسافات الفاصلة بينهما؛ ذلك أنّ الأسطورة -أية أسطورة بمرجعيتها ورمزيتها- تبقى في اللا وعي كدافع ومحرك للعمل والطموح. وفي مناخ ما بعد العدوان تحولت هذه الأساطير، بين عشية وضحاها، إلى وقائع ملموسة يمكن التحقق منها بالعين المجردة، وبملاحظة الواقع الإسرائيلي بعد العدوان، ثمّة أربع أساطير، سواء في اللا وعي أو الوعي الإسرائيلي، تضاءلت المسافة بينها وبين الواقع، بحيث بدا للمواطن اليهودي الإسرائيلي أنّ الصهيونية مؤسسة تتميز بالمصداقية، وأنّ خطابها أقرب إلى الواقع من أي مؤسسة أخرى⁽⁸⁾.

■ أسطورة أرض الميعاد: هذه أول الأساطير المؤسسة للدولة الإسرائيلية الصهيونية، والتي تتمثل في أنّ فلسطين هي أرض الميعاد، والتي وعد بها "الرب" بني إسرائيل، وأنّ هذه الأرض كانت ملكاً تاريخياً لليهود، طردوا منها، ونفوا منها ظلماً وعدواناً، وأنّ "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، أي لليهود.

وهذه الأسطورة الدينية شغلت حيزاً كبيراً لدى جميع النخب الصهيونية المختلفة، سواء كانت عمالية، أو دينية، أو يمينية. ويكمن الفارق بين هذين الاتجاهين في أنّ الجناح العمالي في الحركة الصهيونية الذي أنشأ الدولة ومؤسساتها كان يضع هذه الأسطورة كوسيلة لتنفيذ المشروع الصهيوني، وليس بالضرورة كغاية في حد ذاتها، أي حاول هذا الجناح عقلنتها وعلمنتها حتى يمكن فهمها واستيعابها. بينما في حالة الفريق الآخر اليميني التصحيحي القومي والديني؛ فإنّ هذه الأسطورة هي الغاية، ولها الصدارة على ما عداها؛ لأنها لا تشمل فحسب أرض فلسطين الموعودة لشعب الله المختار، وإنما تضم أيضاً الهيكل الثالث اليهودي في أرض فلسطين، وبالنسبة لهذا الفريق فإنّ التوراة هي سند الملكية الروحية لأرض فلسطين. وفي الحالتين أي الحالة العمالية، أو الحالة اليمينية الدينية، لا يكون الاتفاق حول السيطرة على فلسطين محلاً للخلاف، الذي يكمن حول الأسلوب والكيفية.

بعد حرب يونيو 1967، تطابقت الجغرافيا الواقعية مع الجغرافيا التوراتية، وأصبحت فلسطين بمجملها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وقد عزز ذلك من سطوة المقولات الدينية والتوراتية على عقول الإسرائيليين، وأعلى قطاع كبير منهم، ظل ينمو ويتطور حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من سطوة ونفوذ. ولم يقتصر هذا التطابق الناجم عن العدوان والاحتلال لأراضي ثلاث دول عربية في عدة أيام فحسب على الجغرافيا الواقعية، والجغرافيا التوراتية، بل امتد إلى التاريخ كما تراه الصهيونية وإسرائيل، حيث تطابق الواقع مع هذا التاريخ، أي استعادة مملكة اليهود وأرض اليهود على أرض فلسطين.

وأصبح الطريق ممهّداً للاستيطان، ونمو الجماعات الاستيطانية، وظهور الجماعات الدينية المتطرفة، بل وتحول الأحزاب الدينية المعتدلة، والتي كانت في البداية ترفض الرؤية الصهيونية، والخلاص على أيدي الصهيونية العلمانية، وتؤمن بالخلاص الإلهي، إلى اللحاق بالصهيونية والدخول في المشهد السياسي، بل والاتجاه نحو التطرف والتشدد الديني.

■ أسطورة الجيش الذي لا يُقهر: الجيش والقوات المسلحة في إسرائيل هي عمود الدولة، وذراعها الأمني، ويشغل حيزاً كبيراً من الاحترام لدى الإسرائيليين، زادت

حظوة الجيش والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد عدوان 1967 واحتلال هذه الأراضي الشاسعة، من ثلاث دول عربية، وظهرت مقولة الجيش الذي لا يقهر، وتأكدت لدى الإسرائيليين مصداقية هذا الأمر، أي قدرة الجيش الإسرائيلي على إلحاق الهزيمة بأعداء إسرائيل في أقل وقت ممكن، وقدرته على تطبيق نظرية الأمن الإسرائيلية التي تنصرف إلى ضرورة نقل المعارك إلى أرض الأعداء وخارج إسرائيل، وتأمين حدود الدولة الغير معروفة، وإنما هي تلك الحدود التي يمكن أن يصل إليها جيش الدفاع الإسرائيلي.

أصبح الجيش الإسرائيلي بمثابة المخلص والمنقذ لإسرائيل من أعدائها المحيطين بها، وحظي قادة الجيش بالقداسة والتقدير من جانب الإسرائيليين، وترسخت صورته لدى الجمهور الإسرائيلي بأنه الجيش الذي لا يقهر، بل أصبح الجيش يعيد إنتاج الأسطورة اليهودية القائلة "بداود الصغير في مواجهة جوليات الكبير"، أي الجيش الصغير الإسرائيلي الذي يمثل داود في مواجهة الجيوش العربية التي تمثل جالوت. وقد عكس الأدب الإسرائيلي هذه القنوات في تصويره للجندي الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، يسرد المفكر والأديب الإسرائيلي "يونا هاداري" في كتابه "المسيح على ظهر دبابة" أن إسحاق راين والجنود الإسرائيليين هم تجسيد المسيح المخلص للشعب اليهودي والإسرائيلي أمام الأعداء⁽⁹⁾.

■ أسطورة شعب الله المختار: هذه الأسطورة التوراتية الدينية استخدمتها الصهيونية لجذب اليهود المتدينين إلى الهجرة إلى أرض فلسطين؛ حيث زاوجت الصهيونية وجناحها العمالي بين الأساطير الدينية وبين الاتجاهات العلمانية لإقامة الدولة. بعد عدوان 1967 تدعمت هذه الأسطورة لدى الإسرائيليين؛ ذلك أن انتصار إسرائيل الخاطف في هذا العدوان صورته الدوائر الدينية بأنه هدية من "الرب" لشعب إسرائيل واليهود، وأن الرب في جانب هذا الشعب الصغير في مواجهة غير اليهود من الأغيار، والأقوام الأخرى التي تريد شرًا لإسرائيل.

استثمرت الدعاية الدينية والسياسية نتاج العدوان في إضفاء طابع القداسة والمعقولية على الأساطير الدينية المؤسسة لإسرائيل؛ وهو ما يعني الانفصال عن الواقع، وعدم رؤية الأمور على طبيعتها، وحجب النظر عن وجود المطالب

الفلسطينية، والعربية، وغياب الرؤية النقدية للعدوان وطبيعته، وارتباطه بمؤسسة الصهيونية التوسعية. لقد عمقت نتائج العدوان تغييب الواقع، وعززت من سطوة الأسطورة الدينية، والتفكير الغيبي، والخلط بين المعتقدات الدينية والواقع المحدد.

■ **أسطورة أرض إسرائيل:** "إيرتس إسرائيل" أي أرض إسرائيل هي الأسطورة التي استندت إليها الصهيونية لإقامة الدولة الإسرائيلية في فلسطين؛ فلسطين في هذه الأسطورة هي موطن اليهود، وأرضهم حتى لو غابوا عنها آلاف السنين من خلال الطرد والنفي، البابلي تارة، والروماني تارة أخرى. الصلة في هذه الأسطورة وطيدة بين الأرض، أي فلسطين، واليهود، وأن الغياب عن هذه الأرض لا يعني سقوط الحق في فلسطين، والذي هو حق تاريخي من وجهة النظر الصهيونية، ولا يكتمل خلاص الشعب اليهودي إلا بالاستقرار في أرضه، وعدم منازعة أحد في امتلاكها، وبسبب هذه الأسطورة فإن الضفة الغربية والقدس الشرقية هما جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، والاستيطان فيها حق أصيل لليهود.

تناقلت وسائل الإعلام الصورة التي التقطها مصور إسرائيلي لقوات المظليين في الجيش الإسرائيلي، عندما سيطر الجيش على الحائط الغربي "حائط المبكى" وقال: "أجهشنا بالبكاء، لم يكن بكاءً دينياً، بل كان بكاء الفرح والتقاط الأنفاس؛ إذ كنا نشعر أن مصيرنا محتوم، وأننا محكوم علينا بالموت، لقد بدأ الأمر كمعجزة". كان الاعتقاد أن نتيجة حرب الأيام الستة في إسرائيل بمثابة معجزة، وأن الله أنقذ شعبه المختار في أرضه الموعودة، وهذه القناعة هي بمثابة القوة الدافعة للتيارات الدينية، والقومية المتشددة.

ونتيجة التلاقي بين النزعة الدينية والأساطير التوراتية، وبين النزعة التوسعية للصهيونية وإسرائيل، فتح الطريق للاستيطان والجماعات الاستيطانية، في المقابل ازدادت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تفاقماً حيث أضيف إلى لاجئي 1948، عدة مئات الآلاف ممن سموا بالنازحين عقب عدوان 1967، وخضع أكثر من مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي.

ولقد أثرت هذه الأفكار المسيطرة على النخبة والمجتمع، في تعزيز الصورة والهيبة التي احتفظ بها الإسرائيليون في مخيلتهم عن الجيش الإسرائيلي، طيلة الفترة التي أعقبت العدوان، وحتى وقوع حرب أكتوبر عام 1973، واستمرت تأثير هذه الأفكار رغم حرب الاستنزاف المصرية، التي بدأت بعد أسابيع قليلة من الانتصار الكبير، أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا الإسرائيليين أكبر من ضحايا حرب الأيام الستة نفسها. وهو ما زاد من تأثير المفاجأة، وفاعلية خطة الخداع الاستراتيجي المصرية، وأربكت إسرائيل في الأيام الأولى من الحرب.

3. انعكاسات حرب 1967 على المجتمع الإسرائيلي:

سادت عقب انتهاء حرب 1967، حالة من الهدوء الفكري في الوسطين السياسي والعسكري؛ بسبب سيطرة الشعور المبالغ فيه بالأمن في إسرائيل على القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، رغم حرب الاستنزاف، وهيمنة الأفكار التي سبق ذكرها على المجتمع. وتضاعفت أهمية جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أثبت قوته وقدرته على "الانتصار" و"ردع" الدول العربية المعادية لإسرائيل، بالإضافة إلى دوره الأساسي في حماية الأراضي التي تم احتلالها وحكمه لها لفترة طويلة من الوقت.

توترت العلاقة نسبياً بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، فقد فضّل السياسيون أن تكون الأراضي المحتلة الجديدة على الجغرافية الإسرائيلية ورقة مساومة لضمان اتفاق سلام وأمن طويل المدى مع جيران إسرائيل، في حين كان الجيش الإسرائيلي يقدر أنّ الأراضي الجديدة هي عمق استراتيجي يضاف إلى أمن إسرائيل القومي ولا يمكن التنازل عنه⁽¹⁰⁾. لكن نجاح الجيش الإسرائيلي في كسب شرعية شعبية بين الأوساط اليمينية الإسرائيلية حول طبيعة دوره ووجوده في المناطق المحتلة؛ عبر تقديم دورين رئيسيين: الأول: وهو إدارة سلمية وشبه مدنية لشئون المناطق، والثاني: هو السماح بمزيد من بناء المستوطنات.

أما فيما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي فكان هناك تحول جذري في أفكار التيارين اليميني واليساري على حد سواء. إذ شهد اليسار الإسرائيلي تحولاً جذرياً، لقد استبدل الاشتراكية بالسلام باعتباره محور شغفه وقمة أحلامه، وبذلك تحول

من حركة اجتماعية واقتصادية إلى حركة سياسية. وبينما تغير اليمين وأصبح أقل علمانية وليبرالية وأكثر تدنيًا، اشتبك اليسار الجديد واليمين الجديد بشكل عنيف، وأشعلت حربًا أيديولوجيةً ضروريًا بعد انتصار إسرائيل في حرب يونيو 1967⁽¹¹⁾.

ارتبطت "الليبرالية اليمينية" بالشك حيال الخصم، وبالتحديد الفلسطينيين والعرب، كما تم دمج صهيونية وحدة الأرض بصهيونية الدبلوماسية، وتزايد الدعم لفكرة "أرض إسرائيل الكاملة"⁽¹²⁾. أصبحت الصهيونية الدينية الجديدة في إسرائيل بعد انقضاء حرب يونيو 1967 هي المسيطر على المزاج العام الإسرائيلي. يعود ذلك إلى نجاح إسرائيل بعد الحرب في توحيد القدس والوصول إلى أغلب المقدسات التوراتية في منطقة الضفة الغربية، حينها عرضت الصهيونية الدينية رؤية متماسكة حول كيفية الحفاظ على الأراضي، وعدم التنازل عنها من الناحية السياسية، أو الأمنية⁽¹³⁾.

كانعكاس لحرب يونيو 1967، غير المعسكر الديني اتجاهه، وعمل العديد من أفرادها بقوة، تحت تأثير الحاخام تسفي يهودا كوك، والمركز الحاخامي يشيفا وحركة جوش أمونيم، من أجل إقامة المستوطنات في الجولان، والضفة، وغزة، التي أصبح مسماهما "ييشوف"⁽¹⁴⁾. بدأ نمو حركة "جوش أمونيم"، مع الاستيطان في غوش عتصيون، وإنشاء أكبر مستوطنة في ذلك الوقت "كريات أربع"، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، ظهر نوع من التنافس الفكري بين الشباب اليساري العلماني الذين تعلموا قيم الحركة العمالية متراجعة التأثير، في مواجهة التيار اليميني القومي العلماني والديني الصهيوني⁽¹⁵⁾. فقد نشطت حركة اليسار الإسرائيلي الجديد بعد أن تأسست في 1968، وذلك تأثرًا بالمد الاشتراكي في العالم كله، وفي الإقليم، وكذلك نتيجة لاتساع نفوذ التيار اليميني القومي والديني. تأسست الحركة في تل أبيب من قبل طلاب من جامعة تل أبيب، معظمهم من منظمة "هاشومير هاتسعير" (الحارس الشاب)، وهي أول حركة شبابية استيطانية تختص بالتعليم وتوجيه أنشطة التطوع في القتال - وتطوع أعضائها للقتال في حرب 1967 - وبناء الكيبوتسات⁽¹⁶⁾.

تلاشت معظم الخلافات بين الأحزاب العمالية، وكذلك بين التكتلات السياسية الصهيونية، من اليمين واليسار، فتشكلت حكومة التكتل القومي.

وأثبتت جميع الأحزاب الصهيونية: أنَّ ما يجمعها أكثر بكثير مما تختلف عليه. وفي عام 1968، بدأت المشاورات لتوحيد حركات العمل والأحزاب العمالية الصهيونية من جديد في إطار حزب العمل الإسرائيلي، حيث وافقت أحزاب "ماباي" و"وحدة العمل" و"رافي"، على أنها متحدة في أهدافها وأمانيتها لتجميع اليهود في وطن واحد، وبناء المجتمع العامل الحر في إسرائيل المستقلة⁽¹⁷⁾.

واجهت حكومة جولدا مائير التنافس بين اليساريين والقوميين بسياسات متنوعة تحرص من خلالها الحفاظ على تماسك الائتلاف الحكومي، فقد عززت سياسات تدخل الدولة في الاقتصاد والرعاية الاجتماعية لا سيما مع فئات الأطفال، ومعاشات كبار السن لاحتواء اليساريين، لكن على صعيد المطالب السياسية لليسر الإسرائيلي الذي قدمته حركات مثل "الفهود السوداء" واجهتها بإهمال ملحوظ. وفي المقابل سمحت الحكومة بالاستيطان في الضفة الغربية، خاصة في منطقتي الخليل والقدس الشرقية، وفي محاولة منها لضمان استمرار الحكومة، وكسب رضا الأحزاب القومية الدينية، شرعت مائير في توجيه التعليمات للأجهزة الأمنية، وبالتحديد جهاز الموساد لتوجيه أقصى الضربات ضد التنظيمات الفلسطينية التي اشتعل نشاطها ضد إسرائيل في هذه الأثناء بالتحديد بين 1971 حتى 1972⁽¹⁸⁾.

4. اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي بعد حرب 1967:

لقد أدت هذه الأفكار التي سادت بين النخبة الحاكمة والمجتمع إلى سيادة حالة من الغرور انتشرت في المجتمع الإسرائيلي، وانعكست في اتجاهات الرأي العام الداخلي بعد حرب 1967، وحتى نشوب حرب 1973. قبل أكثر من ست وخمسين عامًا، بدا الأسبوع الأول لحرب الأيام الستة، وكأنه أحدث معجزة كتابية، اعتقدت خلالها قطاعات كبيرة من الجمهور الإسرائيلي أنَّ هذه كانت "أيام الخلق" الستة لدولة إسرائيل، وبعدها سيأتي اليوم السابع ومعه السلام الذي طال انتظاره، لكن اليوم السابع لم يأت. فقد اعتبرت حرب الأيام الستة حدثًا تكوينيًا في تاريخ إسرائيل، نظرًا لأن الدروس المستفادة من الحرب تكون في بعض الأحيان مزدوجة، بل ومتعددة الأوجه، وتحتوي الكثير منها على توترات يجب التفكير فيها، وفهمها⁽¹⁹⁾.

بناءً على هذه الخلفية، تم تشكيل اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي فيما يتعلق بالأراضي المحتلة في الحرب وقضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك من خلال مجتمعين معرفيين، أحدهما يسعى لإثبات أن الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة آنذاك قد كان ضرورياً، بينما يتمسك المجتمع المعرفي الثاني بمسألة أن احتلال المناطق وصمة عار أخلاقية كان يجب التخلص منها⁽²⁰⁾. ومن أبرز هذه الاتجاهات ما يلي:

- **صورة ذهنية سلبية للمقاتل العربي:** شكلت صورة المقاتل العربي في إسرائيل بعد حرب 1967 جزءاً أساسياً من اتجاهات الرأي العام في إسرائيل، فقد أفضى تحقيق الانتصار الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، واحتلال إسرائيل لأراضي من ثلاث دول عربية - على الصعيد الإسرائيلي -، إلى انتشار أحكام وتقييمات للمقاتل العربي والشخصية العربية، سلبية في مجملها؛ صاغها الإعلام والأوساط الأكاديمية والاستشرافية. تمثل مضمون هذه الصورة في العربي كشخص عنيد، ويفكر بطريقة غير منطقية، وتتميز مواقفه بالعاطفية والبعد عن العقلانية. كما أن المقاتل العربي - وفقاً للمزاعم الإسرائيلية - لا تسمح عقليته المتخلفة باستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وفنون الحرب والعلم العسكري الحديث؛ بسبب تدني مستواه الثقافي والعقلي وعدم استيعاب منتجات الحداثة، وما وراء هذه الحداثة من مفاهيم علمية وفلسفية.

في السياق ذاته، حظيت الشخصية العربية بتقييمات سلبية في الثقافة الإسرائيلية والعقل الإسرائيلي، فهي شخصية تواكلية قدرية، لا تستطيع الربط المنطقي بين المقدمات والنتائج، وهذه الشخصية العربية عموماً من وجهة النظر الإسرائيلية شخصية تقليدية تنتمي إلى الماضي، ولا تستوعب الحاضر. وبطبيعة الحال لم تمر هذه الأحكام القبليّة والسلبية على المقاتل العربي أو الشخصية العربية دون نقد وردود عربية، حاولت أن تقدم الشخصية العربية في سياق الحقائق التاريخية، ذلك أن العقل الإسرائيلي أو الصهيوني الذي أنتج وصاغ هذه الأحكام على الشخصية العربية، لا يركز إلى المبادئ العقلية والمنطقية الصحيحة لأنه يعتمد ويتبنى مبادئ التعميم والتجريد من السياق الكلي، وأحكامه ناجمة عن الإحساس بالقوة والتفوق.

ومن ثَمَّ كانت أحكام العقل الإسرائيلي والصهيوني على الشخصية العربية والمقاتل العربي متجزئة وغير موضوعية، وكانت أسيرة الشعور بالزهو والغرور، وواقع الأمر، أن هذه الصورة الذهنية لم تكن على مستوى الجماهير فقط، بل قادت توجهات قطاع كبير من النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل خلال تلك المرحلة.

- استطلاعات الرأي العام داخل إسرائيل: أظهرت استطلاعات الرأي العام قبل حرب الأيام الستة وبعدها، صورة الوضع الداخلي ومدى ثقة الجمهور الإسرائيلي في حكومته، وإعلامه، والموقف تجاه المواطنين العرب في إسرائيل والعملية السياسية، وقد أجريت ثلاث استطلاعات للرأي من قبل باحثين من مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية⁽²¹⁾. وقد تم إجراء الاستطلاعات الثلاث للرأي العام الإسرائيلي على أساس مقابلات، وجهاً لوجه في المدن الرئيسية في إسرائيل آنذاك. في كل استطلاع، تمت مقابلة أكثر من 2000 شخص من اليهود. جرى المسح الأول في الفترة (4-6 يونيو 1967)، والمسح الثاني في الفترة (11-18 يونيو 1967)، والمسح الثالث في الفترة (20-29 يونيو 1967). ويتضح من تحليل النتائج الرئيسية لاستطلاعات الرأي العام عشية الحرب ما يلي:

- الجمهور الإسرائيلي قبل الحرب كان محبطاً وقلقاً للغاية، ولكن بعد الحرب كان هناك انخفاض حاد في مستوى القلق، وزيادة حادة في المزاج الشخصي.
- رغم ارتفاع مستوى ثقة الجمهور في الحكومة حتى قبل الحرب، إلا أن الثقة ارتفعت أكثر بعد الحرب.
- اعتقاد الجمهور أن الأطراف المختلفة يمكن أن تتوصل إلى اتفاق بشأن "ما يجب أن تفعله الدولة".
- اعتقاد الجمهور بعد الحرب أنه على الرغم من فوز إسرائيل، فإن معظم الدول العربية لا تزال غير مستعدة لمناقشة اتفاقية سلام مع إسرائيل. ويرتبط بهذا إبداء غالبية الجمهور استعدادهم على الأكثر؛ لتقديم تنازلات طفيفة من أجل تحقيق السلام مع الدول العربية.

- معارضة الغالبية العظمى من الجمهور منح حقوق مدنية متساوية للعرب في أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة في الحرب؛ وذلك لاقتناعهم بأنهم يتفوقون على العرب، ويعتبرونهم متراجعين في كافة المجالات.
- اعتقاد ما يقرب من نصف الجمهور أن العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة يجب أن يظلوا تحت الحكم العسكري، فيما يريد الثلث أن يذهبوا إلى دول عربية.
- إجماع كامل بعد الحرب على أن البلدة القديمة في القدس يجب أن تستمر تحت حكم إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف. وكذا تأييد غالبية الجمهور الاحتفاظ ببقية الأراضي المحتلة في الحرب، باستثناء شبه جزيرة سيناء.

ومن أبرز التساؤلات المطروحة في الاستطلاعات الثلاثة على الجمهور الإسرائيلي بعد أيام من اندلاع الحرب، والمتعلقة بمجزئية احتفاظ الجيش الإسرائيلي بالأراضي المحتلة في حرب الأيام الستة أم لا؟ تظهر النتائج خلال الجدول التالي:

التساؤل	استطلاع 1	استطلاع 2	استطلاع 3
الضفة الغربية	لم يطرح السؤال	81% للاحتفاظ، 19% لا للاحتفاظ	85% للاحتفاظ، 10% لا للاحتفاظ
قطاع غزة	لم يطرح السؤال	72% للاحتفاظ، 28% لا للاحتفاظ	72% للاحتفاظ، 28% لا للاحتفاظ
شرم الشيخ	لم يطرح السؤال	82% للاحتفاظ، 18% لا للاحتفاظ	86% للاحتفاظ، 11% لا للاحتفاظ
صحراء سيناء	لم يطرح السؤال	33% للاحتفاظ، 66% لا للاحتفاظ	33% للاحتفاظ، 64% لا للاحتفاظ

الجدول من إعداد الباحث (22)

ووفقاً لهذه النتائج يمكن رصد العديد من الخصائص التي ميزت اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي بعد حرب 1967، وهي الاتجاهات التي ظلت أكثر انتشاراً وتأثيراً في هذه المرحلة، ومن أبرز هذه الخصائص:

- أنها يشوبها نوع من التوجيه، ومعظم تلك الوسائل التي تمد الجمهور بالمعلومات، كانت معظمها تحت سيطرة سلطات الدولة، أو الأحزاب السياسية، وبالتالي تم تصفية المعلومات التي تصلهم والرقابة عليها.
- أن نتائج الاستطلاعات تظهر أن التحيز ضد العرب كان متجذراً بعمق في الجمهور اليهودي في ذلك الوقت، وبالتالي كان له تأثير على تكوين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.
- أن قراءة استطلاعات الرأي وفهمها يجب أن يتم بالنظر إلى روح الفترة التي أُجريت فيها العينة. وبالتالي، فإن السياق الدولي للحرب الباردة أثار الخوف من تحول صراع محلي إلى حرب عالمية كبيرة⁽²³⁾.
- عانت الاستطلاعات المختلفة التي أُجريت يوم 2 يونيو، ويوم 4 يونيو، وصباح يوم الحرب 5 يونيو من بعض القيود التي يجب مراعاتها عند فحص نتائجها، وتحديداً في فترة ما بعد الظهر من يوم 4 يونيو؛ فقد اعتقد 7% فقط من الذين أُجريت معهم المقابلات أن الحرب ستندلع. ورأى 21% أن حالة "لا سلم ولا حرب" يمكن أن تستمر لبعض الوقت، فيما اعتقدت الأغلبية أن الوضع يمكن أن يستمر لفترة طويلة من الزمن، وقليلون هم الذين اعتقدوا أن إسرائيل يجب أن توجه ضربة وقائية.
- ومن خلال تحليل سلسلة من استطلاعات الرأي العام التي أُجريت عشية حرب الأيام الستة، نستنتج أن هناك شكوكاً مثارة حول الرواية المقبولة التي تفيد بأن الجمهور كان في حالة من القلق العميق والذعر خلال "فترة الانتظار" التي سبقت الحرب، وهو ما حاولت إسرائيل ترويجه باعتبارها تتعرض لهجوم عربي وشيك.
- لعبت "وحدة الأمن والإعلام" التابعة لشعبة الاستخبارات "أمان" آنذاك، دوراً مهماً في التمهيد للحرب ودعم الرواية الإسرائيلية المتشددة بأن حرب الأيام الستة قد فرضت على إسرائيل وأنها لم تسع إليها. وفي هذا السياق سعت الدوائر الإعلامية الإسرائيلية لتشويه صورة الرئيس جمال عبد الناصر أمام الرأي العام الإسرائيلي والعالمي؛ لتبرير عدوانها واحتلالها للأراضي العربية في حرب الأيام الستة.
- فيما أنصف بعض الكتاب والمؤرخين المحسوبين على تيار اليسار الإسرائيلي الرئيس عبد الناصر، والتأكيد أنه لم يكن ليرسل جيشه إلى سيناء، لو لم يكن

يعتقد أن الجيش الإسرائيلي كان على وشك غزو سوريا، وأن هذا الاعتقاد جاء بناءً على سلسلة من حوادث إطلاق النار على الحدود الشمالية بين عامي 1963 و1967، معظمها بمبادرة من إسرائيل.

- دعم الإعلام الدولي لإسرائيل بعد 1967: لعب الإعلام الدولي - الممول والموجه من الحركة الصهيونية - والذي يعد الإعلام الإسرائيلي جزءاً محدوداً منه، دوراً في دعم الرواية الإسرائيلية المتشددة بأن الحرب كانت ضرورية، وفرضت على إسرائيل، كما ساهم كذلك بدوره في جذب التعاطف معها في مقابل تشويه صورة الدول العربية، خاصة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وتعميق صورة عدائته تجاه اليهود وإسرائيل أمام الرأي العام العالمي. وبصفة عامة ساهمت الصحافة العالمية الممولة من قبل عائلات يهودية في بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد، في تعزيز مكانة إسرائيل وصورتها أمام الرأي العام، وإثبات قدرات الدولة الناشئة وجيشها في تحقيق الانتصار العسكري في حرب الأيام الستة على جبهات عدة، وضرورة بقاء الحال على ما هو عليه، وتسوية الأمر سياسياً.

5. الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 1967:

في النصف الأول من عام 1967، برزت مؤشرات سلبية حول الاقتصاد الإسرائيلي. إذ ارتفعت البطالة إلى مستوى يزيد على 10٪ من القوى العاملة (كما كان الحال في السنوات الأولى للدولة). وفي العام نفسه، تم إنشاء "توازن الهجرة السلي"، وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يغادرون البلاد تجاوز عدد المهاجرين. وقد ألحق هذا الواقع ضرراً بالغاً بالمعنويات العامة، وظل الشعور العام بالتراخي وخيبة الأمل قائماً، في ظل غرق الاقتصاد في أزمة بدت عميقة وطويلة الأمد. لا شك أن أحد أهداف الحكومة قد تحقق رغم ذلك: انخفاض العجز في الميزان التجاري بشكل كبير، لكن هذا لم يكن إنجازاً مهماً في حد ذاته، للتغطية على الركود العام. وتبين أن السبب الرئيسي لهذا الركود بجانب السياسات الاقتصادية المتراخية وغير المتناسبة مع الوضع العالمي آنذاك، هو الانفاق المتزايد على شراء السلاح الأمريكي، لتوجيه ضربة استباقية إلى مصر⁽²⁴⁾.

تزايد الغضب الداخلي في إسرائيل نتيجة عجز حكومة أشكول عن معالجة الأزمة الاقتصادية قد أسهم في زيادة الميل للتصعيد، لتوحيد الجبهة الداخلية وراء الحكومة، ووفقًا لتخطيط إسرائيل فإنّ النتائج المتوقعة تحقيقها من الهجوم العسكري على الدول العربية تؤدي إلى التخلص من الأزمة الاقتصادية. إلّا أن الوضع الاقتصادي لإسرائيل شهد تحسّنًا واضحًا بعد حرب 1967، نتيجة لعدة أسباب، أهمها:

- استفادت إسرائيل اقتصاديًا من الأراضي التي احتلتها من الدول العربية لما بها من موارد طبيعية، وإمكانات زادت من قدرة إسرائيل؛ فقد اتسعت الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل من 8.2 مليون كيلو متر مربع إلى 12.2 مليون كيلو متر مربع، وزاد ما لديها من مياه إلى 2.300 مليون متر مكعب بعد أن تمكنت إسرائيل من تحويل قسم من المياه المتدفقة من ينابيع، ووديان، ومجار خارجية، من جنوب لبنان وجبل الشيخ (نهر اليرموك ونهر الأردن). ورغم أنّ إسرائيل قد واجهت مشكلة استيعاب الأراضي التي حصلت عليها، فقد كانت الاستفادة الاقتصادية والاستراتيجية الناتجة عن هذه الأراضي أكبر مما سببته من سلبيات اجتماعية بالأساس⁽²⁵⁾.
- تدفق الهجرة اليهودية إلى إسرائيل لزيادة الثقة بها بعد ما حققته من مكاسب في أزمة 1967، وأهم ما في هذا الأمر أنّ المهاجرين يملكون قدرات بشرية، سواء فكرية، أو مهنية، يتم توظيفها لصالح إسرائيل، وتزيد في إجمالها من إمكانات الاقتصاد الإسرائيلي.

هناك عدة مؤشرات تدل على تحسن الوضع الاقتصادي لإسرائيل بعد حرب 1967، منها⁽²⁶⁾:

- ارتفاع صافي ما يوجه للاستثمارات المباشرة من صافي رأس المال العامل، خاصة مع تدفق المهاجرين إلى إسرائيل.
- رغم أنّ إسرائيل توجه نسبة كبيرة من الإنفاق إلى الدفاع، فإنّ هذه النسبة قد زادت بعد الحرب من 46.1% إلى 65.6% بداية عام 1973.

- زيادة نسبة إسهام الصادرات الإسرائيلية في الدخل القومي إلى 6% عام 1973 بعد أن كان 4% عام 1967، مع انخفاض إسهام الواردات بنفس النسبة تقريباً، فبعد أن كانت 6% عام 1967 انخفضت إلى 4% عام 1973.
 - انخفاض الضرائب على الدخل من 37.1% عام 1967 إلى 27% عام 1973.
 - ارتفاع نسبة الإنفاق على المستوطنات، والتوسع فيها من إجمالي إنفاق رأس المال من 13.9% عام 1967 إلى 37.1% عام 1973.
 - زيادة نسبة الإنفاق العسكري من الدخل القومي 20% بين عامي 1967 ومثيلتها عام 1973، وذلك على الرغم من انتصار إسرائيل في حرب 1967، لكن تكلفة تأمين وتحصين الأراضي العربية التي احتلتها كانت السبب الرئيسي لهذه الزيادة.
 - زاد الطلب الإجمالي في الاقتصاد، وحفز جميع أنظمة الإنتاج. كان الابتكار المهم هو التطور السريع لصناعة السلاح. إنَّ الحظر الذي فرضه الرئيس الفرنسي شارل ديغول على بيع الأسلحة لإسرائيل (كانت فرنسا حتى ذلك الحين المورد الرئيسي للأسلحة لإسرائيل) في عام 1967، دفع البلاد إلى التحول إلى الإنتاج الذاتي للأسلحة المتقدمة للقوات البرية، والقوات الجوية، والبحرية. وتمتعت صناعة المعادن والإلكترونيات، على وجه الخصوص، بالازدهار نتيجة للطلبات المكثفة من النظام الأمني. تم إنشاء عملية منظمة للتغذية التكنولوجية بين النظامين العسكري والمدني. وفي غضون سنوات قليلة، تمكنت صناعة الدفاع الإسرائيلية باقتحام سوق تصدير الأسلحة.
 - اضطلعت التقييمات العسكرية في سيناء، وهضبة الجولان، والأراضي المحتلة، بأهمية كبيرة في تحفيز الطلب في الاقتصاد، في مجال البناء والأشغال العامة المهمة، والتي شملت شق الطرق، وإقامة التحصينات والمعسكرات. كما بدأت بإنشاء مستوطنات جديدة تطلبت استثمارات كبيرة: في المنطقة البحرية، وفي جنوب سيناء - مدينة أوفيرا، وفي هضبة الجولان، وفي مناطق الضفة الغربية. وكثفت هذه الاستثمارات النشاط الاقتصادي، وتسببت في زيادة الميزانية.
- ولكن رغم هذا التحسن في بداية المرحلة ظهرت بعض المشكلات الاقتصادية، نتيجة لتدفق الهجرات من ناحية، وارتفاع ميزانية الدفاع من ناحية أخرى. وبعد فترة طويلة من الكساد، استؤنفت الهجرة إلى إسرائيل. جاء بعضهم من بلدان مزدهرة،

والبعض الآخر (منذ عام 1969) من الاتحاد السوفيتي. وتميز المهاجرون في هذه الفترة بالمعرفة والتعليم بدرجة أكبر بكثير من المهاجرين السابقين. وكانت هذه الهجرة عاملاً آخر في تشجيع البناء السكني، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية المختلفة، فقد ارتفعت الصناعات المعدنية والإلكترونية وصناعة البناء والأشغال العامة بشكل خاص في هذه السنوات، وكانت بمثابة قاطرة تجر معظم فروع الاقتصاد من بعده، لكن ذلك ترافق أيضاً مع آثار سلبية مثل تزايد العجز في الميزان التجاري مرة أخرى بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات، ونشأت فجوة غير مسبوقة بين الواردات والصادرات تضاعفت بين عامي 1966 و1970، كما ارتفع العجز في الموازنة الحكومية بسبب زيادة النفقات الأمنية والمدفوعات الاجتماعية.

وفي ظل هذه الظروف، وعندما يكون هناك تشغيل كامل في الاقتصاد، لوحظ تفسُّ خطير للتضخم. إنَّ محاولة منع ذلك من خلال التفاوض على حزمة (1970) بين الحكومة والاتحاد العام ومنظمات أصحاب العمل، والتي كانت تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، لم تصمد أمام اختبار الزمن. بالفعل في الأعوام 1971-1972، ارتفع التضخم إلى مستوى 13٪-14٪ على التوالي، مقارنة بالتضخم المكون من رقم واحد خلال السنوات الخمس عشرة السابقة.

علاوة على ذلك، تستمر عملية زيادة الأجور الحقيقية بمعدل أعلى من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل. وفي الوقت نفسه، ارتفع صافي المدخرات الخاصة، ووصل إلى ذروة بلغت 23٪ من إجمالي الدخل في الاقتصاد (1972). هذه الزيادة في المدخرات الخاصة عوضت المدخرات العامة التي كانت سلبية، ويرجع ذلك أساساً إلى العجز الذي حدث في الموازنة الحكومية. وظل إجمالي صافي المدخرات الوطنية إيجابياً.

باختصار، خلال فترة الانكماش الثانية يجب التأكيد على التطور الاقتصادي السريع الذي عقبه، سواء من حيث نمو فروع الاقتصاد، أو من حيث الأسر التي ارتفع متوسط مستوى معيشتها. في المقابل، استمرت بعض الظواهر السلبية، سواء في مجال ميزان المدفوعات، أو في مجال العجز في الموازنة الحكومية الذي وصل إلى 12,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة كبيرة جداً.

6. العلاقات الخارجية لإسرائيل بعد 1967:

تأثرت البيئة الخارجية بنتيجة حرب 1967، فمع اختلال التوازن الاستراتيجي في الإقليم لصالح إسرائيل اتجهت الأخيرة إلى استغلال طبيعة النظام الدولي الثنائية في تلك المرحلة، وتوظيف علاقتها القوية بالولايات المتحدة الأمريكية، إحدى القوتين العظميين لفرض الأمر الواقع على الدول العربية، وفرض تسوية تضمن لإسرائيل الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها، وتوفير لها الأمن والاستقرار. وقد ظهر هذا الاستغلال على أكثر من مستوى، أبرزها:

■ **تأثير طبيعة النظام الدولي:** اتسمت الثنائية القطبية منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، وحتى بداية الثمانينات منه بالوفاق الدولي، بمعنى اتفاق القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق) على قواعد لإدارة الصراع بينهما، ومن بينها الاتفاق على مناطق النفوذ لكل منهما؛ حرصًا على تجنب الصدام، وتساعد الاختلافات بينهما. وكان الشرق الأوسط من مناطق النفوذ الأمريكي بالأساس لارتباطه بمصالح حيوية للولايات المتحدة بالمنطقة، بدرجة أكبر نسبيًا من الاتحاد السوفيتي؛ ولذلك حرصت القوتان بعد 1967 على استقرار المنطقة، وضرورة اعتماد مبدأ التسوية السياسية بين الدول العربية التي احتلت أراضيها وإسرائيل⁽²⁷⁾.

وقد توصلت الدولتان إلى مجموعة من المبادئ التي تشكل إطارًا عامًا للتسوية السياسية في الشرق الأوسط، تم التعبير عنها في البيان المشترك الصادر عن قمة موسكو في 29 مايو 1972 بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط، حيث تم النص على ما يلي: "تأييد القوتين العظميين لإيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط تتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 242؛ إذ إن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي سوف تفتح آفاقًا لجعل الوضع في الشرق الأوسط طبيعيًا، ويسمح بصفة خاصة بخطوات من شأنها إحلال حالة من الاسترخاء العسكري في المنطقة"⁽²⁸⁾. ولأن إسرائيل كانت تسيطر على هذه الأراضي فكانت شديدة التعنت، وترفض تمامًا العودة إلى حدود 4 يونيو 1967، وساعدتها علاقاتها مع الولايات المتحدة على الثبات على هذا الموقف.

■ **استضعاف الدول العربية:** على الرغم من فشل إسرائيل في إنهاء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر، والتي حالت دون إحكام إسرائيل لقبضتها على سيناء، رفضت إسرائيل مبادرة روجرز التي قدمتها الولايات المتحدة للتسوية أكثر من مرة، وهو ما تفسره بعض المصادر بأسباب تتعلق بالتوازنات بين التيارات السياسية داخل إسرائيل ما بين اليسار النشط واليمين المتشدد. لكن التفسير الأقرب لتصريحات المسؤولين الإسرائيليين ذاتهم، أنهم كانوا يعتقدون في عدم قدرة الدول العربية (مصر وسوريا) على خوض حرب جديدة، ولذلك عليهم أن يقبلوا ما تقدمه لهم إسرائيل.

■ **الدعم الأمريكي المتواصل:** تكتسب العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية عامة درجة عالية من الخصوصية والتميز، والعلاقات العسكرية بينهما من عوامل زيادة التقارب بين الدولتين. فهناك احتياج إسرائيلي دائم لحليف قوي يساندها دوليًا، وبعد عام 1956 أدركت أن القوة في المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية، وليس للدول الغربية الأوروبية الكبرى. تضافر هذا الإدراك مع غيره من العوامل التي دفعت إسرائيل منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، لتركيز جهودها لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة، التي أدركت أنه لا بد من تقوية إسرائيل وإبقائها الأقوى إقليميًا والاعتماد عليها عسكريًا - من وجهة النظر الأمريكية - للقيام بدورها كنقطة تمرکز، أو وثوب استراتيجي للمشاركة في أعمال الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. فيقول وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في إدارة ريجان، مقولة توجز النظرة الأمريكية لإسرائيل: "إننا نعتبر إسرائيل حليفًا هامًا وضروريًا، ونعتقد أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على هذه العلاقة، ومنع أية تهديدات تلحق بالضربها" (29).

لذلك كان هناك حرص أمريكي على إبقاء إسرائيل الأقوى إقليميًا من الناحية العسكرية، ولذلك قامت بإمدادها بكل ما يلزم من أسلحة، ومعدات، ومعلومات، وتكنولوجيا، وقد ظهر هذا بوضوح من الفوارق النوعية في الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل مقارنة بمصر أثناء حرب الاستنزاف، سواء مستوى التحديث، أو القدرة القتالية للأسلحة في الأفرع الرئيسية، لكن العنصر البشري حد من تأثير هذه الفوارق، وكان المقاتل المصري عاملاً رئيسيًا في إرباك إسرائيل بعد 1967.

■ دور الاتحاد السوفيتي المُقيد: من الصعب مقارنة تقارب العلاقات العربية بالاتحاد السوفيتي السابق بمثيلتها بين إسرائيل والولايات المتحدة. فقد كانت العلاقات العربية -السوفيتية علاقات سياسية بالأساس وليست عسكرية، رغم المنظومات التسليحية السوفيتية التي كانت تحصل عليها الدول العربية منه، لكن الأهداف السياسية السوفيتية كانت هي الأساس، سواء لتدعيم النظم الاشتراكية العربية، أو لتحقيق الحضور السوفيتي في منطقة استراتيجية للنفوذ الأمريكي. ولذلك كان دائماً دور الاتحاد السوفيتي مقيداً بحدود تنافسه مع الولايات المتحدة، فهو يساند الدول العربية بما لا يسبب توتر علاقاته مع الولايات المتحدة.

■ استراتيجية إقليمية لـ "شد الأطراف": استطاعت إسرائيل أن تطبق استراتيجية "شد الأطراف" سياسياً بعد أن احتلت فلسطين عام 1948، وأقامت علاقات مع دول مؤثرة في المنطقة من غير الدول العربية، بخلاف علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة والقوية مع القوى الأوروبية والمحايدة مع الاتحاد السوفيتي. ومن أهم الدول المعنية على المستوى الإقليمي كل من تركيا وإيران (وقت حكم الشاه)، بينما كانت المنطقة العربية كلها معادية لإسرائيل، هذه خاصية أساسية لاستفادة إسرائيل من الإقليم؛ إذ لم تكن منعزلة فيه وبالتالي ساعدها ما حققته من حرب 1967 على تعزيز وتقوية علاقاتها الخارجية؛ خاصة وأن هناك تخوفاً وحذراً من بعض هذه القوى تجاه الحركة القومية العربية التي كانت تقودها مصر، تحسباً لامتداد تأثيرها عليهم.

إجمالاً للقول، فإن السياق العام المحيط بإسرائيل بعد حرب 1967، داخلياً وخارجياً، ساعدها على إهمال رد الفعل المصري والعربي على الأراضي التي احتلتها، إما لاستضعافها لهم أو لمساندة القوى الدولية والإقليمية -غير العربية- لها، أو للاستقرار الاقتصادي والأمني الذي حققته بدرجة غير مسبوقة لها منذ عام 1948.

ثانيًا: استراتيجية إسرائيل العسكرية للاحتفاظ بالأراضي المحتلة

يعتمد الفكر العسكري الإسرائيلي -منذ بداية الدولة على يد ديفيد بن جوريون- على النظرية الهجومية؛ بهدف تحقيق ما كان يسميه بن جوريون "الردع التصاعدي" ضد الأعداء من الدول العربية. ولم يختلف هذا الفكر كثيرًا بعد ذلك، ربما تختلف أساليب تطبيقه وتدعيمه بما يتناسب مع التطورات القائمة في كل مرحلة زمنية وما يفرضه الواقع، ولكن في الإطار نفسه من الحرص على الحفاظ على الأسس العسكرية التي حددها الآباء الأوائل لإسرائيل⁽³⁰⁾.

1. ركانز أساسية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية:

■ عقيدة دفاعية ذات طابع هجومي: تتسم العقيدة العسكرية الإسرائيلية بأنها عقيدة دفاعية ذات طابع هجومي، والأولوية للشق الهجومي في المستوى العملي، لتحقيق الشق الدفاعي استراتيجيًا. بمعنى أن إسرائيل تتبنى عقيدة تبدو دفاعية (المحافظة على الوضع الراهن المتمثل في تفوق إسرائيل ومحققًا لمصالحها، وكذلك ردع الطرف الآخر عن الحرب)، ولكن على المستوى التكتيكي تتبنى الهجوم (نقل الحرب إلى أرض العدو، وشن هجوم مسبق، والهجوم للتوسع). وبمعنى آخر، تطبيق مبدأ أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع⁽³¹⁾.

وقيام العقيدة العسكرية الإسرائيلية على الهجوم لتحقيق الدفاع أمر لم يختلف عليه أي من قادة إسرائيل ومؤسسيها؛ فهناك قناعة بأنه لا توجد لإسرائيل ولا للجيش الإسرائيلي أية إمكانية للاختيار بين الدفاع والهجوم في حالة اندلاع حرب، فالهجوم مفروض على الأمن الإسرائيلي⁽³²⁾. يحث موشي دايان العسكريين الإسرائيليين ضباطًا وجنودًا على الهجوم والقتال حتى الموت دفاعًا عن إسرائيل، إذ يقول: "لم تَسعَ إسرائيل قط منذ عام 1948 إلى حماية حدودها خلف أسلاك شائكة أو خط من التحصينات، فالدفاع بالنسبة إلى قادة الجيش الإسرائيلي كان، وسيظل دائمًا، الهجوم، الهجوم على العدو في أرضه هو"⁽³³⁾.

■ **ضرورة التوسع لتأمين المجال الحيوي:** التوسع الأفقي والرأسي ضرورة عسكرية يفرضها الواقع، من وجهة النظر الإسرائيلية. بمعنى أن يكون الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية ديناميكا ومتحركا وقابلا للتمدد وفقا للمتغيرات الدولية والإقليمية. ويترتب على ذلك أن هناك هدفا دائما للسياسة العسكرية الإسرائيلية وهو تأمين مجال حيوي لمصالح إسرائيل، وإن ظل هذا المجال مفتوحا بلا حدود، سواء ديموغرافية أو جغرافية. وهذا يعني أن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ليست غاية تهدف إلى جمع الشتات فقط في أرض الميعاد، بقدر ما هي وسيلة لإيجاد القوة الذاتية القادرة على الغزو والتوسع. فقد كانت المؤسسة العسكرية تدرك منذ الوهلة الأولى أن القاعدة العلمية والتكنولوجية والقدرة الاقتصادية هما عصب القوة العسكرية الحديثة وعمادها، والذي تشكل القوة البشرية المؤهلة معنويا وعلميا الركيزة الأساسية لهما⁽³⁴⁾.

بالتالي فإن المجتمع الإسرائيلي من الناحية الديموغرافية مفتوح للهجرة إليه، والهجرة المتتالية المتزايدة تكسر حدود الاستيطان طلبا لأرض جديدة. ولعل هذه الحقيقة توضح جدلية تكوين إسرائيل نشوءا وتوسعا مستمرا، وانفتاحا دائما للهجرة والأرض. فإذا كانت الهجرة هي أساس الوجود اليهودي في أرض إسرائيل، فإن استمرار الوجود لن يتأق إلا بالقوة، بينما القوة في حاجة إلى الدعم البشري، أي لمزيد من الأرض والتوسع. والتوسع لن يكون إلا بالقوة العسكرية، وهكذا يستمر التفاعل قائما بين التوسع الأفقي (المزيد من الأراضي)، والتوسع الرأسي (المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل)، وبين القوة العسكرية⁽³⁵⁾.

■ **القدرة على الردع والحسم:** قال الجنرال يسرائيل تال: "إن العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت على أن جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع، وإذا لم يكن الردع كافيا فعليه أن يحسم، فالردع والحسم وجهان لعملة واحدة"⁽³⁶⁾. وتسود في إسرائيل وجهة النظر القائلة بأنه على إسرائيل أن تطور من قواتها وقدراتها باستمرار، والأهم من ذلك أن تحتفظ بقدرتها على الردع، بما يحول دون قيام الدول العربية بأية أعمال عدائية ضد إسرائيل. وفقا لهذا الإدراك الإسرائيلي، فإن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل يتطلب "منع

نشوب الحرب عن طريق الردع"، أما إذا فشل الردع فيجب ضمان توافر القدرة العسكرية الإسرائيلية للحفاظ على سلامة إسرائيل وأمنها، وللحفاظ على تفوقها. أي إن الردع هو الركيزة الأولى في العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعتمد إسرائيل على نجاحها، ولا تظهر أغلب الركائز الأخرى إلا إذا فشل الردع⁽³⁷⁾.

■ **نقل المعركة إلى أرض العدو:** قال ديفيد بن جوريون في مرات عديدة منذ انتهاء حرب 1948: "إذا هاجمونا وفرضوا علينا حرباً جديدة لن تتبع استراتيجية دفاعية، بل سننتقل إلى مهاجمة العدو، وبقدر الإمكان على أرض العدو.. إذا هاجمونا كما فعلوا هذه المرة فسننقل الحرب إلى أبوابهم.. لا ننوي إدارة حرب دفاعية ثابتة كما حدث في أيام الهاجاناه.. يجب ألا نكتفي بخط الدفاع فقط، بل يجب أن نهجم في الموعد الصحيح على طول الجبهة، وليس فقط داخل أرض إسرائيل، إنما يجب إبادة وسحق قوة العدو حيثما وجدت"⁽³⁸⁾.

إن المبدأ النظري الفعلي الذي يركز عليه الفكر العسكري الإسرائيلي يتمثل في ضرورة إدارة الحرب منذ البداية على أرض العدو، أو على الأقل نقلها إلى أرضه بأسرع وقت ممكن بعد بدايتها. وهذه الضرورة تنبع من عدة اعتبارات، منها اعتبارات الردع (منع الحرب)، والاعتبارات الجغرافية لصغر مساحة إسرائيل وافتقارها لعمق جغرافي، أو اعتبارات سعيها الدائم للتوسع فقد تسعى للاستيلاء على أراضٍ جديدة في إطار تعديل حدودها أو توسيع مساحتها أو تأمين أراضيها أو تحسين وضعها التساومي⁽³⁹⁾.

■ **عسكرة المجتمع الإسرائيلي:** قال ديفيد بن جوريون في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في 6 أبريل 1948: "إن قلة اليشوف وتعذر سد الدياسبورا لحاجتنا من القوة البشرية، يحدان من النمو المطرد لقواتنا المقاتلة. غير أن القوة البشرية ليست كل شيء، فمقومات النصر تعتمد على الإمداد والأموال والوعي والروح المعنوية، وعلى ذلك دعونا نستغل نوعيتنا إلى أقصى حد. دعنا نسخر كل قواتنا البشرية للمعركة والإنتاج بقدر ما تسمح به الطاقة، لا لشيء سوى احتياجات الأمن المنتظرة"⁽⁴⁰⁾. ومن هنا يتضح أن بن جوريون وغيره من قادة إسرائيل قد اعتمدوا على استغلال "النوع" إلى الحد الأقصى، وتسخير الطاقات

البشرية لخدمة السياسة العسكرية، وتحويل المجتمع الإسرائيلي إلى شعب معسكر (مسلح)، يمتلك معنويات عالية تُكسبه روحًا قتالية وعدوانية.

وهناك ثلاثة أساليب تعمل المؤسسة العسكرية على اتّباعها تجاه الأطفال والشباب لتنشئة مقاتل عقيدي عنيف وهي: الأسلوب الديني والتاريخي، الأسلوب العاطفي، الأسلوب التنشئي⁽⁴¹⁾. وهذا المبدأ دفع إسرائيل للاعتماد في استعداداتها العسكرية، على ثلاثة أسس ثابتة هي: الجيش النظامي، والجيش المعبأ (بما في ذلك ارتفاع مستوى نظام الاحتياط، وكذا مستوى الاستعلام العسكري)، ونظام الدفاع الإقليمي القائم على المستوطنات.

التفوق العسكري النوعي إقليمياً: يقول ديفيد بن جوريون: "إن الطريق الوحيد لإقناع العرب بصنع السلام هو في رؤية إسرائيل قوية"⁽⁴²⁾. وأدركت إسرائيل منذ قيامها أنها لا تستطيع الحفاظ على بقائها بدون الحفاظ على تفوق قواتها على القوات العربية المحيطة بها، خاصة مع الفارق الكمي بينها وبين الدول العربية، سواء في المساحة، أو في عدد السكان، أو في القدرات الاقتصادية؛ ولذا حرصت على التفوق العسكري الكيفي أو النوعي بشكل أساسي، واعتُبر هذا التفوق هدفاً إسرائيلياً ثابتاً من أهدافها الاستراتيجية، بمعنى المحافظة على "التفوق المطلق" في المجالات العسكرية والتقنية، مما يحتم عليها متابعة التطور التكنولوجي والعلمي في جميع مجالاته، ولا سيما العسكرية منها، ووضع "البحوث العلمية والتكنولوجية والإلكترونية" في خدمة المصلحة العسكرية؛ لاستثمارها في أية مواجهة عسكرية محتملة.

وقد عبر شيمون بيريز عن أهمية هذا التفوق بوضوح، حين قال: "لو كانت إسرائيل قد قامت قبل الحرب العالمية الأولى، أو حتى قبل الحرب الثانية، لكان من الصعب التساؤل عن كيفية مواجهة التفوق الكمي العربي عليها. لكننا لم نعد الآن في عصر تملك فيه القوى الطبيعية والجغرافية الدور الحاسم في تحديد معايير القوة. فسباق التسليح اليوم ليس كمياً، بقدر ما هو كيفي"⁽⁴³⁾. والتفوق العسكري الإسرائيلي على المستوى الإقليمي عامةً وعلى الدول العربية المحيطة بها على وجه الخصوص، يقتضي أن يكون الميزان العسكري الإقليمي مائلاً لصالحها،

ومعيار ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية أن تكون القوات المسلحة الإسرائيلية في مستوى يضمن لها إمكانية مواجهة القوات العربية على إحدى الجبهات، وتثبيت الجبهات الأخرى⁽⁴⁴⁾.

2. تحديات العقيدة العسكرية الإسرائيلية:

خطت إسرائيل لحرب 1967 التي حرصت فيها على الالتزام بركائز عقيدتها العسكرية، وحققت إنجازاً فاق تصوراتها، دفعها لواقع مختلف عما اعتادت عليه، فقد حققت التوسع على الأرض ووفرت عمقاً استراتيجياً وحققت تفوقاً مرحلياً لإسرائيل، ورغم هذا كانت نتاج الحرب تحدياً لهذه الركائز واختباراً لمدى قدرتها على تحقيق الشعور بالأمن والتفوق المطلق لإسرائيل، ويمكن تفسير هذا القول في النقاط التالية:

■ اتسعت الأرض أمام الوجود العسكري الإسرائيلي في الجبهات العربية الثلاث المصرية والسورية والأردنية، وبالتالي فقد انتقلت حدودها إلى الأمام، حتى أصبح لديها هامش أمان مناسب للإنذار المبكر، وهامش زمان مناسب لتعبئة القوات الاحتياطية؛ ولذا اطمأنت إسرائيل إلى أنها لن تقع تحت عامل المفاجأة الاستراتيجية، وبالتالي لم تدرك الاستعداد المصري والسوري في توقيت مناسب لها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لم تستطع إسرائيل أن تجعل هناك حياة طبيعية على الأراضي التي احتلتها؛ نتيجة لأعمال الصمود والمقاومة التي شهدتها حرب الاستنزاف، رغم استغلالها للموارد الطبيعية خاصة المياه والنفط في الأراضي المحتلة.

■ اتجهت إسرائيل للدفاع عن الأراضي التي احتلتها في 1967، بينما عقيدتها تركز على الهجوم، فقد اكتسبت إسرائيل خطوطاً دفاعية طبيعية منيعة (قناة السويس، هضبة الجولان، نهر الأردن)، مما عزز هذا التوجه. لكن لم يكن الأداء الإسرائيلي الدفاعي عن هذه الأراضي بنفس الجاهزية والاستعداد الذي تتبنى فيه الهجوم (كما سيتضح لاحقاً).

■ زيادة الشعور بالتفوق الإسرائيلي في مختلف المجالات، سواء التفوق العسكري والقدرة القتالية، أو التفوق التكنولوجي، والثقة المفرطة في دقة أجهزة المعلومات الإسرائيلية. كل هذه الأمور جعلت تقدير المسؤولين الإسرائيليين للمعلومات

الواردة عن القوات العربية يتسم بالاستخفاف وعدم الموضوعية، زاد منها ثقتهم من صعوبة تحقق الاتفاق العربي. ومن الجدير بالإشارة أن تفوق القوات الجوية الإسرائيلية على وجه الخصوص كان من العوامل التي اعتمدت عليها لفرض حالة من الردع للدول العربية؛ إذ إنه مع ارتفاع قدرة الطيران الإسرائيلي على مهاجمة العمق العربي، ازدادت ثقة واطمئنان إسرائيل لقدرتها على كشف أية تحركات مصرية أو سورية تُنذر بقدرتها على مهاجمتها.

إزاء هذه التحديات، كانت هناك أهداف استراتيجية لإسرائيل للاحتفاظ بما اكتسبته من أراضٍ عربية في حرب 1967 حققت لها عمقاً استراتيجياً، أهمها:

- تعطيل القدرة العسكرية العربية والمصرية خاصة تماماً لمنعها من بدء حرب شاملة أخرى؛ ولذا قامت إسرائيل بمحاولات لمنع إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد حرب 1967، استمرت في ذلك فترة حتى وصلت لقناعة بأن مصر لن تقبل باحتلال سيناء، خاصةً بعد استيرادها أسلحة دفاعية متقدمة من الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁵⁾.
- تهديد الجبهة الداخلية لمصر تهديداً مباشراً، وذلك لإضعاف تماسك الشعب المصري من الداخل للضغط على القيادات لتجنب الحرب، والاقتران بقدرة إسرائيل على الحسم لتفوقها العسكري، ولذلك قامت إسرائيل بضرب عمق الأراضي المصرية أثناء حرب الاستنزاف؛ حيث ضربت عدداً من الأهداف العسكرية والمدنية ووصلت ضرباتها للصعيد ومشارف القاهرة.
- إقناع الدول العربية بأنه لا سبيل أمامهم إلا التفاوض الثنائي مع إسرائيل، وأن التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية كل على حدة هو الأمل الوحيد أمامهم؛ نظراً للتفوق الإسرائيلي عسكرياً ودعم الولايات المتحدة لها.

3. الجيش الإسرائيلي واستراتيجيات ما بعد 1967:

لقد كانت نظرية الأمن الإسرائيلي حتى ما قبل حرب يونيو 1967 مبنية على أساس القدرة على توجيه ضربة إجهاض حاسمة، ونقل الحرب إلى الأراضي العربية بسبب الوضع الجغرافي السبئي لإسرائيل؛ نظراً لطول حدودها المشتركة مع دول

المواجهة العربية، في الوقت الذي لم يكن فيه عرضها في منطقة طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية للأردن يزيد على 15 كم. ونتيجة للانتصار الإسرائيلي في حرب يونيو 1967، وبعد أن أصبحت الخطوط التي تقف عليها قواتها تمر فوق موانع طبيعية منيعة تمثلها الهضبة السورية، وأخدود نهر الأردن شرقاً، وخليج العقبة والسويس جنوباً، والبحر المتوسط وقناة السويس غرباً؛ تغيرت نظرية الأمن الإسرائيلية، إذ إن أي حرب قادمة سوف تجري بعيداً عن المناطق ذات الكثافة السكانية في إسرائيل، وبذلك يتوفر للجيش مهلة من الوقت ومجال للمناورة لمجابهة أي هجوم عربي دون أن تُصاب الجبهة الداخلية بأضرار.

إن إسرائيل لم تتبنَّ الدفاع المطلق كاستراتيجية وحيدة واجبة الاتباع والتطبيق بعد 1967، ولكنها اعتمدت على استراتيجية دفاعية مُركبة، تجمع بين عدة استراتيجيات تكتيكية هدفها الدفاع، مستفيدة من العمق الاستراتيجي الذي اكتسبته. وعلى الرغم من هذا لم يكن الهجوم غائباً عن العمل العسكري الإسرائيلي، فقد شنت الهجمات العسكرية ضد مصر على الجبهة وفي العمق أثناء حرب الاستنزاف، كما أعدت خططاً هجومية في حالة اتجاه القوات المصرية إلى عبور القناة، إذا فشل الردع الإسرائيلي.

كانت الاستراتيجية الأشمل لإسرائيل بعد حرب 1967 هي الاعتماد على الدفاع لمنع فرصة الهجوم على الأراضي التي احتلتها أثناء الحرب، وذلك من خلال الجمع بين عدة استراتيجيات شكلت التوجهات العسكرية لإسرائيل في الفترة (1967-1973)، ومن أهمها:

■ **نظرية الدفاع الصلب:** إن إسرائيل منذ وجودها تعتمد على الحرب الهجومية كوسيلة للوجود والتوسع، وقد حققت من خلالها مكاسب عسكرية كبيرة نُوجت في عام 1967 باحتلال أراضٍ عربية تزيد على ضعف مساحة إسرائيل. وخلال هذه الفترة التي اعتمدت فيها إسرائيل على الحرب الهجومية، كان هناك إهمال للحرب الدفاعية، وهذا الإهمال على المدى الطويل أضر بالجهازية والمهنية على جميع المستويات العسكرية من الناحية الدفاعية. ولهذا عندما اتبعت منحي

مختلفاً بعد 1967 ولجأت للدفاع، فقد اعتمدت على تطبيق "الدفاع الصلب"، رغم عدم ملائمتها لمسرح العمليات على الجبهتين المصرية والسورية⁽⁴⁶⁾.

وتقضي نظرية الدفاع الصلب بالالتصاق بخطوط وقف إطلاق النار -بعد حرب 1967- وتحديد أسلوب عمل يحول هذه الخطوط إلى خطوط إيقاف لتقدم العدو، مع وجود قوة عسكرية محدودة من الجيش الإسرائيلي بالدفاع وراء هذه الخطوط لتوقيف أي تقدم عربي (مصري /سوري) محتمل عند خطوط التماس، إلى أن يتم استدعاء قوات الاحتياط للقيام بهجمة مضادة. لكن هذا التصور النظري لم يتحقق لأكثر من اعتبار، أهمها⁽⁴⁷⁾:

- صغر حجم القوة العسكرية الإسرائيلية وراء هذه الخطوط وانتشارها -التي لم تكن في وضعية الدفاع، بل كانت في وضعية الهجوم- على خط جبهة يبلغ طوله مئات الكيلومترات؛ لم يمكنها من وقف اختراق القوات المصرية والسورية كل على جبهته.
- هدفت الاستراتيجية للحفاظ على كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967، وفقاً لمبدأ عدم التنازل عن أي جزء منها وهو ما اشتهر في ذلك الوقت بمبدأ "لا شبر". وفي الواقع فإن التطبيق العسكري لهذا المبدأ يتناقض مع مبدأين حربيين أساسيين، وهما: مبدأ المحافظة على قدرة المناورة، وهو ينص على أنه يجب عدم التمسك بالعنصر الأرضي (الخط / الموقع / المستوطنة)؛ لأن تمسكاً كهذا يلزم المدافع بالرد في المكان والزمان اللذين حددهما الجانب المهاجم، وبالتالي فقدان القدرة على المناورة. ومبدأ التوفير في القوة، الذي يعمل لإيجاد الظروف التي تمكن من المناورة؛ لحشد جهد وقوة في المكان والزمان المناسبين لتحقيق الحسم.
- الحرب الدفاعية تقتضي أن يكون هناك عمق للمنطقة الدفاعية، بما يُعطي المدافع مجاًلاً إنذارياً، وقدرة على إدارة القتال في هذا المجال، إلى أن يتم الوقف النهائي لبقية القوة المهاجمة، إن لم يتم تدميرها في المجال الإنذاري، وبالتالي فإن خطوط وقف النار تقع على حدود هذا المجال. وبعبارة أخرى، إيجاد منطقة دفاعية وراء الخطوط يتم فيها استيعاب قوة الهجوم بدفاع مرن، بينما الدفاع الثابت عند خطوط وقف إطلاق النار لا يوفر نفس المرونة⁽⁴⁸⁾.

وتطبيق إسرائيل لهذه النظرية قبل حرب أكتوبر 1973، كان قائماً على أساس أن الخطوط الدفاعية في سيناء وهضبة الجولان - وهي خطوط تفتقر إلى العمق الدفاعي - هي خطوط التماس وهي ذاتها المجال الإنذاري، وهي أيضاً مكان إدارة القتال الدفاعي، وهي خطاً للإيقاف النهائي لتقدم قوات العدو إلى أن يتم الهجوم المضاد، بعد وصول قوات الاحتياط في آن واحد، لكن يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على الاستعداد للهجوم وعدم المفاجأة.

■ **نظرية الحدود الآمنة:** نتيجة لما اكتسبته إسرائيل من عمق استراتيجي في 1967 يوفر لها فترة مطولة من الإنذار المبكر، وخاصة على الجبهة الجنوبية في سيناء، فإن إسرائيل اتبعت استراتيجية "الحدود الآمنة" لأول مرة⁽⁴⁹⁾. وتقضي هذه الاستراتيجية كما عبر عنها رئيس الأركان الإسرائيلي في ذلك الوقت ديفيد إيلعازر: "إن الحدود الآمنة هي تلك الحدود التي تمنع الطرف الآخر من ضرب الأهداف الحيوية داخل الدولة، وذلك بواسطة القصف المدفعي، أو إطلاق الأسلحة الخفيفة، أو القيام بالغارات الليلية القصيرة. فيجب أن تكون الحدود الآمنة بعيدة عن الأهداف الحيوية، بحيث تضمن عدم وصول العدو إليها في الزخم الأولي لهجومه البري". وقال عنها أبا إيبان وزير الخارجية آنذاك: "الحدود الآمنة هي تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى الحرب الوقائية"⁽⁵⁰⁾.

ووفقاً للتصور الإسرائيلي في ذلك الوقت، فإن إسرائيل يمكنها أن تنزل هزيمة عسكرية بالجيش العربي داخل الأراضي المحتلة؛ لأن هذا الاتساع يزيد من مدة الإنذار المبكر، ويمكن إسرائيل من استيعاب الضربة الأولى إذا هاجمتها القوات العربية.

ولكن كان تطبيق إسرائيل لهذه الاستراتيجية غير دقيق، لأنها تجاهلت ضعف فاعلية الإنذار المبكر الذي افترضته الاستراتيجية. فوجود الحشود العسكرية العربية الدائمة على طول الجبهات المختلفة، قد قلل بالفعل من إمكانية الحصول على مؤشرات مسبقة لاندلاع القتال، ولم يعد من الضروري أن تعبر القوات العربية المسافات الطويلة (في سيناء مثلاً)، قبل الوصول إلى مسرح العمليات مع إسرائيل كما كان الوضع عليه قبل 1967، وبالتالي فقد ازدادت إمكانية مباغته إسرائيل على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي⁽⁵¹⁾.

■ **التخلي عن الضربة الاستباقية:** كانت الحرب الهجومية قبل 1967 تمثل أساساً للسياسة العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي كانت تعتمد على الضربة الاستباقية. وهي استراتيجية ليست جامدة ثابتة، تقول بتوافر شروط معينة حتى يتم القيام بهذه الضربة، ولكن فيها مرونة وسلطة تقديرية لمنفذي ومطبقي النظرية، بما يجعلها تتناسب مع المواقف أو الأزمات الاستراتيجية المختلفة التي قد تواجه إسرائيل، بل إن حرب 1967 ذاتها كانت أحد نماذج الحروب الاستباقية. لكن بعد 1967، واتباع استراتيجية "الحدود الآمنة"، تم التخلي عن الضربة الاستباقية لعدة عوامل، أهمها⁽⁵²⁾: الخطأ في تحليل المعلومات عن النوايا والتحركات الهجومية العربية، والاعتماد الإسرائيلي على الحدود الآمنة في توفير فترة كافية للإنذار المبكر والاستهانة بقدرة الخصم العربي، خاصة بعد حالة الغطرسة التي أصابت إسرائيل بعد 1967، ومن ثم إيمانها بقدرتها على استيعاب الضربة الأولى إذا قامت بها الدول العربية، وأخيراً التخوف من رد الفعل الدولي، سواء التدخل السوفيتي، أو الإدانة الخارجية لها، أو عدم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

■ **نظرية الردع:** الردع يمثل ركناً أساسياً في نظرية الأمن الإسرائيلي؛ ولهذا تحدد السياسة العسكرية كيفية تحقيق الردع بأسلوب يناسب المرحلة. فإذا كان الردع -من المفهوم الإسرائيلي- لا يتحقق إلا من خلال القدرة على الحسم العسكري وتحقيق نصر واضح في كل مواجهة عسكرية مع العرب، فإن ذلك المفهوم قد ترسخ بعد 1967، بل إن نجاح الردع سيحمل العرب على إدراك أن الخيار العسكري لن يُجدي نفعاً مع إسرائيل، وأن السبيل الوحيد هو التسليم بوجود إسرائيل، وإجراء مفاوضات سياسية تحقق تسوية ترضى بها إسرائيل، وبالتالي يتحقق السلام الدائم. واعتمدت إسرائيل على تبني سياسة دفاعية قائمة على الردع، كبديل لسياستها الهجومية قبل 1967⁽⁵³⁾. وقد اعتمدت السياسة العسكرية الإسرائيلية، قبيل حرب 1973، على تطبيق الردع بالاعتماد على عدة اعتبارات، منها:

- ضخامة الخسائر العسكرية (المادية والمعنوية)، التي منيت بها الجيوش العربية في حرب 1967. بالإضافة إلى التقليل من القدرات العربية التخطيطية والتنفيذية، فقد كانت التقديرات الإسرائيلية تميل إلى التصديق بأن العرب لن

يتمكنوا من استعادة قوتهم العسكرية قبل عشر سنوات، على الرغم من وجود مؤشرات مخالفة لهذه التقديرات، مثل: حرب الاستنزاف.

- التفوق النوعي الذي برهنت عليه القوات العسكرية الإسرائيلية، خاصة في المجال الجوي.

- العمق الاستراتيجي الذي اكتسبته إسرائيل بعد حرب 1967، والذي يوفر لها حصانة داخل خطوطها الجديدة وحدودها الآمنة.

- إدراك العرب للمساندة الأمريكية الكبيرة لإسرائيل سيحول دون قيامهم بهجوم ضدها، خاصة مع وجود حالة انفراج دولي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. هذه الحالة التي جعلت الاتحاد السوفيتي يمد الدول العربية بأسلحة دفاعية، حرصًا على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

لكن الردع الإسرائيلي بعد حرب 1967 تجاهل أمرين شديدي الأهمية، الأول: الردع العسكري لا يعتبر فعالاً ضد الحرب التي يقصد بها تحقيق مكاسب سياسية، حتى لو كان ثمنها فشلًا عسكريًا، والدول العربية منيت بهزيمة غادرة حيث لم تحارب فعليًا في 1967، وكانت تريد الثأر لكرامتها، ومن ثم فإن الأهداف العربية ليست مجرد تحقيق نصر عسكري حاسم، بل كانت الحصول على الفرصة للثأر وبعض المكاسب العسكرية لتحريك الأوضاع السياسية، وبدء عملية تسوية بشروط في صالح الدول العربية إذا ما تمكنت من تحقيق مكسب على الأرض⁽⁵⁴⁾.

والأمر الثاني: أن الردع العسكري يشكل حلًا مؤقتًا وليس حاسمًا في أي نزاع، وفي حالة عدم وجود تسوية مقبولة لدى الطرفين، فإن عنصر الردع محكوم عليه بالفشل. وبعد حرب 1967 كان الوضع السياسي والعسكري في صالح إسرائيل تمامًا، وأظهرت إسرائيل تشددًا كبيرًا في التمسك بالأراضي العربية، والموقف الدولي متراح عن حسم الوضع، فأصبحت حالة اللا سلم واللا حرب ضد المصالح العربية. وفي حالة صراع استراتيجي ممتد كالصراع العربي الإسرائيلي، يصعب حسمه أو إنهاؤه حتى لو بنجاح عسكري كبير مثل الذي حققته إسرائيل في 1967، يصبح هدف الردع هو تأجيل ما بين المواجهات العسكرية⁽⁵⁵⁾.

ثالثاً: كيف واجهت إسرائيل حرب الاستنزاف؟

مثلت حرب الاستنزاف تحدياً كبيراً للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية التي اتبعتها بعد حرب 1967⁽⁵⁶⁾؛ إذ إنها تعني عدم نجاح الردع الإسرائيلي في منع الدول العربية من الهجوم على القوات الإسرائيلية التي احتلت أراضيهم، وانقسم الرأي بين النخبة الإسرائيلية إلى اتجاهين، الاتجاه الأول: اعتبر أن الهجمات المصرية أثناء حرب الاستنزاف هي مجرد رد فعل من النظام الجريح لإثبات استمرار قدرته على الفعل والتأثير للحفاظ على الرصيد السياسي له، واسترضاء الشعب المصري، والحفاظ على صورة النظام على المستويين العربي والدولي. وبالتالي اعتقد أصحاب هذا الرأي أن هذه الهجمات لا يمكنها تغيير الوضع القائم أو استرداد سيناء أو الجولان، خاصة بعد ضعف القدرة العسكرية لكل من مصر وسوريا.

الاتجاه الثاني: اعتبر أن الهجمات المصرية المتعددة والمتنوعة أثناء حرب الاستنزاف تعكس الروح القتالية للمصريين، ورفض الهزيمة وعدم الاستسلام لها؛ وأن مصر ستعمل جاهدة على إعادة بناء جيشها واسترداد أرضها المحتلة في سيناء، ولذلك يجب أن تعمل إسرائيل على إحباط الجهود المصرية وتضغط على النظام لإضعاف قدرة مصر على تحقيق هدفها المنشود. وكانت أكثر التقديرات أن مصر لن يُمكنها التفكير في الهجوم على إسرائيل قبل مرور عشر سنوات على الأقل. وجدير بالذكر أن الاتجاه الثاني قد ساد بعد وفاة الرئيس "جمال عبد الناصر".

1. استراتيجية "الاستنزاف المضاد":

مع تصاعد النشاط القتالي على الجبهة المصرية بعد حرب يونيو 1967 (حرب الاستنزاف)، لم يكن هدف إسرائيل في هذه الحرب أن تحتل المزيد من الأراضي، بل ترسيخ الوضع القائم والحفاظ على مكاسبها من حرب 1967، ولذلك طورت إسرائيل أهدافها في إطار سياسي عسكري للسيطرة على الموقف العسكري من خلال ثلاثة أمور، هي: التشبث بالأرض المحتلة ومنع المصريين من استعادة أي أجزاء من سيناء (سياسة "لا شبر")، ومحاولة إحباط العمليات العسكرية المصرية بتوجيه

أعمال قتال أشد، وأخيراً التأثير على الشعب المصري في الداخل ليضطر القيادة السياسية لإيقاف حرب الاستنزاف وتهدئة الموقف.

ووفقاً لما يذكره المحللون الإسرائيليون فإن إسرائيل اتبعت استراتيجية "الاستنزاف المضاد"، فمع تقدير إسرائيل بضعف الإمكانيات المصرية بعد الخسائر في حرب 1967، فلن يمكن للقوات المصرية الصمود والاستمرار في القتال لفترة طويلة. ومن هذا التصور المتعالي اتبعت إسرائيل الاستنزاف المضاد في خطة مقسمة لثلاث مراحل زمنية (الردع، والترويع، والسحق)، وفي كل مرحلة كانت تواجه جهداً مصرياً أقوى وأكثر ثباتاً في مراحل للعمل العسكري المصري خلال هذه الحرب، هي: الصمود، والدفاع النشط، والاستنزاف.

■ المرحلة الأولى (الردع الإسرائيلي في مواجهة الصمود المصري): حاولت إسرائيل تهدئة الموقف لتحقيق الأهداف السياسية بفرض الأمر الواقع وإقناع دول الغرب بأن الموقف في الشرق الأوسط مستقر، ولا داعي لأي جهود سلمية. خلال هذه المرحلة التي استمرت من يونيو 1967 حتى 14 مارس 1968، كانت القوات الإسرائيلية مكشوفة تماماً، وتعتمد على حشد أسلحتها من دون إنشاء تجهيزات هندسية ملائمة لمسرح العمليات. اتسمت المرحلة بالاشتباكات المتباعدة، استخدمت فيها المدفعية كسلاح رئيسي، فضلاً عن المعارك البحرية والجوية. واستهدفت إسرائيل أهدافاً مدنية في التجمعات السكانية وأهدافاً صناعية في منطقة القناة.

ومن 15 مارس 1968 وحتى نهاية المرحلة اتجهت إسرائيل لإنشاء خط بارليف الأول، مستغلة الإمكانيات المحلية المتاحة. وبدأت القوات الإسرائيلية في التحصن داخل دفاعات ثابتة على طول الضفة الشرقية للقناة، بهدف تأمين هذه القوات ضد الاشتباكات المصرية المتصاعدة. وقد حشدت إسرائيل في هذه المراحل عدداً من راجمات الصواريخ ومدفعية ثقيلة؛ بهدف إحداث التأثير المناسب على مدن القناة، والأهداف الاقتصادية المصرية لإجبار القيادة المصرية على الحد من توجيه نيرانها ضد القوات الإسرائيلية. ولم تتمكن إسرائيل من ردع القوات المصرية ومنعها من الاستمرار في الهجمات، خاصةً بعد أن قامت مصر بتهجير سكان مدن

القناة إلى داخل الوادي، ونقلت المنشآت الصناعية الرئيسية إلى مناطق أكثر أمناً، مما يعني أن الصمود المصري تغلب على الردع الإسرائيلي وأفضله.

- المرحلة الثانية (الترويع الإسرائيلي في مواجهة الدفاع النشط المصري): طورت مصر الأعمال القتالية من الصمود إلى الدفاع النشط، وهذا دفع إسرائيل لأن يكون هدفها "احتواء الرد المصري الإيجابي"، فقد قامت مصر بالقصف المدفعي في سبتمبر وأكتوبر 1968، حيث استهدفت جميع راجمات الصواريخ الإسرائيلية. وهنا طورت إسرائيل استهدافها من الجبهة ومدن القناة إلى العمق المصري في الدلتا والصعيد؛ حيث الكثافة السكانية العالية، ومحدودية الانتشار العسكري المصري في الصعيد في ذلك الوقت. والترويع الإسرائيلي الذي قصده إسرائيل هو ترويع المدنيين المصريين للضغط على النظام المصري وإحراجه والضغط عليه للحد من الأعمال القتالية الموجهة ضد إسرائيل على الجبهة وفي ميادين القتال. وفي هذه المرحلة لم تنجح إسرائيل أيضاً في تحقيق أهدافها، ولم تجبر مصر على إيقاف الأعمال القتالية.
- المرحلة الثالثة (السحق الإسرائيلي في مواجهة الاستنزاف المصري): تلقت القوات الإسرائيلية ضربات شديدة في هذه المرحلة التي يؤرخ لها من يوم 8 مارس 1969، وأصبح التفوق المدفعي المصري واضحاً، وتمكنت القوات المصرية من اختراق الحصون الإسرائيلية من خلال المزاغل (فتحات المراقبة). ولجأت إسرائيل لتوسيع مسرح العمليات، واستهدفت طيرانها المدنيين في وقائع غادرة (ضرب مدرسة الأطفال في بحر البقر، وعمال مصنع حديد أبو زعبل)، خروجاً على كل قواعد القانون الدولي الإنساني الذي ينظم قواعد النزاعات المسلحة، وخروجاً على الأخلاقيات الإنسانية. وتسبب هذا الموقف في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر حسماً بطرح مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار، بعد أن تضررت صورة إسرائيل نسبياً أمام المجتمع الدولي بمهاجمة المدنيين.

2. آليات إسرائيلية لمواجهة حرب الاستنزاف:

ذكر الرئيس الراحل السادات: "إن العدو الإسرائيلي - كما نرى - انتهج لنفسه سياسة تقوم على التخويف والادعاء بتفوق لا يستطيعه العرب.. وهذا هو أساس نظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم على الردع النفسي والسياسي والعسكري. إن

نقطة الأساس في نظرية الأمن الإسرائيلي هي الوصول إلى إقناع مصر والأمة العربية بأنه لا فائدة من تحدي إسرائيل، وبالتالي فليس هناك مفر من الإذعان لشروطها، حتى وإن تضمنت هذه الشروط تنازلات عن السيادة الوطنية⁽⁵⁷⁾. واعتمدت إسرائيل على مجموعة من الآليات للحد من تأثير العمليات المصرية أثناء حرب الاستنزاف، وقد تنوعت ما بين تحصين قواتها والهجوم على المصريين (عسكريين ومدنيين)، ويمكن استعراض نماذج من هذه الآليات فيما يلي:

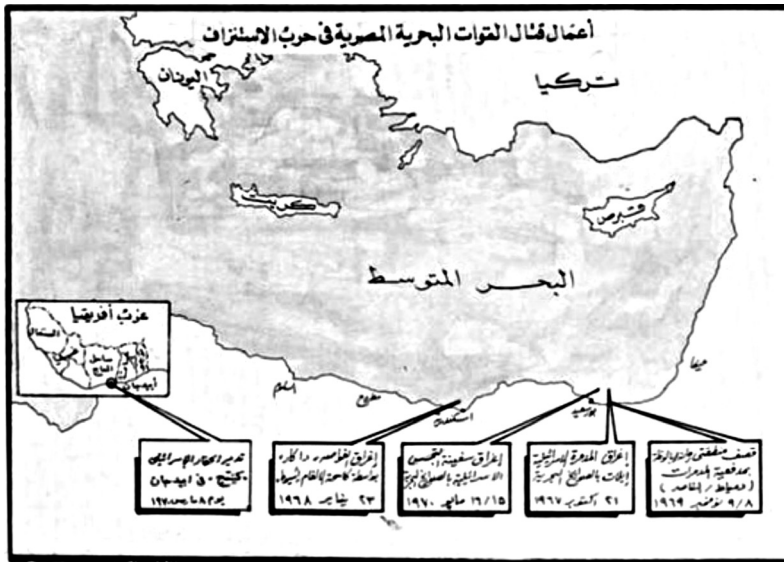
■ **جس النبض:** اتبعت إسرائيل استراتيجية "جس النبض"، وهي إحدى استراتيجيات إدارة الصراع، لفرض الأمر الواقع على مصر وتأكيد سيطرة إسرائيل على سيناء. وقد حدث ذلك بعد معركة "رأس العش"، التي مثلت شرارة الأمل وبثت روح الصمود في المصريين؛ حيث وافقت مصر وإسرائيل على وضع نقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة على جانبي قناة السويس ووصلت القوات فعلاً يوم 11 يوليو 1967. وعند تحديد النقاط أصرت إسرائيل على أن يكون خط وقف إطلاق النار في منتصف المجرى المائي لقناة السويس، بينما رفضت مصر تماماً.

وفي محاولة لفرض رؤيتها بالقوة، أنزلت إسرائيل قوارب مطاطية إلى القناة في منطقة جنوب القنطرة، وفي مناطق متفرقة من القناة يوم 14 يوليو 1967، لاختبار رد الفعل المصري، ومدى قبول المصريين لتصور إسرائيل. لكن القوات المسلحة المصرية رفضت هذا المنطق، وفتحت النيران على هذه القوات، ونشبت يومي 14 و15 يوليو من هذا العام معارك عنيفة بالطيران والمدفعية، وبعدها لم تتكرر أي محاولات إسرائيلية مماثلة، وساد الجبهة بعدها فترة هدوء نسبي. ثم محاولة إسرائيلية ثانية لجس النبض بإعطاء نفسها حق المرور في خليج السويس؛ حيث ردت القوات المصرية بعنف على الزوارق الإسرائيلية في شمال خليج السويس في 4 سبتمبر من العام نفسه، وكبدتها خسائر كبيرة.

■ **هجمات عسكرية إسرائيلية:** حاولت إسرائيل إحكام السيطرة على سيناء وردع المصريين عن محاولة استرداد سيناء، ولذلك استمرت الاشتباكات بين الطرفين من بعد يونيو 1967 وحتى عام 1970 (قرار وقف إطلاق النار)، غير أن إسرائيل تعاملت مع تلك الاشتباكات العسكرية بدوافع متعددة بعضها لجس النبض

واختبار القدرات، وبعضها اشتباكات استفزازية لإثبات القوة، وبعضها انتقامية. والهدف واحد في كل الاشتباكات هو منع استمرار الأعمال القتالية المصرية، وإحباط الروح المعنوية المصرية لمنعهم من استرداد سيناء. وهناك نماذج متعددة لهذه الهجمات الإسرائيلية توضح دوافعها المختلفة، ومن أبرزها:

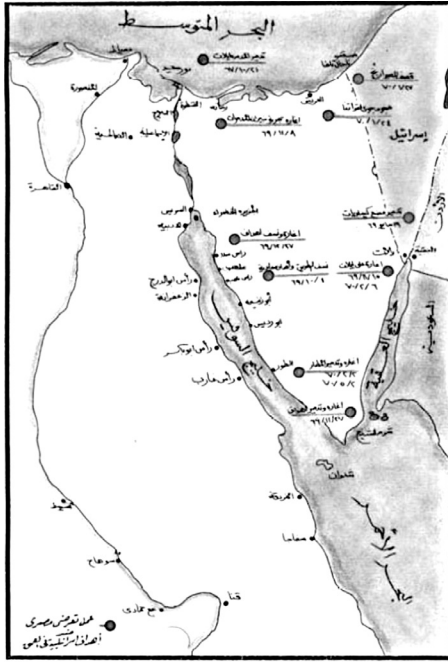
- انتهاك المياه الإقليمية المصرية في البحرين المتوسط والأحمر، مستغلة مدفعيتها الرابضة على الضفة الشرقية للقناة والتي تهدد مدن القناة بسكانها المدنيين قبل تهجيرهم إلى الداخل. من الأعمال الاستفزازية الإسرائيلية على هذا المستوى، دخول المدمرة الإسرائيلية إيلات ومعها زوارق طوربيد داخل مدى المدفعية الساحلية في بورسعيد، ثم مهاجمة الزوارق المصرية المدفعية. وكررت هذا الفعل المستفز عدة مرات حتى تمكنت قوات البحرية المصرية من تدميرها.



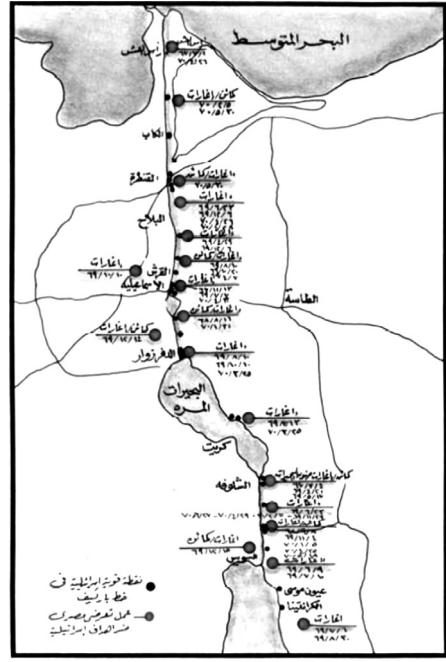
أعمال قتال القوات البحرية المصرية في حرب الاستنزاف

- إغارات انتقامية للرد على إغراق المدمرة إيلات والمدمرة داكار الإسرائيلية، والإغارة على نقاط المراقبة المصرية المنتشرة على خليج السويس باستخدام قوات الكوماندوز المنقولة بحراً، والإغارة على منطقة جنوب أبو الدرج في خليج السويس باستخدام ثلاثة زوارق إبرار بحري محملة بالدبابات والعربات المدرعة.

- تهديد الجبهة الداخلية ومهاجمة العمق المصري: مُنيت إسرائيل بخسائر كبيرة خلال حرب الاستنزاف، أهمها تأثر الروح المعنوية للقوات الإسرائيلية الموجودة في سيناء سلباً، ولذلك استخدمت إسرائيل قواتها الجوية المتقدمة الحديثة حينها (طراز الفانتوم وسكاي هوك)، لتقصف مواقع المدفعية والدفاع الجوي، والإغارة على عمق الأراضي المصرية.



الإغارات المصرية في عمق العدو
خلال حرب الاستنزاف



أعمال قتال الداوريات والكمائن الناجحة للقوات المصرية
على جبهة القناة خلال حرب الاستنزاف

- استهداف مواقع مدنية: قصف قطار السكة الحديد في منطقة الشلوفة بين الإسماعيلية والسويس، ردًا على فشل القوات الإسرائيلية في الإغارة على منطقة جنوب البحيرات. وقصف محطة محولات نجع حمادي وإصابة بعض المدنيين بالقرب من إدفو.

- هجمة الزعفرانة: قامت إسرائيل بعملية إنزال سرية دبابات (T-55) في منطقة أبو الدرج على ساحل البحر الأحمر متجهة للزعفرانة، دمرت خلالها أهدافًا متعددة، مستغلة خلو المنطقة تمامًا من القوات العسكرية المصرية، سوى بعض

نقاط المراقبة. وقد وظفت إسرائيل هذه الهجمة دعائياً لرفع الروح المعنوية لجنودها وإظهار قوتها، على الرغم من أن تأثير الهجمة عسكرياً كان محدوداً.

- التمهيد لإدخال القوات الجوية في الاستنزاف، وقد تطلب ذلك استهداف مواقع منعزلة على ساحل خليج السويس والبحر الأحمر للتمهيد للدفع بالطيران الإسرائيلي، كان أهمها محاولة الإغارة على الجزيرة الخضراء شمالي الخليج في 19 يوليو 1969 واستهدفت موقع الرادار في الجزيرة، وكذلك القصف الجوي ضد وحدة الرادار المصرية في الأردن في 22 أبريل 1969.

- الخطة الإسرائيلية "بريما": تصاعدت الأعمال القتالية المصرية بشدة خلال عام 1969 وزادت خسائر إسرائيل، فاتجهت للتفكير في مستوى آخر من العمل العسكري وهو إدخال القوات الجوية للعمق المصري، كأفضل بديل بين البدائل المطروحة لإيقاف العمليات المصرية⁽⁵⁸⁾. وقام الجنرال "عيزرا وايزمان" بوضع الخطة "بريما" لتصعيد الاستنزاف المضاد باستخدام القوات الجوية، وتم تحديد ثلاثة بدائل للتصعيد، الأول: شن حرب جوية شاملة ضد أهداف عسكرية ومدنية دون التقيد بوقت زمني حتى ترسخ مصر لإيقاف حرب الاستنزاف. الثاني: شن حرب جوية محدودة (لمدة 2-3 أسبوع) تتصاعد في مراحل متتالية، وتهاجم أهدافاً مدنية وعسكرية، حتى تضطر القيادة المصرية لإيقاف حرب الاستنزاف. أما البديل الثالث: قصر أعمال الطيران الإسرائيلي على عدد محدود من الأهداف العسكرية طبقاً لتطور الموقف.

وتم اختيار البديل الأول مع ضرورة الحصول على تصديق مسبق لكل إغارة من وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيسة الوزراء. وبالفعل استمر القصف الجوي الكثيف على أهداف متعددة، ترى إسرائيل أنها مؤثرة في الرأي العام المصري، ولذلك قصفت أهدافاً على محور القاهرة - السويس، وفي منطقة دهبور، وحلوان، ووادي حوف. ووفقاً لتصريح جولدا مائير لصحيفة "الفيننشال تايمز" يوم 6 يوليو 1970 فإن الطائرات الإسرائيلية كانت تُسقط ألف قنبلة على المصريين يومياً!

- هجمات إسرائيلية دون تأثير عسكري، قامت إسرائيل بشن ثلاث إغارات في منطقة التينة (بين بورسعيد والقنطرة) باستخدام قوات المظلات والضفادع البشرية خلال السبعة شهور الأولى من عام 1970. وقد سبقتهم هجمة إسرائيلية

على جزيرة شدوان في يناير 1970 قامت من خلالها بإبرار بحري وجوي وقصف جوي استمر لعدة ساعات على الجزيرة وبعض مدن البحر الأحمر.

■ **شبكة من التحصينات (خط بارليف):** بدايةً من معركة "رأس العش" في أول يوليو 1967 والاشتباكات التالية عليها -جس النبض- أدركت إسرائيل أن القوات المصرية ستستمر في مهاجمتها، وتكبدت خسائر كبيرة بالفعل في هذه الاشتباكات. ومع هذا الإدراك أمرت القيادة الإسرائيلية أن تقوم القوات بإنشاء مواقع ميدانية محصنة على طول المواجهة، وبدأت التحصينات للقوات الإسرائيلية باستخدام الموانع الطبيعية التي كسبتها في الحرب. وهنا يمكن الإشارة إلى إنشاء مانع ترابي محصن هو خط بارليف، بالإضافة إلى ارتكاز الخطوط الدفاعية الإسرائيلية على موانع طبيعية (قناة السويس، ونهر الأردن، ومرتفعات الجولان) وهي أنسب وأقوى أنواع الدفاعات بالنسبة لإسرائيل، مما يسهل مهمة القوات الإسرائيلية في الدفاع، ويجعل مهمة القوات العربية المهاجمة شاقة ومعقدة، وعلاوة على ذلك تحقق هذه الحدود الأمانة لإسرائيل أحد مبادئ الحرب الرئيسية وهو مبدأ (الاقتصاد في القوة)، إذ تحتاج إلى قوات قليلة للدفاع والمراقبة ووقف الهجوم العربي لأطول مدة ممكنة ريثما تتم تعبئة الاحتياطي وتحريك التشكيلات المقاتلة من العمق إلى المواقع المحددة لها في الخطة.

وقرر "حاييم بارليف" رئيس الأركان الإسرائيلي في 1967 إقامة تجهيزات حصينة لوقاية القوات الإسرائيلية على طول القناة، وتم التنسيق بين رئاسة الأركان وقائد المنطقة الجنوبية مع الاستعانة بخبراء من ألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة، من أجل إقامة خط تحصيني، وهو ما عُرف باسم خط بارليف نسبة إلى رئيس الأركان، بهدف استمرار بقاء إسرائيل في سيناء، ولذلك كان هذا الخط يهدف إلى الدفاع عن سيناء، ومنع القوات المصرية من العبور شرقاً وتدميرها في المياه قبل عبورها إلى الشاطئ الشرقي، وتأمين القوات الإسرائيلية على خط الجبهة في سيناء، وتقليل تأثير ضربات المدفعية المصرية عليهم، وكذلك اعتبر الخط موضعاً أمامياً لمراقبة أوضاع القوات المصرية.

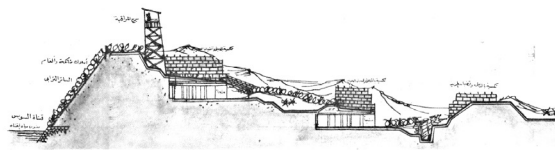
وانتهى بناء الخط في 15 مارس 1969، واستخدمت إسرائيل في بنائه إمكانيات محلية، تكون الخط من 22 موقعاً حصيناً يحتوي على 31 نقطة أمنية قوية، محصنة

بكتل حجرية ورمال، وأمام هذه النقاط تم إقامة مانع ترابي مرتفع (ارتفاعاته تتراوح ما بين 16 و22 متراً) وذلك على حافة القناة مباشرة بطول الضفة الشرقية للقناة.

وبعد وقف إطلاق النار في أغسطس 1970، طورت إسرائيل خط بارليف، بعد أن تمكنت القوات المصرية من تدمير بعض أجزائه خلال حرب الاستنزاف، فأعادت بناء النقاط الحصينة بأسلوب متقدم باستخدام الكتل الخرسانية، واستبدال المزاغل بالخنادق المتخفية، وإنشاء حفر دبابات على طول الساتر (160 كم)، تتباعد كل حفر عن الأخرى بحوالي 100 متر.



قطاع رأس في إحدى المنطقتين



(.... ويتكون خط بارليف من ٩٢ موقعاً حصيناً، تضم ٣١ نقطة قوتية)



ثم زادت إسرائيل من التحصينات بإنشاء خط دفاعي ثانٍ على مسافة من 500 - 3000 متر، ليسمح بانتشار قوات الاحتياطيات القريبة من سيناء. ثم خط المدفعية على مسافة 5-8 كم، وتنتشر عليه القيادات بمستوياتها المختلفة وبعض الاحتياطيات التكتيكية على مسافة 20-30 كم، ثم معسكرات تخزين أسلحة قوات الاحتياط في عمق سيناء وداخل إسرائيل، مع تجهيز نقاط تمرکز بحرية على طول الشاطئ.

واطمأنت إسرائيل لتحصيناتها للإبقاء على سيناء، وقال موشيه ديان في ذلك: "إن محاولة عبور المصريين للقناة مستحيلة، ولو حاول المصريون النزول إلى قناة السويس، فربما يتغير لونها من اللون الأزرق إلى اللون الأحمر لكثرة خسائرهم".

مجمل القول، حاولت إسرائيل منع حرب الاستنزاف من بدايتها، ولم تتمكن من هذا فطورت مواجهتها لاستنزاف مضاد، ولم تتمكن أيضاً من إيقاف قتال المصريين ولم ترددهم عن محاولة استرداد سيناء، وفي كل مرحلة كانت الخسائر الإسرائيلية تتزايد وقدرتها على السيطرة على الأرض لا تكتمل، وهذا دفعها لقبول مبادرة الولايات المتحدة "مبادرة روجرز". وقبلت الأطراف المبادرة وأعلن وقف إطلاق النار اعتباراً من 8 أغسطس 1970.

رابعاً: سياسات إسرائيل في مرحلة ما بعد حرب 1967

كان الهدف الاستراتيجي لإسرائيل بعد حرب 1967 هو منع الهجمات المصرية وإنهاء حرب الاستنزاف بالقوة؛ حفاظاً على المكاسب الإسرائيلية الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ولذلك قامت إسرائيل باتباع سياسات تدير بها هذه المرحلة لتحقيق هذا الهدف. وقد أدارت المرحلة من خلال سياسات متعددة على كافة المجالات، ويمكن توضيح أبرز هذه السياسات فيما يلي:

1. على المستوى العسكري، اتبعت استراتيجية دفاعية مركبة، وواجهت خلالها الهجمات المصرية على القوات الإسرائيلية أثناء حرب الاستنزاف (1967-1969)، كما سبقت الإشارة لذلك.

2. على المستوى الدبلوماسي، استغلت إسرائيل علاقاتها القوية بالولايات المتحدة الأمريكية في منع إصدار مجلس الأمن قراراً يُدين هجومها على الأراضي العربية في حرب 1967. لم تكن هنالك استجابة إسرائيلية لمبادرات للتسوية قبل مبادرة روجرز عام 1970، ولذلك يصعب الحديث عن دبلوماسية للتفاوض؛ إذ إن إسرائيل كانت تسيطر على الأراضي المصرية وتستغلها وتمارس الحكم فيها (حاكم عسكري)، ولذلك كانت ترفض العودة لحدود 4 يونيو 1967، وتشترط ألا يكون هناك تفاوض مع الدول العربية مجتمعة، لكن لا بد من التفاوض الثنائي. ولم تقبل بمبادرة الولايات المتحدة عام 1970 إلا بعد تفاقم الخسائر التي لحقت بقواتها، وبضغوط من الولايات المتحدة ذاتها.

3. أدركت إسرائيل أن الدول العربية الأساسية لن تستسلم لنتائج حرب 1967، ولكنها لا تستطيع أيضاً أن تبدأ حرباً ضد إسرائيل بعد أن تم تدمير أهم الجيوش العربية، وضعف الأوضاع الاقتصادية لها، خاصة بعد حرمان مصر من مصدر أساسي في إيراداتها متمثلاً في قناة السويس. وقَدّرت الإدارة الإسرائيلية أن الشعوب العربية ستمنع قادتها عن الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل، بعد أن شعرت بالتهديد الإسرائيلي لوصول إسرائيل إلى العمق المصري، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، اعتبرت أن الاختلافات بين الدول العربية تحول دون نجاح أي تنسيق بينها لمواجهة إسرائيل عسكرياً. ولذلك فقد فسرت إسرائيل زيادة الاتصالات الدبلوماسية بين الدول العربية، خاصة بين مصر وسوريا والسعودية، بأنها محاولة عربية للتنسيق السياسي فيما بينها للدخول في تسوية سياسية مع إسرائيل.

4. على المستوى الدعائي، عملت إسرائيل على توظيف بعض هجماتها أثناء حرب الاستنزاف دعائياً لرفع الروح المعنوية لقواتها ولإظهار قوتها، وكذلك لمساندة الإعلام الدولي لها في الترويج لأهدافها السياسية قبل حرب 1967 وبعدها، ثم لتبرير -وربما التعقيم- مهاجمتها للمدنيين في مصر. وبصورة عامة، كان الهدف الأساسي للدعاية الإسرائيلية التأكيد على عدم قدرة العرب على استرداد أراضيهم التي احتلتها.

وقد انعكست إدارة إسرائيل للمرحلة على اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي خلال المرحلة التي تشملها الدراسة، إذ إنه بعد انتهاء حرب 1967، وما تم تحقيقه من إنجازات، استقبلها الجمهور الإسرائيلي بمفاجأة، مقارنة بأجواء اليأس العامة التي سبقت الحرب. وللحظة بدا أن حروب إسرائيل مع جيرانها قد انتهت، بعد أن منيت الجيوش العربية آنذاك بهزيمة قاسية، إلا أن سرعان ما تبين أن الأمر لم يكن كذلك، حيث لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي تصور معين إزاء مقاومة الجيوش العربية ورفضها للهزيمة، حيث لم يقدّر بصياغة خطة دفاعية للاحتفاظ بالمناطق المحتلة.

لم يقتصر تأثير حرب الاستنزاف في الفترة من 1967-1970 على القوات الإسرائيلية، بل امتد إلى الرأي العام، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

- أثر الدعاية الإسرائيلية في التغطية على الاخفاق العسكري: ما إن انتهت حرب الأيام الستة، وبدأت حرب الاستنزاف، أصبحت إسرائيل في مركز الاهتمام الدولي. وفي الفترة من 1967-1970 تضاعف عدد المراسلين الأجانب في إسرائيل، كل هذا دون زيادة إمكانيات التعامل معهم. فقد شهدت إسرائيل في عام 1970 للمرة الأولى حرباً لا نهاية لها، لا منتصر فيها ولا خاسر، مع علامات استفهام، ومع الكثير من الإرهاق وإراقة الدماء. ولأول مرة دارت معارك طويلة بعيداً عن الأنظار، لخصها الأديب والصحفي الإسرائيلي حاييم جوري في عبارة "تل أبيب مضاءة والقناة تحترق".
- رغم محاولات الدعاية الإسرائيلية في الداخل والخارج للتغطية على الخسائر البشرية التي تكبدها الجيش الإسرائيلي في حرب الاستنزاف؛ فإن تقارير عبرية قد كشفت بعد عقود من الحرب عن عدد القتلى الذي وصل إلى 367 جندياً على جبهة قناة السويس، وحوالي ألف إسرائيلي خلال تلك الفترة في جميع القطاعات (في غور الأردن، هجمات المقاومة في الشمال، القصف السوري) - فيما استمرت المحاولات الإسرائيلية المستميتة للتغطية على تلك الخسائر الفادحة في الأرواح.
- كان الشعور السائد في تلك الفترة بين أوساط الجمهور الإسرائيلي رغم محاولات الدعاية الإسرائيلية للتغطية على الإخفاق العسكري بأن الناس يموتون من أجل لا شيء. وفي عام 1969، تم تشبيه الدولة بثعبان يحاول ابتلاع بقرة، وهو

ما كان محل نقد لاذع حيث لم يحظَ بإعجاب القيادات. ولذلك تجلت النتائج العكسية للخطاب الدعائي المضلل على حماسة الشباب، حيث بدا الشباب الإسرائيلي خلال هذه الفترة في الغالب غير مبالي بما يحدث حوله، وهذه كارثة عاشتها إسرائيل آنذاك.

■ بالبحث عن الدعاية الحماسية لخدمة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تظهر تشكيلة واسعة من القصائد والكتب والمسرحيات المكتوبة والمثلة في السنوات 1969-1970، والمُسَخَّرَة في غالبيتها لدعم الجيش والجنود والقيادة وإشعال الحماسة الوطنية. فيما كانت هناك بعض الأعمال الفنية والرسائل الاحتجاجية التي تدعو للسلام والتي عملت القيادات الإسرائيلية على حظرها ومنهم فرقة "ناحال" التي غنت "قصيدة سلام". فيما حاول تيار اليسار توجيه رسائل احتجاجية على الأوضاع إلى رئيسة الوزراء "جولدا مائير" في عام 1970 ومن بين ما جاء فيه: "لا نعرف إن كنا سنتمكن من إنجاز ما هو مكلف بنا في الجيش تحت شعار «لا خيار»" (59).

■ وفي كلمتها في افتتاح الدورة الصيفية للكنيست عام 1969، أشارت رئيسة الوزراء جولدا مائير إلى الأخبار الكاذبة التي نشرت في صحف الدول العربية وقالت: "إن الأخبار الكاذبة هي شرمريض، يأكل في أوساط الدول العربية وتسبب أيضاً قرارات سياسية وعسكرية فاشلة. نحن ننقل الحقيقة إلى الشعب، والحكومة تنقل الحقيقة إلى الشعب. ومن هنا همسات الثقة التي تسود إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالشأن الأمني. نحن لا نؤمن بإخفاء الحقيقة عن الجمهور. ولا نستطيع التعايش مع أسلوب الأخبار الكاذبة، وسنستخدم أيضاً أسلوب الإبلاغ الصادق، حتى لو اضطررنا إلى إعلان أخبار حزينة" (60).

■ ومن خلال تحليل الدعاية الإسرائيلية في الفترة من 1969-1973، يتبين أن هناك دوافع نتاج إملاءات من المؤسسة العسكرية في محاولة لتجنب الحديث أو الاحتجاج أو حتى ذكر الإخفاقات والخسائر في هذه الحرب، لذلك يمكن أن نطلق عليها عبارة "الحرب المنسية"، إلا أن الجنود والضباط الذين عاصروها بالطبع لم ينسوها ولو ليوم واحد كونها مختلفة ولا يمكن نسيانها. ويرتبط بذلك دور الرقابة العسكرية في ممارسة التضليل الإعلامي والتخديم دون دراية على خطة خدعة الخداع الإستراتيجي

للجيش المصري، وذلك من خلال تعمد إخفاء الحقائق عن استعدادات الجيش المصري فعلياً للحرب لاسترداد الأرض في معركة الكرامة. فقد حذر محررو الشؤون العسكرية ومنهم يعقوب إيريض مراسل الشؤون العسكرية بصحيفة معاريف الأوسع انتشار التي كانت تصدر مساءً آنذاك من اندلاع الحرب في مقالة له، إلا أن الرقابة العسكرية حذفت معظم محتواها، واختارت ترك الجملة التي أنهت المقال، وهي جملة تم الكشف عنها بعد أقل من 24 ساعة من اندلاع الحرب على أنها جملة بائسة، حيث ورد نصاً في المقال: "قوات الجيش الإسرائيلي تتابع بيقظة ما يجري على الجانب المصري، وقد تم اتخاذ كل خطوة لمنع المصريين من القيام بالمفاجأة".

■ يكشف تحليل المضمون لنص صحيفة "معاريف" قبيل ساعات من الحرب عن ملاحظة الإخراج الصحفي للصفحة الرئيسية لصحيفة "معاريف"، حيث نُشر خبر الإنذار للمراسل يعقوب إيريض في وسط الصحيفة وليس كعنوان رئيسي ومانشيت؛ ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك كيف عمقت الرقابة العسكرية صدمة الجمهور الإسرائيلي من اندلاع الحرب، وذلك في ضوء عمليات التضليل الإعلامي التي استهدفت التقليل من قدرات الجيش المصري، وتشويه صورة جنوده وقياداته مقابل التفاخر بقوة الردع الإسرائيلية⁽⁶¹⁾.

■ ممارسات غير مهنية من المؤسسة العسكرية بهدف تضليل الرأي العام الإسرائيلي وإخفاء المعلومات عن قدرات الجيش المصري منذ حرب الاستنزاف حتى قبيل حرب أكتوبر، فقد اتبع المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي كذلك القسوة مع المراسلين للشؤون العسكرية، حيث عمل على ممارسة سياسة تحديد الأولويات والتي كانت ملحوظة للغاية وتضر بشكل كبير بالشعور بالأمن بالأخص لدى سكان الجنوب. وقد وردت شهادات أخرى تُدلل على ممارسة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي التضليل الإعلامي قبيل حرب أكتوبر، من بينها شهادات عن الإخفاق العسكري، إذ كشف المعلق للشؤون العسكرية رون بن يشاي، الذي كان مراسلاً عسكرياً وقت الحرب، في كتاب له كيف منع المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "بنحاس لاهاف" عشية الحرب نشر رأي معلومات توضح حجم الخسائر التي تلحق بالجيش.

■ كشفت استطلاعات الرأي العام التي أجريت على عينة من اليهود فقط خلال الفترة من 1969-1973 حيال القضايا محط اهتمام الجمهور الإسرائيلي عند الادلاء بأصواتهم في الانتخابات أن القضايا الخارجية والأمنية قد استحوذت على القدر الأعظم من الاهتمام. ففي انتخابات عام 1969 إبان حرب الاستنزاف، أشار 80% من المشاركين في الاستطلاعات إلى أن القضايا الخارجية والأمنية باعتبارها المشكلة الأكثر أهمية التي يتعين على الحكومة معالجتها خلال هذه الفترة، وذلك لأن هدف مصر هو الضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة⁽⁶²⁾.

وبناءً على تحليل الأجواء التي سادت السنوات التي سبقت حرب أكتوبر، يتبين مدى تأثير المعالجة الإعلامية في الصحف العبرية بالتوجيه من الجيش والمستوى السياسي.

خامساً: مدى فاعلية استراتيجية إسرائيل قبل حرب أكتوبر 1973

اتّبعَت إسرائيل عدة استراتيجيات بعد حرب 1967، استراتيجيات عسكرية دفاعية (الحدود الآمنة والدفاع الثابت)، تخللتها استراتيجية الاستنزاف المضاد خلال الفترة من يوليو 1967 إلى أغسطس 1970. واستراتيجيات سياسية حاولت من خلالها توظيف أدواتها الدعائية والدبلوماسية والاقتصادية واستثمار السياق المحيط داخلياً وخارجياً لتحقيق الاستقرار وتثبيت بقائها في الأراضي العربية التي احتلتها في 1967، وباستخدام كافة هذه الاستراتيجيات، يكون السؤال المنطقي: إلى أي مدى نجحت إسرائيل في تحقيق أهدافها في هذه المرحلة؟

وما يظهر من متابعة أداء إسرائيل من بعد 1967 وحتى قبل 1973 يوضح أنها لم تستطع أن تحقق أهداف استراتيجياتها المتعددة كما سبق توضيحها، ولا يعني هذا أنها لم تحقق مكاسب؛ لأنها حققت مكاسب بالفعل، أبرزها: استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي العربية التي احتلتها، وتوسع مساحتها عن عام 1948، وما زالت محتفظة بأراضي عربية احتلتها منذ حرب 1967 (الجلولان) والضفة الغربية لنهر الأردن (رغم تولي السلطة الفلسطينية شؤون الحكم الذاتي في الضفة منذ

عام 1993 بعد اتفاقية أوسلو، لكنها بدون سيادة فلسطينية)، وتوثيق علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاحتفاظ بدعمها العسكري والسياسي بما ظهرت عليه إسرائيل كحليف قوي في الشرق الأوسط. كما تأكدت إسرائيل من حدود الدعم السوفيتي للدول العربية بعد 1967، وأنه حريص على الاحتفاظ بوفائه مع الولايات المتحدة. كما ساعد انتصار إسرائيل في 1967 على تحسين اقتصادها وزيادة نسبية في الهجرات إليها، بالإضافة إلى استقرار الحكم.

كل هذه المكاسب ولم تحقق أهدافها الاستراتيجية في هذه المرحلة، ويمكن تفسير تلك النتيجة بجملة من العوامل، أهمها:

1. لم تكن إسرائيل مدركة وجود احتمالات لحرب جديدة شاملة بعد 1967؛ نتيجة لإدراكها للبيئة المحيطة، وكان تقدير إسرائيل لحرب الاستنزاف أنها رد فعل وانتهى بقبول مبادرة روجرز. وقدرت الإدارة الإسرائيلية أنها استطاعت ردع الدول العربية بعدما ثبت ما تمتلكه من قدرة نووية، وفي هذا ما يكفي لأن يكون قوة رادعة إسرائيلية أمام أي هجوم عربي محتمل. فقد اعتقد وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان أن الدول العربية لن تقدم على الحرب مع إسرائيل قبل أوائل الثمانينيات؛ فالعرب يحتاجون عشرين سنوات على الأقل لامتلاك قدرة نووية خاصة بهم يحيدون بها القدرة النووية الإسرائيلية. ولن يتمكنوا من ذلك إلا بمساعدة سوفيتية، ولكن بعد أن طرد الرئيس السادات الخبراء السوفييت عام 1972 أصبحت هذه المساعدة غير واردة في الإدراك الإسرائيلي، بل لقد وصلت افتراضات ديان إلى القول بأن القدرة النووية الإسرائيلية يمكنها ضرب أهداف سوفيتية بما يشكل رادعاً للاتحاد السوفيتي لعدم تقديم أية مساعدات نووية للدول العربية⁽⁶³⁾.

2. فشل أجهزة المعلومات الإسرائيلية في تحليل المعلومات، ومن ذلك يتضح أن المعلومات التي توفرت للإدارة الإسرائيلية كانت كافية لأن تستعد إسرائيل لهجوم عربي، ولكنها أخطأت في تحليل هذه المعلومات، وتعاملت معها بصورة غير رشيدة على الأقل في بداية الأزمة نظراً لعدة أسباب، أهمها: الإدراك الإسرائيلي لمحددات البيئة المحيطة، والانهيار وعدم الموضوعية في التحليل، فقد كانت الإدارة الإسرائيلية منحازة لفكرة

التفوق الإسرائيلي والضعف العربي، ولذا لم تستطع استيعاب المعلومات التي تخالف النسق العقيدي لصانع القرار، فتم استبعادها أو تفسيرها بما يتلاءم مع هذا النسق.

فقد تعاملت النخبة الإسرائيلية بطريقة عقائدية، استناداً إلى نموذج تحليلي تمت صياغته على مدى عدة سنوات، عُرف هذا النموذج لاحقاً باسم "التصور أو المفهوم"، وأثبت بعد فوات الأوان أنه معيب، على الرغم من اعتماده على معلومات عالية الجودة وموثوقة. وفي السنوات التي سبقت حرب أكتوبر، ثبتت صحته عدة مرات، مما زاد من ثقة القيادة الإسرائيلية فيه. ووفقاً لهذا النموذج، كانت مصر تخطط لحملة كبرى ضد إسرائيل، بهدف تحقيق مكاسب إقليمية كبيرة في سيناء، وهي المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967. قُيِّمت إسرائيل قدرة مصر على القيام بهذا الهجوم على أنها محدودة، لأنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة للتخفيف من تفوق القوات الجوية الإسرائيلية وضرب أهداف في عمق إسرائيلي، وبناءً على ذلك فقد قدرت إسرائيل أنه حتى تتمكن مصر من تغيير توازن القوى هذا من خلال الطائرات الهجومية المتقدمة أو صواريخ أرض-أرض العملياتية التي حصلت عليها من الكتلة السوفيتية، فإنها لن تبدأ الحرب، كما أن سوريا لن تخوض الحرب بدون مصر⁽⁶⁴⁾.

إن الالتزام بهذا النموذج منع إسرائيل من الاعتراف بوفرة المعلومات الجديدة التي تعكس واقع القوة العسكرية المصرية المتطورة تبعاً، أو الاستعدادات السورية والمصرية للحرب. وتظهر الوثائق الإسرائيلية أن هذا النموذج قد اعتنقته قيادة إسرائيل حتى قبل عدة ساعات فقط من اندلاع الحرب في 1973، وفي ذلك الوقت كانت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تتصرف بالفعل بعقلية الحرب⁽⁶⁵⁾.

3. تشكيل الحكومة الإسرائيلية في تلك المرحلة كان ائتلافاً غير متوافق، ولذلك احتفظت رئيسة الوزراء جولدا مائير بمجموعة محدودة لإدارة استراتيجياتها بعد 1967، وكانت مجموعة صغيرة جداً داخل مجلس الوزراء الإسرائيلي، تمثلت في جولدا مائير رئيسة الوزراء، ويسرائيل جاليلي وزير الدولة، وموشيه ديان وزير الدفاع، وبيجال آلون نائب رئيسة الوزراء، وبنحاس ساير وزير المالية، وإسحاق رابين السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة، وأهرون ياريف رئيس الاستخبارات والمستشار الشخصي لرئيسة الوزراء لمقاومة الإرهاب، وإلياهو

زاعيرا رئيس المخابرات العسكرية. وداخل هذه المجموعة هناك تفاوتات، فقد كان وزير الخارجية بعيداً أثناء معظم قرارات الأزمة، في الوقت الذي كان فيه إسرائيل جاليلي وهو وزير دولة فقط عنصراً أساسياً فيها لتوافقه الشديد في الرأي مع رئيسة الوزراء، وأهرون ياريف وهو من المقربين لجولدا مائير.

معظم أعضاء المجموعة يميلون إلى التشدد في موضوع إعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في أزمة 1967، ولذلك كانوا حريصين على الاحتفاظ بالأراضي مهما كانت الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بقواتهم. فقد أثرت البيئة النفسية لهذه المجموعة القرارية وما توافر لديها من معتقدات بعد حرب 1967، في إدراكهم للمعلومات، كما أثرت اعتقاداتهم في إدارتهم للمرحلة، ومن أمثلة هذه الاعتقادات ما تعبر عنه جولدا مائير بقولها: "أنا لا أشك للحظة في أن هدف الدول العربية كان وما زال تدمير دولة إسرائيل، وأنا إذا تراجعنا إلى خطوط هدنة 1967 أو حتى إلى بقعة صغيرة، فإن العرب لا يتنازلون ولا يتورعون عن إبادتنا واحتلال البقية الباقية من أراضيها، ولست ساذجة لدرجة الاعتقاد أن تلك الخطب تستطيع إقناع أي شخص بأي شيء"⁽⁶⁶⁾.

كما أظهرت الوثائق الرسمية التي كشفت عنها إسرائيل وجود حالة من التوتر بين القيادات العسكرية وذلك قبل اندلاع حرب أكتوبر 1973 بعدة شهور، وهي الحالة التي عُرفت باسم "حرب الجنرالات"، وتعني الجدل الذي انفجرت بين النخبة الأمنية الإسرائيلية حول مسألة مدى احتمالية اندلاع حرب شاملة مع سوريا ومصر، وما إذا كانتا تنويان القيام بذلك. وفي قلب الخلاف كان تقييم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" اللواء إيلي زعيرا، الذي رأى أن احتمال ذلك منخفض، ودافع عن نموذج "التصور"⁽⁶⁷⁾.

رغم الفرحة التي عمت إسرائيل حكومةً وشعباً بعد عدوان 1967، والاطمئنان إلى قوة الجيش وقوة الأسطورة أو الأساطير اليهودية الدينية؛ إلا أن العدوان من وجهة نظر الكثير من المحللين الاستراتيجيين في العالم، كان أكبر خطأ ارتكبه إسرائيل في تاريخها، ليس فحسب لأنها بدأت العدوان وبادرت به، أو لأنها خططت له وقامت بالإجراءات التي مهدت لاستدراج مصر والدول العربية إلى هذا الفخ، ولكن لأنه ومنذ العدوان ونتائج دخلت إسرائيل ومعها المنطقة في دائرة الحرب والتوسع الإسرائيلي، وحفزت المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج. وإذا كانت

نتائج العدوان قد أفضت إلى إقامة ما يسميه بعض الكتاب الإسرائيليين "جمهورية إسرائيل" الثانية فإن هذه النتائج قد أفضت عملياً إلى ولادة جمهورية فلسطين الأولى من خلال المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء العمليات الفدائية، والموقف الإسرائيلي حتى الآن يتراوح بين ضم هذه الأراضي أي أراضي الضفة الغربية والإبقاء على الوضع الراهن، وإسرائيل ليست قادرة على تبني الضم وإعلانه رسمياً، كما أنها ليست قادرة على الجلاء والانسحاب، وكما تنبأ دين راسك وزير الخارجية الأمريكية بعد حرب الأيام الستة بأربعة أيام، بأنه إذا احتفظت إسرائيل بالضفة الغربية "فإن الفلسطينيين سيمضون بقية القرن في محاولة استعادتها"، وما تزال هذه المحاولة مستمرة طالما بقي الاحتلال.

ختاماً، استطاعت إسرائيل أن تحقق إنجازاً كبيراً عسكرياً وسياسياً في حرب 1967، لكنها لم تتمكن من الحفاظ عليه بشكل مطلق كما كانت تأمل. والاستراتيجيات التي أدارت بها المرحلة لم تمكنها من تحقيق أهدافها منها، ومثلت في كثير من الأحيان تحدياً أمام ذاتها لإنجاح العمل بها؛ إذ إن تفوقها العسكري والدعم الدولي والاستقرار الاقتصادي الذي حظيت به في هذه المرحلة لم يمنع استمرار الأعمال القتالية المصرية في حرب الاستنزاف، ولم يمنع الدول العربية من التنسيق بينهم والاستعداد لحرب شاملة جديدة تُهزم فيها إسرائيل هزيمة لا يمكنها محوها، ويستردون بها الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والأهم يكسرون فيها نظرية الأمن الإسرائيلي ودعاية الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر. وبالفعل كانت هذه المرحلة هي بناء الأسس التي انطلقت منها حرب أكتوبر 1973، بداية من الاستعداد العسكري والتخطيط الاستراتيجي المبدع في خداع إسرائيل، وتوحد الجبهة الداخلية خلف قياداتها، والتي تُظهر صورة من أجمل وأندر صور التوافق والعمل العربي المشترك والاستعداد للنصر.

قائمة المراجع:

1. تم تجميع بيانات هذا الجدول من نتائج الانتخابات المنشورة على موقع الكنيست: www.knesset.gov.il/description
2. أرشيف الأحزاب الإسرائيلية، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أنظر الرابط التالي: <https://bitly.co/KxrZ> جدير بالإشارة إلى أن "جاحال" يعد أول فصيل سياسي يؤسس لتيار الوسط في الخريطة السياسية الإسرائيلية تحت مسمى "الليبراليون الأحرار" الذي تأسس رسمياً في 1965 وظل يراكم قاعدة شعبية لا تميل كثيراً إلى تيار أقصى اليسار، واعتبر نواة تكوين حزب الليكود فيما بعد.
3. فقد تشكلت مجموعة وزارية لتقوم بالدور الفعلي في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية والأمن، وضمت هذه المجموعة جولدا مائير (رئيسة الوزراء)، إسرائيل جاليلي (وزير دولة) موشى ديان (وزير الدفاع) بيجال ألون (نائب رئيسة الوزراء)، بنحاس سابير (وزير المالية)، أبا أيبان (وزير الخارجية)، وفي بعض الأحيان كان ينضم إلى هذه المجموعة كل من إسحاق رابين (سفير إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية)، دافيد اليعزر (رئيس هيئة الأركان). غير أن أدوار كل من أعضاء هذه المجموعة لم تكن على نفس الدرجة من الأهمية، فإذا ما استثنينا جولدا مائير لما تملكه في النهاية من سلطة الحسم في المسائل الخلافية، فقد كان لإسرائيل جاليلي الدور الأول بحكم ثقة واعتماد جولدا مائير عليه، يليه موشى ديان الذي حسنت جولدا مائير علاقاتها معه نظراً لشعبيته الكبيرة، ثم بيجال ألون الذي لم يبلغ بكثير من المعلومات عن الأحداث التي سبقت أزمة، وأبا أيبان فقد كان في الولايات المتحدة وقت إدراك إسرائيل للأزمة، أما بنحاس سابير فقد استبعدته جولدا مائير من الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها لمناقشة تطورات الموقف على الجبهتين المصرية والسورية ابتداء من يوم 3 أكتوبر 1973. جولدا مائير، الحقد، ترجمة: منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، ط 2، 1988، ص 132.
4. (Moshe Dayan, Break-Through: A Personal Account of the Egypt-Israeli Peace Negotiations, London: Weidenfeld and Nicolson, 1981. P.94.
5. أمير حبيبي، النزوح الثاني: دراسة ميدانية تحليلية للنزوح 1967، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1970، ص ص 43-46. وأيضاً: جولدا مائير، مرجع سابق، ص ص 285-290.
6. لمزيد من التفصيل حول هذه المشروعات، انظر: ----، "الملف السياسي: القدس... في مشروعات التسوية الإسرائيلية"، موقع البيان، 10 يوليو 1998، على الرابط: <https://www.albayan.ae/one-world/1998-07-10-1.1019071> (14 سبتمبر 2023).
7. دلال محمود، الإدارة الإسرائيلية للأزمات الاستراتيجية في الصراع العربي - الإسرائيلي (أزمة مايو/يونيو 1967، وأزمة أكتوبر 1973، وأزمة لبنان 1982)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص 58، 59.
8. Amnon Rubinstein, Le Reve et l'histoire Paris Calmann Levy, 1985.
9. يونا هاداري، المسيح على ظهر دابة: الفكر العام في إسرائيل بين عملية السويس وحرب أكتوبر 1955 حتى 1975، معهد شالوم هارتمان، جامعة بار إيلان، دار نشر الكيونس هاموحد، ص 94 حتى ص 129.
10. يورام بري، تأثير حرب يونيو 67 على زيادة الفجوة في العلاقات المدنية العسكرية الإسرائيلية، معهد دراسات الأمن القومي، إصدار خاص، بتاريخ يناير 2017 (بالعبرية)
11. Micah Goodman, Catch-67: The Left, the Right, and the Legacy of the Six-Day War, Yale Uni, 2018, P:16.
12. رافائيل غروجمان، "جابوتنسكي وبين غوريون: قطب اليمين واليسار في إسرائيل"، الصفحات 32-38.
13. يديدا شتيرن، "الصهيونية الدينية من عبدة إلى سيده"، المعهد الإسرائيلي للديمقراطي، بتاريخ 6 يونيو 2017، (بالعبرية)، انظر الرابط التالي: <https://bitly.co/KwNe>
14. دوف شوارتز، الصهيونية الدينية وفكرة الإنسان الجديد، دار نشر إسرائيل (مجلة) العدد 16، 2009، ص 154.
15. موشيه بن عطار، حرب يوم الغفران - نقطة الانهيار في إسرائيل، صحيفة هآرتس، بتاريخ سبتمبر 2017، انظر الرابط التالي: <https://bitly.co/Kwev>
16. سبرينزاك، أخ على أخيه: العنف والتطرف في السياسة الإسرائيلية من ألتالينا إلى اغتيال رابين، سيمون اند شوستر، 1999، بالعبرية، ص 124-125.
17. Micah Goodman, Catch-67: The Left, the Right, and the Legacy of the Six-Day War, Yale Uni, 2018, P:24
18. خلاف بين "الفهود السود" بشأن اللقاء مع رئيس الوزراء، صحيفة معاريف الإسرائيلية، عدد 12 إبريل 1971، (بالعبرية)، انظر الرابط التالي على المكتبة الوطنية الإسرائيلية: <https://bitly.co/Kxs9>
19. عموس يدلين ملחמת ששת הימים בראייה של יובל שני، בתוך: שישה ימים וחמישים שנה، קובי מיכאל، גבי סיבובי، ענת קורץ، עורכים. המכון למחקרי ביטחון לאומי، תל אביב، 2017

20. <https://www.inss.org.il/he/publication/war-and-peace-thoughts-on-israels-security-concept-from-a-perspective-of-fifty-years> >?< أيتن أوروكي، أودي لبزل، התקבלות הציבורית של הסרבנות הצבאית והממד הזהותי של השטחים. <https://2u.pw/5qe9lmc>. בתוך: שישה ימים וחמישים שנה, קובי מיכאל, גבי סיבובי, ענת קורץ, עורכים. המכון למחקרי ביטחון לאומי, תל אביב, 2017.
21. وهو معهد أبحاث مستقل برئاسة البروفيسور لويس غوتمان، وقدمت في ذلك الوقت إلى الحكومة، حيث رصدت الحالة المزاجية للمجتمع الإسرائيلي قبل وبعد اندلاع الحرب.
22. دעת הקהל ערב מלחמת ששת הימים (الرأي العام عشية حرب الأيام الستة)، 2017. <https://idi.org.il/articles/14612>.
23. | במאי 2017 23232017 idi.org.il/articles/14612 סקירה דעת הקהל ערב מלחמת ששת הימים.
24. حاييم أوفاز، الاقتصاد الإسرائيلي: التنمية، الخصائص، السياسة، دار نشر إسرائيل 1998، ص 156.
25. يوسف صايغ، الإمكانيات الاقتصادية الإسرائيلية في مجموعة مؤلفين العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000، ص 374.
26. World Table, Baltimore & London: The John Hopkins University press, The Third Edition, Vol.1, P.332. and: International Financial Statistics, Washington DC: International Monetary Fund, April 1983. P.P. 240-243. & P.P. 229-232
27. كان للولايات المتحدة دورٌ مؤثّرٌ في المكاسب التي حصلت عليها إسرائيل في حرب 1967، بداية من مشاركتها في التخطيط الإسرائيلي للحرب وحتى سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة. لمزيد من التفصيل حول الدور الأمريكي في حرب 1967، انظر: دلال محمود، الإدارة الإسرائيلية للالتزامات الاستراتيجية في الصراع العربي - الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص ص 92-96.
28. Cameron, James, 'Moscow, 1972', in Kristina Spohr, and David Reynolds (eds), Transcending the Cold War: Summits, Statecraft, and the Dissolution of Bipolarity in Europe, 1970-1990 (Oxford, 2016; online edn, Oxford Academic, 22 Sept. 2016), <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198727507.003.0004>
29. الملف الوثائقي للصراع العربي - الإسرائيلي، جريدة الأهرام، القاهرة: مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم، المجلد الثالث، الأهرام: 20/9/1982، ص 301.
30. Dan Meridor, "The Israeli Concept of National Security" in: Elran, Meir and others (eds.), The Making of National Security Policy: Security Challenges of the 21st Century, Conference Proceedings, Memorandum, No.110, November 2011, Tel Aviv: INSS Press, 2011. Pp8-23. in: www.inss.org
31. Amos Perlmutter, "The Military and Politics in Israel". in Anthony C. Rogerson and others (eds.), Iran: Dilemmas of Dual Containment, Boulder, Colorado: West view Press, 1997. P 89.
32. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1969. ص ص 142-145. أيضاً: Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Op.Cit, P 84.
33. موشى ديبان، قصة حياتي: قيام دولة إسرائيل وحروبها ضد العرب، ترجمة ودراسة: طارق نصر الدين حسين، الجزيرة: مكتبة النافذة، ط 1، 2010، ص 323. أيضاً: في هذا المعنى يقول الجنرال ديفيد إليعازر في حديثه عن حرب أكتوبر: "على الرغم من أن حرب أكتوبر أثبتت مجدداً أن الدفاع شكل قوي من أشكال المعركة، إذ يمكن لقوات متواضعة المستوى إذا أحسن وضعها في أماكن مختارة أن توقف هجوم قوات أكثر منها تفوقاً، غير أن الدرس لا يغير الحقيقة الثابتة من أن الحرب لا يمكن كسبها بالدفاع، وأنه لا بديل عن الالتزام بالهجوم إذا أردنا النصر وبأسرع ما يمكن". Yigal Allon, The Making of Israel's Army, London: Vallentine & Mitchell, 1970. p 78.
34. محمد فيصل عبد المنعم وإبراهيم كروان، التوسع الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، د.ت. ص ص (37-22)
35. Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Israel's Strategic Doctrine, Sant Monica: RAND Press, 1981. P 75.
36. أحمد بهاء الدين شعبان، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة: دار سينما للنشر، ط 1، 1993، ص 21.
37. أحمد بهاء الدين شعبان، "مرتكزات الاستراتيجية الإسرائيلية"، مجلة الدفاع، 1 مايو 2001. في: www.al-difaa.com/de-tail.asp?InNewsItemID
38. أرائيل ليفيتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية... دفاع وهجوم، ترجمة: دار الجليل، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط 1، 1990، ص 63.
39. محمد فاروق الهيثمي، "تخطيط سياسة إسرائيل العسكرية"، السياسة الدولية، العدد (13)، يوليو 1968، ص 116-117.
40. www.moqatel.com/openshare/Behoth/AmanIsrael/sec04.doc_cvt.html

41. لمزيد من التفصيل حول هذه الأساليب، انظر: هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، 1969. ص ص 45-62. www.moqatel.com/openshare/Behoth/AmanIsrael/sec04..62-45.doc_cvt.html Boniface, Pascal. Et Autres, L'annee Strategique 1991, Les Equilibre Militaries, 1991 - 1991, p 406. translated by: Google translate. www.google.co.uk/Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Op.Cit, P 135.
42. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 66.
43. وحيد عبد المجيد، "الأمن الإسرائيلي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، سلسلة دراسات في الأمن والاستراتيجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد (1)، العدد (3)، أبريل 1993. ص 21.
44. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1969. ص ص 413-415. ومن الجدير بالذكر أنه في مراحل لاحقة أعلنت إسرائيل أن من أهداف استراتيجية جيشها أن يكون على استعداد لمواجهة القوات العربية على كل الجبهات (القوات النظامية وغير النظامية).
- لزيد من التفصيل حول هذه الاستراتيجية، انظر: استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي، عام 2015. <https://2u.pw/cikTKfL>
45. Nadav Safran, From War to War The Arab-Israeli Confrontation 1948-1967, USA: Western Company INC, 1969, P.125.
46. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص ص 47-50.
47. عمونيل فالد، انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية، ترجمة: أحمد بركات العجومي، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1992. ص 93-101.
48. محمد خواجه، "التطورات في الاستراتيجية الإسرائيلية خلال ستة عقود"، مجلة الدفاع الوطني، العدد (79)، يناير 2010. في: www.natourcenter.info
49. عبد الوهاب المسيري، نظرية الأمن الصهيونية (باختصار من الموسوعة اليهودية)، جنين: مركز المرشد للدراسات والأبحاث، 2005. ص ص 165-167.
50. إيجال ألون، مرجع سابق، ص VII.
51. عمونيل فالد، مرجع سابق، ص ص 168-171.
52. حسين آغا وآخرون، إسرائيل: العقيدة العسكرية وشئون التسليح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1982. ص ص 11-13.
53. Aharon Levran, "The Decline of Israeli Deterrence", ACPR: Ariel Center for Policy Research, ACPR Policy Paper, No.113, 2001. Pp3-6. In: www.acpr.org.il/pp/pp113xs.htm
54. Aharon Levran, Op.Cit, p 5.
55. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص ص 72-75.
56. "حرب الاستنزاف"، مصطلح يتم إطلاقه لوصف مجموع الأعمال القتالية التي دارت في أعقاب حرب يونيو 1967 واستمرت حتى 8 أغسطس 1970 (مع قرار وقف إطلاق النيران)، كما يطلق عليها أيضًا اسم حرب "الألف يوم".
57. جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، القاهرة: دار الشروق، ط 1، 2002. ص 60
58. كانت البدائل المطروحة، هي: استئناف العمليات الواسعة والاستيلاء على شريحة من الضفة الغربية للقناة في منطقتي الإسماعيلية والقنطرة. أو الاقتصار على عملية محدودة للاستيلاء على منطقة بين بورسعيد والقنطرة، أو الاعتماد على القوات الجوية في تصعيد العمليات الهجومية مع إطلاق يدها في العمق المصري.
59. <https://www.haaretz.co.il/gallery/lifestyle/15-06-2019/ty-article-magazine/premium/0000017f-e612-d97e-a37f-f777dd0a20190000>، مשה גלעד، 50 שנה למלחמת ההתשה: הקרבות הושתקו, המזות רעמו
60. <https://www.maariv.co.il/culture/literature/Article-2022/03/90345611> ערן אלדר, הקרב על הכזב: פרק מספר חדש על הצד הפחות מוכר של מלחמת ההתשה
61. מחלקה ראשונה News1 - הצמורה מנעה התרעה ב-1973, <https://m.news1.co.il/Archive/0024-D-00-143941>, 2020/10/10 הביטחון וההכרזה? כך הצבענו:html
62. <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3658716,00.html>, 19.01.09 פורסם
63. מوشيه דیان, مرجع سابق.
64. (Itai Shapira, "The Yom Kippur intelligence failure after fifty years: what lessons can be learned?", Intelligence and National Security, 2023. DOI: 10.1080/02684527.2023.2235795

65. تقرير لجنة المنح - التقرير الأول، أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية (ص 8، القسم 11)، موقع مركز حرب يوم الغفران، 2 أبريل، 1974.
66. جولدا مائير، مرجع سابق.
67. أرشيف الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع للوثائق، موقع وزارة الدفاع، قسم الذكرى الخمسين على اندلاع حرب أكتوبر 1973، انظر الرابط التالي:
<https://bit.ly.co/Ky7x>

الدور العربي وحرب أكتوبر.. خبرة عسكرية فريدة

مثلت خبرة العمل الأمني العربي المشترك خلال حرب أكتوبر سابقة فريدة في هذا الصدد، ويتأكد هذا من إمعان النظر في كافة المواجهات العربية ضد إسرائيل قبل هذه الحرب، وكانت أولها هي الحرب العربية-الإسرائيلية التي تفجرت في 1948 بعد إعلان تأسيس إسرائيل، وقد تمت المشاركة العربية في هذه الحرب في إطار ميثاق جامعة الدول العربية الذي نصت المادة السادسة منه على أنه "إذا وقع عدوان على دولة عضو أو خشي وقوعه فلها أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد فوراً، ويتخذ المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء بقرار يصدر بالإجماع إلا إذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، ففي هذه الحالة لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية"⁽¹⁾.

ويُلاحظ غياب أي تحديد لماهية هذه التدابير، ناهيك عن أن فلسطين لم تكن "دولة عضوًا" في الجامعة، وبالتالي فإن المشاركة العربية تمت في إطار قرارات قمة إنشاص 1946 التي بحثت في وقف العدوان على فلسطين، وتضمنت قراراتها "الدفاع عن كيان فلسطين في حالة الاعتداء عليه"⁽²⁾، غير أن مشاركة الجيوش العربية في الحرب تمت دون تخطيط مُسبق وبالتالي غاب التنسيق تمامًا بين الجيوش العربية، وكانت الهزيمة نتيجة متوقعة بالنظر لهذه الأوضاع، ناهيك عن الأوضاع الداخلية غير المواتية في الدول العربية آنذاك.

غير أن الهزيمة مثلت دافعًا لتطوير النظام الأمني الجماعي العربي، وهو ما تُرجم في التوصل لمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1950 التي أقامت نظامًا للأمن الجماعي العربي تجاوز بكثير ما نص عليه الميثاق. فقد أنشأت المعاهدة مجلسًا للدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء، ويكون ما يصدره المجلس من قرارات بأغلبية الثلثين ملزمًا للكافة⁽³⁾ الأمر الذي مثل طفرة في عملية صنع القرار في الجامعة بالمقارنة مع ميثاقها بغض النظر عن الالتزام بأحكام المعاهدة لاحقًا.

لقد قُدر لهذه المعاهدة ألا تُوضع موضع التطبيق على نحو كامل في أي وقت من الأوقات، ففي مواجهة الغارات والمعارك الجزئية التي تعرضت لها فلسطين ودول عربية أخرى لم يتم التفكير في العمل على تطبيق المعاهدة، كما حدث في الغارة الإسرائيلية الشهيرة على غزة 1955، أما العدوان الثلاثي على مصر 1956 فلم تجتمع قمة بيروت إلا بعد وقف إطلاق النار، ولم يُختبر قرارها بتفعيل المعاهدة حال استئناف المعتدين القتال بالنظر إلى انتصار مصر على العدوان وانسحاب المعتدين، وكان التحرك المصري العسكري لنصرة سوريا في مواجهة الحشود التركية 1957 هو الذي واجه التهديد، وليس أي عمل عربي جماعي، كذلك تمت المواجهة مع إسرائيل في معركة التوافيق 1960 بجيش دولة الوحدة المصرية-السورية، وليس بآليات المعاهدة، وعندما نشبت أزمة المطالبة العراقية بالكويت قبيل استقلالها في يونيو 1961 تم حل الأزمة بقرار من مجلس وزراء الخارجية وليس مجلس الدفاع العربي المشترك، وقد عهد هذا القرار للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما تضمنه القرار من

تقديم الدول العربية للمساعدة الفعالة للكويت لصيانة استقلالها، وعليه أشرف الأمين العام على إنشاء قوة عربية لحماية الكويت من أي عدوان محتمل⁽⁴⁾، أي إن المنظومة الأمنية التي أسستها المعاهدة لم تُختبر طيلة تلك المدة.

وفي 1964 بدا أن المعاهدة في طريقها إلى أول تطبيق لها عندما دعا جمال عبد الناصر إلى قمة عربية عاجلة في خطابه بتاريخ 23 ديسمبر 1963 لمواجهة ما تكشف له من عجز عسكري عربي عن مواجهة المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، وذلك من خلال متابعته نتائج اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية السابق على خطابه⁽⁵⁾، وبالفعل عُقدت القمة في يناير 1964، واتفقت على مشروعات بديلة للمشروعات الإسرائيلية، وكذلك على إنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة تم اختيار قائدها (الفريق على عامر) ووضع ميزانيتها، والتزمت الدول الأعضاء كافة بسداد أنصبتها في هذه الميزانية، وتم وضع الخطط الكفيلة بصد أي عدوان إسرائيلي محتمل على المشروعات العربية البديلة، وعندما تطلب تنفيذ هذه الخطط تموضع قوات عربية في الدول المحيطة بإسرائيل غير المكتفية ذاتياً من المنظور الدفاعي (الأردن ولبنان) كانت هذه هي نقطة النهاية بالنسبة لأول محاولة جادة لوضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التطبيق⁽⁶⁾.

كما لم يتم اللجوء للمعاهدة في مواجهة أزمة مايو 1967 التي أفضت لعدوان يونيو لأن الاستقطاب السياسي العربي كان في ذروته في ذلك الوقت، بسبب الصراع حول الثورة اليمنية، ولما وقعت الهزيمة عُقدت بعدها قمة الخرطوم التي وضعت كما سيبيء استراتيجية سياسية للمواجهة ودعمًا ماليًا لدول الطوق العربي دون إشارة إلى المعاهدة، وهكذا تكون حرب أكتوبر 1973 هي أول حالة يتم فيها اللجوء إلى آليات معاهدة الدفاع العربي المشترك، وإن كان هذا اللجوء ليس كاملاً، لكنه على الأقل مثل أول سابقة لعمل فعلي يتم من خلال آليات المعاهدة، ومن هنا تمثل حرب أكتوبر علامة فارقة في خبرة العمل العربي المشترك من منظور الأمن القومي.

أولاً: عبد الناصر والتمهيد السياسي للحرب عربياً

وقعت هزيمة يونيو 1967 في ظل استقطاب عربي حاد بين النظم التقدمية بقيادة مصر التي كانت آنذاك تضطلع بالدور القيادي في النظام العربي على نحو شبه احتكاري بفضل قيادتها الناجحة لحركات التحرر العربي، والتصدي الصلب للمحاولات الغربية لاختراق النظام العربي، وما ترتب على ذلك من تأييد جماهيري لقيادة جمال عبد الناصر. وقد تمحور هذا الاستقطاب في السنوات التي سبقت عدوان 1967 حول ثورة سبتمبر اليمنية 1962 التي طلبت الدعم العسكري من مصر، واستجابت مصر لهذا الطلب، فيما أيدت السعودية الجانب الملكي الذي تمسك بنظام الإمامة ودعّمته بالمال والسلاح، وترتب على هذا صدام بين البلدين وصل إلى حد قطع السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد أن ضرب الطيران المصري قواعد الملكيين على الجانب السعودي من الحدود اليمنية-السعودية، وكان أحد السيناريوهات المتوقعة في ظل هذا المناخ من الاحتقان أن تكون الهزيمة مناسبة للشماتة في الدولة التي كانت تقود النظام العربي من قبل خصومها.

لكن صمود الشعب المصري وتمسكه بقيادته، وسرعة البدء في عملية إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وأداءها الرفيع في المعارك الأولى التي جرت بعد الهزيمة كمعركة رأس العش في الأول من يوليو 67، والتصدي للقوات الإسرائيلية التي حاولت في اليوم التالي الاستيلاء على بورفؤاد وإجبارها على الانسحاب، وقيام القوات المصرية بإطلاق كثيف لنيران المدفعية على طول الجبهة، وغارات سلاح الجو المصري على القوات الإسرائيلية في سيناء، وقيام القوات البحرية المصرية بتدمير المدمرة إيلات الإسرائيلية شمال شرق بورسعيد وغرق المدمرة داخل المياه الإقليمية المصرية بحوالي ميل بحري⁽⁷⁾؛ كلها تطورات بعثت برسالة واضحة مفادها أن الشعب المصري وقواته المسلحة يرفضان الهزيمة، ويصممان على مواصلة النضال من أجل إزالة آثار العدوان، وكانت هذه الرسالة ضرورية من أجل بلورة موقف عربي فاعل يتحمل مسؤولياته في هذه المعركة المصرية، فبدون الصمود المصري سياسياً وعسكرياً لم يكن ممكناً بلورة موقف عربي فاعل يدعم مصر في معركتها لتحرير أرضها.

في ظل هذه التطورات العسكرية المتلاحقة، دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمر عربي محدود تحت مسمى "الصمود العربي" بالقاهرة، في الفترة بين 16 و20 يوليو 1967، بمشاركة رؤساء مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان، حاول من خلاله إيصال رسالة أساسية فحواها ضرورة التعاون العربي عسكرياً والإعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي، لا سيما وأن الاتحاد السوفيتي يفضل الحلول الدبلوماسية، رغم التزامه بإعادة بناء قدرات القوات المسلحة المصرية، لذلك فإن المسار الدبلوماسي إن كان متاحاً للتوصل إلى تسوية سلمية لا تكافئ المعتدي فهو لا ينفي الحاجة إلى الاستعداد العسكري واستكشاف آفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتي في هذا الإطار.

ولما كان عبد الناصر يدرك التبعات السلبية للخلافات العربية على صياغة موقف موحد خلال المؤتمر، واحتمالات رفض بعض الأطراف العربية المقترحات المصرية والأردنية التي كانت تمزج بين الاستعداد العسكري والتجاوب المشروط مع أي مبادرة سياسية؛ فإنه اقترح إرسال وفد صغير إلى الاتحاد السوفيتي لاستكشاف موقفه، ومن ثم عرضه وتوضيحه أمام جلسات المؤتمر. وعليه، اتفق على إرسال رئيسي الجزائر والعراق "هوارى بومدين" و"عبد الرحمن عارف"، على الترتيب، لمناقشة القيادة السوفيتية، التي أبلغتهما حينها تأييدها للإجراءات الدبلوماسية لتحقيق تسوية تفضي إلى انسحاب إسرائيل مقابل إنهاء العرب حالة الحرب، وأفاد الزعيم السوفيتي "ليونيد بريجنيف" بأن خبراء القانون الدولي توصلوا لإمكانية إصدار قرار أممي يدعو إلى إنهاء الأعمال العدائية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، مع التأكيد على أن إعلان إنهاء حالة الحرب لا يعني اعترافاً عربياً بإسرائيل كدولة.

وعقب عودة بومدين وعارف، انعقد مؤتمر "الصمود العربي" يوم 18 يوليو 1967، حيث لخص خلاله رئيسا الجزائر والعراق لقاءاتهما مع السوفييت، وعرض ناصر الموقف المصري الداعي لاتخاذ إجراءات دبلوماسية بالتوازي مع استعادة القدرة العسكرية للدول العربية، دون أن يعني ذلك تخلياً عن الخيار العسكري لإزالة آثار العدوان ولكن في الوقت المناسب. وهنا يبرز تمييز الرئيس عبد الناصر بين العمل السياسي لمجارة الضغوط الدولية، وبين قبول العرب للحل السياسي الذي يتوافق مع المطالب العربية ولا يتضمن أي قدر من التنازل تجاه إسرائيل.

وفي هذا السياق، بادر رئيس الوزراء السوداني محمد أحمد محبوب بالتحرك من أجل عقد قمة عربية لمواجهة نتائج عدوان 1967، ولا شك أن انعقاد القمة لم يكن عملاً سهلاً بسبب رواسب الاحتقان الذي ساد العلاقات العربية-العربية قبل العدوان، لكن رئيس الوزراء السوداني نجح في التغلب على هذه الصعوبات، وساعد على ذلك كما سبقت الإشارة التطورات الإيجابية سياسياً وعسكرياً في الجبهة المصرية، كما قوى موقف مصر ورئيسها بالاستقبال الأسطوري الذي حظي به الرئيس جمال عبد الناصر في الخرطوم، وقد تمكنت القمة من وضع الأساس السياسي للموقف العربي في معركة إزالة آثار العدوان في تأكيد واضح لمفهوم الأمن القومي العربي ظهر بوضوح من خلال نهج إزاحة الخلافات العربية البينية إلى الخلف، وكان أهمها آنذاك الخلاف المصري-السعودي حول اليمن، وبالمقابل وضع التناقض مع إسرائيل في صدارة الأولويات العربية، وهكذا أكدت القمة على وحدة الصف العربي وضرورة التنسيق والقضاء على جميع الخلافات، وهو ما تم عملاً بالفعل بتفاهم مصري-سعودي على إحياء اتفاقية جدة 1965 بين البلدين التي كان احتدام التناقض بين الجمهوريين والملكيين اليمنيين قد أجهضها، وبالمقابل وافقت القمة على توحيد جميع الجهود للقضاء على آثار العدوان الإسرائيلي وذلك في إطار ما عُرف باستراتيجية اللاءات الثلاثة أي "لا سلام مع إسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا مفاوضات معها".

ولتعظيم قدرات الدول العربية في تلك المرحلة الصعبة وافقت القمة على استئناف ضخ النفط كي يمكن استخدام عوائده في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان من إزالة آثاره، وفي هذا الإطار تعهدت السعودية والكويت وليبيا بما قيمته 147 مليون جنيه إسترليني سنوياً لمصر والأردن (لم تحضر سوريا القمة)، وهي مساهمة مباشرة في المجهود الحربي المصري والأردني، وتجسد هذه القرارات بجلاء مفهوم الأمن القومي العربي، فالدول الثلاث التي قدمت الدعم هي ثلاث ملكيات عربية اصطدمت إحداها بمصر صداماً حاداً قبل العدوان، ومع ذلك فإنه بوقوع العدوان تمت إزاحة التناقض السعودي-المصري إلى الخلف والتضامن في وجه التناقض الرئيسي مع إسرائيل⁽⁸⁾.

غير أن هذه التوافقات العربية الجماعية المهمة لم تمنع ظهور الكثير من التباين بين الرؤية المصرية وتوجهات عربية لم تكن على اقتناع كامل بأهمية المزج بين العمل السياسي والتعامل مع المبادرات التي كانت تُطرح من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كمنفردة أو تحت مظلة الأمم المتحدة، وبين الالتزام بمبدأ إزالة آثار العدوان وتحرير الأراضي العربية المحتلة. وفي ظل هذه البيئة العربية المليئة بالشكوك حول الالتزامات المصرية بإزالة آثار العدوان، فضلاً عن عدم التجاوز الكامل لمرحلة الخلافات الناصرية مع الدول العربية المحافظة رغم التفاهات التي حدثت بعد قمة الخرطوم بين القاهرة والرياض، انعقدت القمة العربية الخامسة بالرباط في 23 ديسمبر 1969 بعد توقف انعقاد القمم العربية لمدة عامين، بحضور 14 دولة عربية، وهدفت إلى وضع استراتيجية لمواجهة إسرائيل بعد حرق المسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969، وتجلبت الأهداف الرئيسية لعبد الناصر خلالها في: محاولة توحيد العرب المنقسمين مرة أخرى من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل، وتأكيد الدعم العربي للفلسطينيين، وزيادة الدعم المالي المُقدم من الدول العربية المنتجة للنفط للمجهود الحربي المصري. لكن هيمنت الخلافات على أجواء القمة، حيث اندلع خلاف بعدما طالب ناصر رؤساء الدول العربية بالتعهد بمساهمات نقدية محددة، لم توافق عليها دول الدعم، كما ظهر في مواقف عربية أخرى شكوك فيما تقوم به مصر على الجبهة لموازنة القوة العسكرية الإسرائيلية، مما دفع ناصر للانسحاب⁽⁹⁾.

ومع ذلك، أظهرت الجزائر تعاطفاً مع المطالب المصرية -حسبما أورد الكاتب محمد حسنين هيكل - حيث أبدى الرئيس هواري بومدين انفعالا بينما يشرح عبد الناصر لظروف المعركة، وعلق بومدين قائلاً: "يظهر أننا فعلاً لا نرى الصورة الحقيقية لما يجري الآن في ميدان القتال.. لا أتصور أن تشعر مصر لدقيقة واحدة أنها بمفردها في الميدان، إننا نعد الجيش الجزائري بكل قوته ليشترك في المعركة.. ليس هناك هدف لبناء قوة الجيش الجزائري غير هذا الهدف، إذا كنا لم نرسل إلى الجبهة ما فيه الكفاية، فلأننا كنا ننتظر يوم اقتراب المعركة". كذلك، أبدى الزعيم الفلسطيني "ياسر عرفات" موقفاً داعماً لمصر، عندما رفض تنازل مصر للمقاومة الفلسطينية عن عقود تسليح بقيمة 25 مليون جنيه كانت قد غطتها بعض الدول العربية⁽¹⁰⁾.

وفي إطار حرص مصر على تنقية الأجواء العربية، وتعزيز التركيز على التضامن العربي من أجل مواجهة العدوان الإسرائيلي وما يرافقه من انحياز أمريكي مفرط، جاءت دعوة الرئيس عبد الناصر لعقد قمة عربية طارئة بين 27 و28 سبتمبر 1970 بهدف احتواء المواجهات المسلحة التي شهدتها الأردن بين فصائل المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية، فيما عرف بأحداث "أيلول الأسود"، التي باتت تهدد وحدة الجبهة العربية المناهضة لإسرائيل وتضعف المقاومة الفلسطينية. وكان هدف عبد الناصر الرئيسي من القمة وقف الاقتتال العربي-العربي ووقف سفك الدماء الأردنية والفلسطينية، والحفاظ على وحدة قوى النضال العربي، وإنقاذ المقاومة الفلسطينية، وضمان بقاء منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني ورمزاً لنضاله المستمر ضد الاحتلال⁽¹¹⁾.

وعقب مفاوضات مشحونة ومتوترة نجح ناصر في إنجاز مستهدفاته بتولي لجنة مشكلة من نائب الرئيس المصري "حسين الشافعي"، ورئيس الأركان الفريق "محمد أحمد صادق"، والرئيس السوداني "جعفر النميري"، ورئيس الوزراء التونسي "الباهي الأدغم"، ومستشار ملك السعودية "رشاد فرعون"، لفك حصار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي كان محاصراً في الأردن ونقله للقاهرة لحضور جلسات القمة⁽¹²⁾، التي أسفرت عن قرار بإنهاء الفوري لجميع العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية، والسحب السريع لكلا القوتين من عمان وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية، وإطلاق المعتقلين من كلا الجانبين، وتكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذا الاتفاق، الأمر الذي أسهم في استعادة الهدوء في الأردن من جانب، وحافظ على القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر. ويجسد هذا الجهد المصري الإيمان الجازم بأهمية التركيز على جهود إزالة آثار العدوان تحت مظلة بيئة عربية تتسم بالتعاون والتضامن، وتصفية الخلافات العربية الطارئة أولاً بأول.

ثانيًا: السادات والإعداد للحشد العسكري العربي

حرص الرئيس السادات على توثيق علاقات مصر مع كافة الدول العربية بغض النظر عن رواسب المرحلة السابقة، وتجلّى ذلك في الإعداد السياسي للحشد العسكري العربي. بمعنى تشكيل آليات سياسية يمكن من خلالها تحقيق مشاركة عربية عسكرية قائمة على التخطيط والتنسيق المسبق، الأمر الذي تطلب جهودًا مضنية اضطلعت بها القيادتان السياسية والعسكرية، خاصة وقد كانت هناك بطبيعة الحال بعض المعوقات الحقيقية التي واجهت هذه الجهود، تمثلت في جانبين رئيسيين:

الأول: يمكن تسميته بتوحيد الجبهتين المصرية والسورية تحت قيادة واحدة (المجلس الأعلى للقوات المصرية والسورية المشتركة)، وكانت مصر وسوريا قد وقعتا في 26/11/1970 اتفاقية عسكرية حددت أهداف الصراع المقبل، وأعمال التنسيق بين القيادتين، وفي 25/2/1973 اتُخذ قرار الحرب من حيث المبدأ، وفي 21/8/1973 وصل سرًا إلى الإسكندرية الأعضاء السوريون في المجلس الأعلى حيث عُقدت الاجتماعات التي ناقشت توقيت ساعة الصفر، وانتهت هذه الاجتماعات إلى طرح توقيتين بديلين، أولهما في الأيام من 7 إلى 11 سبتمبر والثاني من 5 إلى 11 أكتوبر، واستقر الخيار على انطلاق العمليات في 6 أكتوبر.

ويلاحظ أن هذا المسار لم تثر فيه قبل بدء العمليات خلافات سياسية، فقد كان الاتفاق على الهدف واضحًا، وإنما تميز بمناقشات فنية على أعلى مستوى اختلفت فيها وجهات النظر أحيانًا، لكن آليات التوصل إلى توافقات في الرأي عملت بنجاح دائمًا، ويقدم نموذج التعاون العسكري بين مصر وسوريا قبل حرب أكتوبر سابقة في العمل العربي العسكري المشترك تصلح نموذجًا لما ينبغي أن يكون عليه هذا العمل، ويُلاحظ كذلك أن هذه الخبرة الإيجابية في التخطيط العسكري المشترك وصولًا إلى ساعة صفر واحدة تدحض بما لا يدع مجالًا لأي شك الاتهامات بالخيانة التي كان البعض قد وجهها إلى القيادة السورية بعد سقوط الجولان في أيدي الجيش الإسرائيلي، فقد كانت الجهود المضنية التي بذلتها القوات المسلحة المصرية استعدادًا للحرب معلقة بأي اختراق أمني بسيط.

أما الشق الثاني فيتعلق بالجهود على الصعيد العربي العام فقد واجهتها مشكلات كان طابع بعضها سياسياً والآخر فنياً، وقد تزامنت نقطة البداية الجادة في هذه الجهود مع تولي الفريق سعد الشاذلي رئيس الأركان المصرية (1971-1973)، وقد أدى الفريق الشاذلي في 30 يوليو 1971 اليمين القانونية كأمين عام مساعد للشئون العسكرية بجامعة الدول العربية، وبموجب هذا المنصب تولى رئاسة اللجنة الاستشارية لمجلس الدفاع العربي المشترك التي تتكون من رؤساء الأركان في جميع الدول العربية، وتقدم هذه اللجنة توصياتها للمجلس، وقد مكن تولي هذا المنصب الفريق الشاذلي من طرح أفكاره على المجلس في دورته 12 التي انعقدت في نوفمبر 1971، وكان أهم ما يميز هذه الأفكار التركيز على أن يكون دعم الدول العربية للمجهود الحربي المصري-السوري دعماً عسكرياً مباشراً بدلاً من الدعم المالي، وكانت وجهة نظره أن الدعم المالي يحتاج لتحويله إلى قدرات عسكرية وقناً يتراوح بين سنتين أو ثلاثة فيما يُضاف الدعم العسكري مباشرة إلى القدرات القتالية على الجبهتين المصرية والسورية، واقترح مساهمات محددة من العراق والسعودية على الجبهتين السورية والأردنية، ومن الجزائر والمغرب وليبيا على الجبهة المصرية، وقد وافق المجلس في تلك الدورة على خطة الفريق الشاذلي بالإجماع، وطلب منه القيام بزيارة الدول التي أوصت الخطة بأن تدعم المجهود الحربي على النحو السابق بيانه، وقد استقبل الشاذلي في جميع البلدان التي زارها بترحاب وحماس شديدين على مستوى القيادات السياسية، وإن واجه عقبات بعضها فني وبعضها الآخر سياسي، غير أنه تمكن إما من تذليل هذه العقبات أو تعديل طلباته بحيث يتكيف معها.

وقد بدأ الفريق الشاذلي زيارته بالجزائر، حيث صادف أولى العقبات رغم الحماسة والإخلاص الشديدين للرئيس الجزائري هواري بومدين، وتمثلت هذه العقبة في ربط بومدين تقديمه للمساعدة بقيام الحرب، خاصة وقد كانت لديه شكوك في جدية نية الحرب أصلاً، فرد الشاذلي بتأكيد هذه النية وبأنه عندما تبدأ الحرب فعلاً لن يكون هناك وقت للوصول للقوات، كما أنه عملياً لا يمكن أخذها في الحسبان في خطة العمليات وهي غير موجودة على مسرح العمليات فقد لا تصل لأي سبب، لكن الرئيس بومدين رغم اقتناعه بوجهة نظر الفريق الشاذلي لفت إلى المشاكل التي يمكن أن تترتب على إرسال القوات قبل الحرب بوقت طويل،

كالتأثير على الروح المعنوية للقوات، أو المشاكل الإدارية التي يمكن أن تثور كالمطالبة بالإجازات وما إلى هذا، وكان الخلاف واضحًا بين وجهتي النظر، وإن أمكن التوصل في النهاية لحل وسط تطلب مصر بموجبه القوات قبل بدء القتال بحد أقصى 90 يومًا.

وفي المغرب استقبل الملك الحسن الفريق الشاذلي، وعلق على كلامه بتأكيد أن القوات المسلحة المغربية ستكون كلها تحت تصرفه، واستجاب لطلبه زيارة الوحدات العسكرية المغربية، ووافق في النهاية على طلباته، وودعه قائلًا: "يا أخ شاذلي قد تكتب مذكراتك في يوم من الأيام، وسوف تكتب فيها إن شاء الله: لقد وعد الحسن فأوفى بوعده". أما زيارته لليبيا فكانت مختلفة لأن التعاون العسكري بين البلدين كان ممتازًا، بدليل وجود سرب من طائرات الميراج في ليبيا يقوده طيارون مصريون جاهز للتحرك في أي وقت، بالإضافة لبعض الوحدات الميدانية المصرية الأخرى، فضلًا عن وجود مئات من الضباط وضباط الصف المصريين لتدريب الوحدات الليبية، كما كانت المدارس العسكرية المصرية مفتوحة على مصراعيها لتأهيل الضباط وضباط الصف الليبيين، وهكذا كان الغرض من الزيارة هو المتابعة وإحاطة القذافي علمًا بنتائج زيارتي الجزائر والمغرب.

وبالنسبة لزيارة العراق، قام الفريق الشاذلي بهذه الزيارة في المدة من 26 مايو إلى 2 يونيو 1972 حيث التقى الرئيس أحمد حسن البكر، واطلع على المشكلتين الرئيسيتين المتعلقةتين بالمساهمة العراقية في المجهود الحربي استعدادًا للحرب وهما: النزاع مع إيران حول الحدود ولا سيما ما يتعلق بشط العرب، والتمرد الكردي في شمال العراق، وهكذا كانت رحلته إلى العراق محدودة النجاح، غير أن الزيارة نجحت في إذابة الجليد في العلاقة بين البلدين، بدليل قيام رئيس الأركان العراقي بزيارة لمصر، وطلبه من السلطات المصرية أن تحدد احتياجاتها العسكرية من الغرب بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة بمناسبة زيارة صدام حسين لفرنسا حتى يمكن له التعاقد عليها أثناء هذه الزيارة، كما قامت الحكومة العراقية بإيداع 7 ملايين جنيه إسترليني باسم وزارة الحربية المصرية في أحد مصارف لندن كي يتم الإنفاق منها على المشتريات العسكرية. وفي مارس 1973 بدأ سرب عراقي من طراز هوكر هنترفي

الوصول إلى مصر، وبقي بها حتى قامت الحرب وشارك فيها، وأبلى بلاءً حسنًا، حتى إن الشاذلي أشاد به إشادة بالغة في مذكراته.

وقد واصل مجلس الدفاع العربي المشترك متابعتة لجهود الحشد العربي وتأكيد على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها حتى آخر اجتماع عقده قبل الحرب في يناير 1973، وعندما نشبت الحرب أو أثناءها كانت هناك نتيجة للجهود السابقة قوات برية وجوية من 9 دول عربية على الجبهتين المصرية والسورية بواقع 3 أسراب جزائرية، وسربين ليبيين أحدهما يقوده طيارون مصريون، وسرب عراقي، ولواء مدرع جزائري، وآخر ليبي، ولواء مشاة سوداني (وصل بعد وقف إطلاق النار)، وكتيبة مشاة تونسية، وأخرى كويتية على الجبهة المصرية، و4 أسراب عراقية، وفرقة مشاة وفرقة مدرعة عراقيتان، ولواء مدرع أردني، وآخر مغربي، ولواء مشاة سعودي على الجبهة الأردنية. وقد رتب الفريق الشاذلي مساهمات الدول العربية تنازليًا بحسب أوزانها النسبية فجاء العراق في الصدارة، تليه الجزائر فليبيا فالأردن فالمغرب فالسعودية فالسودان فالكويت فتونس.

ويلاحظ أن هذه المشاركة كان من الممكن أن تكون أكثر فاعلية لولا بعض الصعوبات بسبب الاختلاف في الرؤى والأوضاع الداخلية والخارجية الموجودة في الدول التي ساهمت بقوات في الحرب، أو التي تعرضت علاقاتها البينية لتوترات، وقد كان هناك أولاً خلاف سياسي / فني حول التوقيت، فكانت الجزائر متحفظة على إرسال قوات قبل نشوب القتال، بينما كان طلب القوات قبل القتال مباشرة ينطوي على إفشاء لساعة الصفر. كذلك لعبت الأوضاع الداخلية المتأزمة دورًا في تحجيم مساهمات بعض الدول كما في حالة العراق الذي كان يواجه تمردًا كرديًا، وكذلك المغرب الذي تعرض نظام الحكم فيه لمحاولة انقلاب أثناء الاستعداد للحرب مما أثر على مدى جاهزية قواته الجوية بالذات.

كذلك لعب تدهور العلاقات البينية العربية دورًا لا شك فيه في تضييق المساعدات من مضمونها، كما في تقلب العلاقات المصرية-السودانية بين التعاون والصراع الذي وصل إلى حد سحب السودان لواءه المشاة من الجبهة المصرية، ثم إعادته بعد أن نشبت الحرب فوصل بعد انتهاء القتال. ولا شك أن الملاحظات

السابقة تطرح دروسًا بالغة الأهمية لا بد من الاستفادة منها في أي تصور مستقبلي لعمل أمني عربي مشترك⁽¹³⁾.

ومن التحليل السابق يمكن القول إنه بالرغم من أن تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك في الاستعداد لحرب أكتوبر لم يكن نموذجيًا، بمعنى أنه لم يترتب على قرار ملزم من مجلس الدفاع العربي المشترك، فقد كان هناك تفاهم داخل المجلس على قبول خطة الفريق سعد الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية والأمن العام العسكري المساعد لجامعة الدول العربية، وتفويضه في إجراء الاتصالات اللازمة بالدول العربية المعنية لتحقيق أكبر حشد عسكري عربي ممكن استعدادًا لمعركة إزالة آثار العدوان على أساس طوعي وليس إلزاميًا.

وقد أثمر هذا الأسلوب في عمل المجلس كما رأينا على أي حال في أن قوات من 9 دول عربية كانت على جبهتي القتال المصرية والسورية بمساهمات اختلفت أوزانها، لكنها صبت كلها في تعزيز مفهوم الأمن القومي العربي كنهج قومي أصيل بالنظر إلى الظروف التي تمت فيها هذه التجربة، مما شكل تجربة فريدة في العلاقات العربية - العربية وإنجازًا عربيًا غير مسبوق في المواجهات العسكرية مع إسرائيل، كان لها تأثير مباشر على إقدام دول عربية أخرى على فرض حظر نفطي بعد بدء القتال بالفعل على الجبهتين المصرية والسورية، كما سيتم شرحه لاحقًا.

قائمة المراجع:

1. ميثاق جامعة الدول العربية، في: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة الشؤون القانونية، الشبكة القانونية العربية. www.org.arablegalnet
2. انظر: القمة العربية في إنشاص 1946، في: المصدر السابق.
3. انظر نص المعاهدة وبالنات المادة 6، في: المصدر السابق.
4. بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 92-83.
5. خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد النصر السابع بيورسعيد (23 ديسمبر 1963)، في: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع (فبراير 1962 - يوليو 1964)، القاهرة: مصلحة الاستعلامات، بدون تاريخ إصدار، ص 491-493.
6. الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية بعد عام 1956، موسوعة مقاتل من الصحراء.
7. محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي.. حرب أكتوبر 1973، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1998، ص 135 - 154، انظر أيضاً: ممدوح أنيس فتحي، مصر من النكسة إلى النصر.. دراسة تاريخية تحليلية نقدية، المجلد الأول، الطبعة الأولى 2023، بدون ناشر، ص 720 وما بعدها.
8. قرارات قمة الخرطوم (8/29 - 9/1/1967)، في: www.org.arablegalnet
9. "Arabs: Summit in Rabat", The Time, 26 December 1969, available at: <https://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,941786,00.html>.
- انظر أيضاً: ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص 742 - 743.
10. سعيد الشحات، "ذات يوم 5 يناير 1970.. هيكلك يكشف حقيقة انسحاب عبد الناصر من مؤتمر القمة العربية بالرباط الذي فجره تقرير ياسر عرفات"، اليوم السابع، 5 يناير 2022، متاح على: <https://shortly.at/xaIQV>.
11. سعيد الشحات، "ذات يوم 27 سبتمبر 1970.. عبد الناصر ينصح عرفات قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع حسين.. وأبو عمار: تحمل هموم العرب وخطاياهم"، اليوم السابع، 27 سبتمبر 2018، متاح على: <https://shortly.at/bEimQ>.
12. سعيد الشحات، "ذات يوم 24 سبتمبر 1970.. عبد الناصر يكلف الفريق صادق بإخراج عرفات من الأردن والنميري يتراجع عن رفضه العودة إلى عمان"، اليوم السابع، 24 سبتمبر 2017، متاح على: <https://shortly.at/aF81K>.
13. سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، الطبعة الرابعة، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، سان فرانسيسكو، 2002، الفصول من الخامس والعشرين إلى التاسع والعشرين، ص 193-233.

اتجاهات الدور الأمريكي.. في حربي يونيو وأكتوبر

في أكتوبر 1973 خاضت مصر حرباً وطنية لتحرير سيناء المحتلة من الاحتلال الإسرائيلي، فكانت جولة جديدة من الصراع بين مصر وإسرائيل، ذلك الصراع الذي امتد لأكثر من ثلاثين عاماً، منذ بدايته عام 1948، وحتى توقيع اتفاقية السلام بين البلدين عام 1979. لقد كان الصراع بين مصر وإسرائيل منذ بدايته أكبر وأكثر تعقيداً من صراع ثنائي بين دولتين. فقد كان هناك دائماً البعد العربي، بمكونيه الشعوب والحكومات. كان هناك كذلك بعدٌ دوليٌّ شديد الأهمية. فالصراع في فلسطين، والصراع بين الدول العربية وإسرائيل، لم ينشأ لا في فلسطين ولا في العالم العربي، وإنما نشأ في أوروبا. فمعاداة السامية، والحركة الصهيونية، والاستعمار، كلها ظواهر غربية، عكست نفسها في الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على حساب أهلها

الفلسطينيين، وإنشاء دولة إسرائيل، في وقت كانت فيه القوى الاستعمارية الغربية تتلاعب بمصير المنطقة كيفما تشاء، فكان النفوذ الغربي في المنطقة هو الجسر الذي عبرت عليه الحركة الصهيونية من منشأها الأوروبي إلى فلسطين. لقد ظهرت الحركة الصهيونية لأسباب غربية، ثم تولى الغرب تقديم الدعم لها، ولا أدل على ذلك من أن أول وثيقة دولية تمنح للحركة الصهيونية حقًا في فلسطين، هي وثائق غربية المنشأ. ينطبق هذا بشكل خاص على وعد بلفور، ثم بعد ذلك على نظام الانتداب الصادر عن عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى، والذي كان الوطن القومي لليهود في فلسطين من ضمن بنوده.

لقد تم إنهاك القوى الاستعمارية التقليدية في الحرب العالمية الثانية، وجرت تصفية الاستعمار، وتبوأّت الولايات المتحدة ذروة المشهد باعتبارها القوة الغربية الرئيسية في المنطقة والعالم ضمن ظروف جديدة. حدث هذا بينما كان يتصدر المشهد في مصر نظام الضباط الأحرار الذي وصل إلى السلطة في يوليو 1952. جاءت الولايات المتحدة برؤية جديدة مختلفة عن بريطانيا القوة الاستعمارية التقليدية، وظهر هذا في مصر أكثر مما ظهر في أي مكان آخر في المنطقة. "رأى البريطانيون أن التقدير الأمريكي للضباط الأحرار يقوّض المصالح الغربية في المنطقة، في حين رأى الأمريكيون أن تمسك البريطانيين بالإمبراطورية هو أخطر عدو للغرب".⁽¹⁾ أتاح ظهور الولايات المتحدة في صدارة المعسكر الغربي سياساتها المختلفة عن السياسات الاستعمارية التقليدية، فرصة لفتح صفحة جديدة، في علاقات مصر بالغرب عبر الولايات المتحدة، وإن كانت السنوات التالية قد كشفت عن هشاشة هذه الفرصة، وعن عمق التناقض بين زعيمة المعسكر الغربي وقوى التحرر الوطني في مصر، وهو ما يستعرض هذا الفصل بعضًا من جوانبه.

أولاً: الولايات المتحدة على مسرح الشرق الأوسط

كان العالم قد انقسم بين معسكرين متنافسين استراتيجيًا وأيديولوجيًا، بينهما تفاوتات كبيرة لصالح الغرب المتقدم تكنولوجياً وعلميًا، والأكثر ثراءً، لكنهما متكافئان عسكريًا بسبب ترسانة السلاح النووي المدمر في حوزة كل منهما. تنافس

القطبان الأمريكي والسوفيتي على كسب مواقع النفوذ في بلاد العالم المختلفة. وامتد التنافس بينهما إلى الشرق الأوسط الذي كان للغرب فيه تاريخاً اليد الأطول. أعطى الأمريكيون أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط في إطار المصالح والاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، حتى أن الرئيس أيزنهاور وصف الشرق الأوسط في مذكراته بأنه "أثمن قطعة أرض على خريطة العالم".⁽²⁾

تحددت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بناءً على تفاعل عدد من العوامل الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية. وخلال حقبة الحرب الباردة، تحددت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط على النحو التالي:

- منع أي قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة.
- ضمان أمن إسرائيل، والمحافظة عليها قوة عسكرياً واقتصادياً.
- ضمان تدفق النفط العربي للأسواق العالمية.
- ضمان طرق النقل والمواصلات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها.
- حماية مصالح شركات النفط الأمريكية في دول المنطقة.
- الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كأهم شريك تجاري ومالي لدول المنطقة، خاصة الدول المنتجة للنفط.

وفي إطار هذه الأهداف والمصالح الأمريكية تحدت وتطورت علاقة الولايات المتحدة بمصر.

الأهداف الأمريكية في المنطقة كلها متوافقة مع مصالح أمريكا الاستراتيجية والاقتصادية، ماعدا الهدف المتعلق بإسرائيل. فـضمان أمن إسرائيل، والمحافظة عليها قوة عسكرياً واقتصادياً يسيء إلى علاقة الولايات المتحدة بدول المنطقة الأخرى، ومن ثم فإنه يثير عدم الانسجام والتناقض في الأهداف والسياسة الأمريكية في المنطقة. لا يمكن فهم اهتمام الولايات المتحدة بمصالح إسرائيل في إطار أي منظور استراتيجي. فقط في إطار منظور السياسة الداخلية الأمريكية يمكن فهم جذور الاهتمام الأمريكي بإسرائيل، والتي نجدها في اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ودوره في صياغة وتوجيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.⁽³⁾ ومن ثم

يمكن القول إنَّ جانبًا كبيرًا من السياسة الأمريكية في المنطقة -بما في ذلك علاقاتها مع مصر- كان موجهاً لحل التناقض بين الأهداف المتعارضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

الرؤية السائدة في الولايات المتحدة ترى أنه من الصعب جدًا التوصل إلى تسوية للصراع بين العرب وإسرائيل، بسبب صعوبة التعامل في حزمة واحدة مع قضايا الأراضي والأمن، وهي مجال العمل الطبيعي للدبلوماسية، وقضايا الدين، والإيديولوجية، والشرعية.⁽⁴⁾ وأنَّ هذا النوع من الصراعات يتم حله عبر الإنهاك النفسي والمادي الذي يصيب الأطراف، إلى أن تصل إلى إدراكات متقاربة، يمكن معها تحقيق بعض الاتفاقات والتفاهات الكبرى.

طورت الولايات المتحدة استراتيجية كونية استهدفت احتواء الاتحاد السوفيتي، عبر إحاطته بأحلاف عسكرية تمنع تمدده خارج حدود الكتلة الاشتراكية التي كونها بعد انتصاره في الحرب العالمية الثانية. سعت الولايات المتحدة لضم دول الشرق الأوسط لأحلاف مدعومة من الغرب، بغرض استكمال الإحاطة بالاتحاد السوفيتي. انقسمت دول المنطقة حول مشروعات الأحلاف الغربية، وتزعمت مصر كتلة أظهرت حرصًا شديدًا على الاستقلال الذي حازته بعد عناء وكفاح طويل. كانت الولايات المتحدة تنظر لدول المنطقة من منظور المنافسة الاستراتيجية بين القطبين. غير أنَّ مصر لم ترَ لنفسها مصلحة في الاندراج ضمن هذا المنظور الكوني، والتورط في منافسة ليس لها فيها مصلحة. تزعمت مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر مقاومة سياسة الأحلاف الغربية، وكان هذا أحد أسباب الجفاء بين الولايات المتحدة ومصر.

كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر والعالم العربي خلال فترة رئاسة الرئيس دوايت أيزنهاور أكثر اعتدالًا من سياسة الإدارة السابقة، غير أنَّ هذا لم يكن كافيًا للتغلب على التناقضات بين سياسات البلدين. فعلى عكس الرئيس الأمريكي هاري ترومان، السابق عليه، لم يكن للرئيس أيزنهاور أصدقاء مقربون من اليهود، ولا يمثل اليهود وزنًا مهمًا في قاعدة تأييده السياسية، وكقائد عسكري كان لأيزنهاور تقدير عالٍ لأهمية العالم العربي في خطط احتواء الاتحاد السوفيتي، وكانت

آراؤه وكذلك مساعدوه ناقدین لسياسة سلفه في المنطقة، خوفاً من أثرها في إضعاف المعتدلين العرب، وإتاحة فرص لتوسع النفوذ السوفيتي في المنطقة.⁽⁵⁾

حاولت الولايات المتحدة جذب مصر لتصبح حليفة للولايات المتحدة في الصراع مع الاتحاد السوفيتي. لكن مصر من جانبها وجدت في ذلك تفريطاً في استقلالها، فتمسكت بسياسة عدم الانحياز، وأصبحت ضمن الدول البارزة في المجموعة الدولية الناشئة التي عرفت بهذا الاسم، فيما كان المسئولون الأمريكيون يعتبرون عدم الانحياز مبدأ غير أخلاقي، لأنه يساوي بين الحق والباطل، وكان هذا التناقض بين مصر والولايات المتحدة سبباً آخر في توتر العلاقات بين البلدين.

كانت مصر في حاجة لتسليح جيشها، وتلبية احتياجاتها الأمنية، وطلبت من الولايات المتحدة مراراً تزويدها بسلاح أمريكي. غير أن الولايات المتحدة رفضت ذلك تماماً، بدعوى عدم تشجيع سباق تسلح بين العرب وإسرائيل، فأعلنت، بالاشتراك مع إنجلترا وفرنسا، منذ عام 1950 حظراً على توريد السلاح لدول المنطقة. وفي الوقت الذي حُرمت فيه مصر من الحصول على احتياجاتها من السلاح، كانت إسرائيل بتواطؤ غربي تبني وتحدث ترسانتها العسكرية، فكان هذا سبباً إضافياً لتوتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

كانت مصر تحتاج إلى تحديث جيشها للدفاع عن نفسها، وللحفاظ على توازن عسكري مع إسرائيل. ازدادت الحاجة لتحديث تسليح الجيش المصري مع تعاظم قوة إسرائيل العسكرية، ومع زيادة التوتر على خط التماس بين مصر وإسرائيل. أدارت مصر قطاع غزة منذ انتهاء حرب فلسطين، وبدأ الشعب الفلسطيني يفيق من صدمة النكبة، فظهرت في القطاع ومناطق فلسطينية أخرى، مجموعات فدائية تعمل عبر الحدود لمهاجمة أهداف داخل إسرائيل. نفذت إسرائيل سياسة انتقام وردع صارمة، ردّاً على غارات الفدائيين، وشنت في فبراير 1955 عدواناً شرساً ضد قطاع غزة، وضد وحدات الجيش المصري الموجودة فيه، وهو العدوان الذي سقط فيه عدد كبير من الشهداء. أظهرت هذه التطورات حاجة مصر الملحة لتحديث قواتها المسلحة، فيما كانت الولايات المتحدة والدول الغربية الرئيسية تمنع تزويد

مصر بالسلح بدعوى منع سباق تسلح، وتقليل فرص الحرب بين العرب وإسرائيل، وإن كانت قد تغاضت عن اختراق إسرائيل للحظر.

كانت الخبرات السلبية تتطور بسرعة بين مصر والولايات المتحدة، فقبل أن يهدأ غبار معركة الأحلاف وعدم الانحياز، عقدت مصر صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا ذات التوجه الاشتراكي، والعضو في حلف وارسو الذي يقوده الاتحاد السوفيتي. كان ذلك في عام 1955 قبل شهور قليلة من اكتمال انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس، بحيث بدا الأمر وكأنه يخسر الغرب موقعاً في مصر، فإنّ الاتحاد السوفيتي يكسب موقعاً فيها. لم تكن مصر مهتمة بهذا البعد الدولي، وكانت مشغولة فقط بمصالح مصر القومية، وفي هذه المساحة وقعت أخطاء في الحسابات، لأنّ مصر والنظام الإقليمي الذي تعمل في إطاره تمثل نظاماً فرعياً داخل نظام دولي له قواعد صارمة، قد يتحمل من يتجاهلها تكلفة باهظة.

أخذت القيادة المصرية قراراً راديكالياً بكل معايير الحساب في السياسة الخارجية عندما حصلت على صفقة سلاح كبيرة من تشيكوسلوفاكيا، البلد الاشتراكي العضو في حلف وارسو الذي تقوده موسكو. جرت صفقة السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا، لكن كان مفهوماً للكافة أنّ مصر قد عقدت صفقة للحصول على سلاح سوفيتي. كان ذلك قبل شهور قليلة من اكتمال انسحاب القوات البريطانية من قاعدة السويس وفقاً لاتفاقية الجلاء، فبدا الأمر كما لو كان السوفييت يكسبون مواقع في الأرض التي يخرج منها الغرب، وهو استنتاج يصعب تجنبه على أي محلل للتوازنات الاستراتيجية. وبينما كانت مصر عن حق تحتفل بنجاحها في كسر احتكار دول الغرب لتوريد السلاح لمصر، كان صنّاع القرار في الغرب يتساءلون عن نوع الالتزامات التي قدمتها مصر لموسكو كجزء من الاتفاق على صفقة السلاح، وما إذا كانت هذه الالتزامات تربط مصر بالمعسكر السوفيتي على حساب علاقاتها الغربية.

لقد بينت تطورات الأيام اللاحقة أنّ صفقات السلاح السوفيتي لمصر لم تكن مرتبطة بأي شروط، وأنّ موسكو اكتفت في هذه المرحلة بفتح كوة في حائط الانفراد الغربي بالشرق الأوسط، تاركة أمر الخطوات التالية لتطورات المستقبل. المرونة

السوفيتية كانت مرضية للقيادة المصرية، التي رأت أنها يمكنها أن تقيم العلاقات مع القوى الكبرى بشكل متوازن بما يخدم مصالحها، ودون إلزام نفسها بشروط تورطها في صراعات الكبار، وأن سياستها في هذا المجال تتمتع بشرعية أخلاقية وسياسية كاملة، لأنها تحقق المصالح المصرية فقط، دون تعمد الإضرار بمصالح أي طرف آخر، ودون التورط في الصراعات الدولية.

ثانيًا: علاقات القاهرة وواشنطن من 56 إلى 67

أتاحت حرب عام 1956 فرصة جديدة لوضع العلاقات المصرية الأمريكية على مسار سليم، فيه درجة أعلى من التفاهم والتفهم، وقدر أقل من التوتر. كانت العلاقات المصرية الأمريكية قد شهدت توترًا في الفترة السابقة على الحرب، وكان هذا أحد العوامل التي أسهمت في وقوع الحرب، ومع هذا فإن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هزيمة العدوان أتاح فرصة جديدة، لإقامة العلاقات بين البلدين على أسس سليمة، وهي الفرصة التي لم تدم سوى لفترة قصيرة جدًا، وانتهت بانتكاسة كبيرة في علاقات البلدين، ووسط هذه الانتكاسة وقعت حرب يونيو.

في بداية عام 1956 كانت محاولات أمريكا للتقريب بين مصر وإسرائيل، وإبعاد مصر عن الاتحاد السوفيتي قد وصلت إلى طريق مسدود. أجرت الإدارة الأمريكية مراجعة لسياستها في المنطقة، وتوصلت إلى ضرورة ممارسة الضغوط على مصر عسكريًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا. عسكريًا: تمسكت الولايات المتحدة بسياسة حظر تصدير السلاح إلى دول المنطقة، لكنها دفعت حلفاء غربيين لتوفير احتياجات إسرائيل من السلاح، بما يضمن لها التفوق على جيرانها، وبما يكفي لردعهم عن شن الحرب. اقتصاديًا: قدمت حكومة الولايات المتحدة دعمًا كبيرًا لصادرات القطن الأمريكي، مما أفسد موسم تصدير القطن المصري، في وقت كان فيه القطن هو أهم مصدر للنقد الأجنبي في مصر. دبلوماسيًا: بدأت الولايات المتحدة في العمل على عزل مصر في الإقليم، عبر عمل إنشاء جبهة معادية، تضم دولاً عربية محافظة.⁽⁶⁾

لكن الطامة الكبرى وقعت عندما سحبت الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالي. كانت الحكومة الأمريكية قد ربطت بين تمويل السد وتحقيق تقدم في

الملفات المختلفة مع مصر، وكان عام 1956 هو عام انتخابات يضغط فيه المعارضون على الرئيس، بينما سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تعاني من إخفاقات في ملفات الصلح العربي الإسرائيلي، والاختراق السوفيتي للمنطقة، وبالإضافة إلى ذلك قامت مصر في منتصف مايو 1956 بالاعتراف بحكومة الصين الشعبية، وكانت أول دولة تفعل ذلك منذ الحرب الكورية.⁽⁷⁾

بعد أن وعدت الولايات المتحدة بتمويل بناء سد أسوان العالي في مصر، عادت في التاسع عشر من يوليو 1956 لتسحب هذا العرض. وفي الرابع والعشرين من يوليو خطب الرئيس ناصر مهاجمًا الولايات المتحدة بشكل مباشر وصريح لأول مرة منذ قيام الثورة، فقال: إنه "قامت في واشنطن ضجة تعلن -وقد تجردت من الحياء، بل وقد تجردت من أي مبدأ من المبادئ التي تتعامل بها الدول- تعلن كذبًا وخداعًا وتضليلًا أن الاقتصاد المصري لا يساعد، وأن الاقتصاد المصري يدعو إلى الشك، إنني أنظر إليهم وأقول لهم: موتوا بغيظكم، فلن تستطيعوا أن تتحكموا فينا".⁽⁸⁾ لقد خرج التوتريين مصر والولايات المتحدة إلى العلن، ولم يعد هناك نفس الحرص على إخفائه، وسوف يتواصل هذا لسنوات تالية.

مثل بناء سد أسوان العالي حجر زاوية في سياسة مصر التنموية، وراهنّت القيادة المصرية عليه لحل كثير من الاختناقات التي تعانيتها التنمية في مصر. ردت القيادة المصرية على القرار الأمريكي بتأميم قناة السويس، من أجل استخدام إيراداتها لتمويل بناء السد. كان قرار التأميم هو الشرارة التي أطلقت عدوانًا منسقًا شنته بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل، ضد مصر. كان لكل من أطراف العدوان الثلاثة أسبابه لشن العدوان. كانت بريطانيا هي المالك الأكبر في شركة القناة، وكانت لدى فرنسا رغبة في معاقبة مصر على قيامها بتقديم الدعم لثوار الجزائر، فيما كانت إسرائيل تريد وقف زيادة قوة مصر العسكرية، وبشكل خاص فإنها كانت راغبة في تدمير الأسلحة الجديدة التي تسلمتها مصر من موسكو قبل اكتمال عملية استيعابها ودمجها في هيكل تسليح الجيش المصري.

اتفقت الدول الثلاث على خطة العدوان الذي بدأ في التاسع والعشرين من أكتوبر عام 1956، وفي تصوراتهم أنه لن يكون من الممكن لدولة ناشئة التصدي

لجيوش اثنين من القوى الكبرى بالإضافة إلى إسرائيل. المفاجأة الأولى التي صدمت المعتدين هي أنّ مصر قررت التصدي للعدوان، في علامة على نهاية العصر الاستعماري، الذي كان يكفي فيه أن تظهر بارجة إمبريالية مسلحة أمام شواطئ دولة مستضعفة لقبول الشروط، وإعلان الاستسلام.

المفاجأة الثانية التي صدمت الدول المعتدية هي ردود الفعل القوية الراضة للعدوان. على المستوى العربي كان هناك تضامن واسع النطاق مع مصر، وإدانة للعدوان الذي أطلق موجة ثورية مناهضة للاستعمار، وهي الموجة التي عبرت عن نفسها في تظاهرات ومقاطعة لمصالح بريطانية وفرنسية، وتدمير خط نقل النفط القادم من الخليج والعراق إلى سواحل المتوسط في سوريا. دولياً، تضامنت كتلة الدول المستقلة حديثاً مع مصر، ووجدت في دول الكتلة السوفيتية حليفاً لها في مواجهة الميراث الاستعماري.

أخذت الولايات المتحدة جانب المعارضين للعدوان ضد حلفائها الإنجليز والفرنسيين. كانت الولايات المتحدة منزعجة من رد الفعل القوي الذي ظهر ضد العدوان، وكانت منزعجة أيضاً بسبب قيام حلفائها بعدم استشارتها قبل تورطهم في إجراء خطير مثل شن الحرب على مصر. قيمت الولايات المتحدة العدوان الثلاثي من منظور الحرب الباردة، فرأت فيه إضعافاً لموقف المعسكر الذي تقوده لحساب المعسكر المنافس. لهذه الأسباب تحركت الولايات المتحدة ضد العدوان، وكان الموقف الأمريكي الراض للعدوان حاسماً في إجبار المعتدين على الانسحاب. كان هناك أيضاً إنذار سوفيتي برد عسكري ضد المعتدين. هناك الكثير من التقييمات المختلفة لأثر الإنذار السوفيتي في علاقته بالضغط الأمريكية. والمرجح هو أنّ الموقفين السوفيتي والأمريكي كان لهما الأثر المهم، وأنّ الموقف الأمريكي كان أكثر تأثيراً، لأنه ترك المعتدين بغير غطاء يحتميان به في وجه التهديد السوفيتي، وردة الفعل الدولية القوية.

انسحب المعتدون، وخرجت مصر منتصرة سياسياً من الحرب، وتبوأ موقع الزعامة في العالم العربي، بل والعالم الثالث. رأت مصر أنه عليها أن تبني على نتائج الانتصار الذي تحقق، وأن تصيغ سياستها وفقاً للحقائق الجديدة التي تكونت نتيجة

هذا الانتصار، بما في ذلك تعزيز زعامتها العربية، ومناهضة الاستعمار، وتعميق التضامن مع الدول حديثة الاستقلال. على الجانب الآخر، رأت الولايات المتحدة أنها ساهمت بنصيب في هزيمة العدوان، وأنها تتوقع من مصر مراعاة مصالحها بقدر ما أسهمت في حماية المصلحة المصرية. من جانبها رأت مصر أن السياسة الأمريكية، وإن خدمت مصلحة مصرية، فإن هذا لم يكن هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه، وإنما كان الهدف هو خدمة المصالح الأمريكية، وأن القاهرة بالتالي ليست مطالبة بمكافأة الولايات المتحدة على سلوك استهدفت به أساسًا تحقيق مصلحة أمريكية. هذا منطق سليم تمامًا، لكن في حقل العلاقات الدولية شديد التعقيد، المحكوم بالمصالح والقوة، يسود منطق التبادل reciprocity الذي يقضي بالرد من جنس العمل على قرارات وتحركات الدول الأخرى. وقد ظهر أثر تفاوت الحسابات هذا تدريجيًا خلال السنوات التالية.

شهدت الفترة التالية لحرب 1956 تذبذبًا بين التوتر والاسترخاء، ضمن اتجاه عام تزايدت فيه درجة الصراع والخلاف بين البلدين. كان نفوذ مصريزيد في الإقليم، وكان لدى القاهرة من الموارد السياسية ما يتيح لها معاقبة خصومها، وتحميلهم تكلفة عالية. التفت قطاعات واسعة من الجماهير العربية حول قيادة مصر الناصرية، وهو ما سبب ضيقًا لدى حكومات أزعجها ضيق مساحة الحركة المتاحة لها، في ظل هيمنة مصر على المجال السياسي في الإقليم. عام 1958 كان ذروة الصعود المصري والزعامة الناصرية. في شهر مايو من هذا العام قام الرئيس جمال عبد الناصر بأول زيارة إلى موسكو، فزادت أسباب القلق الغربي.⁽⁹⁾ جاءت هذه الزيارة بعد شهرين من تحقيق الوحدة المصرية السورية، التي أحدثت زلزالًا سياسيًا في المنطقة.

أطلق الحدث الكبير طموحات كبرى للوحدة العربية ومعاداة الاستعمار، فانقلب الجيش على حكم الهاشميين في العراق في ثورة تموز، وشهدت لبنان والأردن مدًا قوميًا راديكاليًا مستلهما القيادة المصرية، فأرسلت بريطانيا قوة عسكرية إلى الأردن، فيما أرسلت الولايات المتحدة قوات مسلحة إلى لبنان، بحجة حمايتها ضد تدخلات مصر، التي أصبحت تسمى الجمهورية العربية المتحدة. لقد اكتسبت سياسة مصر في الإقليم بعدًا دوليًا واضحًا تجاوز حدود الإقليم، وردًا

على الإنزال الأمريكي في لبنان أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تصريحاً شديداً انتقد فيه الولايات المتحدة، "معتبراً أن احتلال القوات الأمريكية للبنان يشكل خطراً على السلام في الشرق الأوسط، واعتداءً خطيراً على ميثاق الأمم المتحدة، وتهديداً سافراً للدول العربية التي رفضت أن تخضع للاستعمار، وصممت على اتباع سياسة مستقلة. إن إقدام أمريكا على هذا العدوان الخطير تحت عذرتدخل مختلف نسب إلى الجمهورية العربية المتحدة، إنما يفضح النوايا الأمريكية تجاه الشعوب العربية المستقلة، ومحاولاتها لإخضاعها والسيطرة عليها"⁽¹⁰⁾. فيما يمكن اعتباره التصعيد الأخطر بين البلدين منذ ثورة يوليو، وبداية لنهج تصعيدي تواصل لعدة سنوات تالية.

وسعت الوحدة بين مصر وسوريا من جبهة خصوم مصر في المنطقة العربية، والذين شعروا بالخطر من تعاظم النفوذ السياسي لمصر، ومن تحويل النفوذ السياسي إلى حقائق جيواستراتيجية عبر دولة الوحدة⁽¹¹⁾. وظفت الولايات المتحدة هذه الوقائع الجديدة لخلق مكابح إقليمية لوضع حد لتوسع النفوذ المصري، عبر تشجيع خصوم السياسة المصرية في المنطقة على التصدي لها، في حين تجنبت مواجهة مباشرة بين مصر والولايات المتحدة حتى لا تمنح للزعيم المصري أوراقاً إضافية لتعزيز سمعته كزعيم معاد للاستعمار. العمل ضد مصر من خلال وكلاء وحلفاء إقليميين، هذه هي السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد الزعامة الناصرية خلال العقد الممتد بين حربي 1956 و1967.

التناقض بين الرؤيتين المصرية والأمريكية كان في جذر سوء الفهم، الذي زاد كثيراً في السنوات التالية في علاقات البلدين، وهو ما وضح أكثر في الفترة السابقة لحرب يونيو 67، وما بعدها. كانت الولايات المتحدة ترى في الحياد ثم صفقات السلاح مع موسكو إضراراً بمصالحها، وهي رؤية لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتغييرها بسبب انسجامها مع فهمها، واستراتيجيتها الكونية في الحرب الباردة، في حين كانت القاهرة ترى أن تحري المصلحة الوطنية المصرية أينما كانت هو جزء من صميم الاستقلال والسيادة الوطنية، التي باتت تتمتع بهما، وأنه على القوى الكبرى أن تقبل ذلك، وأن عبء التكيف مع الوضع الجديد يقع على عاتق القوى الغربية

الكبرى، وليس على عاتق مصر. باختصار، (لقد كان هناك قدر كبير من عدم الثقة بين البلدين).⁽¹²⁾

تتوافق الرؤية المصرية بشكل كامل مع قواعد القانون الدولي، ومع مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية. غير أن منطق السياسة والعلاقات الدولية يختلف إلى درجة كبيرة عن هذا، فإلى جانب القانون الدولي، والمبادئ النازمة للمجتمع الدولي، هناك أيضًا حقائق القوة وتوازنها، ولهذه الحقائق الأولوية في أغلب الأحوال على المبادئ القانونية والنظرية، وأن الطرف الأقوى لن يتردد في استخدام القوة لحل التناقضات، مقدمًا تفسيرات خاصة لقواعد القانون تنسجم مع مصالحه. هذا هو ما حدث في العلاقات الأمريكية المصرية في النهاية، وهي الحلقة التي اكتملت بعد عدة سنوات في حرب يونيو 1967.

يرى كثير من المحللين، أن مقدمات ما حدث في يونيو 1967 نجدها في ما انتهت إليه حرب 1956،⁽¹³⁾ "فكل طرف من الأطراف التي اشتركت في تحقيق انتصار السويس، أو التمكين منه كانت لديه مطالبه، وكانت هذه المطالب المختلفة باختلاف الأطراف هي التي حكمت مراحل الصراع التالية لمعركة السويس".⁽¹⁴⁾ "فالولايات المتحدة أصبحت فور وقف إطلاق النار، اللاعب الدولي الرئيس في الساحة، بل إن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور تملكه الاعتقاد بأنه مهندس الأزمة، فهو أمام منطقة حيوية تفككت مفاصلها، وليس هناك غيره الآن يتولى إعادة تركيبها"⁽¹⁵⁾ انتصرت مصر في حرب السويس، وكانت الولايات المتحدة مساهمًا رئيسيًا في الوصول إلى هذه النتيجة، وكان الاختلاف بين الطرفين على الاستحقاقات المترتبة على الأدوار التي تم القيام بها في حرب السويس، سببًا في صراعات المرحلة التالية.

أما فيما يخص إسرائيل فقد انسحبت من سيناء في شهر مارس من العام التالي، في مقابل تأمين الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، ونشركات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على الحدود، وفي منطقة المضائق البحرية. انسحبت إسرائيل من سيناء تحت ضغط وبترتيب من الولايات المتحدة، واعتبرت ذلك بمثابة ضمانات أمريكية بحماية حرية الملاحة في خليج العقبة.

تعددت الأزمات التي مرت بها العلاقات المصرية الأمريكية منذ يوليو 1952، لكن البلدين كانا حريصين على مواصلة التعاون، بسبب المصالح التي يجنيها البلدان من هذه العلاقة. لكن تتبع مسار تطور العلاقة بين البلدين، يشير إلى أنه بعد أن وصلت العلاقات بينهما إلى ذروة إيجابية في عام 1957، بعد أن لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في إجبار قوى العدوان الثلاثي على الانسحاب من مصر، مقابل ثمن محدد دفعته مصر، تمثل في ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة. أعقب هذه الذروة تراجع تدريجي في العلاقات، بسبب التفاوت في توقعات البلدين. فبينما كانت الولايات المتحدة تنتظر من مصر مبادلة الدور الأمريكي الإيجابي في إنهاء العدوان الثلاثي، بدرجة أعلى من الاستعداد للتعاون مع الولايات المتحدة، إلا أن مصر بعد العدوان كانت قد أصبحت أكثر قوة، وأكثر حرصاً على استقلال سياساتها الخارجية، وأكثر تمسكاً بالتعبير عن طموحات الجماهير العربية التي التفت حول قيادتها، والتي كانت في هذه المرحلة محمولة على موجة راديكالية، تقودها أحزاب تتبنى طبعات عدة من إيديولوجية القومية العربية الراديكالية المنفتحة على الاشتراكية، وهي عقيدة مناوئة بقوة للولايات المتحدة، وإسرائيل، وقوى الاستعمار الغربي.

لقد كشف العدوان الثلاثي عن قوة وتأثير الولايات المتحدة في النظام الدولي، والشرق الأوسط من ضمنه، كما كشف عن قوة الجماهير العربية، وقوة عقيدة القومية العربية أيضاً، والتناقض عميق بين هاتين القوتين. كانت هناك أيضاً مصر وزعيمها جمال عبد الناصر يحاول صياغة مسار العلاقة بين القوتين المتصادمتين، مترعماً تيار الجماهير القومية العربية، وساعياً للحد من نفوذ القوى العظمى في المنطقة. كانت الولايات المتحدة تحاول دفع مصر لاحتواء التيارات الراديكالية في المنطقة، ومنعها من فتح الباب لتوسع النفوذ السوفيتي. فعلت مصر ذلك عندما نجحت في هزيمة الشيوعية، وتقديم الناصرية والقومية العربية الراديكالية بديلاً جماهيرياً لها، وظنت أنها بهذا خدمت مصلحة مشتركة عربية - أمريكية، بما يسمح للطرفين بالتعاون على قاعدة صلبة. صحيح أن إدارة الرئيس كينيدي باعت لإسرائيل في عام 1962 صفقة صواريخ هوك، وهي أول صفقة عسكرية مباشرة تقدمها أمريكا لإسرائيل، إلا أنه فيما عدا ذلك أظهر الرئيس الأمريكي جون كينيدي درجة مناسبة من التفهم للسياسة المصرية، وشهد عهده تلطيخاً في العلاقات بين

البلدين، وزيادة في المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر، وكان الممكن البناء على الاتجاهات الإيجابية التي تم التعبير عنها في الرسائل المتبادلة بين ناصر وكيندي.⁽¹⁶⁾

تم اغتيال الرئيس كيندي في نوفمبر 1963، وخلفه نائبه ليندون جونسون، الذي اتسم بانتقاده للسياسة والزعامة المصرية، والانحياز الصريح إلى إسرائيل، فكانت رئاسته عودة لسياسات التحيز الأمريكي لإسرائيل، التي بدأها الرئيس ترومان، بعد فترة الاعتدال النسبي التي مثلتها إدارتا الرئيسين أيزنهاور وكيندي.

عبرت إدارة الرئيس جونسون عن انزعاج شديد من الانعطاف الراديكالي اجتماعيًا وسياسيًا للدولة المصرية، والتوثيق المتزايد لعلاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي كان صعبًا على الولايات المتحدة قبوله، رغم نجاح مصر في محاصرة وضرب الحركة الشيوعية في المنطقة، حتى أن مدير المخابرات المركزية الأمريكية جون ماكون كتب تقريرًا في منتصف عام 1965 جاء فيه "أننا خلال العامين الماضيين لم نحصل على مقابل يذكر للمساعدات التي نقدمها لمصر، بل إن المصريين ألحقوا كثيرًا من الضرر بنا، ومن ذلك إرسال مزيد من القوات إلى اليمن، وممارسة الضغوط ضد البريطانيين، وتشجيع ليبيا على المطالبة بإنهاء عمل قواعنا العسكرية هناك، بالإضافة إلى أننا عجزنا عن إقناع المصريين بإبطاء سباق التسلح الذي اندفعوا فيه".⁽¹⁷⁾

انعكس التغير في الإدارة والسياسة الأمريكية بسرعة في علاقة الولايات المتحدة، بكل من مصر وإسرائيل، فبينما علقت الإدارة الأمريكية استفادة مصر من برنامج مساعدات الغذاء المعروف بالطعام من أجل السلام، فإنها شرعت في إمداد إسرائيل بالسلاح، بما مثل تحولًا نوعيًا في السياسة الأمريكية. ففي 29 يوليو 1965 باعت الولايات المتحدة لإسرائيل 210 دبابة متوسطة من طراز M-48A باتون، مزودة بمدفع 105 ملم، قيمتها 48 مليون دولار يتم دفعها على سنتين.⁽¹⁸⁾ وفي العام التالي قررت الولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل -ولأول مرة- 48 قاذفة مقاتلة من طراز F-4 فانتوم.⁽¹⁹⁾ ومع دخول عام 1967 كانت علاقات التعاون بين مصر والولايات المتحدة قد تقلصت إلى حد بعيد جدًا، حتى كادت تقتصر على علاقات ثقافية وتعليمية، مثل مساهمة أمريكا في إنقاذ الآثار المتضررة من بناء السد العالي.⁽²⁰⁾

ما عجزت الولايات المتحدة عن فهمه هو أنّ التحرر من الاستعمار هو بطبعه عملية راديكالية، وأنّ الراديكالية هي قدر المجتمعات في مرحلة التحرر، وأنّ الخيار الواقعي ليس بين الراديكالية والمحافظة، وإنما بين طبقات مختلفة من الراديكالية، وأنّ الراديكالية القومية هي خيار أفضل بكل تأكيد من الراديكالية الشيوعية، وأنّ التيار الذي قادته مصر مثل أفضل ما كان يمكن للولايات المتحدة أن تجده في العالم العربي، وفقاً لمعايير تلك المرحلة.

ثالثاً: أزمة مايو 1967 وتصاعد العدوان الإسرائيلي

حدثت أزمة مايو 1967 على خلفية تصعيد متسارع في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية مستمرة لعدة سنوات. فبعد فترة قصيرة من الهدوء على الحدود العربية الإسرائيلية في أعقاب حرب عام 1956، عادت الحدود العربية الإسرائيلية للتوتر خاصة بدءاً من عام 1964. فمن ناحية كان الشعب الفلسطيني قد استجمع بعضاً من قواه، وأخذت منظمات المقاومة في التشكل، وانطلق الفدائيون الفلسطينيون عبر الحدود من الدول العربية المجاورة لمهاجمة أهداف داخل إسرائيل. ردت إسرائيل على هذه الهجمات بهجمات على البلاد العربية، وتكررت توتر الأجواء على الحدود المضطربة. حدث هذا بينما كانت إسرائيل تنفذ مشروعات لتحويل مياه روافد نهر الأردن، لاستخدامها لتنمية المناطق القاحلة في صحراء النقب، وهو ما أضاف سبباً جديداً للتوتر في مناطق الحدود، خاصة بين إسرائيل وسوريا.

حدثت هذه التطورات بينما كانت العلاقات العربية تشهد مرحلة من الحرب الباردة العربية الموازية للحرب الباردة بين القطبين الدوليين. فمع الانعطاف الراديكالي الذي دخلته مصر، ومعها كتلة حلفائها العرب، تشددت الدول العربية المحافظة في معارضة المعسكر الذي تقوده مصر، وتبادل الفريقان الاتهامات، وتبادلا العمل على إحراج بعضهما بعضاً. حدث هذا بينما كان الفريقان يتواجهان عسكرياً، مباشرة وبالوكالة، في اليمن بعد قيام الثورة اليمنية، واستجابة مصر لطلب المساندة العسكرية الذي تقدم به النظام الجديد في صنعاء.

حدثت أزمة مايو 1967 في عهد الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، والذي يعد أكثر رؤساء أمريكا حتى وقتها تعاطفًا مع إسرائيل. كان جونسون زعيمًا للأغلبية في مجلس الشيوخ عندما مارس الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور ضغطًا على إسرائيل لإجبارها على الانسحاب من سيناء التي احتلتها في حرب عام 1956، وهي الضغوط التي بذل ليندون جونسون جهدًا كبيرًا لتخفيفها، ولمساعدة إسرائيل على الخروج بمكسب ما من هذه الحرب، وفي فترة رئاسته التي بدأت بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي، تحولت الولايات المتحدة إلى مصدر رئيسي لتسليح إسرائيل، بعد أن كانت تكتفي بتشجيع حلفاء غربيين لتسليح إسرائيل، متجنبًا التورط بشكل مباشر في علاقات عسكرية مع إسرائيل، حرصًا على مصالح الولايات المتحدة مع العالم العربي. لقد أحدث الرئيس جونسون تحولًا جذريًا في السياسة الأمريكية، وهو التحول الذي استمر وأصبح أكثر عمقًا في العقود التالية.

تصاعدت الأزمة السياسية في الشرق الأوسط بسرعة في شهر مايو 1967. كانت غارات منظمات المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل عبر الحدود السورية والأردنية تتزايد، وكانت سوريا تستضيف وتقدم دعمًا للمقاتلين الفلسطينيين. اعتدت إسرائيل بشكل متكرر على سوريا ردًا على غارات الفدائيين الفلسطينيين، ومع تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية تصاعدت أيضًا اعتداءات إسرائيل العسكرية على سوريا، مصحوبة بتهديدات شديدة الحدة.

طلبت سوريا من الدول العربية تزويدها بالطائرات والدفاعات الجوية لسد فجوة التفوق الإسرائيلي. توجهت سوريا لمجلس الأمن للشكوى من تعرضها لهجمات وتهديدات إسرائيل. تواترت الأنباء عن حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود مع سوريا، ثار حولها لغط كبير وتقارير متضاربة من مصادر روسية وعربية. بينما كانت إسرائيل تجهز لعملية عسكرية انتقامية ضد سوريا، لم تكن أبعاد هذه العملية معروفة بدقة. التصريحات الإسرائيلية المبالغية أعطت انطباعًا مضخمًا عن حجم العدوان الإسرائيلي المتوقع، ووصلت للقيادة المصرية تقديرات متضاربة عن حجم وجدية التهديد الإسرائيلي خاصة من الاتحاد السوفيتي، فيما حاولت القيادة المصرية التحقق من هذه التقديرات عبر إرسال مبعوثين عسكريين إلى الجبهة

السورية، بينما كانت الدعاية المناهضة للقيادة الناصرية من قبل بعض الدول العربية على أشدها، ومليئة بالانتقادات حول ما وصف بتقاعس مصر عن مناصرة سوريا. وفي النهاية اتخذت مصر قراراً بالعمل لدعم سوريا ضد تهديدات إسرائيل.

قامت الخطة المصرية على إعلان مصر استعدادها للوقوف بجانب سوريا حال تعرضها للعدوان، فأعلنت التعبئة العامة، وشرعت في حشد القوات في سيناء. كان تقدير القيادة المصرية أنّ هذه الخطوة سوف تكون كافية لردع إسرائيل عن مهاجمة سوريا، وأنّ المجتمع الدولي سوف يتدخل لنزعة فتيل الأزمة، بحيث يتحقق الهدف الخاص بتجنب سوريا التعرض لعدوان إسرائيلي، مع تجنب نشوب حرب كبيرة في المنطقة. غير أنّ الأمور اتسمت بغياب التخطيط الدقيق والانضباط في التنفيذ، وفي الانشغال بأهداف فرعية، فتصاعدت الأزمة وخرجت عن السيطرة.

لتأكيد جديتها في ردع إسرائيل، طلبت مصر سحب القوات الدولية من منطقة الحدود مع إسرائيل، لكن الأمم المتحدة فاجأتها بأنه لا يمكن الاكتفاء بسحب القوات الدولية من المنطقة المعينة، وإنما يجب بقاؤها أو سحبها بطول خط المواجهة، لأنها كلها تمثل أجزاء من عملية واحدة، وتفويض واحد. قررت القيادة المصرية مواصلة التقدم إلى الأمام، وطلبت سحب القوات الدولية من على طول خط المواجهة. أصبحت الحدود بين البلدين خطاً للمواجهة المحتملة بلا صمام أمن دولي يمتص التوتر، بما في ذلك منطقة المضائق البحرية. تصورت القيادة المصرية أنّ أجواء الأزمة توفر الفرصة لحرمان إسرائيل من المكاسب التي حققتها نتيجة لعدوانها على مصر عام 1956، والمتمثلة في حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، فأعلنت إغلاق مضيق العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، فأصبحت هذه القضية محوراً للأزمة.

كانت الولايات المتحدة قد قدمت لإسرائيل تعهدات بحماية حرية الملاحة في خليج العقبة عندما أجبرتها على الانسحاب من سيناء في عام 1956. توجهت إسرائيل إلى الولايات المتحدة وطالبتها بتنفيذ تعهداتها. كانت الولايات المتحدة في ذروة انشغالها في حرب فيتنام، ولم تكن راغبة في تورط جديد في منطقة إضافية. تحدث الرئيس جونسون عن الأزمة في مؤتمر صحفي عقده يوم 18 مايو 1967⁽²¹⁾،

وأصدر بياناً بشأنها في 23 مايو 1967⁽²²⁾، على إثر قرار مصر بإغلاق خليج العقبة. كان الموقف الأمريكي شديد الأهمية، بالنظر إلى الدور الذي لعبته واشنطن في إنهاء حرب السويس. تحركت الولايات المتحدة، وأرسل الرئيس جونسون في نفس يوم 23 مايو رسالة إلى الرئيس عبد الناصر أكد فيها على حُسن النوايا الأمريكية تجاه مصر، ومما جاء فيها "إن المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال، لا في آسيا، ولا في الشرق الأوسط، أو أفريقيا، أو أمريكا اللاتينية، فذلك اللون من النشاط قد أدى إلى نشوب الحرب بالفعل في آسيا، وهو يهدد السلام في مناطق أخرى... إن كلاً منا ممن يحملون مسؤولية قيادة أمة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافي، وأعمق المشاعر لدى شعوبنا، ومهما كانت الخلافات في نظرتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادنا فإننا كلينا نشترك في الاهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة، وبالسلام في الشرق الأوسط".⁽²³⁾

كان لدى الرئيس جمال عبد الناصر شكوك في صدق المواقف الإيجابية التي تضمنتها الرسالة، وعبر عن ذلك قائلاً: "أشعر بعدم الاطمئنان، بل إنني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون، فإذا كانت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكامل لإسرائيل، ومعاداتنا لحسابها طوال السنوات السابقة، فهل سيتنكر فجأة لكل ذلك، ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين إسرائيل؟"⁽²⁴⁾ أثبتت الأيام صحة الشكوك التي انتابت الرئيس عبد الناصر تجاه النوايا الأمريكية. يعلق وزير خارجية مصر محمود رياض على الرسالة الأمريكية قائلاً بإنها: "كانت في الواقع أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس أمريكي على الإطلاق لصالح بلد، وضد بلد آخر".⁽²⁵⁾

تمهل الرئيس ناصر في الرد على رسالة جونسون، فيما كانت الأزمة تواصل التفاعل. كتب الرئيس عبد الناصر في يوم الثاني من يونيو رده على رسالة الرئيس جونسون، وفيه أكد على الموقف المصري، بما في ذلك حق مصر في إغلاق خليج العقبة أمام الملاحاة الإسرائيلية باعتباره "إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثي إعمالاً لهذا المبدأ الأخلاقي الذي يقضي بعدم مكافأة المعتدي على عدوانه".⁽²⁶⁾

طلب الإسرائيليون من الولايات المتحدة الوفاء بتعهداتها إبقاء خليج العقبة مفتوحًا للملاحة في إطار التفاهم الذي انتهى بانسحاب إسرائيل من سيناء عام 1956. لكن مصر لم تكن جزءًا من هذا التفاهم، ولهذا فهي لا ترى لنفسها صلة به. دبلوماسيًا ورسميًا التزمت الولايات المتحدة بخط مواصلة التفاوض، ودعوة الأطراف لتجنب الحرب. عمليًا، نجح الإسرائيليون في إقناع الولايات المتحدة بقدرتهم على الانتصار على الدول العربية.

بين رسالة الرئيس جونسون ورد الرئيس عبد الناصر، اجتمع في 26 مايو وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان مع كبار المسؤولين العسكريين والاستخبارات الأمريكيين، وعبر المسؤولون الأمريكيون عن قناعتهم بأن إسرائيل يمكنها كسب الحرب بسهولة بصرف النظر عن مبدؤها، وأن الحرب لن تستغرق أسبوعًا، واعتبر هذا في إسرائيل ضوء أخضر أمريكي لشن الحرب.⁽²⁷⁾ في الثلاثين من مايو وصل رئيس المخابرات الإسرائيلية إلى واشنطن للتأكد من التقديرات والموقف الأمريكي، الذي تم التعبير عنه في اللقاء السابق، فخرج بنفس النتيجة التي خرج بها المسؤولون الإسرائيليون في اللقاء السابق.⁽²⁸⁾ بات الرئيس الأمريكي جونسون مقتنعًا بأن إسرائيل ستكسب الحرب، وعلق على التقارير التي تصله من مساعديه بقوله "سوف تضربهم".⁽²⁹⁾ لم تفعل الولايات المتحدة أي شيء لمنع العدوان الإسرائيلي الذي بات وشيكًا، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة متواطئة في العدوان الذي شنته إسرائيل صباح الخامس من يونيو 1967، بل إنها شاركت، بما في ذلك الرئيس جونسون، في "عملية الخداع الكبرى التي استهدفت" إقناع مصر بعدم بدء الحرب.⁽³⁰⁾

رابعًا: حرب يونيو.. خداع أمريكي وتواطؤ متعمد

شنت إسرائيل الحرب يوم الخامس من يونيو، واستطاعت تدمير القسم الأكبر من قدرات سلاح الجو المصري، فأصاب الارتباك أداء القيادة العسكرية المصرية، وباتت نتيجة الحرب محتومة. شعرت القيادة المصرية بتواطؤ الولايات المتحدة، التي كانت قد طلبت من مصر عدم البدء بشن الحرب، على ألا تكون إسرائيل هي البادئة بشن الحرب أيضًا، بما يتيح فرصة كافية لحل سياسي. وعندما بدأ العدوان

صرح وزير الخارجية الأمريكي بأنه لا يعرف على وجه اليقين من المسئول عن بدء القتال، الأمر الذي اعتبرته القيادة المصرية جزءاً من خطة أمريكية أكبر وتعبيراً عن نوايا عدائية تجاه مصر.⁽³¹⁾

حمّل الرئيس عبد الناصر الولايات المتحدة مسؤولية التواطؤ مع إسرائيل، خاصة بعد أن وصلته تقارير من قيادات عسكرية تفيد بمشاركة طائرات أمريكية وبريطانية في الهجوم الإسرائيلي، فوجه وزير الخارجية محمود رياض، يوم السادس من يونيو، لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. كان من رأي وزير الخارجية عدم الوصول إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن هذا القرار لا يفيد، خاصة وأن مصر تحتاج إلى التعامل مع الولايات المتحدة في الفترة التالية رغم تواطؤها. أما الرئيس ناصر فقد رأى أن الولايات المتحدة يجب أن تدفع ثمن هذا التواطؤ من تعبئة العالم العربي ضدها، الأمر الذي يجعل قطع العلاقات أمراً ضرورياً، وأنه ليس من مصلحتنا العمل مع الأمريكيين بعد أن وصلوا في التواطؤ إلى هذا المستوى، والذي فهم منه الرئيس ناصر أن لدى الولايات المتحدة ما تريد فرضه علينا في الفترة التالية، وأنها لم تترك لنا خياراً سوى زيادة التعامل مع الاتحاد السوفيتي.⁽³²⁾ لقد رسمت حرب يونيو خطاً فاصلاً ينهي استراتيجيتها الموازنة بين القوتين العظميين التي التزمت بها مصر في العقد السابق.

اختلف الموقف الأمريكي إزاء حرب يونيو عن موقفها إزاء العدوان الثلاثي عام 1956 كلياً، الأمر الذي يعكس التغير في السياسة الأمريكية، وخاصة في السياسة الأمريكية تجاه مصر. انعكس ذلك بشكل صريح في المداولات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، حيث رفضت الولايات المتحدة توجيه الانتقاد إلى إسرائيل الطرف البادئ بالعدوان، بل وقاومت كل المطالبات التي جاءت من دول عدة لانسحاب القوات إلى الخطوط التي كانت عندها قبل بدء العمليات العسكرية. ففي السادس من يونيو 1967 أصدر مجلس الأمن أول قراراته المتعلقة بالأزمة، وهو القرار رقم 233، والذي دعا الأطراف لوقف إطلاق النار، دون إدانة أي طرف، أو أي ذكر لانسحاب القوات إلى الخطوط السابقة على الحرب. تكرر هذا الموقف في القرارات التالية، من القرار 234، وحتى القرار 237، وكذلك القرار 240.⁽³³⁾ حتى تمت إجازة القرار

242 الشهر، بكل ما فيه من غموض وصياغات متعارضة، بعد أكثر من خمسة شهور من العدوان.

أهم ما في القرار 242 هو ربطه بإنهاء الاحتلال بإقامة علاقات سلام تضمن للدول حدوداً آمنة معترفاً بها، وهي صيغة ما كان يمكن تصور قبولها من جانب العرب قبل شهور قليلة. قبلت مصر القرار 242، فأثار ذلك الكثير من الأسئلة والانتقادات.⁽³⁴⁾ كما رفضت أطراف عربية هذا القرار، ورأت فيه تنازلاً عن الثوابت العربية، الأمر الذي أثار الصراعات في العالم العربي. لقد أصبح هذا الأمر تاريخاً الآن، ولم يعد مطروحاً إصدار أحكام وتقييمات عمن كان موقفه صائباً، ومن كانت أحكامه غير صحيحة. أما الأمر المهم فهو أن القرار 242 قد أسهم في شق صف الدول العربية، محققاً بذلك أحد الأهداف التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها.

لقد أرادت الولايات المتحدة توظيف احتلال إسرائيل لأرض مصرية وعربية للضغط على مصر والعرب، في اتجاه إحداث تغيير في السياسة والسياسات. احتلال الأرض، وضغط عامل الوقت، والتكلفة الاقتصادية والانقسامات العربية، كانت هي الأدوات التي وظفتها الولايات المتحدة لإحداث التأثير المطلوب.

نتائج حرب يونيو أحدثت تعديلاً مهماً في السياسة الأمريكية تجاه مصر. في الفترة السابقة على الحرب كانت الولايات المتحدة تسعى لهزيمة النهج المصري، وإجبار مصر على تعديل سياساتها في الإقليم. بهذا الصدد استخدمت الولايات المتحدة أساليب الضغط الاقتصادي، كما استخدمت أساليب الاستنزاف العسكري بالوكالة، من خلال إطالة أمد وتوسيع نطاق التورط المصري في حرب اليمن. لقد نجحت مصر والمملكة السعودية بعد حرب يونيو في وضع حد للحرب في اليمن، وخلق ظروف تسمح بعودة القوات المصرية إلى الوطن، وبالتالي لم تعد اليمن ورقة ضغط على مصر. لكن بالمقابل أصبحت إسرائيل تحتل أرضاً مصرية، وأصبحت الأرض المصرية المحتلة هي أهم ورقة في يد الولايات المتحدة للضغط على مصر، ولدفعها بعيداً عن الاتحاد السوفيتي، وكسبها إلى جانب المعسكر الغربي.

صاغت الولايات المتحدة سياستها تجاه مصر بناءً على ثلاث مسلمات، هي:

- القدرة العسكرية الإسرائيلية التي لا تقهر.
- العجز العسكري العربي.
- الانقسام السياسي العربي.

هزيمة يونيو، والأوضاع العربية التي تلت ذلك، كلها شجعت الولايات المتحدة على الكف عن سياسة المواربة في دعم إسرائيل، فتحوّلت الولايات المتحدة لتصبح المورد الأساسي للسلاح إلى إسرائيل، الأمر الذي كانت الولايات المتحدة تجنّبه طوال الفترة السابقة. كانت نتيجة هذه السياسة هي التطوير السريع للقدرات العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي زاد الضغوط على مصر، إذا أصبح عليها أن تعوض المعدات التي خسرتها في حرب يونيو، وأن تلاحق التحديث السريع للقوات المسلحة الإسرائيلية، والذي لم يكن له أن يحدث لولا الإمدادات السخية التي زودتها بها الحكومة الأمريكية.

الإقبال الأمريكي الكبير على تزويد إسرائيل بأحدث المعدات لم يكن فقط مكافأة لها، وإنهاء للتردد والمواربة التي ميزت السياسة الأمريكية في المرحلة السابقة، وإنما كان أيضاً انعكاساً لسياسة أمريكية جديدة يوكل بمقتضاها إلى إسرائيل القيام بدور جديد في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ينطبق هذا بشكل خاص على فترة رئاسة الرئيس ريتشارد نيكسون، والذي طور بمعاونة مستشاره للأمن القومي، الذي أصبح بعد ذلك وزيراً للخارجية الأمريكية هنري كيسنجر، طور سياسة الاعتماد على وكلاء إقليميين لحماية المصالح الأمريكية في الأقاليم المختلفة. فمُنذ عام 1969 بعد انتخاب الرئيس نيكسون، طبقت الولايات المتحدة سياسة جديدة تحد من احتمالات تورطها المباشر في الصراعات حول العالم، عبر الاعتماد على حلفاء موثوقين يمكنهم تأمين المصالح الأمريكية، واحتواء مصادر التهديد. جاء ذلك بعد عقد دام جرى فيه استنزاف الولايات المتحدة في حروب جنوب شرق آسيا، وبينما كان الثنائي نيكسون - كيسنجر يخطط لإنهاء التورط الأمريكي هناك، كانوا يسعون في نفس الوقت لتعزيز القدرات العسكرية للحلفاء الموثوقين، الذين سيلعبون دور رجل البوليس الإقليمي، وهو الدور الذي تمت صياغته ليناسب إسرائيل في المرحلة التالية لحرب يونيو.

لقد حصلت إسرائيل بمقتضى هذا التغير في السياسة الأمريكية على وظيفة تؤديها لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية. فبينما كان ضمان أمن إسرائيل يمثل عبئاً على الولايات المتحدة طوال الفترة السابقة، فإن إسرائيل أصبحت في مرحلة ما بعد حرب يونيو رصيذاً للولايات المتحدة في المنطقة. ومع هذا فإن هذا التحول لم يرفع التناقض الكامن في الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، إذا واصلت دول المنطقة، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة والمقربون منها، ينتقدون الدعم الأمريكي لإسرائيل، وتجاهل واشنطن للمصالح العربية، وواصلت علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ممارسة أثرها في الحد من فرص إحداث اختراق في العلاقات العربية-الأمريكية.

اتخذت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة ثلاث مسارات رئيسية: الأول: هو إطالة أمد الاحتلال، واستخدامه أداة للضغط على مصر لإحداث التحولات المطلوبة فيها. المسار الثاني: هو تعزيز قوة إسرائيل العسكرية حتى تدرك مصر استحالة تحرير أرضها المحتلة بالقوة، وحتمية التعاون مع الولايات المتحدة للوصول إلى النتيجة المطلوبة مصرياً. ضمان تفوق إسرائيل العسكري هو هدف رئيسي لسياسة تسليح إسرائيل هذه. يساوي هذا الهدف في الأهمية ردع مصر والعرب عن التفكير في الحرب. لقد ساعدت الولايات المتحدة إسرائيل للحصول على السلاح بشكل سري عبر أطراف ثالثة في المرحلة السابقة على حرب يونيو. أما في المرحلة التالية لحرب يونيو، فقد انتهت سياسة الصفقات السرية، حتى أصبح "مجرد الإعلان عن كل صفقة جديدة من السلاح الأمريكي إلى إسرائيل هو بأهمية تسليم السلاح نفسه لإسرائيل، فالغرض هو تخويف العرب، وردعهم عن البدء بأي قتال، بالإضافة إلى إشاعة روح اليأس والتذمر في داخل الجيوش العربية، التي أعياها الانتظار بلا حرب ولا سلم، وانتقال روح اليأس والتذمر إلى صفوف الشعب، ونمو المعارضة والانشقاقات الداخلية".⁽³⁵⁾

أما المسار الثالث فيتعلق باستخدام الدبلوماسية كأداة لإهدار الوقت من ناحية، ولإحداث انقسامات في الصف العربي من ناحية أخرى. لم تكن كل آثار السياسة الأمريكية هذه غائبة عن إدراك القيادة المصرية، التي كانت متمسكة

بترتيب صحيح الأولويات، يضع مهمة إعادة بناء القوات المسلحة فوق أي اعتبار آخر، وتوظف كل الوقت المتاح لاستكمال هذه المهمة، دون أوهام حول إمكانية نجاح الجهود الدبلوماسية دون أن تكون مدعومة بقوات مسلحة قادرة.

كانت هناك جهود دبلوماسية تستغلها إسرائيل والولايات المتحدة ليس للتوصل إلى حل، ولكن كسبًا للوقت من أجل إحداث تحولات تناسبها. كان الأمين العام للأمم المتحدة قد عين الدبلوماسي السويدي جوناريانج للتوسط في مفاوضات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، لكن كل جهوده باءت بالفشل بسبب تعنت إسرائيل، التي فسرت القرار على أنه يمثل مبادئ عامة استرشادية، وليس نصوصًا واجبة التطبيق، وهو ما دعمتها الولايات المتحدة بشكل ضمني، وامتنعت عن بذل أي جهد لإثباتها عن هذه النظرة، حتى إن دين راسك، وزير خارجية جونسون، قال للسيد محمود رياض وزير خارجية مصر "لا تصدق أن هناك إدارة أمريكية في المستقبل سوف تضغط على إسرائيل".⁽³⁶⁾ تبنت الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية، فركزت مقترحاتها على الحل المنفرد، وفصل قضية سيناء المحتلة عن الأبعاد الأخرى للصراع العربي الإسرائيلي، ونزع سلاح سيناء بشكل كامل، وإدخال تعديلات على الحدود بين البلدين.⁽³⁷⁾ رفضت مصر الأفكار والمقترحات الأمريكية، فخيم جمود دبلوماسي كامل، واستمر الأمر الواقع الناجم عن الاحتلال، والذي لم يخدم سوى المصالح الإسرائيلية.

انتهت فترة رئاسة ليندون جونسون في الولايات المتحدة بكل ما فيها من انحياز إلى إسرائيل، وصلت إدارة الرئيس نيكسون، فيما الوضع في المنطقة يشهد تغيرات، فمنذ الثامن من مارس 1969 كانت جبهة القناة مشتعلة في حرب استنزاف شديدة العنف، تبدد معها أي وهم بقابلية تناجح حرب يونيو للاستدامة.⁽³⁸⁾ وفي مايو 1969، ثم بعد ذلك في سبتمبر من نفس العام، وصل إلى الحكم ضباط راديكاليون يتبنون أفكارًاناصرية في كل من السودان وليبيا، بحيث بدا الأمر وكأن الوضع القائم في المنطقة لا يمثل هزيمة للراديكالية القومية، على العكس؛ فإنه يكسبها زخمًا جديدًا.⁽³⁹⁾ وعلى جبهة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي حدثت في مطلع عام 1970 تطورات شديدة الأهمية، حين وافقت القيادة السوفيتية على دعم مصر بنظم دفاع مضادة

للطائرات بالأطقم المسئولة عن تشغيلها من الجنود السوفييت، وثلاثة لواءات جوية تضم 95 من طائرات ميج 21 بالطيارين، والموجهين، والفنيين، بالإضافة إلى معدات سوفيتية متقدمة أخرى، في أول ظهور مباشر للاتحاد السوفيتي على جبهة القتال النشط.⁽⁴⁰⁾

دفعت هذه التغيرات الإدارة الأمريكية الجديدة على تجربة تكتيكات جديدة ضمن محددات معينة. كان الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون أقل ارتباطًا بجماعات الضغط اليهودية، وإن كان أكثر تقديرًا للقيمة الاستراتيجية لإسرائيل كرسيد للولايات المتحدة، طبقًا لما أسفرت عنه حرب يونيو من نتائج. رأت الإدارة الجديدة أنه لا يمكن العودة إلى الأوضاع التي كانت قائمة في الرابع من يونيو، وأن نتائج الحرب يجب أن تنعكس على الحل، أو كما قال وزير خارجية الرئيس نيكسون للدكتور محمود فوزي مساعد الرئيس المصري، في أول لقاء جمعهما بعد بدء الرئيس نيكسون فترة رئاسته الأولى عام 1969: "لا تنسوا أنكم خسرت الحرب وعليكم أن تدفعوا الثمن".⁽⁴¹⁾ كانت الإدارة الجديدة أكثر حرصًا على تحسين العلاقات مع العالم العربي، وحرمان الاتحاد السوفيتي من تحقيق مزيد من المكاسب في المنطقة. غير أن إدارة نيكسون تدرك حدود قدرتها على الضغط على إسرائيل، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الأمريكي الجديد وليم روجرز لوزير خارجية مصر محمود رياض، في تكرار لما سبق، وعبر عنه سلفه في عهد الإدارة السابقة.⁽⁴²⁾

كان الموقف شديد التعقيد، فحرب الاستنزاف تزداد عنفًا وترتفع تكلفتها، ومصر في حاجة لنشر بطاريات الدفاع الجوي الجديدة التي تسلمتها من الاتحاد السوفيتي، فيما إدارة الرئيس نيكسون تحاول إظهار اختلافها عن الإدارة السابقة. في هذه الأجواء تقدم وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز بالمبادرة المعروفة باسمه، والتي قبلتها مصر، ودخل وقف إطلاق نار موقوت بثلاثة شهور، حيز التنفيذ في الثامن من أغسطس 1970.⁽⁴³⁾ كان الهدف المصري من قبول تلك المبادرة يتمثل بالدرجة الأولى في توفير فترة هدوء نسبي على الجبهة حتى يمكن استكمال بناء حائط الصواريخ المضادة للطائرات، بغرض حماية القوات المصرية شرق القناة، والتي

تم الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي بناءً على ضغوط من الرئيس ناصر على القيادة السوفيتية.

رحل الرئيس جمال عبد الناصر قبل انقضاء الشهور الثلاثة، وتولت قيادة جديدة في مصر، وظل وقف النار ساريًا طوال السنوات الثلاث التالية، سواء بشكل رسمي، أو فعلي، حتى حرب أكتوبر 1973.

خامسًا: إفراط الانحياز الأمريكي والطريق إلى أكتوبر

أخذ التحول الذي حدث في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية بعد حرب يونيو في التعمق، وبعد أن كان الإفراط في الانحياز إلى إسرائيل سمة مميزة للإدارات الديمقراطية، أصبح الإفراط في الانحياز إلى إسرائيل سمة مميزة للسياسة الأمريكية، بغض النظر عن الهوية الحزبية للإدارة الموجودة في مقاعد السلطة. كان ذلك واضحًا في صفقة السلاح الجديدة التي وقعتها إدارة الرئيس نيكسون في فبراير 1972، والتي حصلت إسرائيل بمقتضاها على 124 طائرة أمريكية من طرازات فانتوم وسكاي هوك المتطورة. حدث ذلك رغم أن الهدوء كان يسود في جبهات القتال، منذ أن توقفت حرب الاستنزاف، بعد قبول مصر لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي روجرز في يوليو 1970. وبشكل مواز لأهمية وخطورة الإمدادات العسكرية، قامت الولايات المتحدة بربط سياستها في المنطقة بدرجة أكبر بإسرائيل، إذ تعهدت الولايات المتحدة في مذكرة قدمتها لإسرائيل بالامتناع عن التقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل، "ونتيجة لهذا التعهد أصبح الموقف الأمريكي رهينة للسياسة الإسرائيلية، وفقدت الولايات المتحدة جانبًا كبيرًا من حرية الحركة سياسيًا ودبلوماسيًا في المنطقة".⁽⁴⁴⁾

وصل الرئيس أنور السادات إلى رئاسة مصر خلفًا لجمال عبد الناصر. وصول قيادة جديدة لقمة الدولة أتاح الفرصة لاختبار مسارات جديدة، كان من الصعب على القيادة السابقة تجربتها في ظل ميراثها الطويل في موقع السلطة. كان الرئيس جمال عبد الناصر قبل رحيله قد استكمل مهمة بناء القوات المسلحة، فأصبح من الممكن طرح أسئلة السياسة والدبلوماسية لأهداف أكثر من كسب الوقت اللازم

لبناء القوات المسلحة، بعد أن أصبح من الممكن توظيف القوات المسلحة المُعاد بناؤها لتحقيق الأهداف الوطنية.

بدأ الرئيس "السادات" في تعديل السياسات الموروثة عن القيادة السابقة، فتبنى مبادرات، وفتح قنوات، بهدف تغيير ديناميات العلاقة مع الولايات المتحدة، بينما خاطر بتوتير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. ففي ديسمبر 1970 تبادل الرئيسان المصري والأمريكي الرسائل لأول مرة منذ سنوات. وفي فبراير 1971 أعلن السادات مبادرة لفتح القناة، قال إنَّ الغرض منها كان هو لفت نظر الأمريكيين إلى وجود خط سياسي جديد في القاهرة، وتشجيعهم للحوار مع مصر.⁽⁴⁵⁾ وفي الرابع من مايو 1971، قام وزير الخارجية الأمريكي بأول زيارة من نوعها لمصر منذ عام 1953.⁽⁴⁶⁾ وفي يوليو عام 1972، حضر إلى مصر ممثل للمخابرات الأمريكية بمباركة الرئيس "السادات"، وفي نفس الشهر قام الرئيس "السادات" بإنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت في مصر، وبعدها مباشرة طلبت الولايات المتحدة ترتيب لقاء مع مسئول مصري، وهو اللقاء الذي تم في فبراير 1973، ومرة أخرى في مايو 1973، عندما التقى مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، حافظ إسماعيل، بوزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر.⁽⁴⁷⁾

إعادة صياغة علاقات مصر مع القوتين العظميين كانت من أهم عناصر استراتيجية الرئيس السادات، وفيها احتفظ الاتحاد السوفيتي بأهميته كأهم مصدر لتسليح الجيش المصري، فيما تراجعت أهميته في التوصل إلى حل نهائي، وزادت أهمية الولايات المتحدة، وأهمية إقامة اتصالات مباشرة معها، بدلاً من الاعتماد على الاتصالات عبر السوفييت كما جرت العادة في فترة سابقة. وتمثل استراتيجية الرئيس السادات تجاه القوتين العظميين عودة إلى سياسة الموازنة والتوازن، التي برع فيها الرئيس جمال عبد الناصر في عقد الخمسينيات، والتي أثبتت ملاءمتها لتحقيق المصالح الوطنية المصرية. غير أنَّ تنفيذ هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الجديدة لم يكن أمراً يسيراً. لقد وقعت مصر مع الاتحاد السوفيتي في مايو 1971 معاهدة للصدقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي لتشجيع السوفييت على توريد احتياجات مصر من السلاح، فأدَّى هذا إلى تعطيل قوة الدفع التي كانت قد بدأت في العلاقات

مع واشنطن. وفي شهر يوليو من نفس العام أسهمت مصر في هزيمة انقلاب، قاده ضباط شيوعيون ضد النظام الحاكم في السودان، فتسبب هذا في فتور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.⁽⁴⁸⁾ لقد كان على مصر أن تتصرف في علاقاتها مع القوى العظمى كما لو كانت تسير على حبل مشدود، خاصة وأنها في موقف ضعف بعد أن فقدت الكثير من المكانة، التي كانت لها قبل هزيمة يونيو.

نشطت الولايات المتحدة في تقديم الأفكار والمبادرات في هذه المرحلة، للإبقاء على الاشتباك البناء مع مصر. غير أنه كان من الصعب على مصر قبول الأفكار الأمريكية، التي تجنبنا تناول مسألة الحل الشامل، وركزت بالمقابل على اقتراح حلول مرحلية، لفتح قناة السويس، وانسحاب إسرائيلي جزئي، دون أن يكون ذلك جزءاً من خطة أشمل لحل الصراع. "وكان أقصى ما ذهبت إليه الولايات المتحدة هو الوعد بأن تكون إسرائيل "عاقله"، وألا تتخلى عن مصر".⁽⁴⁹⁾

في إطار الاستراتيجية الجديدة مثلت زيارة وليم روجرز، وزير خارجية أمريكا، إلى القاهرة في مايو 1971، وهي أول زيارة على هذا المستوى منذ أكثر من عقد ونصف، منعطفاً شديد الأهمية، وفيها طرح الوزير الأمريكي أفكاراً من بينها "إنّ الوجود العسكري السوفيتي في مصر عامل معوق للإدارة الأمريكية، وأنه في غياب هذا الوجود قد يمكن التصرف بطريقة مختلفة".⁽⁵⁰⁾ حدث هذا بينما كانت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي تتعرض لضغوط كثيرة، بسبب عدم رضا مصر عن التفاهات الأمريكية السوفيتية بشأن الشرق الأوسط، وبسبب كمية ونوعية امدادات السلاح السوفيتية، وتأخر تسليم ما يتم الاتفاق عليه، فضلاً عن توتر العلاقة بين الضباط المصريين والخبراء العسكريين السوفييت، وعدم ثقة السوفييت في توجهات القيادة المصرية الجديدة.⁽⁵¹⁾ لقد أسفر كل هذا في النهاية عن قرار الرئيس السادات إنهاء وجود الخبراء العسكريين السوفييت في مصر في 17 يوليو 1972، وهي خطوة موجهة ليس فقط إلى الاتحاد السوفيتي، وإنما إلى الولايات المتحدة أيضاً.

كان مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر لا يرى أي معنى لمطالبة الولايات المتحدة بالضغط على حليفتها إسرائيل، لصالح دول قطعت علاقتها

مع واشنطن، وأن تقيم علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، وأنه لا مجال لتحرك أمريكي فعال دون تغيير هذا الحال.⁽⁵²⁾ لهذا كان تقدير الرئيس السادات أنَّ الأمريكيين سيبادرون بالاتصال بمصر بعد إنهاء استعانتها بالخبراء السوفييت، وبالفعل وصلت يوم 26 يوليو 1972 رسالة من مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر، تضمنت دعوة إلى إجراء محادثات سرية عالية المستوى حول قضية الشرق الأوسط.⁽⁵³⁾

في فبراير 1973 التقى حافظ إسماعيل، مستشار الرئيس السادات للأمن القومي، بالرئيس نيكسون، حاملاً له رسالة من الرئيس السادات. كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة منذ عام 1967، وكان هذا هو الاتصال الأول للقيادة المصرية بالبيت الأبيض منذ ذلك الوقت. اقترح الرئيس نيكسون اتصالات على مستويين، الأول علي مع وزارة الخارجية، والثاني سري مع البيت الأبيض مباشرة، عبر مستشار الأمن القومي كيسنجر، وفيها تتم مناقشة صيغ، تحفظ أمن إسرائيل وسيادة مصر.⁽⁵⁴⁾ كان حافظ إسماعيل يلتقي نيكسون وكيسنجر في واشنطن، في نفس الوقت الذي كان فيه وزير الحربية المصري أحمد إسماعيل علي يقوم بزيارته الأولى لموسكو، وهو في منصبه الجديد الذي تولاه قبل فترة قصيرة. فبينما كانت مصر تجرب الدبلوماسية، فإنها كانت تستعد في الوقت نفسه لخوض الحرب.

التقى حافظ إسماعيل بالرئيس السادات بمجرد عودته إلى مصر، وقدم له تقريراً تفصيلياً عما دار في رحلته. يقول حافظ إسماعيل: "عندما بلغت قول كيسنجر "إنَّ قدرتنا على الإقناع .. بل حتى رغبتنا في أن ندعو بقوة لهذا الحل، تتوقف على قدر ما نستطيع أن نشير إليه من تغييرات ملموسة في المواقف العربية أو المصرية.. هذا هو المفتاح" رأيت الرئيس يرفع رأسه وينزل في مقعده ويعتدل في جلسته، وكأن الرسالة التي كان ينتظرها قد بلغت.. أننا مدعوون لمزيد التنازلات. ولم أدرك أنني ربما كنت أشهد عندئذ لحظة قرر الرئيس أنه لم يعد هناك مفر من خوض الحرب.. فقد بلغنا نهاية الشوط في عملنا السياسي".⁽⁵⁵⁾ طالب كيسنجر من مصر تقديم المزيد من التنازلات، فمنحته حرباً. ظن كيسنجر أنَّ مصر غير قادرة سوى على تقديم التنازلات، فقدمت التضحيات وفازت بالنصر، فغيرت المعادلة.

قائمة المراجع:

1. Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's free officers and the July revolution, Cairo, The American University Press, 1996. p.158.
2. Dwight Eisenhower, The White House Years A Personal Account: Waging Peace 1956-1961. New York: Doubleday, 1965. p. 20.
3. Stehphen Walt and John Mearsheimer. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. Kennedy School of Government Faculty Research Working Papers Series. RWP06-011, March 2006.
4. Henry Kissinger. Does America Need a Foreign Policy: Toward a diplomacy for the 21st century (New York: Touchstone, 2001), p.165-166.
5. Muhammad Abd el-Wahab Sayed-Ahmed. Nasser and American Foreign Policy 1952-1965 (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989), p. 99.
6. Muhammad Abd el-Wahab Sayed-Ahmed. Nasser and American Foreign Policy 1952-1965 (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989), pp. 116-118.
7. Ibid, pp. 118-120.
8. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر أثناء افتتاح خط أنابيب البترول بمناسبة العيد الرابع للشورة 1956/7/24. <http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-494-ar>. تم الاطلاع عليه 3 سبتمبر 2023.
9. 1/5/ 1958 <http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-629-ar>. تم الاطلاع عليه 3 سبتمبر 2023.
10. تصريح للرئيس جمال عبد الناصر 1958 /7/16. <http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-670-ar>. تم الاطلاع في 1 سبتمبر 2023.
11. أمين هويدي. 50 عامًا من العواصف: ما رأيته قلته. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002. ص 68.
12. John Badeau, U.S.A. and U.A.R.: A crisis in confidence, Foreign Affairs (1965), pp. 281-296.
13. محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، 1967، الجزء الأول سنوات الغليان. مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988، ص 27.
14. المرجع السابق، ص 58.
15. المرجع السابق ص 72.
16. المرجع السابق، ص ص 705-712.
17. Abraham Ben-Zvi. Lyndon B. Johnson and the Politics of Arms Sales to Israel: In the shadow of the hawk (London: Frank Cass, 2004), p. 29.
18. Ibid., p. 30.
19. 19 Department of State, Office of the Historian. <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1964-68v18/summary> visited 18 Sep 2023.
20. Statement by the president on the preservation of the Egyptian Abu Simbe Temples. April 29, 1967. Public Papers of the Presidents of the United States. Lyndon B. Johnson. 1967 Book I – January 1 to June 30. P. 479.
21. The President's News Conference of May 1967, p. 541.
22. Statement by the President on Rising Tensions in the Near East May 23, 1967, p. 561.
23. محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948-1978: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (القاهرة، دار المستقبل العربي، ط 3، 1992) ص 48.
24. محمود رياض، المرجع السابق، ص 51.
25. محمود رياض، المرجع السابق، ص 51.
26. نص رسالة الرئيس جمال عبد الناصر في محمود رياض، مرجع سابق، ص 56.
27. وليم كوانت، سنوات القرار الحاسمة، ص 50. ورد في محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، (سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، د.ت.) ص 51.
28. محمد عبد الغني الجمسي، المصدر السابق، ص 52.
29. محمود رياض، مرجع سابق، ص 52.
30. محمود رياض، المرجع السابق، ص 61.
31. محمود رياض، المرجع السابق، ص 65.

32. محمود رياض، المرجع السابق، ص 64-84.
33. وثائق مجلس الأمن، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/240/94/PDF/NR024094.pdf?OpenElement>
34. محمود رياض، مرجع سابق، ص 164.
35. سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 144.
36. محمود رياض، مصدر سابق، ص 194.
37. محمود رياض، مصدر سابق، ص 206-208.
38. محمد عبد الغني الجسمي، مصدر سابق، ص 163-176.
39. محمود رياض، مصدر سابق، ص 213.
40. محمد الغني الجسمي، مصدر سابق، ص 178.
41. محمود رياض المصدر السابق، ص 204.
42. محمود رياض، مصدر سابق، ص 216.
43. محمود رياض، مصدر سابق، ص 250-280.
44. محمود رياض، مصدر سابق، ص 410.
45. أنور السادات، البحث عن الذات، ص 235.
46. محمد حافظ إسماعيل، ص 177.
47. إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، ص 30.
48. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 179-182.
49. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 199.
50. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 179.
51. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 212-214.
52. Henry Kissinger, White House Years: The first volume of his classic memoirs. Adobe Digital Edition, p. 423.
53. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 227.
54. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 251.
55. محمد حافظ إسماعيل، مصدر سابق، ص 265.

الدور السوفيتي .. دعم عسكري بطيء بدون بديل

كان طبيعياً أن ينتج عن التحول الإيجابي في العلاقات السوفيتية - العربية، خاصة بعد صفقة الأسلحة السوفيتية - المصرية الشهيرة، عبرت شيكوسلوفاكيا، والتي أعلن عنها عام 1955، تغييراً في السياسة السوفيتية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، يعكس تفهم موسكو الكبير للموقف العربي في هذا الصراع. ومن ثمّ، تضايف التأييد السياسي السوفيتي للعرب في كل القضايا ذات الصلة، بجانب الدعم العسكري لعدد من الدول العربية، أهمها مصر. ولقد قدّر السوفييت أنّ إقامة علاقات قوية مع مصر سوف يعزز نفوذها في هذه المنطقة، بموقعها الاستراتيجي،

واحتياطياتها البترولية الضخمة الحيوية للأمن والاقتصاد العالميين. كما كانت مقاومة حلف بغداد الذي قادته مصر آنذاك مصلحة استراتيجية لموسكو، لتطويق الحلف الغربي، وفتح الطريق إلى البحرين الأبيض والأحمر، مما يسهم في النهاية في خروج المنطقة من الهيمنة الغربية، والتي كانت موسكو تنظر إليها على أنها منطقة نفوذ تقليدية للغرب.

ومن المهم التأكيد في هذا السياق، أن مصر اتجهت إلى الاتحاد السوفيتي نتيجة للضغوط الغربية التي تعرضت لها، ورغم تحذيراتها الواضحة للقوى الغربية، بحيث لم يعد هناك مفر في النهاية من أن تقرّر كسر الحصار المفروض عليها، لتلبية احتياجاتها من السلاح، وسحب تمويل مشروع السد العالي.

أولاً: محددات سياسة السوفييت إزاء صراع العرب وإسرائيل

وبالرغم من الدعم السياسي والعسكري السوفيتي للعرب في صراعهم مع إسرائيل حتى حرب أكتوبر 1973، إلا أن هناك عددًا من المحددات الرئيسية التي حكمت السياسة السوفيتية إزاء هذا الصراع، أبرزها:

1. سياسة الوفاق، التي بدأت ملامحها منذ بداية السبعينيات، مع تولي إدارة نيكسون، وتحول الصين الشعبية من الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى العداء، بل والصدام المسلح على الحدود. ففي سياق هذه السياسة، عقدت أربعة مؤتمرات قمة سوفيتية - أمريكية، بدءًا بقمة موسكو في مايو 1972، ثم قمة واشنطن في يونيو 1973، والتي شهدت لقاءي قمة، إحداهما: في كامب ديفيد، والثانية: في ما يعرف بـ "البيت الأبيض الغربي" في مدينة سان كليمنت بولاية كاليفورنيا، وقمة فلاديفوستوك في نوفمبر 1974، في إطار رغبة الولايات المتحدة تبني الحوار، والتواصل إلى تفاهات حول القضايا الخلافية مع القوة العظمى الأخرى، سواء موضوع الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، أو في قضايا إقليمية أبرزها فيتنام والشرق الأوسط. وقد جاءت قمة هلسنكي في يوليو 1975 لتدشن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بين الشرق والغرب، من خلال ما سمي بـ "عملية

هلسنكي"، التي قادت في نهاية المطاف إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي.

ومن الثابت أن الدبلوماسية السوفيتية في تلك الفترة أعطت الأولوية لسياسة الوفاق، كما سئرى في سياق هذا التحليل، لأن موسكو كانت ترى أن تحقيق الوفاق مع واشنطن يخدم مصالحها على المدى الطويل. وبالنسبة للشرق الأوسط، كان السوفييت يرون أن الوصول إلى تفاهم حول هذه المنطقة، على مستوى القمة، هو تسليم من الولايات المتحدة بأن لهم مصالحًا فيها.

وتشير تقديرات عديدة حول هذه السياسة في تلك الفترة أن قمم الوفاق، فيما يتعلق ببند الشرق الأوسط، عادة ما انتهت إلى بيانات في صالح إسرائيل. وعلى سبيل المثال، قِيمَتِ مصر نتائج القمة الأولى في موسكو في مايو 1972، بأنها كانت كذلك، لأنّ المبادئ الثمانية التي وضعها كلٌّ من جروميكو وكيسنجر كأساس للاتفاق على حل قضية الشرق الأوسط، لم تحدد الانسحاب إلى خط 4 يونيو 1967. ولم يختلف الأمر بالنسبة للقمم الأخرى، على نحو ما تكشف عنه الوثائق الأمريكية لتلك الفترة.⁽¹⁾

2. تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة: في السياق عاليه، ذهب التحليل الأرجح لتفسير سياسة الوفاق وممارسة القوتين العظميين لها في الشرق الأوسط، وموقفهما من دول المنطقة، هو أنه بينما جنّب الوفاق القوتين من الانزلاق نحو المواجهة، إلا أن كل منهما سعى إلى تغيير موازين القوى في المنطقة لمصلحته، غير أن كليهما كانت تدرك حدود حركتها، وتتوقف دون بلوغ نقطة الخطر والصدام المسلح، وكلٌّ منهما يحاول اختبار قدرة الآخر على الصمود، وفي الشرق الأوسط لم تكن الولايات المتحدة لتسمح بهزيمة إسرائيل، أو بالضغط عليها، وهو ما سبق شرحه في فصل سابق، ومن ثمّ كان هناك إجماع في مصر على أن إسرائيل لن تنسحب إلى خط 4 يونيو، وبالتالي لم يعد هناك مفر من المعركة العسكرية.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فبجانب حقيقة أنه لم يكن يملك أي وسيلة للضغط على الولايات المتحدة لتغيير موقفها، فقد عمل كيسنجر بحرص شديد على أن يُبعد السوفييت عن أي صيغة، يمكن أن تعطيهم دورًا مركزيًا في التوصل إلى تسوية

سياسية بعد الحرب، وذلك في المفاوضات التي جرت بين القوتين العظميين منذ اندلاع حرب أكتوبر، وحتى التوصل إلى وقف إطلاق النار. كما وجد الاتحاد السوفيتي صعوبة في الالتزام بتحقيق التعادل في القوة العسكرية بين مصر وإسرائيل، وهو ما كان يسبب قلقًا للقيادة المصرية التي سعت إلى تحديث القدرات العسكرية، وإحداث قدر من التوازن مع العدو الإسرائيلي، حيث قدرت موسكو أن هذا التوازن يتم على أساس مجموع المتوفر لدى مصر وسوريا معًا، مقابل ما لدى إسرائيل. كذلك راقبت موسكو بقلق المد الأمريكي في المنطقة، واتجاهات الرئيس السادات منذ أحداث مايو 1971 (مراكز القوى) ثم إنهاء عمل الخبراء السوفييت، بل وتعرض الاتحاد السوفيتي في صيف عام 1972، وبعد إنهاء مهمة الخبراء، لحملة صحفية في مصر، وإدانة ورقة عمل أعدها الاتحاد الاشتراكي العربي حول سياسة الوفاق، باعتبارها تسمح للقوتين العظميين بحل مشاكلهما على حساب "الأمم الصغيرة"، من ثم كانت الدعوة لإعادة النظر في علاقاتنا بالسوفييت، والبحث عن مصادر جديدة للتسلح. وهو ما أثار شكوكًا كبرى لدى القيادة السوفيتية بشأن توجهات الرئيس السادات ومدى توافقها مع المصالح السوفيتية في مصر، وفي المنطقة العربية معًا.

وفي الوقت نفسه، كان هناك ما يشير إلى بداية تحولات جذرية في التوجهات الاقتصادية في مصر، بتقديم الاعتبارات العملية على الاعتبارات الأيديولوجية، وبالدعوة للاستفادة من رؤوس الأموال العربية والاجنبية، وتنشيط القطاع الخاص، وقد قلل الأمر، على هذا النحو، من حماس السوفييت لدعم نظام لم يعد يلتزم بسياسات الاشتراكية. وهكذا وجد السوفييت أنفسهم، قبل أيام من نشوب حرب أكتوبر، يواجهون فجأة مسؤولية تاريخية والتزامات غامضة، الأمر الذي انعكس على الإدارة السياسية للحرب.⁽²⁾

3. تباين التقديرات السوفيتية عن التقديرات العربية: وفقًا لتحليلات عديدة، غربية، وعربية، وسوفيتية، ظل هناك تباين واضح بشأن مواقف الطرفين العربي والسوفيتي من الصراع، ومن وسائل تسويته. فبينما لا يتصور العرب سوى الوسيلة العسكرية كأداة لتسوية صراعهم مع إسرائيل، وهو ما أثبت صدقه تاريخ الصراع، والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل. كان مطلب الاتحاد

السوفيتي دائماً هو التخفيف من حدة التوتر والسعي إلى تسوية ودية. ويفسر البعض ذلك، على الأقل جزئياً، بتجربة هزيمة 1967، من زاوية القدرة العربية على خوض صراع عسكري، والتي جعلت السوفييت أكثر تمسكاً بهذا الموقف، لا سيما وأن وقوع هزيمة عربية ثانية كانت تعني دون شك نهاية الوجود السوفيتي في المنطقة، وحتى بافتراض اقتناع موسكو بتعذر الحل السلمي، بسبب التعتن الإسرائيلي، وبإمكانية قيام العرب بعمل عسكري، فقد كانت ترجح - على ما يبدو - إجراء عسكرياً محدوداً.⁽³⁾

وقد استمر هذا الموقف محل شد وجذب بين القيادات السوفيتية ومصر، عندما كانت الأخيرة تطالب بمزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية لتطوير ودعم قدراتها القتالية بأسلحة هجومية في معركة، ترى أنها قادمة لا محالة. هذا بينما ظل الموقف السوفيتي دائماً حذراً ومتربصاً في توفير الاحتياجات المصرية، الأمر الذي أوصل القادة السياسيين والعسكريين المصريين إلى تقييم مفاده تفضيل السوفييت حالة "اللا سلم واللا حرب"، ليحققوا بذلك مزايا سياسية واستراتيجية. وكان ذلك - في تقدير الكثيرين - المبرر المنطقي لامتناع السوفييت عن توفير سلاح الردع.⁽⁴⁾

وفضلاً عن ذلك كان تقدير مصر لهدف واشنطن، خلال الاتصالات التي جرت بين هذه الأخيرة وموسكو حول الشرق الأوسط، ضمن الأجندة الأوسع لدبلوماسية الوفاق، هو محاولة إقناع السوفييت بإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية، وتشجيعهم على توفير فرص النجاح للوفاق، على حساب أي شيء آخر.

وإجمالاً فقد لعبت المحددات السابقة دوراً رئيسياً في مجمل التحركات والمواقف السوفيتية، تجاه مصر في الفترة اللاحقة مباشرة لنكسة يونيو وحتى إندلاع حرب أكتوبر، وهو ما سيرد شرحه تالياً.

ثانياً: السوفييت وإعادة بناء الجيش المصري.. دوافع ونتائج

أخذاً في الاعتبار، حاجة مصر الملحة لإعادة بناء قدراتها العسكرية التي دُمّرت خلال حرب 1967، تمهيداً لتحرير الأرض، شرعت القيادة المصرية آنذاك لمعالجة

الواقع القائم في اللجوء للاتحاد السوفيتي من أجل تقديم العون اللازم لإعادة بناء القدرات العسكرية، وفق مستويات تسمح لمصر، ليس فقط بالوقوف بوجه الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة، وإنما أيضًا من أجل إحداث تفوق تسليحي مصري إن أمكن ذلك. وكما هو معروف، كانت مصر قد عقدت الصفقة العسكرية مع الاتحاد السوفيتي في سبتمبر 1955، والتي يُنظر إليها على أنها نقطة تحول تاريخية في السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، وبداية لنجاح هذه السياسة في المنطقة، وتساعد النفوذ السوفيتي إبان قضية تأمين قناة السويس عام 1956، وما تلاها من عدوان غاشم على مصر، ثم دعم جهود التنمية الاقتصادية المصرية، ممثلًا في تمويل الاتحاد السوفيتي لمشروع السد العالي والعديد من المشاريع الكبرى الأخرى، مع تبني مصر النظام الاشتراكي عام 1961.

في هذا السياق، وقبل العدوان الإسرائيلي، استقبلت موسكو، في 22 مايو 1967، وفدًا عسكريًا سياسيًا برئاسة شمس بدران وزير الحربية آنذاك، حيث التقى بوزير الدفاع السوفيتي المارشال زاخاروف، في زيارة كانت الخيط الأول للتعاون العسكري، لدرجة أن بدران قد تصور أن السوفييت سوف يحاربون مع مصر، تلتها زيارة للرئيس السوفيتي نيكولاي بودجورني يرافقه وفد عسكري كبير برئاسة وزير الدفاع، في 22 يونيو 1967، لإظهار الدعم السياسي وبحث المطالب الخاصة بإعادة بناء الجيش المصري.⁽⁵⁾

ومن جانبه، يشير وزير الخارجية المصري آنذاك محمود رياض، إلى أن الدعم السوفيتي لمصر مهد لمباحثات بين الطرفين، بدأت في 27 يونيو عام 1967، حيث طلب عبد الناصر بوضوح أن يدعم الاتحاد السوفيتي مصر بطائرات حربية، حيث كان يطمح إلى اتفاقية دفاع مشترك مع الاتحاد السوفيتي، غير أن القادة السوفييت كانوا مع أن يقتصر الدعم على الأسلحة والمعدات فقط. وقد أشار السفير السوفيتي الأسبق لدى القاهرة، أندريه باكلانوف، في هذا الصدد، إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يكن راغبًا في مواجهة الولايات المتحدة، "ولذلك فقد حاولنا طوال الوقت التفاوض مع الأمريكيين على خطة للتغلب على الأزمة".⁽⁶⁾

ويعزو البعض تزايد انخراط الاتحاد السوفيتي في المنطقة بعد هزيمة يونيو 1967، إلى توجه الرئيس عبد الناصر، عندما كان واضحاً أمامه أن خبرة 1956 لن تتكرر حينما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على الانسحاب من سيناء وغزة بالكامل، نُحورفع ثمن الوجود الإسرائيلي في سيناء إلى درجة لا تحملها إسرائيل، ولم يكن ذلك ممكناً لديه دون اعتماد كبير على التسليح والخبرة السوفيتية العسكرية.⁽⁷⁾ كذلك كانت خطة عبد الناصر تقوم على أساس إحلال توازن دولي محل التوازن الإقليمي المختل منذ يونيو 1967، وذلك بمزيد من الانخراط السوفيتي في الصراع. وفي هذا السياق، جاءت طلبات مصر من الأسلحة والمعدات السوفيتية، والقبول بحضور عسكري سوفيتي على الأرض المصرية؛ لتقديم الخبرة في مجالات التدريب والتكتيك الحربي. وبالنسبة لموسكو، فقد مكّنها ذلك من تعزيز قوتها البحرية في البحر المتوسط.⁽⁸⁾

على أي حال، من الثابت أن مصر تحصّلت على دعم سوفيتي فعّال عقب هزيمة 1967 مباشرة، عبر إتاحة جسر جوي وبحري كثيف استمر أكثر من عشرين يوماً، عززته بعض الدول الشرقية والعربية أيضاً، زوّد مصر بألاف الأطنان من الأسلحة والمعدات العسكرية. وتمكنت مصر على إثره من تعويض خسائرها من معدات وأسلحة، كما نجحت في إقامة أول نسق دفاعي غرب القناة، معززاً باحتياطي مدرع في نوفمبر 1967. وقد استمرت موسكو، مع عددٍ من الدول الشرقية، في إمداد الوحدات والتشكيلات الجديدة التي بدأت مصر في إنشائها وتعزيزها بالأسلحة والمعدات، كما ساهم المستشارون السوفييت في عمليات إعداد وتسليح وتدريب هذه التشكيلات. وفي يوليو 1968، نجح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في إبرام صفقة عسكرية بأكثر من 300 مليون جنيهاً، تم على إثرها استكمال تلك العمليات، والتي أنشئت تلبيةً لمطالب الخطة "200"، التي تمت الموافقة عليها في ذلك العام، والتي استهدفت تحرير سيناء. وبتوالي إرسال الأسلحة والمعدات السوفيتية كل ستة أشهر، "تمكّنت القوات المسلحة المصرية من الوصول إلى درجة التوازن في القوة العسكرية مع القوات الإسرائيلية، بحلول نهاية عام 1969".⁽⁹⁾

في سياق متصل، وبناءً على الاتفاق التاريخي بين الرئيس عبد الناصر مع نظيره السوفيتي في موسكو في الثاني من يناير 1970، زوّد الاتحاد السوفيتي مصر

بالعديد من القطع التسليحية الحديثة والمتطورة، خاصة في قوات الدفاع الجوي، والقوات الجوية، ووحدات الاستطلاع، بالإضافة إلى قوات سوفيتية ميدانية للمعاونة في حماية العمق الاستراتيجي لمسرح العمليات في مصر. وقد بلغت قيمة هذه الصفقة أكثر من 500 مليون جنيهًا، وعُدَّت - من حيث حجمها ونوعية تسليحها - ردعًا سياسيًا وعسكريًا لإسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، كما أن ما قدَّمته موسكو في إطار هذه الصفقة قد مكَّن القوات المصرية من إقامة أكبر شبكة صواريخ متطورة للدفاع الجوي غرب القناة آنذاك.

علاوة على ما تقدم، تم إبرام صفقة كبيرة أخرى في يوليو 1970، شملت موافقة الاتحاد السوفيتي على إمداد مصر بلواء جوي لقاذفات ثقيلة صاروخية، كانت له قدرات ضخمة في مهام الردع الجوي، بالإضافة إلى صواريخ جديدة طراز سام 6، ولواء استطلاع جوي استراتيجي، وسرب "ميج 25" وصل مصر لأول مرة. كما وافق السوفييت على تحسين الكفاءة القتالية للطائرة "ميج 21" بمعدل "يادخال تعديل جذري عليها بتغيير محركها إلى محرك آخر حديث، ما أكسبها قوة دفع أكبر مع استهلاكٍ أقل نسبيًا في الوقود.⁽¹⁰⁾

وبالنظر إلى معطيات الفترة من 1968 حتى عام 1970، فقد بدا ركود الإمداد العسكري لإسرائيل خلالها، في مقابل تنامي الإمداد السوفيتي في ذات الفترة كمًّا ونوعًا، وهو ما شكَّل التوازن في نهاية المطاف في ميزان القوى بين قوة الجبهتين المصرية والسورية معًا وبين إسرائيل، أمرًا واقعيًا وملموسًا بحلول أواخر عام 1970 - وفقًا لخبرائنا ومسؤولينا العسكريين - حيث تمكَّنت القوات المصرية - بوصول قطع صفقة يوليو 1970 - من بلوغ نسبة التفوق في ميزان القوى العسكرية مع إسرائيل، ما انطوى على جاهزية القوات المسلحة المصرية لخوض حرب تحرير سيناء، والتي حدَّدها الرئيس عبد الناصر بأنها لن تتجاوز ربيع عام 1971.⁽¹¹⁾

ومع بدء الحرب في السادس من أكتوبر 1973، كانت مصر قد استطاعت بناء قوة جوية هائلة، تضم نحو 620 طائرة حربية، وأكثر من 100 مروحية، من بينها 220 طائرة مقاتلة طراز "ميج 21"، و200 طائرة مقاتلة وقاذفة طراز "ميج 17"، و120 طائرة مقاتلة وقاذفة طراز "سو 7"، و18 طائرة قاذفة طراز "تو 16"، إضافة إلى 10

طائرات قاذفة طراز "إيل 28"⁽¹²⁾ ويمكن إيجاز الدوافع السوفيتية للمساهمة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية فيما يلي:

1. ترسيخ النفوذ السوفيتي في المنطقة: وهو هدف عملي، سعى إليه الاتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة؛ لضمان عدم استئثار الولايات المتحدة أحاديًا بمسرح العمليات في المنطقة. هذا فضلاً عما يرتبط بذلك من رغبة سوفيتية في تعزيز الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، وترسيخ موطئ قدم فيه، وهو هدف لطالما أرادت أنظمة الحكم في روسيا تحقيقه على مدى تاريخها؛ للتحرر من قيود المجال المتجمّد الذي تتسم به أكثر حدودها البحرية، مقابل منافذ دافئة محدودة للغاية، هذا فضلاً عن الرغبة في إحداث نوع من التوازن البحري مع القوى المناوئة لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ذات الوجود العسكري الضخم في مياه المتوسط، وكذا الرغبة في الحفاظ على المصالح السوفيتية في المنطقة، مع توافر القدرة على الدفاع عنها.

2. تعزيز العلاقات مع الدول العربية التي أخذت تنعم باستقلالها: ارتباطًا بالنقطة السالفة، عمد الاتحاد السوفيتي إلى توفير الدعم اللازم لمصر، باعتبارها رائدة عمليات التحرر في المنطقة، وقوة إقليمية شديدة الأهمية في معادلة الصراع على تحقيق الاستقلال فيها ضد الإمبريالية الغربية، وكذا الظهور بمظهر القوة الدولية التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، لا سيّما مع حقيقة تبني عدد من دول المنطقة للنهج الاشتراكي كأسلوب للحكم، وهو النهج الذي كان الاتحاد السوفيتي رائدًا فيه على المسرح الدولي، مقابل الرأسمالية والهيمنة الأمريكية خصوصًا، والغربية عمومًا.

3. محاولة النفاذ إلى أفريقيا، وسوقها، وتعزيز النفوذ السوفيتي فيها: وذلك أيضًا عبر دعم حركات التحرر فيها، سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، كما في حالة دعم مصر، التي آلت على نفسها مساندة حركات التحرر الأفريقية، وغيرها، لنيل الاستقلال. فقد أشار أندريه باكلانوف إلى أنه "كان ما يتصوّره المصريون هو أننا ندعمهم فقط بسبب حالة الصراع السياسي المستمر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وهذا جزء من الحقيقة، لكن سبب الدعم في الأصل كان الهدف

منه أن تكون مصر جسراً لتوسيع نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية وفي القارة الأفريقية".⁽¹³⁾ ويبدو هذا العامل واضحاً اليوم في علاقات روسيا الاتحادية - وريث الاتحاد السوفيتي - بمصر، والتي تنظر إلى الأخيرة كبوابة للنفاذ للقارة السمراء، اقتصادياً وتجاريًا.

4. اختبار الأسلحة العسكرية السوفيتية في مسارح عمليات غيرأوروبية: فقد أشار الفريق أول محمد فوزي في مذكراته إلى أن السوفييت وافقوا، بموجب صفقة يوليو 1970 أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر إلى موسكو، على تحسين الكفاءة القتالية للطائرة "ميج 21 معدلة"، بإدخال تعديل جذري عليها، بتغيير محركها إلى محرك آخر حديث، وأن دافع القيادة السوفيتية السياسية والعسكرية وراء ذلك هو تطوير وتحسين طائراتهم المقاتلة القاذفة؛ كي تحقق المهام القتالية في مسرح عمليات الشرق الأوسط، معتمدين في ذلك على الخبرة في القتال باستخدام طائراتهم السوفيتية الصنع في حرب فيتنام، وفي معارك الاستنزاف في مسرح عمليات سيناء، وهى مناطق مختلفة عن مسارح القتال في أوروبا، والتي صمموا معداتهم العسكرية، وخاصة المتعلقة بالطيران، على أساسها. هذا مع العلم أن عملية توفير المحرك الجديد كانت مكلفة إلى حدٍ غير قليل، كما كانت التعديلات الفنية في الطائرة "ميج 21" والمحرك الجديد هما الأساس الذي اعتمد عليه السوفييت في تصميم وتصنيع الطائرة المقاتلة القاذفة "ميج 23" فيما بعد.⁽¹⁴⁾ هذا إلى جانب الرغبة السوفيتية كذلك في الحفاظ على سمعة السلاح السوفيتي، وضمان فاعليته في المعارك؛ ضماناً لاستمرار صادرات الأسلحة السوفيتية.

وفي ضوء هذه الصفقات، تبلورت عدة نتائج يمكن رصدها على النحو التالي:

■ إعادة تنظيم شامل للجيش المصري من الداخل، وردع إسرائيل نسبياً عن شن هجوم جديد؛ حيث لم يقتصر الأمر على تجنيد أكبر قدرٍ من الأفراد، وحياسة أطنان من الأسلحة، وإنما تمَّ تبني فلسفة تقوم على رفع كفاءة الجندي المصري إلى أكبر درجة ممكنة، والتوسع في تجنيد حملة المؤهلات العليا، ورفع نسبتهم في الجيش من 7% قبل نكسة يونيو إلى 93% بعدها، وإنشاء المعاهد التي اهتمت

برفع كفاءة الجنود وتسريع عملية إتقانهم لاستخدام الأسلحة. علاوة على إقامة 4 معاهد لتدريب الطيارين، رفعت قُدرة الجيش المصري على تجهيز 300-400 طيارًا سنويًا بدلًا من 50 طيارًا قبل النكسة.⁽¹⁵⁾ وهو ما ساهم بقوة في نهاية المطاف في إحراز نصر أكتوبر 1973 على العدو الإسرائيلي.

■ النجاح في تحقيق هدف إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، ورفع القوة القتالية والروح المعنوية لتلك القوات، وللشعب المصري، بعد فترة مريرة عاشها كلاهما عقب حرب يونيو 1967. وهي نتيجة حازت إجماع كافة شاهدي تلك الحقبة. وكان التوازن في القوى مع إسرائيل في التسليح والمعدات العسكرية لحجم القوات المسلحة الجديدة، هو طابع الفترة من أول عام 1969 حتى نهايته، فيما كانت خطة الإمداد بالأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة بغرض التفوق على إسرائيل، هي طابع عام 1970.⁽¹⁶⁾

■ تحقيق الكثير من الأهداف السوفيتية المشار إليها أعلاه، من قبيل تعزيز النفوذ والروابط مع كثير من دول المنطقة؛ إذ يتحدث السياسيون السوفييت عن المكاسب التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي من دخوله لتلك المواجهة، والتي تتمثل في أنّ هذا التعاون مع الجانب المصري سمح للاتحاد السوفيتي بالتوغل في الشرق الأوسط، وأنّ هذا الصراع ساهم في زيادة التعاون العسكري والاقتصادي مع دول المنطقة.⁽¹⁷⁾ لا سيّما وأنّ الاتحاد السوفيتي بدا وكأنه نصير البلدان العربية لاسترداد حقوق شعوبها وأراضيها المغتصبة. وهو هدف كانت الدول العربية قد عازمت على تحقيقه في القمة العربية بالخرطوم في أغسطس / سبتمبر 1967، حيث تم تقديم دعم مادي لدول المواجهة مع إسرائيل، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول لإزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي، معلّناً لاءاته الثلاثة (لا صلح - لا تفاوض - لا اعتراف بإسرائيل)⁽¹⁸⁾ كما استطاع الاتحاد السوفيتي ترسيخ قدمه في مياه المتوسط الدافئة، عبر الوجود السوفيتي في موانئ الإسكندرية ومرسى مطروح، وكذا المساهمة في تطوير الأسلحة السوفيتية كما في حالة الطائرة "ميج 23".

■ بدء مراجعة الولايات المتحدة لسياسة الدعم المطلق لإسرائيل، والتخفيف من حدتها والتأني في ذلك؛ ذلك لأن الدعم السوفيتي قد قوّى من الشوكة العربية

لتحقيق أهدافها، وهو أمر كان من شأنه تهديد مصالح واشنطن الحيوية في المنطقة، ارتباطاً بإمدادات النفط العربية. وقد تضافر ذلك أيضاً مع التهديدات التي حملتها مقترحات مؤتمر وزراء النفط والمال والاقتصاد العرب، الذي عُقد ببغداد فيما بين 15 و20 أغسطس 1967، والذي أوصى بوقف ضخ النفط كلياً، وإلى أجل غير مسمى، إلى الدول الغربية، إلى أن تُزال آثار العدوان الإسرائيلي، مع توفير المقترحات الخاصة بتخفيف آثار تنفيذ تلك الخطوة في اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط.⁽¹⁹⁾

ثالثاً: تعقيدات العلاقة المصرية السوفيتية أثناء حرب الاستنزاف

الثابت أن "حرب الاستنزاف"، والتي تواكبت مع الجهود الدولية لتسوية الصراع، كانت استمراراً لمعركة يونيو 1967، أو شكلاً من أشكال الحرب، عكست رفض مصر للهزيمة، والتصميم على استعادة الأرض بالقوة، تحقيقاً للشعار الذي رفعه الرئيس الراحل عبد الناصر بأن هدف الشعب والقوات المسلحة هو "إزالة آثار العدوان"، و"أنَّ ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة". ويلفت الفريق فوزي الانتباه إلى أنَّ تصعيد مصر لحرب الاستنزاف "كان قد أدَّى عملياً إلى تعبئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، بوصفها الحليف المؤيد لإسرائيل، مما أدَّى إلى قلق واشنطن على علاقاتها ومصالحها في المنطقة العربية".⁽²⁰⁾

وقد شهدت فترة حرب الاستنزاف العديد من المقترحات، أو المبادرات الأمريكية للتسوية السلمية للنزاع، وقد دخلت موسكو على خط هذه المقترحات، عندما زار وزير خارجية الاتحاد السوفيتي آنذاك أندريه جروميكو القاهرة في 21 ديسمبر عام 1968، ومعه مشروع قدمه للرئيس عبد الناصر لوضع قرار مجلس الأمن رقم 242، موضع التنفيذ، يتضمن النقاط التالية:

1. انسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلومتراً شرق قناة السويس كمرحلة أولى.
2. انسحاب القوات الإسرائيلية، بعد شهر من انسحاب المرحلة الأولى، إلى مواقع 4 يونيو 1967.
3. التزام إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين.

4. التزام مصر بتأمين حرية المرور في قناة السويس.
5. تواجد قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ.
6. تتفق الدول العربية المعنية وإسرائيل على وضع الاتفاق النهائي، عن طريق السفير "جونار يارنج"، وهو الممثل الخاص الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة بموجب القرار 242.

وكان وزير الخارجية السوفيتي قد اقترح على مصر أن تقدم هذا المشروع إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالقرار 242 كمشروع مصري، إلا أن القاهرة ارتأت أن يقدم الجانب السوفيتي مشروعه مباشرة إلى نظيره الأمريكي؛ إذ قدر عبد الناصر أن هذا الأسلوب سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف الضغوط على مصر، وحتى لا تنفرد الولايات المتحدة بالتقدم بحلول ستكون في صالح إسرائيل لا محالة.⁽²¹⁾ وقد رفضت الولايات المتحدة المشروع، الذي وإن كان قد تضمن جميع العناصر الواردة في القرار 242، إلا أنه جاء بأول طرح رسمي لفكرة الانسحاب من سيناء على مرحلتين، كما تبني مقارنة أكثر اتساعاً فيما يتعلق بقضية اللاجئين، بالمقارنة بالمقترحات الأمريكية التي استبعدت الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة، حيث أتاح للنازحين خيار العودة، أو التعويض. كذلك نص المشروع السوفيتي على اتفاق الدول العربية المعنية وإسرائيل على وضع الاتفاق النهائي، عن طريق ممثل الأمين العام، بينما أشارت المقترحات الأمريكية إلى توقيع كل دولة عربية وإسرائيل على وثيقة بالالتزامات المتفق عليها. ويضاف إلى كل ذلك اختلاف مهم، هو أنه بينما نصت المقترحات الأمريكية صراحةً على الحد من التسليح في المنطقة، جاء المشروع السوفيتي خالياً من هذا النص، ومن ثم فقد كان الأخير أقرب إلى السياسة المصرية.⁽²²⁾

وقد تم النظر إلى قرار إسرائيل بشن غارات العمق ضد مصر، بتشجيع من الولايات المتحدة كما هو ثابت، على أنه نقطة تحول هامة، أدت إلى قرار مضاد من الرئيس عبد الناصر بضرورة "إيجاد حل حاسم مع الاتحاد السوفيتي. ومن ثم، جاءت زيارة عبد الناصر إلى موسكو في 22 / 25 يناير 1970 لشرح الموقف العسكري على الجبهة وخسائر مصر، والحصول على موافقة موسكو على تزويد مصر بنظام متكامل ومتطور للدفاع الجوي، لمواجهة التفوق الجوي النوعي والكمي لإسرائيل،

من بينها وحدات من صواريخ سام 6، وأسراب من الطائرة الميج 21 المعدلة، وأجهزة رادار متطورة للإنذار والتتبع.⁽²³⁾

ويمكن القول: إن لقاء القمة المصري - السوفيتي هذا، يعد واحدًا من أهم لقاءات القمة بين الدولتين، بالنظر إلى الآثار السياسية والعسكرية الهامة التي ترتبت عليه، سواء على المستوى المحلي، أو الدولي. هذا بالإضافة إلى ما انطوت عليه من مطالب أخرى، تمثلت في الحاجة إلى إرسال قوات محاربة سوفيتية إلى مصر، لأن الدفاع الجوي المصري آنذاك لم يكن بمقدوره صد الغارات الإسرائيلية المتواصلة على العمق المصري، وأن تدريب الأطقم والطيارين المصريين على الأجهزة السوفيتية الجديدة سوف يستغرق وقتًا طويلًا. وبذلك، ولأول مرة، لم يكن الحديث وقتها عن المدربين والمستشارين السوفيت، وإنما عن قوات عسكرية تقوم بأعمال حربية.⁽²⁴⁾

ووفقًا للفريق أول فوزي الذي رافق الرئيس عبد الناصر في هذه الرحلة، "فقد تعمد الرئيس عبد الناصر تصعيد المباحثات وتوتيرها، لدرجة أنه هدد أمام القادة السوفيت بترك الحكم لزميل آخر يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة. وفي مقابل التساؤلات السوفيتية عن الصدى الدولي الممكن حدوثه إثر هذه الخطوة، وعن صعوبة التفسير للعالم كله، وللشعب السوفيتي، عن سبب وجود قوات مسلحة سوفيتية في زمن السلم في بلد آخر، قام عبد الناصر بتقديم تفنيد منطقي تمامًا سياسيًا، بحسب شهادة الدبلوماسي السوفيتي فلاديمير فينوجرادوف، سفير موسكو لدى القاهرة فيما بعد، بأنه سوف تؤدي هزيمة مصر والعالم العربي مرة أخرى إلى سقوط الشرق الأوسط في براثن الاستعمار، في صورة جديدة، وسوف يفضي ذلك إلى ضرب مصالح أمن الاتحاد السوفيتي وهيبته على الساحة الدولية. وفي جلسة المباحثات يوم 25 يناير 1970، أعلن الرئيس بريجنيف موافقة اللجنة المركزية، ومجلس السوفيت الأعلى، على طلب الرئيس عبد الناصر، مشيرًا إلى أنها المرة الأولى التي يخرج فيها جندي سوفيتي من أراضي الاتحاد السوفيتي إلى دولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية، وكان واجبها يتلخص في تحقيق الحماية الجوية الجيدة للمدن الرئيسية في مصر (القاهرة - الإسكندرية - أسوان).⁽²⁵⁾

من ناحية أخرى، أرسل كوسيجين رئيس الوزراء مذكرة شديدة اللهجة في 31 يناير 1970 إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، يطلب فيها وقف الغارات الجوية الإسرائيلية، وتحمل إسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية استمرار القتال في منطقة القناة وفي العمق المصري، محذراً من أنه إذا لم تتوقف الغارات الجوية في العمق المصري، فإن الاتحاد السوفيتي قد يزود مصر بأسلحة متقدمة متطورة. ومع ذلك، لم تمض سوى فترة وجيزة حتى جاء فينوجرادوف إلى الرئيس عبد الناصر لإقناعه بجدوى وقف "حرب الاستنزاف"، مؤكداً أن بلاده تقدر أن الحرب لا تمنح مصر أي ميزة، مضيفاً أنه وإن كان الاتحاد السوفيتي قد وافق على تزويد مصر بفرقة دفاع جوي، إلا أنها تأتي في سياق؛ (حرصه على مساعدة مصر في حماية استقلالها وحقوقها، ولكنه لا ينوي الدخول في حرب مع الولايات المتحدة أو إسرائيل).⁽²⁶⁾ ومن ثم، بات سقف الدعم السوفيتي أكثر وضوحاً وتأكيداً، ولعلّ هذا ما ساهم بدوره في أسبقية قبول مصر لمبادرة روجرز الأمريكية الثانية، التي تم طرحها في 19 يونيو 1970، لإيقاف حرب الاستنزاف، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 8 أغسطس 1970.

ويشير محمود رياض وزير الخارجية آنذاك إلى أن روجرز كان قد أبلغ الاتحاد السوفيتي بمشروعه الأول، والذي لم تتخذ مصر بشأنه موقفاً سلبياً، حيث علقت موافقتها على موقف الولايات المتحدة بالنسبة لجبهتي الأردن وسوريا؛ وبالتالي كان على الاتحاد السوفيتي الرد على الولايات المتحدة، خاصة وأن الاتصالات متواصلة بين الجانبين على أمل الاتفاق حول حل للمشكلة. ويشير رياض إلى أنه عندما وقع العدوان في يونيو 67، كانت الاتصالات تجري مباشرة بين موسكو وواشنطن. غير أنه بعد صدور قرار مجلس الأمن 242، أصبحت الاتصالات بين الأطراف المعنية تتم عن طريق الدكتور يارنج. (وكان هذا الأسلوب يلائم القاهرة، لأن تحرك يارنج كان يتم في نطاق قرار مجلس الأمن، ولم يكن يملك أن يتقدم بمقترحات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها).

وفي نوفمبر 1968، اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً جديداً في الاتصالات، حينما تقدم دين راسك بمشروعه لوزير الخارجية محمود رياض، متخطياً يارنج. هذا فيما حرص رياض على إعادة الاتصالات إلى مجراها الطبيعي، أي عن طريق الأمم

المتحدة، حيث لاحظ أنه بالرغم من أن أندريه جروميكو سبق وأكد له أن الاتحاد السوفيتي لن يوافق على أي مشروع قبل التشاور مع القاهرة، إلا أنه حدث أثناء الاجتماعات الرباعية، بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، أن وافق المندوب السوفيتي على مقترحات أمريكية تتعلق بالتزامات السلام، رغم اعتراض رياض المسبق عليها، بسبب فقرة غامضة تشير إلى تعهد الأطراف بعدم التدخل في شئون الدولة الأخرى. ويضيف رياض أنه عندما استفسر من السفير السوفيتي في القاهرة عن معنى تلك الفقرة فشل في توضيحها له، مشيرًا إلى أنها فقرة سبق أن وردت في معاهدة السلام بين الاتحاد السوفيتي واليابان. ويخلص رياض هنا إلى القول: إنه بالرغم من عدم أهمية تلك النقطة، إلا أنها كانت تشكل سابقة تحتاج إلى وقفة صريحة.⁽²⁷⁾

وقد شرح رياض رأيه في هذا الشأن في مذكرة قدمها للرئيس عبد الناصر الذي وافق عليها، مؤيداً فكرة أن "ابتعاد القضية عن نطاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن، هو أمر تسعى إليه إسرائيل، وتؤديها في ذلك الولايات المتحدة، ومن واجبنا أن لا نسمح بحدوثه، أو نقبل بأن تكون المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هي القناة الأساسية للاتصالات بشأن الحل، ففي تلك الحالة سوف يكون مركز الولايات المتحدة هو الأقوى من مركز السوفييت، لأن الولايات المتحدة تقف بجانب إسرائيل التي تضع يدها فعلاً على أراضيها المحتلة، ولا تزال تحتفظ لنفسها بالتفوق العسكري، ولا تحتاج الولايات المتحدة إلى أكثر من العمل على استمرار هذا التفوق. وفي مقابل ذلك فإن الاتحاد السوفيتي يود مواصلة المباحثات الثنائية، ومن ثم فقد يضطر إلى قبول الاتصالات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. يجب أن يكون واضحاً للسوفييت أننا لا نقبل جملة وتفصيلاً أي مشروع ينتهي بنا إلى حل جزئي، أو منفرد مع إسرائيل، وأن الحد الأدنى الذي نقبل به هو المشروع السوفيتي، الذي يقوم على أساس جدول زمني مترابط لتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجهات".

وفي هذا السياق، رفض الاتحاد السوفيتي بدوره مبادرة روجرز الأولى، بعد مشاوره مع مصر، وسلم سفيره لدى واشنطن أناتولي دوبرينين ردّه إلى وزير الخارجية

الأمريكي في 3 يناير 1970. ولقد أشار رياض إلى أن الطريقة المثلى من وجهة النظر السوفيتية كانت تتمثل في إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي؛ لتفادي احتمال الصدام العسكري مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه قدّم المساعدة لمصر ليحتفظ بنفوذه في المنطقة، وهذا هو ما دعاه إلى مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة.

وهكذا، ومن خلال اعتماد القاهرة على الأسلحة السوفيتية، ومع تزايد التعافي المصري ضد القوات الإسرائيلية، كان من بينها ضرب ميناء إيلات في 14 مايو 1970، كان هناك تزايد مماثل للوجود السوفيتي في عمق الأراضي المصرية لتأمينها، بجانب استعداد سوفيتي لمزيد من الوجود في الشرق الأوسط. ومن جانبها، عبّرت جولدا مائير في منتصف يوليو 1970 عن القلق الإسرائيلي من ذلك الوجود السوفيتي في المنطقة، داعية قوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة معاً إلى "إرغام السوفييت على الخروج من الشرق الأوسط في مواجهة مماثلة لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1961". ومن جانبها، فشلت إسرائيل في كسر حائط الصواريخ الذي أنشأته القوات المصرية بالتعاون مع السوفييت، وأخذت طائرات فانتوم وسكاي هوك الإسرائيلية تتهاوى بكثافة بدءاً من نهاية يونيو 1970.⁽²⁸⁾

وفي نهاية المطاف، قبلت مصر مبادرة روجرز الثانية المطروحة في 23 يوليو 1970. ولعلّ أحد الأسباب في ذلك، هو رفع الحرج جزئياً عن الاتحاد السوفيتي. هذا فيما اضطرت إسرائيل جرّاء خسائرها أمام الضربات المصرية إلى قبول المبادرة في 31 يوليو. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل مبادرة سلمية منذ صدور مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على وقف إطلاق النار على أن يبدأ سريانه في 8 أغسطس 1970، وهو التاريخ الذي وضع نهاية لحرب الاستنزاف.

رابعاً: ملابسات إنهاء عمل الخبراء السوفييت.. وخيار الحرب

إنّ المتأمل لمذكرات كبار الساسة والعسكريين المصريين حول ملابسات إنهاء عمل المستشارين والخبراء الروس، لا بد وأن يصل إلى نتيجة مفادها أنه

منذ بدايات عام 1972 خلص صانع القرار المصري ممثلًا في الرئيس السادات، إلى الآتي بصفة خاصة:

■ أن الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمي قد توقفت نهائيًا، وسيطرت معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية على تفكير النخبة في واشنطن، وسط حاجة نيكسون إلى جذب الدعم الانتخابي اليهودي له، بالتضافر مع استغلال حملته الانتخابية لمهاجمة الاتحاد السوفيتي، والتركيز في ذلك على وجوده في المنطقة، وبالذات في مصر. إذ أعرب نيكسون في تقريره للكونجرس في 9 فبراير 1972، عن أمله أن يفهم الاتحاد السوفيتي بأنه من أجل خدمة مصالحه بطريقة أفضل عليه الحد من إمداداته العسكرية إلى مصر، والامتناع عن استخدام النزاع في المنطقة في تدعيم نفوذه العسكري. ومن ثمّ، حوّل نيكسون الموضوع من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع أمريكي - سوفيتي".⁽²⁹⁾

والأكثر خطورة، هو أنّ الولايات المتحدة تعهدت في مذكرة قدمتها لإسرائيل بأنها لن تتقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل. ونتيجة لهذا التعهد أصبح الموقف الأمريكي رهينة للسياسة الإسرائيلية، فيما فقدت الولايات المتحدة حرية الحركة سياسيًا ودبلوماسيًا في المنطقة. وفي هذا السياق، فإنّ جوهر الخلاف هنا هو أنّ السوفييت مستعدون للانسحاب من مصر بعد الوصول إلى تسوية مرضية، أما الولايات المتحدة فتريد منهم الانسحاب قبل أي تسوية.

■ في المقابل؛ بدا واضحًا للجانب المصري أنّ العلاقات العسكرية بين مصر والاتحاد السوفيتي، وإن تطورت تدريجيًا لصالح كل من الدولتين، إلا أنّ التردد المستمر من الجانب السوفيتي في تزويد مصر بالسلاح لا سيما الأكثر تطورًا، خلق لدى القيادة المصرية شعورًا بالمرارة من الموقف السوفيتي. وفي هذا السياق يقول المشير الجمسي، على سبيل المثال: "وأصبحنا نشعر داخل القوات المسلحة بصفة عامة، وعلى مستوى القيادة العامة بصفة خاصة، بأنّ الاتحاد السوفيتي لا يشجع دخولنا الحرب ضد إسرائيل؛ وبالتالي فإنّ إمداده لنا بالأسلحة من حيث

الأنواع، والكميات، وتوقيات التوريد، يخضع لنظرته السياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط، التي تتعارض مع نظرنا لها سياسيًا وعسكريًا".⁽³⁰⁾

من ناحية أخرى، وفي إطار تقرير حول تقييم لأوضاع القوات المسلحة أعده الفريق صادق، نُوقِش في أوائل يناير 1972، تضمن احتياجاتها معركة هجومية، أبرز التقرير بصفة خاصة (قدر الجفوة بين القيادة العسكرية والمستشارين السوفيت، وتأكيد مسئوليتهم عن عدم إعداد قواتنا لمعركة هجومية). ويضيف محمد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي آنذاك، "كان هناك - في حقيقة الأمر - تيار عام يؤيد هذا الاتجاه، بدأ مع هزيمة 1967 ونما خلال مرحلة إعادة التنظيم التي تلتها، والتي تميزت بالاحتكاك المستمر بين الضباط والمستشارين. وتلا ذلك انطباع ساد دوائرنا العسكرية، بتفضيل السوفييت استمرار حالة "اللا سلم واللا حرب"، ليحققوا بذلك مزايا سياسية واستراتيجية. وكان ذلك - في تقدير الكثيرين - المبرر المنطقي لامتناع السوفييت عن توفير التسليح الرادع".⁽³¹⁾

وكان تقدير مصر لأهداف واشنطن هو محاولة إقناع السوفييت بإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية، وتشجيعهم على عدم الاستجابة لمطالب مصر من التسليح، حرصًا على توفير فرص النجاح لاجتماع القمة الأمريكي - السوفيتي في مايو 1972 في موسكو.⁽³²⁾ وكان التقدير السياسي أيضًا هو أنه مع تأكيد علاقة مصر بالاتحاد السوفيتي، يمكن استمرار الفتح على الولايات المتحدة، وتنمية التفاهم مع أوروبا الغربية بوجه عام.⁽³³⁾

من ناحية أخرى، وقبل سفر السادات لموسكو في 3-4 فبراير 1973، تلقى الرئيس رسالة من الملك فيصل يعرض فيها "هدية" من 20 قاذفة مقاتلة سعودية، "أملًا أن يستحث ذلك "الآخرين" على تدبير احتياجات مصر". وهكذا اتخذ الاتجاه للتسليح الغربي مسارًا عمليًا، وكان من الطبيعي أن يشجع على استرخاء الارتباط بالسوفييت، حتى قبل أن تتبين فاعليته".⁽³⁴⁾

■ في السياق عاليه، وخلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مساء 24 أكتوبر 1972 بمكتب الرئيس السادات بمنزله بالجيزة، قدّم الأخير شرحًا مطوّلًا

عن تطورات العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ عام 1971، وزياراته المتعددة لموسكو، وما تحقق فيها، وما لم يتحقق، ولماذا لم يتم الحسم في عام 1971، الذي أطلق عليه عام الحسم؟؛ لعدم وصول الأسلحة التي طلبتها مصر من الاتحاد السوفيتي. وشرح السادات أسباب إنهاء مهمة المستشارين السوفييت لأنه لم يقبل وجود المستشارين والقوات الصديقة السوفيتية على أرض مصر عند قيام الحرب، حيث قال: "لا يمكن أن نبتدئ عمل أي حاجة، والمستشارين السوفييت في وسطنا.. في وسط قواتنا.. أبدأ ده مستحيل.. ده كان مبدأ أساسي عندي. ومن ضمن الحاجات اللي خلتني اتخذت قرار، وأنا سعيد، أن معركتنا نعملها إحنا ونقبل كل ما هو مُقدر علينا لأن هذه هي الحقيقة.. والفشل والنجاح علينا مش على حد ثاني إطلاقاً.. إحنا نحارب معركتنا".⁽³⁵⁾ وقد أيد هذا التفسير الأغلبية الساحقة من كبار السياسيين والقادة العسكريين آنذاك، منهم المشير الجمسى الذي اعتبره "قراراً صحيحاً وسليماً"، وأيضاً عدد من الكتاب والمحللين المصريين.⁽³⁶⁾

على صعيد نتائج قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت، يمكن أن نرصد نوعين من النتائج، أولهما: نتائج سياسية، والآخر: نتائج عملية.

حيث كان من الطبيعي أن تتدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي بسبب قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت، غير أن مصلحة الدولتين كانت تستوجب بذل الجهود لتحسين العلاقات تدريجياً، برغم الشكوك، وعدم الثقة التي تولدت بينهما. وهو ما يمكن توضيحه كالتالي:

- من الناحية العملية: ذهبت تقديرات كبار القادة العسكريين، رغم اعترافهم بأن قرار إنهاء عمل الخبراء السوفييت "له تأثير مباشر على استعداد القوات المسلحة وكفاءتها"، إلا أن الاستغناء عنهم "لا يؤثر على كفاءة القوات، لأن القادة المصريين كانوا أهلاً للقيادة دون وجود مستشارين لهم". أما "القوات الصديقة"، أي الوحدات السوفيتية التي كانت تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات الاتحاد السوفيتي، فقد كان إنهاء مهمتها "يؤثر تماماً" على كفاءة نظام الدفاع

الجوي عن مصر، حيث كانوا يقومون بالعمل على المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوي ومعدات الحرب الإلكترونية، ولم يقبل الاتحاد السوفيتي تسليم هذه الأسلحة والمعدات لنا بالثمن، بأي عقود تسليح سابقة، لأن الاتحاد السوفيتي رفض ذلك بسبب درجة السرية العالية لبعض الأسلحة والمعدات، وبالتالي وجوب الحفاظ على سريتها لهم كدولة عظمى. كما أن الظروف والطريقة التي تم إنهاء مهمة هذه القوات بها لم تكن تسمح بغير ذلك".⁽³⁷⁾

ووفقاً للرئيس السادات ففي فبراير 1971، قرر زيارة موسكو لأول مرة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، لمطالبتهم بتنفيذ الجزء الثاني من الاتفاقية التي أبرموها مع عبد الناصر، وهو إمداد مصر بسلاح الردع، وكذلك لاستعراض الذخيرة التي تم استهلاكها في حرب الاستنزاف، وللتعجيل بتنفيذ مطلب تزويد القاهرة ببطاريات الصواريخ، من أجل حماية المنشآت في الصعيد. وبالفعل، جرت الزيارة - بشكل سري - يومي الأول والثاني من مارس 1971، وأكد السادات خلالها أنه لن يحارب جندي سوفيتي في معركة مصر مع إسرائيل، وأن مصر لا تسعى إلى المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

ونتيجة للتباطؤ في تسليم الأسلحة، فقد شهد اجتماع السادات مع القيادات السوفيتية، ممثلة في "ليونيد بريجنيف" السكرتير العام للحزب الشيوعي، وزعيم الاتحاد السوفيتي، و"ألكسي كوسيجين" رئيس الوزراء، والمارشال "جريتشكو" وزير الدفاع، حالة من الانفصال، وانتهى الأمر بتدخل بريجنيف، وإعلانه موافقة الحكومة السوفيتية تزويد مصر بعدة أصناف من الأسلحة، لم تكن هي المطلوبة، ولكن تم قبولها لحاجة مصر الماسة إلى أي سلاح. وخلال الاجتماع، أشار السوفييت إلى إمكانية إمداد مصر طائرات بصواريخ يدربوها عليها المصريين، على ألا تستخدم إلا بموافقة الحكومة السوفيتية، الأمر الذي رفضه الرئيس السادات بشدة، مؤكداً أنه لا يوجد قرار في مصر إلا له باعتباره رئيس الجمهورية. وعليه، ترفض مصر هذه الطائرات. أعقب هذا طرح بريجنيف إمكانية تزويد مصر بثلاثين طائرة قاذفة من طراز ميج 25، والتي كان يوجد لدى مصر أربع طائرات منها، وهو ما قوبل بموافقة الرئيس السادات، بشرط أن يأخذ الطيارين أوامرهم منه. ويضيف السادات، أن

السوفييت لم يرسلوا الطائرات المتفق عليها من طراز ميغ 25، ولذا فقد أصدر أوامره بأن الأربع طائرات الموجودة بمصر، والتي يعمل عليها طيارون سوفيت لا تطير، فإما أن يعودوا إلى بلادهم، وإما أن تشتري مصر هذه الطائرات.

تمثلت مهمة الطائرات الأربعة في القيام بأداء الخدمات المطلوبة للاستطلاع للقوات المصرية، ولكنها لم تقم سوى مرتين بهذه المهمات، ورفض الطيارون أن ينفذوا ما تأمر به القيادة المصرية، واتضح أن وجودهم كان للاستطلاع لحساب الأسطول السوفيتي الخامس في البحر المتوسط ضد الأسطول السادس الأمريكي في هذا البحر. وفي النهاية، سحب الاتحاد السوفيتي هذه الطائرات، ورفض بيعها لمصر، كما لم يرسل الاتحاد بطاريات الصواريخ سوى في أبريل 1971، أما الذخيرة فقد أرسلوا شيئاً منها، ولم يرسلوا بقيتها إلا أثناء حرب أكتوبر، وفيما يخص الطائرات وسلاح الردع الذي وعد به بريجنيف، فقد كان هذا مجرد حديث. وينتهي السادات إلى تقييم تعامل السوفييت مع مصر باعتباره يقوم على ضمان وضع مصر في موقف، لا تملك فيه أن تتخذ قراراً. ففي 7 مارس 1971، أعلن السادات عدم التزام مصر بوقف إطلاق النار؛ وبالتالي انتهاء مبادرة روجرز، وكان من المفترض بعد هذا مباشرة بدء حرب الاستنزاف، ولكن عدم وفاء السوفييت بوعودهم جعل القيادة المصرية غير قادرة على الحركة في هذا الوقت.⁽³⁸⁾

هكذا، يمكن القول: إن أحد أهم النتائج العملية التي ترتبت على إنهاء عمل الخبراء السوفييت، كانت هي تأكيد خيار الحرب بما لدى مصر من أسلحة ومعدات، دون انتظار أسلحة أخرى غير معلوم توقيت وصولها، وذلك على النحو الذي أكدّه الرئيس السادات في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساء 24 أكتوبر 1972، السابق الإشارة إليه، وهو الاجتماع الذي وُصف بـ "العاصف والمثير"، والذي لم يقبل فيه الرئيس السادات - بانفعال - الآراء التي أبدتها بعض القادة، ورفضه لبعض التفسيرات والتعليقات التي أُبديت من قبلهم.⁽³⁹⁾

■ سياسياً: كان من النتائج المتوقعة لهذا القرار توتر العلاقات المصرية - السوفيتية. وفي هذا السياق، يُشار إلى حقيقة أن إنهاء الحضور السوفيتي في

مصر كان هدفاً استراتيجياً أمريكياً"، أعلنه كيسنجر عام 1970، وأشار إليه وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في مباحثاته بالقاهرة في مايو 1971. لذا فإن خروج السوفييت من مصر على هذا النحو "مثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفيتي، بقدر ما مثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة".⁽⁴⁰⁾ ولكن بدون أن تقدم أي مقابل له، وهو ما عكس خيبة أمل لدى الرئيس السادات بصفة خاصة.

ومما يعكس مرارة السوفييت من قرار إخراج خبرائهم من مصر ما أشار إليه فلاديمير فينوجرادوف سفير موسكو لدى القاهرة آنذاك، حيث وصف تلك الفترة بـ "زمن الفتنة"، في كتابه "مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر... من أرشيف سفير"، قائلاً: "إن مستقبل مصر آنذاك، والتي فقدت لتوها جمال عبد الناصر، الزعيم البارز لحركة التحرير الوطني، يكتنفه الغموض. وقد بدأ أنور السادات الذي خلف ناصر في منصب الرئيس، شيئاً فشيئاً في تغيير سياسة البلاد. وها هي مصر تتحول أكثر فأكثر من التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي باتجاه التحالف مع الولايات المتحدة. وخلال ذلك كانت النوايا الحقيقية للرئيس تتخفى في كثير من الأوقات وراء التأكيدات على الولاء للنهج الناصري".⁽⁴¹⁾

ويشير محمود رياض إلى أنه بالنظر إلى غياب أي تفاهم مسبق لمصر حول قرار إخراج السوفييت، "فقد تجاهلت الولايات المتحدة تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً، متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية، باستعداد الولايات المتحدة للتحرك نحو التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود العسكري السوفيتي من مصر". ويضيف رياض: "وقد كان هناك تصور خاطئ لدى العديد من المراقبين السياسيين بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل، بمجرد زوال الخطر الذي كان يشير إليه نيكسون في كل خطاب له. ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذته السادات، وكأنه لا يعنيه بالمرة".⁽⁴²⁾

وينقل رياض عن أحد أصدقائه أنه سأل هنري كيسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف واشنطن السلبي من قرار السادات، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف طبيعي تماماً في هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات،

وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شيء تم تقديمه إليها مجاناً، ولم يشترط عليها أحد دفعه. ويخلص رياض إلى التأكيد على أن إنهاء عمل الخبراء السوفييت "لم يأت بأي عائد سياسي لمصر، فضلاً عما ترتب عليه من الخسارة العسكرية، بل إن توقيت إخراج الخبراء جاء في منتصف السنة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، التي يتسابق فيها المرشحون للرئاسة على خطب ود الأصوات اليهودية، فلم تعطه الإدارة الأمريكية أي اهتمام"⁽⁴³⁾.

ومع ذلك، يقدر رياض أن قرار السادات بإخراج السوفييت من مصر، هو أمر حارب به السوفييت "في قرارة أنفسهم، وسارعوا في تنفيذه قبل نهاية المدة التي حددها لهم الرئيس السادات". ويفسر رياض ذلك بأن الرئيس عبد الناصر سبق له أن أقنعهم خلال السنوات الماضية بالمساهمة بوحدات عسكرية مقاتلة وطيارين مقاتلين للدفاع الجوي عن العمق المصري، بحيث يتفرغ الطيارون المصريون للعمليات الهجومية في الجبهة. ويضيف رياض أن السوفييت كانوا يأملون في أن يؤدي مجرد تواجدهم العسكري في مصر إلى الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للقبول بالحل السلمي، إلا أن ذلك لم يتحقق، بل أدى إلى المزيد من التصعيد من جانب الولايات المتحدة. لذا فإنهم عندما لمسوا من مصر إصراراً على العمل العسكري، شعروا بالراحة لتخلصهم من الالتزامات العسكرية، التي كان يفرضها عليهم وجود وحداتهم العسكرية في مصر، وخاصة طيارتهم، "فالاتحاد السوفيتي يصبح أقل تورطاً في الحرب المصرية - الإسرائيلية حينما تتم تلك الحرب بغير وجود عسكري له في مصر". ويعني هذا التحليل أن مسؤولية مصر في خوض حرب وفق امكاناتها الذاتية أصبحت أمراً لا مفر منه.

وقد خلص رياض إلى القول: إن "السوفييت لم يكونوا حريصين على استمرار وجودهم العسكري في مصر، مما دفعهم لإبلاغ الولايات المتحدة استعدادهم لسحب وحداتهم العسكرية عندما تتم التسوية". ويدلل رياض على صحة تفسيره هذا بأن الاتحاد السوفيتي، بمجرد خروج خبرائه ووحداته العسكرية من مصر، واصل في الوقت نفسه دعم مصر عسكرياً، بل وقدم لمصر أسلحة حديثة جديدة لم تكن لديها من قبل، واستمر في ذلك أثناء وبعد حرب أكتوبر 1973.

قائمة المراجع:

1. انظر في ذلك: ويليام بير. أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية. مركز أورشيف الأمن القومي، جامعة جورج واشنطن. ترجمة: خالد داود. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2004)، ص 167، 211 - 285.
2. محمد حافظ إسماعيل. أمن مصر القومي في عصر التحديات. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1987)، ص ص 389 - 392، 394 - 397.
3. محمود خيرى عيسى وأحمد يوسف أحمد، "السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر". في: الندوة الدولية لحرب أكتوبر 1973، التي عقدت بجامعة القاهرة في المدة من 27 إلى 31 أكتوبر 1975، مطبوعات القوات المسلحة المصرية، القطاع السياسى، المجلد الثانى، 1976، ص ص 187، 189.
4. انظر في هذا المعنى: محمد حافظ إسماعيل. أمن مصر القومي في عصر التحديات. مرجع سابق، ص 199.
5. انظر في ذلك: مذكرات الخبراء السوفيت.. من بناء الجيش المصري إلى التوتر مع السادات، وثائقي أعدّه التلفزيون العربي، 7 أكتوبر 2022، <https://tinyurl.com/4tf7zdf9>
6. المرجع السابق.
7. Abrahams Backer. The Superpowers in the Arab – Israeli Conflict: 1970 – 1973. The Rand Corporation's papers series, December 1973, P. 100. Available at: <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/papers/2009/P5167.pdf>
8. محمود خيرى عيسى وأحمد يوسف أحمد، "السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر". مرجع سابق، ص 189.
9. مذكرات الفريق أول محمد فوزي. الجزء الثاني: استراتيجية المصالحة. (القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986)، ص 90.
10. المرجع السابق، ص 91.
11. المرجع السابق، ص 93 - 95.
12. Major Martin L. Musella, "Air Operations During the 1973 Arab-Israeli War and the Implications for Marine Aviation". Global Security, 1 April 1985, <https://www.globalsecurity.org/military/library/report/1985/MML.htm>.
13. مذكرات الخبراء السوفيت.. من بناء الجيش المصري إلى التوتر مع السادات. مرجع سابق.
14. مذكرات الفريق أول محمد فوزي. الجزء الثاني: استراتيجية المصالحة. مرجع سابق، ص ص 91 - 92.
15. مذكرات الخبراء السوفيت.. من بناء الجيش المصري إلى التوتر مع السادات. مرجع سابق.
16. مذكرات الفريق أول محمد فوزي. الجزء الثاني: استراتيجية المصالحة. مرجع سابق، ص 90.
17. مذكرات الخبراء السوفيت.. من بناء الجيش المصري إلى التوتر مع السادات. مرجع سابق.
18. مهند فاروق، "مؤتمر القمة العربي بالخرطوم 1967: دراسة تاريخية في الأسباب والنتائج". مجلة القلزم، العدد الثاني، يونيو 2020، ص ص 128 - 153.
19. المرجع السابق، ص 139 - 140.
20. مذكرات الفريق أول محمد فوزي. الجزء الثاني: استراتيجية المصالحة. مرجع سابق، ص ص 47 - 48، 56.
21. مذكرات محمود رياض (1948 - 1978): البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط. (القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، 1985)، ص 222 - 223.
22. انظر في ذلك: سفيرد. محمد عز الدين عبد المنعم، "الجهود الدولية عقب حرب يونيو". ورقة مقدمة للندوة الاستراتيجية: حرب أكتوبر بعد 25 عامًا، 5/3 أكتوبر 1998، وزارة الدفاع، جمهورية مصر العربية، ص 13.
23. المشير محمد عبد الغنى الجمسى. مذكرات الجمسى: حرب أكتوبر 1973. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1989)، ص 176.
24. أوليج إفانوفيتش فومين (مراجع). ذات يوم في مصر. ترجمة: على فهمى عبد السلام وأنور محمد إبراهيم. (القاهرة: المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى، 2012)، ص 31.
25. المرجع السابق، ص 32.
26. المرجع السابق، ص 33.
27. مذكرات محمود رياض (1948 - 1978). مرجع سابق، ص ص 222 - 223.
28. حمدي محمد زكى الشعراوى. حرب الاستنزاف.. رؤية مُشارك. (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، 2013)، ص 142.
29. مذكرات محمود رياض (1948 - 1978). مرجع سابق، ص ص 411 - 412.

30. المشير محمد عبد الغنى الجمسى. مذكرات الجمسى: حرب أكتوبر 1973. مرجع سابق، ص 220.
31. محمد حافظ إسماعيل. أمن مصر القومي في عصر التحديات. مرجع سابق، ص 199.
32. ويليام بير. أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية. مرجع سابق، ص 111.
33. محمد حافظ إسماعيل. أمن مصر القومي في عصر التحديات. مرجع سابق، ص 200.
34. المرجع السابق، ص 201.
35. المشير محمد عبد الغنى الجمسى. مذكرات الجمسى: حرب أكتوبر 1973. مرجع سابق، ص 224 - 225.
36. المرجع السابق، ص 227. وانظر على سبيل المثال: تعليق د. مصطفى الفقى على ورقة مقدمة من السفير أحمد توفيق خليل للندوة الاستراتيجية: حرب أكتوبر بعد 25 عامًا، بعنوان: "الإعداد السياسي للمسرح الدولي"، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.
37. انظر على سبيل المثال: المشير محمد عبد الغنى الجمسى. مذكرات الجمسى: حرب أكتوبر 1973. مرجع سابق، ص 219 - 220، و- مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي. حرب أكتوبر: الجزء الأول (68 - 1973). (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثالثة، 1983)، ص ص 235 - 236.
38. أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، مرجع سبق ذكره، ص 292 - 294.
39. المرجع السابق (مذكرات الجمسى)، ص 224 - 225.
40. مذكرات محمود رياض (1948 - 1978). مرجع سابق، ص 423.
41. فيلاديمير فينوجرادوف. مصر من ناصر إلى حرب أكتوبر.. من أرشيف سفير. ترجمة: أنور إبراهيم. (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011)، ص 21 وما بعدها.
42. مذكرات محمود رياض (1948 - 1978). مرجع سابق، ص 423.
43. المرجع السابق.

الدعم المجتمعي.. من حرب الاستنزاف إلى أكتوبر

على الرغم من جسامه هزيمة 5 يونيو 1967 ومرارتها، إلا أنها سرعان ما أشعلت الروح الوطنية للشعب المصري الذي استعاد ذاكرته التاريخية في النضال والتحرر، وطالب بالاستعداد لجولة عسكرية أخرى يتم فيها تحرير الأرض. لذلك، تعد حرب الـ6 من أكتوبر 1973، واحدة من أبرز الصفحات في تاريخ مصر والوطن العربي بأسره، فهي ليست فقط حرب استرداد للأرض، وإنما استرداد للفخر والوحدة الوطنية.

ولعب البعد الاجتماعي دورًا حاسمًا في صناعة الانتصار في هذه الحرب، وهو ما يرجع إلى أن هزيمة يونيو كان لها تأثيرات نفسية واجتماعية عميقة. فإثر الهزيمة، انتاب المجتمع شعور مؤقت بالإحباط لكنه لم يستسلم، إذ قرر التعامل معها بشكل إيجابي، واستخدامها كدافع لتجاوزها. فبدأ في تحليل أسباب الهزيمة والبحث عن طرق لتجاوزها عبر تطوير القدرات العسكرية، وإعادة بناء القوات المسلحة علي أسس وقواعد جديدة لم تكن موجودة من قبل.

في هذا السياق، سيتم تحليل ما قام به المجتمع من حفز لكل الطاقات والهمم لاستعادة الروح العامة والجماعية واسترداد الثقة بالنفس، خلال الفترة من هزيمة يونيو 1967 إلى نصر أكتوبر 1973، من خلال تحديد أدوار قوى المجتمع المختلفة في التعبئة وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة أثناء حرب الاستنزاف حتى تحقق نصر أكتوبر. لكن هذا البعد الاجتماعي كان أكثر من ذلك، إذ تم تعزيز الوحدة الوطنية والروح القومية بين المصريين، ذلك أن تجاوز هزيمة يونيو وتحويلها إلى فرصة للتقدم كانت خطوة هامة في تاريخ مصر، حيث تعلم المجتمع من الأخطاء السابقة واستخدمها كدافع للتغيير، بالتالي تحولت الهزيمة إلى انتصار اجتماعي ونفسي ساهمت فيه كل قوى المجتمع. ويظهر هذا البعد الاجتماعي أهمية الدعم الشعبي والروح المعنوية القوية في تحقيق النجاح العسكري.

لقد شهدت الفترة التي سبقت حرب أكتوبر وأثناءها جهودًا مكثفة لتعزيز الانتماء إلى مصر، فقد نظمت الحكومة في فترة ما قبل الحرب حملات توعية وتعبئة وطنية لحفز المجتمع وتوعيته بأهمية الدفاع عن الوطن ومسؤولية كل فرد في المساهمة في الجهود الحربية، علاوة على تنظيم حملات لجذب المتطوعين وتجنيد الشباب في القوات المسلحة أو تقديم المساعدة المعنوية والمادية بصور أخرى. كما تم توجيه تلك الحملات التوعوية نحو جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء وكبار السن. وبفضل جهود التعبئة والحشد في تلك الفترة، تم تحقيق مشاركة واسعة النطاق من قبل المجتمع المصري في جهود الحرب، وهو ما أسهم في تعزيز الروح القومية والوعي الوطني، وبناء مجتمع قوي ومتحضر.

إن ما يجعل التاريخ يتوقف طويلاً أمام نصر أكتوبر 1973 أنه جاء من رحم المعاناة، فهو نصر ممزوج بكبرياء حضارة آلاف السنين، نصر غير قواعد وأسس التخطيط العسكري ومفاهيم الحرب الحديثة وفي الوقت نفسه كشف عن معدن المصري الأصيل في التضحية والفداء وتحمل الصعاب. فنصر أكتوبر احتل مكان الصدارة في الذاكرة الوطنية المصرية، وما كان المجتمع يصل إلي هذا النصر إلا عبر تضحيات جسام نتناولها بالتفصيل في هذا المحور.

أولاً: استراتيجية الدولة وتهيئة المجتمع للحرب

اتجهت الدولة المصري بعد هزيمة يونيو إلى أمرين أساسيين لتهيئة المجتمع وحفره على الحرب، الأول، اتخاذ قرارات وإجراءات لحشد الطاقات الاجتماعية والمدنية من أجل بناء الجيش، والثاني استعادة ثقة المجتمع من خلال معارك حرب الاستنزاف التي بثت روحاً بأنه يمكن عبور الهزيمة نحو الانتصار، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

1. حشد طاقات المجتمع من أجل الحرب: في 9 يونيو 1967، ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً للأمة عرض فيه تحمله لكل مسؤولية ما يجري من هزيمة، وأنه يتنحى عن الحكم تاركاً المسؤولية للسيد زكريا محي الدين وعودته إلى صفوف الجماهير، وفور إذاعة هذا البيان، خرج الشعب المصري رافضاً قرار الرئيس ومعلنين الإصرار على تحرير الأرض. منذ تلك اللحظة، بدأت الدولة في إعادة تقييم ما حدث، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تهيئ المجتمع لحرب استعادة الكرامة، وكان شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» هو الدافع والمحرك الأساسي للمجتمع. وعلى رأس تلك الاستراتيجيات، إعادة بناء القوات المسلحة وفق أسس حديثة وتجاوز سلبيات الماضي، وتولت كل وزارة إعداد الخطط والسياسات التي تدعم تجهيز الدولة للحرب وحشد كل الإمكانيات المتاحة.

ومن هنا، تم اتخاذ عدد من القرارات المهمة التي رحب بها المجتمع، من أهمها، تزويد وزارة الحربية ووزارة الإنتاج الحربي وفروعهما بكل ما يقع عليه الاختيار في مخازن الجهات الحكومية بدون ثمن، وتوفير كل الموارد المالية الملحة لإعداد

القوات المسلحة، كما فرضت مجموعة إجراءات ضريبية، منها، ضريبة إضافية على الأماكن الترفيهية، وتخفيض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين.

أعدت أيضا وزارة التخطيط مذكرة حول إدارة الاقتصاد القومي، كإقتصاد حرب من خلال ترشيد وتقليل النفقات ومراقبة كاملة ودقيقة لكل مجالات الإنفاق العام. كما اتخذت الوزارة قرارات اقتصادية لتوفير الأموال التي تحتاجها المعركة القادمة، منها، تخفيض النقد الأجنبي في الخطة الاستثمارية للدولة بنسبة 20٪، كما أعادت الدولة تنظيم صناديق الادخار بزيادة نسبة مساهمة المشاركين فيها، وزيادة الشرائح الضريبية لتوفير الأموال. كذلك، قامت وزارة الشباب بالتعاون مع وزارتي الحرية والداخلية بتنفيذ خطة لتوجيه قدرات الشباب وبخاصة طلاب المدارس الثانوية الجامعات لدعم المعركة والمعاونة بأعمال الدفاع المدني والمقاومة الشعبية. وتم تشكيل منظمات الدفاع الشعبي في المحافظات عن طريق التطوع للمعاونة في حماية المنشآت الحيوية للدولة والدفاع المدني، وفق احتياجات كل محافظة، وكان الهدف هو تعبئة المجتمع وحشد كل الطاقات للحرب القادمة.

بدورها، أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة لرعاية أسر المجندين، وصرف تعويضات لمن أضر منهن بسبب الأعمال الحربية أو من ثبت فقدهم أو استشهادهم أثناء الحرب، كما تولت تلك الوزارة فيما بعد رعاية أسر المهاجرين من مدن القناة. فيما، أعفت وزارة التربية والتعليم أبناء الشهداء والمفقودين والمصابين من شرط المجموع عند الالتحاق بالمرحلة الإعدادية أو الثانوية⁽¹⁾.

شكلت تلك القرارات الحكومية أحد أهم مجالات تهيئة المجتمع للحرب، وتشجيعه على خوض المعركة، وأضيف لذلك استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي بأهمية الحرب وضرورة دعمها عبر تنظيم حملات تطوعية لجمع التبرعات وتقديم المساعدة للجيش. كما تم تنظيم فعاليات اجتماعية وثقافية ورياضية لتعزيز الروح المعنوية للجنود وتوحيد الشعب خلف هدف واحد هو استعادة الأرض. وتحمل المواطنون في تلك الفترة كافة الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، حتى تتفرغ القوات المسلحة لمهمة استعادة الأرض.

وفي هذه الفترة زادت طاقة التشغيل بوجه عام في الدولة، حيث تم توجيه أكبر قدر من المشروعات للإنتاج الحربي مما أدى إلى نقص في السلع المخصصة للإنتاج المدني. وكانت الفلسفة السائدة حينها أن الاستعداد للحرب مثلما يتطلب من أفراد القوات المسلحة التضحية بالأرواح، فإنه يتطلب كذلك من القطاع المدني قبول الحد الأدنى من الاستهلاك واستخدام نظام البطاقات والحصص، والاتجاه إلى خفض القدرة الشرائية عن طريق زيادة معدلات الضرائب. إلا أن ذلك لم يؤثر في معنويات الشعب المصري، بل قبل عن طيب خاطر الحد من ارتفاع الأجور وضغط الاستهلاك وارتفاع الأسعار وزيادة ساعات العمل بل وكان الشعب يتعجل يوم التحرير.

وأسهمت عملية تهيئة المجتمع للحرب، وعدم اعتراضه على القرارات الاقتصادية في تدفق التبرعات من كل قطاعات المجتمع لدعم القوات المسلحة، إذ تبارى كافة العاملين في أجهزة الدولة في التبرع بأجريوم من مرتباتهم عن شهريونيو 1967 لصالح القوات المسلحة، كما تبرع بعض مديري الإدارات في أجهزة الدولة بمرتب شهر كامل لصالح المجهود الحربي، فضلاً عن فتح حساب بالبنك المركزي لصالح المجهود الحربي، وتبرعت كثير من النساء بمجوهراتهم لصالح المجهود الحربي. وتظل كل هذه الجهود مثلاً يحتذى به في تعزيز الروح القومية والمجتمعية. إذ قدمت الجبهة الداخلية ممثلة في كل عناصرها وشرائعها دوراً بارزاً في حماية ظهر القوات المسلحة وتقديم الدعم المادي والمساندة المعنوية لها⁽²⁾.

2. معارك الاستنزاف واستعادة ثقة المجتمع: في الأول من يوليو 1967، وبعد ثلاثة أسابيع فقط من الهزيمة، تقدمت قوة مدرعة إسرائيلية على امتداد الضفة الشرقية لقناة السويس من القنطرة شرق في اتجاه الشمال بغرض الوصول إلى حي بورفؤاد المواجه لمدينة بورسعيد على الجانب الآخر من القناة. وكان الهدف تهديد بورسعيد ووضعها تحت رحمة العدو الإسرائيلي. وتصدت قوات الصاعقة المصرية بأعدادها القليلة والتي بلغت ثلاثين فرداً، لهذه القوة المدرعة، وألحقت بها خسائر كبيرة في المعدات والأفراد. وعادت قوات العدو المحاولة لاقتحام الموقع والسيطرة عليه، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً لشجاعة رجال الصاعقة في التصدي

لهم. وأجري حينها الرئيس عبد الناصر اتصالا هاتفيا مباشرا بالموقع، حيث أبلغ القائد بترقية جميع المقاتلين للرتبة الأعلى ومنحهم نوط الشجاعة.

تعد هذه المعركة التي سميت بـ« رأس العش » بداية استعادة الثقة المجتمعية في المقاتل المصري، كما رفعت الروح المعنوية للمصريين وقدرتهم على تحقيق الانتصار وتحرير الأرض، وفي الوقت نفسه، ردت المعركة على كل ما تبثه الدعاية الإسرائيلية من تفوق الجندي الإسرائيلي، وأنه الجيش الذي لا يقهر. ثم، جاء تدمير القوات البحرية المصرية للمدمرة الإسرائيلية إيلات في أكتوبر 1967 من خلال أربعة صواريخ سطح / سطح، بداية مرحلة جديدة من مراحل تطوير الأسلحة البحرية على المستوى العالمي. وتم تسجيل هذه المعركة بأنها من أشهر معارك البحرية في التاريخ. وأثر تدمير المدمرة إيلات على نفسية العدو الإسرائيلي وفي الوقت نفسه أسهم في رفع روح الصمود للشعب المصري.

وزادت الثقة المجتمعية أكثر في المقاتل المصري بعدما قامت القوات البحرية خلال حرب الاستنزاف بتنفيذ ثلاث عمليات نوعية كبيرة. ففي نوفمبر 1969 دمر أفراد الضفادع البشرية بالقوات البحرية السفينة «بيت شيفع»، وفي فبراير 1970، تم تدمير ناقلة الجنود «بات بام». وفي مايو 1970، تم تدمير السفينة «بيت شيفع» بعد اصلاحها ومعها الرصيف البحري لميناء إيلات. وهزت هذه العمليات العقيدة القتالية الإسرائيلية، وأثبتت أن المقاتل المصري لديه قدرات قتالية على درجة كبيرة على تحرير الأرض والتوجه نحو انتصار حرب أكتوبر.

ثانياً: أدوار قوى المجتمع في حرب الاستنزاف

تعتبر قوى المجتمع ركيزة حيوية للدعم الوطني خلال الحروب والأزمات التي تعد من أصعب التحديات التي يمكن أن تواجهها أي دولة. ففي هذه اللحظات الحرجة، تلعب قوى المجتمع والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات التطوعية دورا مهما في الدعم المدني والعسكري للجيش والدولة، فضلا عن قطاعات الثقافة والفن وغيرها، ويمكن تفصيل هذه الأدوار، خاصة في مرحلة حرب الاستنزاف، كالآتي:

1. الدعم المدني: في فترة الإعداد للحرب، لعبت المنظمات الاجتماعية والجمعيات التطوعية دوراً حيوياً في جمع التبرعات المالية لدعم الجيش والدولة عبر تنظيم حملات لجمع الأموال التي تستخدم في تجهيز القوات. ولم تكن التبرعات المالية هي الجانب الوحيد لدعم القوات المسلحة، حيث قامت تلك المنظمات بتوفير الإمدادات الضرورية مثل، الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية للجنود على الجبهة.

ولا يقتصر دور قوى المجتمع على الجوانب المادية فقط، فقد شمل أيضاً تقديم الدعم النفسي والمعنوي للجنود وأسراهم. إذ تم تنظيم فعاليات وبرامج ترفيهية للجنود في الخدمة لمساعدتهم على التعامل مع ضغوط الحرب. وكل تلك الجهود التي بذلتها قوى المجتمع أثناء الحرب لم تستهدف فقط دعم القوات المسلحة، بل تعزيز الوحدة الوطنية، حيث أظهرت قوة الوحدة والتماسك في المجتمع.

لقد بدأت مصر حرباً طويلة خلال الفترة من يونيو 1967 وحتى مارس 1970 لاستنزاف قدرات العدو الإسرائيلي وهز نفسية مجتمعه بعد تصريحات القيادات الإسرائيلية أن حرب 67 هي آخر الحروب التي سيخوضونها. وفي الوقت نفسه، أسهمت عمليات حرب الاستنزاف في بناء العقيدة القتالية للمقاتل المصري وأزال الحاجز النفسي بين المقاتل المصري والإسرائيلي وأثبتت أن القيادات العسكرية المصرية لديها القدرة على التخطيط والمناورة التكتيكية وإدارة المعارك بكفاءة عالية.

وفي هذه الفترة، قامت القوات الخاصة المصرية بالكثير من العمليات البطولية خلف خطوط العدو لتخلق حالة من الرعب والخوف داخل نفسية الجنود والمجتمع الإسرائيلي. ومن أشهر العمليات التي قام بها رجال الصاعقة المصرية عملية «لسان التمساح»، وهو الموقع الذي استشهد فيه الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان القوات المسلحة في 9 مارس 1969. فمن هذا الموقع، قامت قوات الصاعقة المصرية بعملية كبيرة داخل سيناء، إذ تم قتل كل جنود العدو في الموقع ورفع العلم المصري عليه والعودة بالعديد من الأسلحة والذخائر دون وقوع أي إصابات.

وفي الوقت نفسه، شرعت القوات المسلحة في بناء حائط من الصواريخ لمواجهة الغارات الجوية الإسرائيلية. وشهد بناء هذا الحائط تلاهما بين الجيش والشعب

حيث قامت بعض شركات المقاولات المصرية كقطاع مدني بالمشاركة في بنائه مع سلاح المهندسين العسكري رغم قسوة الغارات الإسرائيلية، إذ تشير التقديرات إلى استشهاد واصابة أكثر من 6 آلاف من العمال المدنيين منهم. وكان الكثير من القواعد التي يتم انشائها تدمر قبل أن يجف الأسمنت منها بفعل الغارات المستمرة.

إلا أنه بإرادة العمال المصريين تم بناء حائط الصواريخ بعمق 70 كم بين الدلتا ومدن القناة، وطول بلغ 120 كم بمحاذاة القناة، وذلك بقوات دفاع جوى بلغت 132 كتيبة من صواريخ سام 2 / سام 3، بالإضافة إلى 3 ألوية من صواريخ سام 6، مع 3475 مدفعا مضادا للطائرات من طرازات مختلفة، واشترك في بناء الحائط 21 شركة مصرية كبرى للمقاولات، قامت جميعها بحفر 795 مليون متر مكعب من الأتربة، وصب 1,4 مليون متر مكعب من الخرسانة العادية، و1,7 مليون متر مكعب من الخرسانة المسلحة، ورصف 800 كم من الطرق الإسفلتية و3000 كم من الطرق الترابية.

وأصبح حائط الصواريخ جاهزا للتصدي للطائرات الإسرائيلية، ففي 4 يوليو 1970 تم إسقاط 4 طائرات إسرائيلية في إحدى الغارات، مما أريك الخطط العسكرية الإسرائيلية خاصة سلاح الطيران التي كانت تدعي إسرائيل تفوقه. ويؤكد بعض الخبراء العسكريين أن إنشاء حائط الصواريخ كان أحد العوامل التي ساهمت ومهدت في انتصار أكتوبر 1973، لأنه كان يعنى انتصار الإرادة المصرية، وفتح الطريق أمامها لاسترداد الأرض عن طريق القوة العسكرية.

2. دور المقاومة الشعبية: من رحم هزيمة يونيو 1967، انبلج دور المقاومة الشعبية في مرحلة ما بعد الهزيمة. إذ قام أبناء السويس، ممن آثروا البقاء على التهجين، بتشكيل مجموعات مقاومة شعبية حملت مسمى «منظمة سيناء العربية»، والتي غدت فصيلا ضاربا ضمن قوات الدفاع المدني. ولما كان سر انتصار وتفوق المصريين يكمن في التلاحم الوطني بين الجيش والشرطة والشعب، فقد اشتملت المنظمة على عسكريين ومدنيين ورجال شرطة، بإشراف مباشر من المخابرات الحربية، وقيادة اللواء محمد أحمد صادق، الذى أضجى لاحقا وزيرا للحربية.

وأبلى رجال المقاومة الشعبية بلاء حسنا طيلة سنوات حرب الاستنزاف. فمن أبطال منظمة سيناء، من عبر قناة السويس مئات المرات، لتنفيذ عمليات فدائية خلف خطوط العدو، مستهدفا نقاط تموضع قواته ومنشآته، مستعينا بالجمال في حمل الأسلحة ونقل المؤن والمعدات للتحايل على الرقابة المشددة والمتواصلة من قبل أجهزة الاستطلاع المعادية. وفي لفطة عسكرية، لا تخلو من دلالات موحية، قام بعض رجال المنظمة بجمع الأسلحة والمعدات التي خلفها الجيش المصري في سيناء أثناء انسحابه، وعمدوا إلى إخفائها بأماكن سرية، توطئة لإعادتها إلى القوات المصرية فيما بعد. واستجابة منها لطلب القيادة المصرية، رشحت منظمة سيناء عددا من خيرة شبابها للتدريب على المهام الاستطلاعية والاستخباراتية التي عهد إليهم بتنفيذها داخل إسرائيل، الأمر الذي قض مضاجع قيادات العدو، ودفعها إلى إدراج بعض أولئك الشباب على قوائم الاغتيال.

وسطع اسم الشيخ حافظ سلامة، رئيس جمعية الهداية الإسلامية، وإمام وخطيب مسجد الشهداء في محافظة السويس في سماء المقاومة الشعبية المصرية، إذ قام بمبادرة لشحذ همم قواتنا المسلحة عقب هزيمة 1967. حيث اقترح على القيادات العسكرية، وقتها، تشكيل قوافل دعم معنوي من الدعاة والعلماء لرفع الروح المعنوية للمقاتلين على طول الجبهة. وفورا اعتماد مقترحه، بدأ بتنفيذه في السويس، بمشاركة عدد من كبار العلماء، وبعدها لاقى نجاحا مدويا، تم تعميمه على جميع خطوط المواجهة.

وأشاد الفريق عبدالمنعم واصل، قائد الجيش الثالث، يومئذ، بالنتائج الرائعة للمبادرة، إذ قال: كان الشيخ حافظ سلامة صاحب الفضل الأول في رفع الروح المعنوية للجنود على الجبهة، بل إن الجميع كانوا يعدونه أبا روحيا لهم في تلك الأيام العصيبة. ورغم كونه مدنيا، حصل الشيخ حافظ سلامة على وسام «نجمة سيناء»، وهو أعلى وسام عسكري مصري، كما شهدت مصر خلال تلك الفترة تلاحما بين كل عناصر الأمة، فعلى جبهة القتال، كان الجنود المسلمون والمسيحيون في خندق واحد ولهم هدف واحد هو الدفاع عن هذا الوطن وتحرير أرضه، وهو ما يمثل قمة المواطنة الحقيقية.

3. دور الفن: تأثرت الآداب والفنون بالروح الوطنية خلال حرب الاستنزاف، حيث كتب الأدباء والشعراء أعمالاً تعبر عن حبهم لمصر وانتمائهم الوطني في الفترة ما بعد هزيمة يونيو وحتى نصر أكتوبر. وكان للأغاني والأفلام أيضاً دور في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال التعبير عن قيم وتقاليده المجتمع المصري. إذ بدت الأغنية الوطنية السلاح الكبير الذي لم تستطع إسرائيل اختراقه، أو تحاول إبطال مفعوله أو تحد من انتشاره بين المصريين.

فبعد هزيمة يونيو مباشرة، كتب الشاعر عبد الرحمن الأبنودي أغنية «عدي النهار» ليكسربها حاجز الخوف واليأس في نفوس المصريين والجنود على الجبهة، ويقوم بليغ حمدي بالتلحين وعبد الحليم حافظ بالغناء، وترفض الإذاعة المصرية الأغنية خوفاً من رد الفعل الغاضب في الشارع، لكن مع الإصرار على إذاعتها عبر موجات الإذاعة استقبلها المواطنون والجنود على الجبهة بالتفاؤل وإمكانية تحقيق النصر وساعدت علي نشر روح الانتصار والعزيمة من جديد.

ثم، تنالت الأغاني الوطنية التي ترفع من الروح المعنوية للشعب، فقد غني عبد الحليم «فدائي.. فدائي» و«المسيح» و«خلي السلاح صاحي» و«سكت الكلام والبندقية اتكلمت» و«ابنك بيقولك يا بطل» و«احلف بسماها وترابها» ونشيد «اضرب اضرب» في عام 1968. وكتب الشاعر إبراهيم رضوان أغنية «مدد مدد شدي حيلك يا بلد»، وغنت فرقة أولاد الأرض هذه الأغنية في الخنادق وبين الجنود من أجل شد أذرعهم. كما غنت أم كلثوم أيضاً قصيدة مصر كلمات إبراهيم ناجي وتلحين رياض السنباطي.

كذلك، كتب الشاعر عبد الرحمن الأبنودي «يا بيوت السويس»، وغناها محمد حمام عام 1968، كما أبدع صلاح جاهين قصيدة مدرستي بحر البقر الابتدائية وغناها أطفال الكورال من تلحين بليغ حمدي، وساهمت كل تلك الأغاني في رفع الروح المعنوية للشعب المصري، وزادت من التلاحم والقدرة على المقاومة وخلقت روح نضالية كانت بمثابة الشرارة التي انطلقت في حرب أكتوبر.

على الجانب الآخر، قامت الفنانة الكبيرة أم كلثوم، تحت شعار «الفن من أجل المجاهد العربي»، بعمل حفلات خارج مصر وجهت إيراداتها للمجهود الحربي. وتعتبر أم كلثوم عن ذلك بقولها في حفل باريس في نوفمبر 1967 وبعد أشهر قليلة من الهزيمة: «إنها حضرت إلى باريس لأنه واجب وطني، وكلنا جنود في معركة واحدة، ولن نترك مصر أبداً فريسة لأي عدوان أو استعمار مهما كانت قوته، وسنضحي بأرواحنا من أجل وطننا». وبحلول عام 1970 جمعت أم كلثوم 3 ملايين دولار للمجهود الحربي، بعد جولات طويلة وشاقة في عدد من دول أوروبا وبلدان الخليج وشمال أفريقيا، رغم أنها كانت قد تجاوزت الـ 70 من عمرها، وفق جريدة الأهرام⁽³⁾.

في السياق ذاته، لعبت الفنون التراثية دوراً بارزاً في تعبئة الشعور الوطني، واعتبرها البعض الظهير للمقاومة الشعبية على طول خط النار. ولا يمكن الحديث عن المقاومة في مدن القناة دون السمسامية، التي تحولت في الفترة من هزيمة يونيو حتى عودة المهاجرين إلى ديارهم عام 1974 إلى وقود يغذي الروح الوطنية. ولم تكن السمسامية مجرد آلة موسيقية، بل حالة من حالات حب الوطن وعشقه، إذ نسجت العلاقة بين أبناء الوطن، حتى صاروا كيانا واحداً يذوبون عشقا في حب أرضهم وحلمهم بتحرير الأرض والعودة إلى مدنهم.

وقد استخدمت السمسامية أثناء حرب الاستنزاف في بث روح المقاومة والصمود وتأجيج مشاعر المصريين إلى درجة أن وصفها البعض بأنها أقوى من أدوات واسلحة إسرائيل. فقد تواجدت السمسامية في خنادق الجنود على طول خط الجبهة، واستطاعت أن ترفع معنويات الجنود والجماهير، وأن تعبأ مشاعرهم لصالح المقاومة على طول جبهات القتال. ثم، جاءت حرب أكتوبر ليتسابق الفنانون في التعبير عن دورهم في هذا الحدث العظيم، وتتم إذاعة أغاني «بسم الله بسم الله أكبر بسم الله»، و«رايحين رايحين شايلين في أيدينا سلاح» تلحين وتوزيع علي إسماعيل في أول يوم للعبور، وتغني وردة «ع الرابطة» وعبد الحليم حافظ «صباح الخير يا سينا» وشادية «بحبك يا مصر»، وهكذا لعب الفنانون دوراً كبيراً في بث روح التفاؤل والانتصار ورفع الروح المعنوية للمواطنين والحفاظ على الأرض.

4. دور المثقفين: لعب المثقفون دوراً مهماً فيما بين الحربين (1967-1973)، حيث كان بينهم من استوعبوا حقائق التاريخ، ورأوا أن الطريق إلى النصر ينهض على أسس جديدة لبناء الشخصية المصرية والعمل بإصرار وثبات وبنفس طويل والتصدي للواقع المؤلم دون اعتبار للتضحيات، مع رفض الهزيمة بقوة وإعلاء نماذج التضحية والفداء وتجسيد البطولات الوطنية في تاريخنا. ولا شك في النهاية أن الهزيمة فرضت نفسها على الواقع الثقافي المصري سواء بالإيجاب أو السلب، إذ تأثرت حركة الابداع الأدبي والفني بالهزيمة والتي انعكست على كثير من الأعمال الفنية.

وعلى الرغم من مرارة الهزيمة، كتب كبار الكتاب والمفكرين أعمالاً تتناول المخزون الحضاري للشعب المصري ونضالاته عبر الزمن، خاصة في مواجهة التحديات الصعبة. إذ تكتب نعمات أحمد فؤاد كتاب «شخصية مصر» عام 1968، وتهديه إلى مصر قائلة: «الشخصية القاهرة.. والروح الأسرة وعطاء لا يضمن.. ووفاء لا يمن.. ورجاء لا يخيب.. تمضي الدول ويذهب أصحابها.. وتظل مصر الباقية.. شخصيتها هي هي لا تتبدل.. ولا تتبدد.. ولا تتحول». وتقول في مستهل كتابها أن الدافع وراء كتابة هذه السطور هو تجاوز الهزيمة من منطلق عطاء مصر للإنسان والأديان والقيم على مسار تاريخها كله.

فيما، يكتب الأديب الكبير جمال الغيطاني، شهادته على حرب 67 وأكتوبر 73 كمراسل حربي، العديد من التقارير التي تبرز روح المقاتل المصري والإصرار والتحدي والإرادة التي تحقق النصر، وتعد روايته «أرض.. أرض» من الروايات المهمة التي ترصد تضحيات المدنيين خلال الحرب وصمودهم بالرغم من شدة القصف، وهي الرواية التي صدرت عام 1968. كما يكتب المصريون والحرب من صدمة يونيو إلى يقظة أكتوبر في عام 1975، ويعرض فيه رفض المصريين للهزيمة سواء في الجبهة الداخلية أو على خطوط القتال.

أيضاً، يكتب الأديب يوسف القعيد رواية الحداد عام 1967، والحرب في بر مصر، وإبراهيم عبد المجيد «الصيف السابع والستين» رغم نشرها عام 1975، ومحمد جلال ثلاثية الكهف عام 1967 والوهم عام 1969 والحب عام 1972، ونجيب محفوظ رواية «الحب تحت المطر» على الرغم من نشرها بعد عام 1974 وفي هذه

الرواية يرصد الفترة من الهزيمة حتى الانتصار، كما يكتب سلسلة مقالات في جريدة الأهرام بعنوان دروس أكتوبر ومنها، التركيز على الميراث الحضاري للشعب المصري، ورفضه للانكسار وسعيه الدائم نحو الحرية والتقدم.

يكتب كذلك صنع الله إبراهيم «رواية 67»، فيما تعرض السينما عودة الإبن الضال المأخوذ عن رواية لصالح جاهين ومن إخراج يوسف شاهين. ويبدع توفيق الحكيم رواية «بنك القلق» والذي يحلل صورة المجتمع خلال تلك فترة ما بعد الهزيمة. ويتبارى الكتاب والمثقفين في دعم قضية تحرير الأرض ومواجهة الهزيمة. وعلى الرغم من قسوة هزيمة يونيو على عدد من الكتاب والشعراء والفنانين وإصابة البعض منهم بالاكْتئاب كصالح جاهين، إلا أن ابداعهم الادبي والفكري ظل داعماً لمصر طول تلك الفترة.

ويحلل السيد يسين القيم الاجتماعية المصرية بعد الهزيمة، فيشير إلى أنها لم تهتز، ولم تسقط قيم قديمة وتنشأ بدلاً منها قيم جديدة، فهزيمة 67 كشفت في الأيام الأولى عن صلابة القيم الاجتماعية المصرية التي غطت عليها حرب يونيو مختلف أنماط السلبيات والاختلالات السياسية والعسكرية القاتلة. ويؤكد أن الهزيمة بالرغم من جسامتها سرعان ما أشعلت الروح المعنوية للشعب المصري الذي استعاد ذاكرته التاريخية والوطنية رافضاً الهزيمة ومطالباً بالاستعداد لجولة عسكرية أخرى يتم فيها تحرير الأرض المحتلة.⁽⁴⁾

ثالثاً: إدارة التعامل مع التهجير بين الحربين

تعد ظاهرة التهجير لسكان مدن القناة من أكثر الظواهر تأثيراً على الأفراد والعائلات المتضررة من القتال ما بين هزيمة يونيو ونصر أكتوبر. ومع ذلك تم التعامل معها بشكل فعال من خلال تنظيم جهود الإغاثة في المجتمع والدولة. إذ قامت العديد من المنظمات الإنسانية والجمعيات التطوعية بتقديم الدعم والمساعدة للمتضررين، كما تم توفير المأوى للمهجرين من خلال إقامة مخيمات ومساكن مؤقتة، فضلاً عن توزيع الغذاء والإمدادات الضرورية على المهجرين والمتضررين، وذلك لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية والمساهمة في تخفيف الضغط عنهم.

ولم يقتصر دعم احتياجات المتضررين على الاحتياجات المادية فقط، بل تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدتهم في التعامل مع تجاربهم الصعبة والتأقلم مع واقع التهجير. وتُظهر هذه الجهود الإنسانية مدى القدرة على التعامل مع التحديات الاجتماعية بشكل فعال وتقديم الدعم اللازم للمتضررين وتخفيف معاناتهم وتقوية قدرتهم على الصمود في وجه الصعاب

ولم تكن عملية تهجير سكان مدن القناة في أعقاب هزيمة 1967 هي المرة الأولى، بل سبقتها عملية مماثلة في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثم العودة أول إبريل عام 1957، نتيجة ما تعرضت له منازلهم ومنشآتهم من تدمير خلال تلك المعركة. وفور وقوع هزيمة 1967، قامت قوات العدو الإسرائيلي بشن هجمات على المدنيين ومنازلهم بمحافظات القناة لضرب الثقة في القيادة المصرية، وإثارة الفرع والخوف في نفوس السكان، والنيل من معنوياتهم، مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء.

لذا، كان على القيادة السياسية أن تتخذ قراراً إيجابياً بتهجير المواطنين من هذه المحافظات للحفاظ على أرواحهم، وحتى لا يتعرضوا إلى عمليات عسكرية انتقامية، رداً على أي عمليات عسكرية قد يقوم بها الجيش المصري خلال حرب الاستنزاف. وقد شهدت عملية التهجير مرحلتين الأولى، كانت اختيارية في الفترة من 5 يونيو وحتى 29 سبتمبر 1967، أما المرحلة الثانية فكانت إجبارية، حيث تمت خلال الفترة من 30 سبتمبر 1967، ويمكن تفصيلهما على النحو الآتي:

1. التهجير الاختياري: في البداية، وضعت الدولة خطتها في حالة وقوع اعتداء إسرائيلي على المدنيين بمحافظات مدن القناة، بفتح باب التهجير اختيارياً لهم، وأن يبقى جميع من يريد من السكان مع إزالة وإصلاح آثار العدوان علي نفقة الدولة وتعويضهم عن الأضرار التي تصيبهم أولاً بأول، وفي الوقت نفسه قررت الدولة تعزيز وسائل الدفاع المدني والمقاومة الشعبية لدعم وتعميق روح الصمود التي تتمثل في تواجد هؤلاء المواطنين على حافة الخطر.

وأعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية الانتهاء من وضع خطة متكاملة لمواجهة الظروف التي تنشأ عن العمليات الحربية، فيما يختص بتهجير المواطنين عن المناطق المعرضة للغارات وفي مقدمتهم، الأطفال والنساء والأطفال، كما حددت وسائل الاخلاء والمدة اللازمة لعمليات التهجير، وتولت رعاية وإعاشة هؤلاء المواطنين منذ ترحيلهم وحتى إعادتهم إلى مساكنهم مرة أخرى. وتشمل أوجه الرعاية التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية الإعانات المادية والعينية ولتحقيق ذلك تم تشكيل لجنة مركزية دائمة لأعمال التهجير والإغاثة والإيواء والرعاية الاجتماعية للمواطنين المنكوبين.

وخلال الفترة التي تلت هزيمة يونيو 1967 خاصة في شهري يوليو وأغسطس، تعرضت مدن القناة خاصة محافظة بورسعيد لاعتداءات إسرائيلية على المدنيين، مما أسفر عن عدد من الشهداء وتدمير بعض المنازل مما ألزم تهجير الأطفال والنساء والشيوخ، وكان هناك إصرار من سكان هذه المحافظات على الاستمرار وإعادة بناء مساكنهم التي تعرضت للتدمير.

استجابة لتلك التطورات، كان من الضروري البدء في تهجير بعض المواطنين لحمايتهم وتأمينهم، وهنا لعب المتطوعون بمحافظات القناة من الرجال والنساء الدور الأكبر في ذلك الأمر، من حيث المساهمة في عمليات التهجير والإيواء والإغاثة والاسعاف والتمريض. وبلغت قيمة التبرعات التي قدمت من كافة طوائف المجتمع 52205 ألف جنيه، عدا التبرعات العينية بالحلي والملابس والأغطية والمواد الغذائية، مما يظهر مدي التلاحم الشعبي. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والأجهزة الشعبية بتوفير الرعاية لـ 130 ألف مهجر وتوزيعهم على 7 محافظات سميت بمحافظات الأمان (الغربية وكفر الشيخ ودمياط والمنوفية والقليوبية والبحيرة)، حيث أعدت هذه المحافظات معسكرات لإيواء المهجرين في المدارس ومقار الجمعيات الأهلية والوحدات الاجتماعية مع توفير مساكن خارج المعسكرات لمن تسمح مواردهم المالية بتسديد قيمة السكن.

وأنشأت هذه المحافظات مكاتب تضم ممثلين للأجهزة التنفيذية في مدن القناة لحل وتسهيل كل المشكلات التي تواجه المهجرين، إلى جانب الزيارات الميدانية

والمتابعة المستمرة التي يقوم بها محافظو مدن القناة لبحث المشكلات وإيجاد الحلول لها. وفتحت محافظات الأمان ذراعيها لاستقبال المهجرين بالمأوى والطعام والأمان الكامل، وبلغ احساسهم بمشاركة المهجرين في أرزاقهم بفتح أبواب العمل في مصانعهم ومحلاتهم خاصة لأصحاب المهن الحرة والباعة المتجولين.

2. التهجير الإجباري: مع تصاعد العمليات والمواجهات العسكرية في سبتمبر 1967، تم اتخاذ قرار بضرورة اخلاء محافظات الإسماعيلية والسويس من السكان بشكل إجباري، وتم تعيين آنذاك السيد علي صبري نائب الرئيس ووزير الإدارة المحلية وزيرا مقيما بمدن القناة، بحيث يكون مسئولا عن كل الشئون المدنية الخاصة بهذه المحافظات. وكان في مقدمة الأولويات سرعة التهجير الإجباري للسكان بهاتين المحافظتين، حفاظا على أرواح السكان وإعطاء الفرصة للقوات المسلحة لرد ضربات القوات الإسرائيلية، وتوفير سبل الحياة لأبناء القناة في مقرهم الجديد، وألا يبقى في هذه المحافظات إلا من له عمل أساسي تتطلبه الاستمرار كالعاملين في مجال الكهرباء مع تأمينهم وحمايتهم.

وتشير التقارير الرسمية في أكتوبر 1967 أنه تم تهجير 350 ألف مهاجر من محافظتي السويس والإسماعيلية وفيما بعد تم تهجير 240 ألف شخص من محافظة بورسعيد في مايو 1969 بعد تعرضها للقصف الشديد من قبل القوات الإسرائيلية. وتولت وزارة الشئون الاجتماعية بالتنسيق مع الوزارات الأخرى تنفيذ خطة التهجير، وتم إعداد وسائل لنقل وشحن أثاثهم بسيارات تابعة للقطاع العام إلى مراكز الضيافة على نفقة الدولة من خلال صرف استمارات سفر مجانية واستقبلت محافظات الوجه القبلي والدلتا المهجرين من هذه المحافظات.

وتولت وزارة الشئون الاجتماعية مسئولية توفير الرعاية الكاملة للمهجرين، كما قامت وزارات الصحة والتعليم والإدارة المحلية بالتنسيق فيما بينهما لتسهيل كل المشكلات التي تواجههم في مجتمعهم الجديد. وعلي الرغم من وجود بعض الصعوبات التي واجهت المهجرين أثناء وبعد التهجير، إلا أنهم كان لديهم الإدراك الكامل في الحفاظ على وحدة وتماسك الجبهة الداخلية في وقت كانت الدولة تمر فيه بأصعب الأوقات والظروف. إذ كان لدى المهجرين فهم واستيعاب للظروف

السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كان يمر بها الوطن، وكانوا على درجة من الرضا والقناعة بالإمكانيات التي تقدم لهم.

وتعرض الصحف المصرية خلال تلك الفترة كيف تم استيعاب المهجرين في مجتمعهم الجديد، واستقبالهم بالمأوي والطعام والأمان الكامل، حيث خلقت عملية التهجير شبكة من العلاقات الاجتماعية الجديدة بل والمصاهرة في بعض الأحيان. وكشفت عملية التهجير عن الابداع المصري في التكافل والمساندة. ففي محافظة الغربية، على سبيل المثال، تكاثفت الجهود الشعبية مع الجهود التنفيذية لحل مشكلة تكدس المهاجرين داخل معسكرات الإيواء، وتقرر أن ينفق عائد الجمعيات التعاونية الزراعية وفروق أسعار القطن لصالح المهجرين، وأن تبني لهم بيوت جديدة تستغل بعد عودتهم إلى بلادهم كنواد أو مدارس أو مستشفيات. وفي محافظة أسيوط، تم بناء 400 حجرة تكلفت الواحدة منها 17 جنيها لتقيم كل أسرة في حجرة، وذلك بالجهود الذاتية ومساعدة المهجرين أنفسهم.

وفي عام 1972، تقرر تصفية مراكز الإيواء غير الملائمة مع حظر نقل المهجرين قبل إعداد مساكن بديلة لهم، وصرف تعويضات لهم لمواجهة إيجار المسكن الجديد، مع استمرار حصولهم على نفس المميزات بعد خروجهم منها، كما تقرر زيادة الاعتمادات المالية لزيادة الخدمات والمعونات المباشرة والتي بلغت في الميزانية أكثر من 22 مليون جنيه.⁽⁵⁾

مع ذلك، ظهرت بعض المشكلات بعد عملية التهجير من أهمها، عودة بعض الأفراد والأسر إلى محافظاتهم لعدم تكيفهم مع المجتمع الجديد، وكرد فعل لسوء بعض الخدمات المقدمة لهم في مراكز الضيافة. لذلك، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بمحافظات التهجير بحصر فعلي للمهجرين الذين عادوا إلى محافظاتهم الأصلية والإخطار بنتيجة هذا الحصر لحرمان المهجرين العائدين من الإعانات التي تصرف لهم. كما أعلن أنه من سيثبت عودة أسرته من الموظفين فإنه سيحرم من علاوة بدل الطوارئ، وكذا سيحرم التجار والحرفيون من السلفيات والإعانات، فضلا عن أنه سيتم ترحيلهم في الحال على حسابهم. وتم البدء في تنفيذ بطاقات التهجير للقضاء على ظاهرة عودة الأسر، حرصا على حياتهم وتأمينهم من أخطار

العدوان، كما تم إنشاء صندوق لخدمة المهجرين تسهم فيه جميع المحافظات، وكذا تخصيص 20٪ من قيمة الإسكان الاقتصادي للأسر المهاجرة.

وتم تشكيل اللجنة العليا لشئون المهجرين برئاسة وزير الشئون الاجتماعية لمتابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عنها، وأن تقدم مديريات وزارة الشئون الاجتماعية في المحافظات تقريراً شهرياً عن متابعة الخدمات التي تقدم للمهاجرين، مع تنظيم زيارات مفاجئة لمراكز الإيواء لمتابعة سير العمل والتأكد من وصول الخدمات والمعونات النقدية والعينية لهم، وعدم السماح لأية أسرة مهاجرة بمغادرة مراكز الإيواء إلا بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية. وعُقد في عام 1968، مؤتمرًا تحت رعاية وزير الإدارة المحلية ومحافظي مدن القناة وبحضور 50 مندوباً يمثلون المهجرين لوضع حلول جذرية لمختلف المشكلات التي تواجه المهجرين، وكان من أهم القرارات التي تمخض عنها المؤتمر، توجيه الانتباه إلى ضرورة تحلي الموظفين الذين يتعاملون مع المهاجرين بالمرونة، والبعد عن التعقيدات البيروقراطية. وتم إنشاء إدارة شئون التهجير والتوطين بوزارة الشئون الاجتماعية، والتي تتولى رعاية المهجرين وتنظم خطة عودتهم إلى محافظاتهم مرة أخرى.

رابعاً: مجالات الدعم الشعبي في انتصار أكتوبر

كان للدعم الشعبي دور كبير في تحقيق انتصارات حرب أكتوبر، ذلك أن تضامن ودعم الشعب المصري مع القوات المسلحة أثربشكل كبير على قوة وروح المقاتلين في الميدان. فتللك الحرب لم تكن مجرد صراع عسكري، بل حرباً شاملة تشمل جميع أفراد المجتمع. ويعد أحد أهم جوانب الدعم الشعبي هو توفير الموارد والإمكانات للجيش، حيث ساهمت التبرعات والتضحيات المادية من قبل المصريين في تجهيز وتسليح القوات المسلحة، بالإضافة إلى قيام الشباب بالتطوع للانضمام إلى الجيش، كذلك كان للدعم الشعبي تأثيراً نفسياً هاماً على الجنود في الميدان، فقد شعروا بالفخر والانتماء لأنهم يقاتلون من أجل وطنهم وشعبهم. وشكل هذا التأثير الشامل للدعم الشعبي مفتاح النجاح في حرب أكتوبر. ويمكن إبراز ذلك في عدة مجالات أساسية:

1. الدور الإعلامي: لعب الإعلام دورًا حاسمًا في صناعة انتصار أكتوبر. فلم يقتصر دور وسائل الإعلام المختلفة، مثل الصحافة والتلفزيون والراديو على نشر الأخبار والمعلومات، بل كان له تأثير كبير في نشر الرسائل الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية. إذ تم استخدام الصحف والمجلات لنشر التحديثات العسكرية والتقارير الحربية، مما ساهم في تعزيز الوعي العام وتشجيع روح الوطنية والتضامن بين المصريين، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التلفزيون والراديو لبث خطابات القادة العسكريين والسياسيين، مما أثر بشكل كبير في روح المقاومة والإصرار على تحقيق الانتصار. وبفضل هذه الوسائل، تمكنت مصر من نشر رسائل اجتماعية تعزز الوحدة الوطنية وتجمع المصريين حول قضية تحرير الأرض وتحقيق الانتصار التاريخي

2. البعد النفسي: كان للبعد النفسي دورًا مؤثرًا في صناعة الانتصار في حرب أكتوبر، من خلال تعزيز الروح المعنوية للجنود وتحفيزهم لتحقيق النصر. فأولاً، تم استخدام التكتيكات والإجراءات التي تعزز الثقة بالنفس والإصرار على التغلب على الصعاب وتوجيه التدريبات لتطوير قدرات الجنود وتحسين قدراتهم على المقاومة والصمود في وجه العدو. وثانيًا، كان للعزيمة النفسية تأثير كبير في تعزيز التصميم على تحقيق النصر، وتوجيه الجنود للتركيز على أهدافهم والعمل بجد لتحقيقها. وثالثًا، تم تعزيز الروح الوطنية والانتماء والولاء للوطن، مما أدى إلى التفاني في القتال، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التحفيز النفسي لتعزيز التعاون والتكامل بين الجنود والوحدات المختلفة وتشجيع روح الفريق والعمل المشترك، مما ساهم في تعزيز التنسيق والتواصل بين القوات المسلحة. وبشكل عام، يُظهر دور البعد النفسي في صناعة الانتصار في حرب أكتوبر أهمية التركيز على جانب العقل والروح بجانب التحضيرات العسكرية. فقد أثبتت هذه الحرب أن المؤثرات النفسية يمكن أن تكون أداة فعالة في تحقيق النصر وتحقيق الأهداف المرجوة.

3. الدور الثقافي: لعبت الثقافة والتراث الوطني دورًا حاسمًا في صناعة الانتصار في حرب أكتوبر عبر توحيد الشعب المصري وتعزيز الانتماء الوطني والروح القومية. إذ تم إبراز قيم وتقاليده المجتمع والتأكيد على فخر الانتماء إلى الوطن، كما تمكنت

مصر من توحيد شعبها وجعله يساند بشكل قوي جهود الجيش في مواجهة العدو. وكان المصريون يؤمنون بقوة بقضية الوطن والاستعداد للتضحية من أجلها. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الثقافة الوطنية في تعزيز الروح المعنوية للجنود والمقاتلين من خلال الاحتفاء بتاريخ مصر العريق وبطولاتها السابقة، وتعزيز الثقة في القدرة على تحقيق الانتصار في هذه الحرب. وكانت قصص الأبطال والمعارك السابقة مصدر إلهام للجنود وشجعتهم على القتال بشجاعة وإصرار.

ولا يمكن إغفال أيضاً دور الثقافة الوطنية في تعزيز التواصل والتفاهم بين الشعب والقوات المسلحة. إذ كان هناك رابطاً قوياً بين الجانبين المدني والعسكري، حيث شارك المدنيون بشكل فعال في دعم الجيش وتأمين احتياجاته. وكان هذا التفاعل يستند إلى القيم المشتركة والانتماء الوطني، والذي تم تعزيزه بواسطة التراث والثقافة الوطنية.

4. التعاون الجماعي: لعب العمل والتعاون الجماعي دوراً حاسماً في تحقيق انتصار حرب أكتوبر وتوفير الدعم والمساعدة للقوات المسلحة المصرية، وكان هذا التعاون ضرورياً لتحقيق التكامل بين الجهود المختلفة وضمان نجاح الخطط العسكرية. ومن مظاهر التعاون الجماعي في حرب أكتوبر، تكثيف التواصل والتنسيق بين القادة والجنود. وإقامة قنوات اتصال فعالة لضمان تدفق المعلومات بشكل سريع ودقيق وسري. وساعد هذا الاتصال الفعال في تنسيق الهجمات وتبادل المعلومات الحيوية بين القوات المشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التعاون والتضامن بين الجنود على أرض المعركة، وتشجيعهم على العمل كفريق واحد، وتبادل المعلومات والخبرات، وتقديم الدعم المتبادل. وعززت هذه الروح الجماعية الثقة والروح المعنوية للجنود، مما ساهم في تحقيق الانتصار. ولا يمكن نسيان دور المجتمع المصري في دعم القوات المسلحة، حيث قدم المواطنون التبرعات والإمدادات والدعم اللوجستي للقوات المسلحة. وأظهر هذا التضامن بين الشعب والجيش قوة الروابط الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، وكان له تأثير كبير على قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات والانتصار في الحرب.

5. الهوية الوطنية: كان للهوية الوطنية والولاء للبلاد دورًا حاسمًا في صناعة الانتصار في حرب أكتوبر. فقد كانت هذه الحرب تجسيدًا للروح المعنوية والإرادة القوية للشعب والجيش المصري في الدفاع عن أرضهم وحماية حقوقهم. وتعززت الروح المعنوية للجنود والمدنيين بفضل الانتماء القوي للوطن والشعور بالولاء للبلاد. ففي ظل تهديدات الحرب، تلاشت جميع الخلافات والانقسامات الداخلية وتوحد الشعب تحت راية الوطن. إذ كان الجميع متحدًا في هدف واحد، وهو الدفاع عن البلاد وتحقيق النصر. كما أثرت الهوية الوطنية على استراتيجية الحرب والإعداد لها، حيث أسهمت في تعزيز الانضباط والتفاني لدى أفراد الجيش المصري، والذي كانوا ملتزمين بمبادئهم وقيمهم الوطنية، مما ساهم في تحقيق التكامل والتنسيق بين جميع الوحدات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الهوية الوطنية إيجابيًا على قدرة المصريين على تحمل التضحيات والصعاب خلال فترة الحرب. فقد كانوا على استعداد للقتال والمضي قدمًا رغم التحديات، بسبب حبهم للوطن ورغبتهم في حماية حقوقه.

قائمة المراجع:

1. أنظر في ذلك العمل المهم الذي أصدرته دار الكتب والوثائق القومية، مصر في قلب المعركة، من وثائق حرب أكتوبر في الأرشيف المصري، الجزء الأول وأيضا العمل المهم أربعون عاما علي حرب أكتوبر الصادر عن دار الكتب والوثائق القومية.
2. طه المجدوب، هزيمة يونيو حقائق وإسرار، من النكسة حتي حرب الاستنزاف، القاهرة، دار الهلال، 1988، ص 156
3. كريم جمال، أم كلثوم وسنوات المجهود الحربي، دار تنمية للنشر، القاهرة، 2022
4. السيد يسين، اهتزاز القيم الاجتماعية، في لطف الخولي (محررا) يونيو 67 بعد عام، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1997.
5. أسماء محمد محمود، سكان مدن القناة بين الاستقرار والتهجير (1967-1974)، مجلة مصر الحديثة، دون سنة نشر.

إدارة الصمود الاقتصادي.. بين الهزيمة والنصر

مرَّ الاقتصاد المصري بتحوّلات جذرية منذ قيام ثورة 1952 أسهمت في رسم ملامحه الأساسية خلال الفترة بين هزيمة 5 يونيو 1967 وحتى نصر أكتوبر 1973، إذ عزمت القيادة السياسية على تمصير كافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية، مع التركيز بشكل أساسي على توزيع عوائد تلك السياسات على المجتمع. فمع حلول هزيمة 1967، تكبد الاقتصاد المصري خسائر كبيرة طائلة نتيجة لفقدان الكثير من المقومات الاقتصادية امتدت لتشمل الخسائر العسكرية، والهزيمة النفسية، وفقدان جزء كبير من النقد الأجنبي، ودفع ذلك الجميع -دولةً وشعباً- للتكاتف والوقوف معاً لتعويض تلك الخسائر وتعظيم استغلال الموارد المتاحة لإدارة اقتصاد الحشد الدفاعي والاستعداد للحرب وصناعة انتصار عام 1973.

في هذا الشأن، فإن التساؤل المطروح هو: كيف استطاعت مصر إدارة اقتصادها في الفترة الزمنية بعد هزيمة 5 يونيو 1967 إلى نشوب حرب السادس من أكتوبر 1973، بما أسهم في صناعة الانتصار؟. لذا، يتم رصد وتحليل ملامح حالة الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، وطريقة إدارة السياسات الاقتصادية على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية من خلال عدة محاور: أولها، يتناول ملامح الاقتصاد المصري بعد هزيمة 5 يونيو وحتى نصر أكتوبر. وثانيها، يتضمن الأداء الاقتصادي من يونيو 1967 إلى أكتوبر 1973. وثالثها، يستعرض الخسائر الاقتصادية لهزيمة يونيو 1967. فيما يحلل المحور الرابع والأخير كيفية تغلب الدولة على معضلة الموارد الاقتصادية وإدارة اقتصاديات الحرب خلال تلك الفترة.

أولاً: ملامح الاقتصاد المصري ما بعد هزيمة يونيو

تعتبر الفترة من 1952-1967 المحدد الرئيسي لهيكل الاقتصاد المصري في الفترة التالية من هزيمة 5 يونيو 1967 حتى حرب أكتوبر 1973. وكان هذا الاقتصاد موجهاً قبل ثورة يوليو 1952 بشكل أساسي نحو السوق الحرة والاعتماد على أنشطة القطاع الخاص، والذي استحوذ على نحو 97% من الناتج المحلي الإجمالي ووفر 95% من فرص العمل للمواطنين، وكانت القطاعات الإنتاجية الرئيسية هي: الزراعة، والصناعة، والتجارة الداخلية والخارجية، والخدمات المصرفية، والتأمين، والنقل الحضري، بينما اقتصر دور القطاع العام على توفير الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء والنقل بالسكك الحديدية وإدارة مؤسسات الدولة.

إلا أن السياسة الاقتصادية لمصر قد تحولت بشكل جذري مع قيام ثورة 1952، خاصة بعد تولي الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» الحكم، حيث صب جلّ تركيزه على إعادة تمصير مؤسسات الدولة التي كانت في معظمها تدار من خلال الأجانب، وعليه فقد تحولت السياسات الاقتصادية نحو توسيع استثمارات الدولة واستخدام مواردها لتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية. وشهدت تلك المرحلة الاقتصادية تأميم وتمصير المؤسسات الخاصة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة مملوكة للدولة، مع وضع خطة صناعية تستهدف تلبية الطلب

على المنتجات الصناعية الرئيسية، وتشجيع الصناعات ذات الإمكانيات التصديرية الهامة (على سبيل المثال: صناعة النسيج). ففي بداية عام 1960، وبالتحديد في يوم 13 من فبراير، تحول بنك مصر إلى بنك وطني مملوك ملكية عامة، والذي كان بمثابة البنك التجاري الأكبر نظراً لامتلاكه عدداً كبيراً من الشركات القابضة التي يُقدر عددها بحوالي 29 شركة لتمثل حوالي 20٪ من الناتج الصناعي لمصر.

إلى جانب الإجراءات السابقة، اتبعت الدولة ما يُعرف بـ«سياسة الإحلال محل الواردات»⁽¹⁾، حيث تميزت الفترة الزمنية السابقة لعام 1973 بتوجه الاقتصاد المصري بصفة رئيسية إلى تطبيق تلك الاستراتيجية والتي كانت ترمي إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها ما يلي: إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة من خلال إحداث نوع من روابط الإنتاج الأمامية أو الخلفية، الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترات الحروب والكساد، تقليل العجز في الميزان التجاري، زيادة مستوى العمالة، توفير النقد الأجنبي نتيجة لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلتها المستوردة، حماية مراحل النمو الأولى للصناعات الحديثة⁽²⁾.

وركزت الدولة كافة جهودها، خلال تلك الفترة، على إعادة بناء قطاعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المصرفية والتصنيع والتجارة الخارجية. وعلى الرغم من ذلك فقد تُرك المجال للقطاع الخاص للعمل في قطاعات أخرى، مثل العقارات والاقتصاد غير الرسمي، لكن ولغرض تحقيق البعد الاجتماعي للثورة، والذي استهدف تحسين جودة حياة المصريين، وعودة حقوق العمالة المصرية والسماح لهم بالترقي في تلك المؤسسات؛ فقد كانت هذه القطاعات خاضعة لضوابط مركزية على الأسعار والتسويق والمواد الخام والعائدات من العملات الأجنبية. إذ قدمت الدولة الدعم لمجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية والمرافق والكهرباء والمياه. وهكذا مارست الحكومة تدابير وقائية عالية على الاقتصاد الوطني من خلال إضفاء الطابع المؤسسي رسمياً بالتوجه نحو سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي لتيسير تطبيق سياسات الإصلاح الاجتماعي.

كان الهدف الرئيسي من كافة الإجراءات السابقة يتمثل في إعادة توزيع الثروات لصالح الشعب المصري⁽³⁾، وتحقيق أهداف الخطة الصناعية الأولى بمصر، والتي

أطلق عليها فيما بعد بالثورة الاشتراكية العربية، والتي كانت عنصرًا أساسيًا في الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس «جمال عبد الناصر» في مايو 1962 إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية⁽⁴⁾. ووفقًا لهذا الميثاق فقط تم رسم السياسات الاقتصادية للدولة، والتي بنيت على فلسفة رئيسية تستهدف عودة مصر إلى الأسواق العالمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية الصناعية، وفي سبيل تحقيق ذلك التوجه كان من المشروع ألا تدار عملية التحول الاقتصادي المصري وفقًا لمبادئ الرأسمالية الصريحة التي تستهدف تحقيق الربح فقط بعيدًا عن النظر للأبعاد الاجتماعية التي تتمثل في الاستثمار المسئول الذي يحسن من حياة المصريين ويعيد توزيع الثروة ويخدم الصالح العام، لتسير مسيرة التنمية الاقتصادية في الإطار المخطط له، وقد حدد ذلك الإطار ممارسة النشاط الاقتصادي في مجموعه من الأحكام الرئيسية، التي تتمثل في النقاط الآتية:

- أن تركز الدولة على إنشاء وتملك وإدارة البنية التحتية للاقتصاد، والتي تم تحديدها بالقطاعات الصناعية الثقيلة المتمثلة في: صناعات التعدين، والمسبوكات، والسيارات.
- يعد القطاع المصرفي والخدمات المالية غير المصرفية أحد أعمدة الاقتصاد لأي دولة، لذلك توجهت الدولة نحو ملكية البنوك وشركات التأمين، والتي على أساسها تم تحويل ملكية بنك مصر وشركاته التابعة إلى ملكية عامة.
- لتنفيذ سياسة الدولة في إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، والتصنيع الموجه لغرض التصدير الخارجي، كانت هناك ضرورة لتحويل تجارة مصر الخارجية "الاستيراد" بنسبة 100% إلى القطاع العام، حيث كان من المستهدف أن يستحوذ القطاع العام على حصة تمثل حوالي 75% من تجارة التصدير، لكن لحفظ التوازن في الاقتصاد المصري فقد تقرر الإبقاء على نسبة 25% من معاملات مصر الخارجية تكون مسئولية إدارتها من جانب القطاع الخاص.
- أما عن التجارة الداخلية، فقد تركت شؤون إدارتها للقطاع الخاص على أن تكون مسئولية القطاع العام في حدود 25% من التجارة الداخلية على الأقل لمدة ثماني سنوات، وقد طبقت تلك السياسة لغرض الإبقاء على نسبة سيطرة للقطاع

العام تسمح له بالحفاظ على مستويات الأسعار عند المستويات المستهدفة من جانب الحكومة ترسيخاً لمفهوم العدالة الاجتماعية وتحسين حياة المصريين. وقد تم إجراء العديد من الإصلاحات على سياسات التجارة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالملكية الخاصة والسيطرة على الأراضي والمباني والبناء والصناعات الخفيفة، والإصلاحات المتعلقة بالأراضي، وتشريعات مراقبة الإيجار والإجراءات الضريبية التي تساعد في منع الاستغلال.

■ دعم الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال، وقد استهدفت تلك السياسة تحسين سلاسل الإمداد للقطاع الزراعي بمصر، حيث تم تعزيز دور تلك الجمعيات وتوفير المواد الخام اللازمة للقطاع الزراعي بأسعار مدعومة تساهم في تعزيز ربحية العاملين بالقطاع الزراعي خاصة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

■ حدد الميثاق أيضًا الحقوق الأساسية للمواطن، والتي تتمثل في الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين، وتشمل الرعاية الطبية والتعليم والتوظيف وضمان توافر حد أدنى من الأجور، والحصول على نسبة من أرباح الشركات تتمثل في نسبة 25% واستحقاقات التأمين في حالة الشيخوخة والمرض⁽⁵⁾.

نتيجة لكل ما سبق، بلغ نصيب القطاع العام من الاقتصاد المصري قرابة 90% من إجمالي الاستثمار النقدي طوال فترة الستينيات وحتى عام 1973. ومن الجدير بالذكر أن تلك النسبة لم تنخفض حتى بعد فترة الانفتاح الاقتصادي وحتى بداية التسعينيات تقريباً، لكن تلك السياسات الاقتصادية ساهمت في تقليل الفجوات الكبيرة في الثروات بين المصريين⁽⁶⁾. ويمكن توضيح جهود الدولة في النهوض بالقطاعات الرئيسية خلال تلك الفترة على النحو التالي:

1. الخدمات الاجتماعية:

تتبين أهمية الجانب الاجتماعي في التشريعات الحكومية الخاصة بقوانين العمل والتعليم والصحة والتوظيف، والتي ساهمت في رفع الحد الأدنى للأجور في الصناعة من 12,5 إلى 25 قرشاً يومياً في عام 1953، لكن تلك الزيادة لم تطبق بشكل فعلي إلا بحلول أوائل الستينيات، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعاً حقيقياً في المزايا

الاجتماعية والأجور الحقيقية، وتم تطبيق سياسات توزيع الأرباح بشكل أكثر عدالة بين العاملين وأصحاب الأعمال ليتم توزيع نسبة 25٪ من صافي الربح على العاملين، عطفًا على ازدياد عدد الإجازات المرضية، وشددت القيود المفروضة على صاحب العمل في فصل العمال.

أما عن سياسات التعليم فقد شهدت تحولًا جذريًا كبيرًا أيضًا خلال فترة الستينيات؛ إذ ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1953 لتصل إلى 5٪ في عام 1970 على الرغم من الضغوطات الاقتصادية التي واجهتها مصر في أعقاب حرب 1967، والتي شهدت تحويل الموارد بشكل أكبر إلى الدفاع والمجهود الحربي، كما ارتفع الاستثمار في التعليم العالي من حوالي 2٪ من إجمالي الاستثمار العام إلى حوالي 6٪ من الإجمالي بحلول عام 1973، وقد ساهم ذلك في ارتفاع أعداد الطلاب بشكل كبير؛ إذ تضاعفت أعداد الطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية بحوالي ثلاث مرات، وارتفع عدد طلاب المرحلة الثانوية بحوالي 165٪. وجدير بالذكر أن الزيادة في عدد السكان بمصر خلال تلك الفترة 1953 - 1973 بلغت حوالي 62٪.

أما عن السياسات الصحية، فقد ارتفع الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية من حوالي 0,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1953 لتصل إلى حوالي 1,9٪ في عام 1975. وتضاعف عدد أسرة المستشفيات إلى أكثر من الضعف، حيث وصل عدد الأسرة إلى 77 ألف سرير في عام 1975 مقابل عدد 36 ألف سرير في عام 1953، وهو ما حسن نصيب المواطنين من الأسرة ليصل إلى 1,7 مواطن لكل سرير مقابل 2,1 مواطن لكل سرير، وطبقت سياسات دعم الدواء في الصيدليات والمراكز العامة⁽⁷⁾.

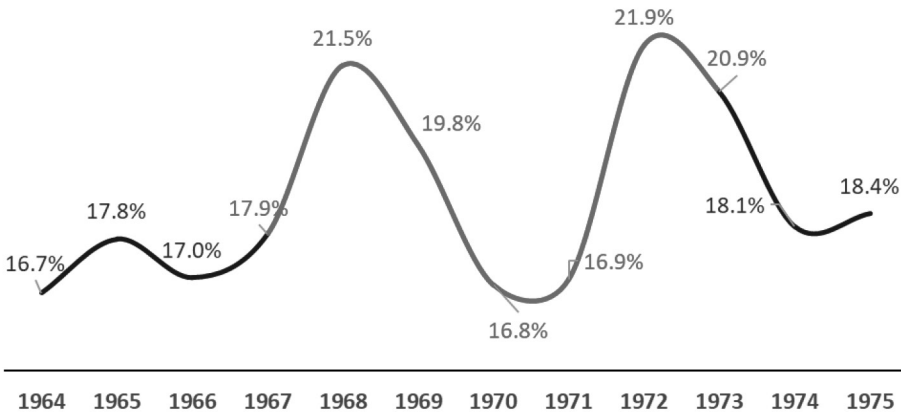
2. القطاع الزراعي:

كان القطاع الزراعي محطة رئيسية في سياسة الحكومة المصرية الاقتصادية عبر وضع قوانين الإصلاح الزراعي، والتي منحت الدولة نفوذًا كبيرًا على كافة مفاصل القطاع. وفي هذا الشأن، أصدرت الدولة قانون الإصلاح الزراعي الأول في سبتمبر 1952 والذي نص على منع أصحاب الأراضي من امتلاك أكثر من 200 فدان لتتولى الدولة جمع الفائض طبقًا للقانون لتوزيعه على صغار الفلاحين، ومن ثم تم

إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني عام 1961 الذي نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية للفرد الواحد إلى 100 فدان، وبعد ذلك صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث عام 1969 والذي أنقص الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية مرة أخرى إلى 50 فداناً للفرد للقضاء على الملكيات الكبيرة وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك من خلال إعادة توزيع الدخل بين الفلاحين العاملين في الأرض وبين الملاك الغائبين عن الأرض، وهو ما يتماشى مع العدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات الاجتماعية المختلفة⁽⁸⁾.

برزت أيضًا مكانة الدولة في كونها اللاعب الرئيسي في بيع المدخلات اللازمة للإنتاج الزراعي والمشتري لأبرز المحاصيل الزراعية المصرية، ومنحت حيازات زراعية إلى صغار المزارعين⁽⁹⁾، لكنها في الوقت نفسه أبقت الحكومة منظماً وواضعا للسياسات وتركت مساحات كبيرة لعمل القطاع الخاص في الصناعات الصغيرة وتجارة التجزئة والنقل والبناء والتصنيع وجزء من تجارة الجملة، وملكية المساكن الريفية والحضرية. وقد ساهمت تلك السياسات في تعزيز نصيب القطاع الزراعي في خلق قيمة مضافة بالنتائج المحلي الإجمالي إلى حوالي 17,9% في عام 1967، وقد استمرت تلك المساهمة في الارتفاع لتصل إلى 21,5% في عام 1968، كما يُبين الشكل التالي:

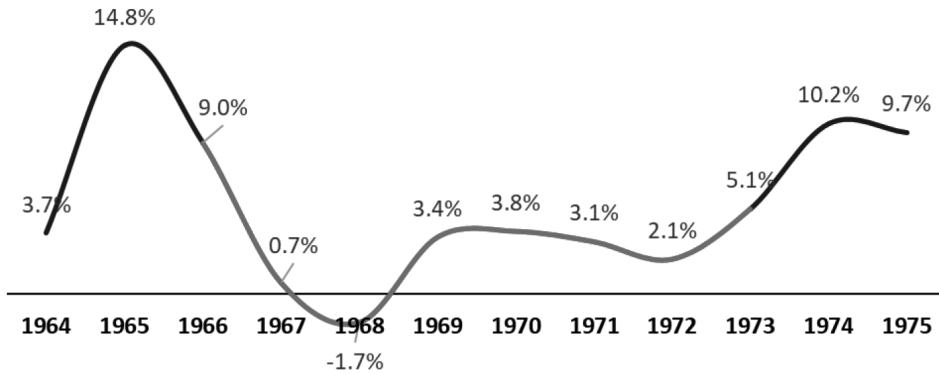
الشكل 1: القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

أما عن سياسات التسعير التي تعد من أهم السمات الهامة للنظام الاقتصادي المصري بداية من الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الستينيات، فقد أدارت الدولة الأسعار بجميع القطاعات الرئيسية بالاقتصاد مثل المنتجات الزراعية والإسكان والصناعة من خلال وضع تسعيرة للسلع والخدمات، بهدف تحسين توزيع الدخل للطبقة الفقيرة والوسطى من المواطنين المصريين. وعلى الرغم من وجود تلك النوايا، إلا أن بعض تلك الأهداف لم تتحقق، إذ تم استخدام التسعيرة ومنح الإعانات للتأكد من ثبات تكاليف المعيشة، لكن تم أيضًا استخدام الأسعار كشكل أيضًا من أشكال الضرائب ليتم فرض تسعيرة أعلى على بعض السلع بهدف تحسين إيرادات الخزنة العامة للدولة، والإنفاق على المجهود الحربي، وقد تم فرض سياسة التسعير على القطاع العام الصناعي لتتم على أساس التكلفة مضافًا إليها هامش ربح بهدف زيادة الإيرادات. وقد انعكست تلك السياسات بشكل كبير على معدلات التضخم، خاصة خلال سنوات الحرب، كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل 2- معدل التضخم السنوي (%)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويوضح الشكل السابق أن معدلات التضخم خلال الفترة من 1967 وحتى 1972 قد سجلت في المتوسط حوالي 2,4٪، الأمر الذي يشير إلى نجاح الإدارة الاقتصادية للدولة المصرية في الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حد كبير خلال فترة الحرب، إلا

أنه من الجدير بالإشارة أن سياسات التسعير الجبرية (التسعيرة) ألقت بظلالها السلبية على الموازنة العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات.

3. القطاع الصناعي:

وضعت الدولة الخطة العشرية للفترة (1960/1961 إلى 1969/1970) ليتم تقسيمها إلى خطتين خمسين بـهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز قاعدة التصنيع؛ إلا أنه تم تطبيق الخطة الخمسية الأولى فقط مع تحويل الثانية إلى خطط سنوية بسبب الصعوبات الاقتصادية، والتي تفاقت بشكل رئيسي من خلال الصراعات العسكرية التي خاضتها مصر في المنطقة. ويُمكن القول إن الخطة الخمسية الأولى نجحت في تحقيق أهدافها بشكل كبير من خلال تنفيذ بعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التي كان من بينها ما يلي:

- التطوير الصناعي المستمر من خلال توجيه الاستثمارات في هذا القطاع الرئيسي، وبذلك بلغ حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة 34.1% من إجمالي الاستثمارات العامة، و60.1% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، كما دفع القطاع الزراعي مساهمة كبيرة في تمويل الصناعة، من خلال تحويل جزء من دخل القطاع الزراعي القادم من تصدير المنتجات الزراعية إلى القطاع الصناعي، وفي الوقت نفسه عمل القطاع الزراعي على تأمين المواد الخام اللازمة للصناعة التحويلية، فعلى سبيل المثال كان القطاع الزراعي يغطي نحو 90% من المواد الخام اللازمة لصناعة المواد الغذائية⁽¹⁰⁾.

- ضمان حصول السكان على المنتجات الغذائية بأسعار منخفضة، استناداً إلى الإنتاج الوطني المتزايد، وممارسة الرقابة الدقيقة على الاستهلاك، وقد تم الاعتماد على الجمعيات التعاونية المملوكة للحكومة وتأسيسها في جميع أنحاء الجمهورية لضمان وجود سلسلة توريد عادلة لجميع المصريين، وتمكينهم من الحصول على السلع المدعومة، على الرغم من محدودية الاختيارات أمام المواطنين لشراء تلك السلع، لكنها ساهمت في الحفاظ على توافر واستقرار أسعار السلع الأساسية الرئيسية للبيت المصري.

■ نموذج الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تنمية وتعزيز الملكية العامة نتيجة الاستثمارات الضخمة التي تمت في هذه الفترة، وقد كان تطبيق تلك السياسات رد فعل منطقيًا في ظل وجود موقف عدائي من مختلف الدول الغربية تجاه ثورة يوليو 1952، ودخول مصر في حرب في عام 1956 بتأميم قناة السويس، وهو ما دفع دول الغرب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة مؤسسات التمويل الدولية المفترض حيادها في تلك النزاعات السياسية إلى اتخاذ موقف عدائي ضد القيادة السياسية المصرية آنذاك، وهو ما عرقل عملية تدفق الاستثمار الأجنبي بالبلاد. وفي ظل عدم توافر رأس مال مصري وطني من القطاع الخاص فقد كان للدولة دور حاسم في ضخ استثمارات بالاقتصاد، كحجر أساس يمكن البناء عليه فيما بعد لتكوين رأس مال من القطاع الخاص قادر على الشراكة، وإحلال دور القطاع العام في المستقبل.

ثانيًا: الأداء الاقتصادي بين عامي 1967 و1973

اتسمت الفترة بين عامي 1967 و1973 بكثرة التحديات التي واجهتها الدولة، والتي سعت لفرض سيطرتها على المؤسسات الوطنية بعد ثورة 1952 بعد أن كانت خاضعة لسيطرة الأجانب، وذلك بغرض تطبيق سياسات إصلاحية لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمصريين، وفرض العديد من القوانين التي تصب في مصلحة العمال، وخفض ساعات العمل، وتعزيز دور النقابات المهنية، وحصول العاملين على جزء من أرباح تلك الشركات، وتطبيق سياسة التوظيف الإجباري لجميع الخريجين.

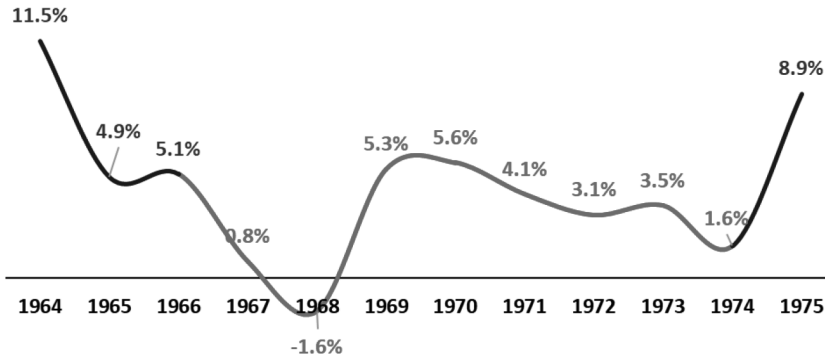
تلك الأوضاع الاقتصادية والإصلاحية كانت دافعًا للمصريين للتفاؤل حول مستقبل الاقتصاد، خاصة مع وجود العديد من الافتتاحات لمصانع الحديد والصلب، والتعدين، والبتروكيماويات، وغيرها من الصناعات الأخرى، والتي سعت إلى تحويل مصر إلى دولة صناعية. ويمكن استعراض تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من يونيو 1967 إلى أكتوبر 1973 على النحو الآتي:

1. معدل النمو الاقتصادي:

رغم أزمات النقد الأجنبي فإن السياسات الاجتماعية المذكورة سلفاً ساهمت بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11,5٪ في عام 1964، ليبدأ في التباطؤ في الفترات التالية، لتدخل مصر في مرحلة انكماش في عام 1967 بوصول معدل النمو إلى 0,8٪ ثم -1,6٪ في العام التالي، وهو ما يبرز صدمة المصريين تجاه نتيجة حرب 1967 غير المتوقعة وإحجامهم عن الاستهلاك بشكل كبير، لكن الفترة من 1969 وحتى 1973 شهدت حالة من الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي محلياً عند مستويات تتراوح بين 3٪ إلى 5٪.

ويعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة دخل المواطن المصري التي تحققت قبل حرب 1967، والتي ساهمت في ارتفاع دخل الفرد بما يزيد على 1٪ سنوياً بما انعكس على مستوى معيشة المواطنين، ورفع من استهلاك المواد الغذائية الأساسية، حيث زاد نصيب الفرد من الأسعار الحرارية اليومية من 2300 سعر حراري يومياً في عام 1952 لتصل إلى ما يقرب من 2600 سعر حراري في عام 1972، وارتفعت نسبة الاستهلاك من البروتين إلى 45 جراماً يومياً في عام 1972 مقابل 35 جراماً قبل عقدين فقط، وكذلك ارتفع الاستهلاك من المنسوجات القطنية من 2 كجم إلى حوالي 3 كجم سنوياً⁽¹¹⁾، وهو ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل 3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

وقد تحققت تلك الزيادة في الاستهلاك في ظلّ توجيه نسبة تقترب من 35٪ من الموازنة إلى الإنفاق الدفاعي لإعادة بناء الجيش، وقد شكل نصر أكتوبر حافزاً اقتصادياً كبيراً لدى المصريين والمستثمرين، حيث ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 9٪ بعد عام واحد من نصر أكتوبر ليعبر عن السياسات الاقتصادية الانفتاحية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الراحل أنور السادات، والتي دفعت المصريين عامة، والقطاع الخاص بشكل خاص، إلى التفاؤل بنهاية أزمة الثقة في الشارع المصري، والعودة مرة أخرى لبناء اقتصاد رأسمالي حريكون للقطاع الخاص دور أكبر به.

2. تطور النقد الأجنبي:

واجه الاقتصاد المصري نقصاً حاداً في النقد الأجنبي مع عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل أهداف السياسات الاقتصادية، وبدأت تلك المشكلة مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ كانت البلاد تعاني بشكل أو بآخر من عجز في ميزان المدفوعات، وذلك بعدما خدم الاحتياطي النقدي من الجنيه الإسترليني موقف الاقتصاد المصري في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، لكن سرعان ما نفدت تلك الاحتياطيات وبدأت مصر في الاستدانة خارجياً، وبدأت عملية تراكم الديون الخارجية، لتنشأ مشكلة النقد الأجنبي من هنا وتصبح في جذور الاقتصاد المصري⁽¹²⁾.

3. المعاملات الخارجية:

أما عن موقف المعاملات الخارجية لمصر فقد شهد الميزان التجاري المصري تحسناً ملحوظاً في عام 1968 وبعد عام واحد من حرب 1967، وهو يعود إلى التحسن في الصادرات المصرية التي ارتفعت بنسبة 11,5٪، وانخفاض الواردات بنسبة 10٪ تقريباً (100 مليون دولار) وهو ما تعزز بفعل سيطرة الدولة على 75٪ من العملية الاستيرادية، ووضع قيود على الاستيراد المصري لتوفير النقد الأجنبي وتوفيره لتسليح الجيش⁽¹³⁾، إلا أن الاعتبارات السياسية، والاجتماعية، والضغوط الدولية، فضلاً عن الحروب المتعاقبة التي خاضتها مصر؛ لعبت دوراً هاماً ومؤثراً في تراجع أداء استراتيجية الإحلال محل الواردات، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان زيادة

مطرده، لم تقابله زيادة في الإنتاج مما دفع إلى زيادة الواردات بكافة أنواعها، وخاصة الغذائية⁽¹⁴⁾. ويُمكن الاستعانة بالجدول الآتي لتوضيح تطور الصادرات والواردات خلال تلك الفترة:

الجدول 1 - موقف الميزان الخارجي لمصر بين عامي 1965 و1974

الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	المبالغ : مليون جم
4.7%-	384-	952-	568	1965
2.9%-	347-	945-	598	1966
3.0%-	355-	950-	595	1967
17.0%	185-	849-	664	1968
12.0%-	227-	962-	735	1969
2.2%-	374-	1191-	817	1970
2.8%-	394-	1244-	850	1971
2.2%-	472-	1286-	814	1972
0.9%	656-	1664-	1008	1973
3.0%-	1820-	3494-	1674	1974

(*) المصدر: Khalid Ikram, "The Egyptian Economy, 1952-2000", (London: Routledge, 2006), pp.174.

من جانب آخر، فقد استمرت الدولة المصرية في تنفيذ برامج إصلاح اجتماعي تستهدف تحسين أحوال المصريين، خاصة الطبقة الفقيرة، والشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة، والتي شملت إصلاحات متعددة في سياسات ضمان التوظيف، وارتفاع الأجور، وزيادة نصيب العاملين من الأرباح، ووضع قوانين العمل التي تنصف العاملين بشكل أكبر، والتركيز على زيادة استهلاك المواطنين الذي حقق نمواً كبيراً.

إلا أن تلك السياسات تناقضت مع استراتيجية الدولة وسياساتها الصناعية نحو بناء صناعة كبيرة والتوسع في الاستثمار، والذي تطلب زيادة في معدلات الادخار لم تتحقق بفعل السياسات التوسعية السابق الإشارة إليها، وما فاقم الأمر هو انخفاض التدفقات الأجنبية لمصر خلال تلك الفترة، وزيادة النفقات العسكرية والتي تطلبتها

إعادة بناء الجيش للدخول في مواجهة أخرى مع إسرائيل. وشكل الوضع الاقتصادي السابق الإشارة إليه ضغطًا على استمرار الدولة في تطبيق مبادئ الاشتراكية في الاقتصاد، وكان بمثابة تحذير واضح للتوجه نحو تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الذي تم تطبيقه بداية من عام 1974.

4. الاستهلاك الحكومي:

أدى الدور الأوسع غير المعتاد للدولة ودورها الاقتصادي في أوقات الطوارئ بين حربي 1967 و1973 إلى رفع الاستهلاك الحكومي بشكل مطرد من 488 مليون جنيه عام 1967 إلى 1,077 مليار جنيه عام 1973، أي أنه نما بمعدل 120,7% أو بمعدل 20,1% سنوياً خلال تلك الفترة مقارنة بمتوسط بلغ 18,7% خلال الفترة 1960-1966، رغم أن تلك الفترة شهدت موجة كبيرة من الاستثمارات الحكومية في بناء قطاع الصناعة العام، وإقامة بعض مشروعات البنية التحتية الكبرى، وأهمها السد العالي.

وعلى الرغم من النمو السكاني السريع، فإن متوسط معدل الاستهلاك الخاص بين حربي يونيو وأكتوبر بلغ 7,6% سنوياً، وهو أقل من متوسط معدل نموه البالغ 10,4% سنوياً خلال الفترة 1960-1966، مما يدل على تأثير ارتفاع معدلات الضرائب على الاستهلاك الخاص؛ إلا أن تلك التدابير لم تزد من حجم المعارضة الشعبية بسبب وجود حالة من استيعاب الحاجة إلى تقنين الإنفاق الخاص، وتكريس كافة الإمكانيات الاقتصادية لإدارة الحرب⁽¹⁵⁾.

5. معدلات التوظيف:

ظل معدل التوظيف بين الحربين قريباً من معدل الستينيات، بسبب استيعاب الجيش لعدد كبير من الشباب، والتزام الدولة بتعيين الخريجين، مما أدى إلى كبح معدلات البطالة في أوائل السبعينيات قبل الحرب. ومن المؤكد أن خسارة إيرادات قناة السويس، وجزء كبير من عوائد السياحة وبعض إنتاج النفط، أثر على ميزان المدفوعات المصري بين عامي 1967 و1973. وتُظهر البيانات أن الميزان التجاري لمصر حقق عجزاً خلال عامي ما قبل الحرب، إلا أنه حقق فائضاً بنحو 206 ملايين دولار في عام 1973 بسبب معدلات تصديرات كبيرة للقطن المصري هذا العام⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: خسائر الهزيمة والاتجاه إلى «اقتصاد الحرب»

بدأت الانعكاسات السلبية لتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإهمال القطاع الخاص، وتبعية القطاع الزراعي للقطاع الصناعي، ومعدات الإنتاج القديمة في الظهور خلال الفترات التالية، والمعروفة بـ«اقتصاد الحرب» بعد هزيمة يونيو 1967، خاصة مع تحويل جزء كبير من الاستثمارات والإنفاق للأغراض العسكرية، وتطوير القوات العسكرية، حيث كان الاقتصاد موجهاً خلال الفترة (1967-1973) نحو تحقيق الأهداف العسكرية⁽¹⁷⁾.

وكلفت هزيمة 1967 الاقتصاد المصري نحو 11 مليار جنيه مصري (أي ما يُعادل 25 مليار دولار بسعر الصرف المسجل في هذه الفترة عند 2,3 دولار لكل جنيه) خلال الفترة بين حربي يونيو 1967 وأكتوبر 1973؛ وفقاً لتقديرات رئيس الوزراء الأسبق «عزيز صديقي»، كما خسرت مصر 80٪ من معداتها العسكرية، مما رفع من احتياجاتها المادية لشراء معدات بديلة، وهو ما شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المصري، وخسرت مصر أيضاً سيناء بثرواتها النفطية، والمعدنية، وإمكاناتها السياحية، وكذلك إيرادات قناة السويس التي بلغت حوالي 95,3 مليون جنيه عام 1966، أو 219,2 مليون دولار، أي ما يعادل 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. وإلى جانب هذا الانخفاض في الإيرادات، بلغت الخسائر الناجمة عن قصف إسرائيل لمنشآت قناة السويس ما يقرب من مليار جنيه، أي 2,3 مليار دولار⁽¹⁸⁾.

كما فقد الاقتصاد المصري جزءاً مهماً من الإيرادات السياحية تُقدر قيمته بحوالي 37 مليون جنيه سنوياً، أي 84 مليون دولار، وكذلك فقد جزءاً من موارده البشرية التي تعتبر أهم عامل في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، دمرت الحرب 17 منشأة صناعية كبرى بخسائر 169,3 مليون جنيه (4,389 مليون دولار). وإلى جانب كل هذه الخسائر، حدث دمار واسع النطاق في المباني الاقتصادية والسكنية في مدن قناة السويس، التي تعرضت لهجوم وتدمير شديدين.

وكان لانخفاض إيرادات النقد الأجنبي من قناة السويس والسياحة إلى جانب تراجع معونات الدول، والمؤسسات الغربية، والزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري،

وفي أقساط الديون؛ تأثير سلبي عميق على الاقتصاد المصري أكبر من أن تستطيع المعونات والمنح المقدمة من الكتلة الشرقية أو الدول العربية أن تعوضه، أو حتى تقلل من تأثيره، حيث كان إجمالي ما حصلت عليه مصر من مساعدات غذائية من الولايات المتحدة خلال الفترة 58-1965 نحو 200 مليون جنيه مصري. وحينما أوشك حلول موعد تجديد اتفاقية المعونات الغذائية أبلغ السفير الأمريكي في القاهرة لوسيوس د. باتل -آنذاك- الحكومة المصرية بأن حكومته ليست على استعداد في الوقت الحاضر للدخول في أي نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية عن سياسة الحكومة المصرية. واكتفت الولايات المتحدة بمد الاتفاقية لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر حتى توقفت المساعدات الأمريكية تمامًا في فبراير 1967، وقد اقترن ذلك بانخفاض مذهل في المعونات التي كانت مصر تتلقاها من الدول الغربية والمؤسسات الدولية⁽¹⁹⁾.

وفي المقابل، بلغ المتوسط السنوي لمعونات الكتلة الشرقية التي حصلت عليها مصر بالفعل خلال الفترة 1967-1972 نحو 140 مليون دولار، وهو ما لا يزيد كثيرًا عن المتوسط السنوي لهذه المعونات خلال السنوات العشر 1954-1964 البالغ 116 مليون دولار، وهي زيادة لم تكن تكفي لتعويض النقص في المعونات الغربية.

كان المصدر الأساسي للمعونات المقدمة إلى مصر في السنوات التالية لحرب 1967 هو البلاد العربية، التي حاولت القيادة السياسية -حينذاك- عن طريقها تعويض النقص في المعونات الخارجية، ومواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاق قناة السويس، وفقدان بترول سيناء، ونقص إيرادات السياحة، ونفقات توطيّن المهجرين من منطقة القناة، فضلًا عن الإنفاق العسكري الجديد، علاوةً على تسديد دفعات الديون المستحقة على الاقتصاد المصري في السنوات التالية لحرب 1967، والتي بلغت خلال الفترة (1967-1972) نحو 240 مليون دولار، وهو ما كان يلتهم وحده الجزء الأكبر من كل ما تلقت مصر من مساعدات وقروض وتسهيلات خارجية خلال هذه الفترة، فكأن مصر في السنوات اللاحقة على حرب 1967 كان عليها ليس فقط مواجهة ظروف اقتصادية وسياسية جديدة، بل كان عليها أيضًا أن تتحمل جزءًا كبيرًا من أعباء التنمية السريعة السابقة على 1967⁽²⁰⁾.

من هنا، يُمكن القول إن فترة ما بين الحربين تعتبر من أسوأ الفترات التي مر بها الاقتصاد المصري، حيث توقف الاتجاه إلى تصحيح هيكل الاقتصاد المصري توقعًا تامًا، فبعد النجاح الكبير الذي أحرزته سنوات الخطة الأولى في إحداث تغيير جذري في هيكل الجهاز الإنتاجي لصالح الصناعة والكهرباء، بقي نصيب الصناعة والكهرباء في الناتج القومي الإجمالي ثابتًا طوال الفترة 1965-1972 بسبب الانخفاض الشديد في معدل الاستثمار. بل أصابت النكسة أيضًا نمط توزيع الدخل، فتوقفت الحركة نحو تصحيح توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الدنيا، بسبب تراخي معدلات التصنيع والتشغيل من ناحية، والقيود السياسية التي فرضتها الهزيمة على حركة عبد الناصر في هذا الاتجاه، ويدل على ذلك عودة نصيب الأجور الزراعية في إجمالي الدخل الزراعي إلى الانخفاض من 32٪ إلى 25٪ خلال الفترة 1965-1972، وانخفاض نصيب الأجور الصناعية في الدخل الصناعي من 33٪ إلى 31٪ خلال الفترة نفسها، بعد زيادة كل منها زيادة ملموسة في السنوات الخمس الأولى من الستينيات.

رابعًا: اقتصاد العبور.. وإدارة الموارد الاقتصادية

كانت حرب 1967 بمثابة صدمة للمصريين، لكنها دفعتهم للتوجه نحو هدف واحد هو الحرب وتحرير البلاد، وقد كان ذلك الدافع الوطني أمرًا حاسمًا في الحفاظ على تماسك الوضع الاقتصادي بالبلاد، حيث ارتضى المصريون محدودية السلع وفرض التسعيرة الجبرية عليها، والزيادة في الضرائب على بعض السلع لغرض تمويل المجهود الدفاعي لمصر؛ إذ ارتفعت الضرائب بنسبة 189٪ في عام 1973 بالمقارنة ببيانات عام 1963 (عشر سنوات)، وهو ما ساهم في زيادة الإيرادات بالميزانية العامة للدولة بنسبة 200٪، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 1524 مليون جنيه مصري في عام 1973 مقابل 508 ملايين جنيه في عام 1963، وهو ما يبرز دور مساندة الشعب المصري للاقتصاد.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق الدفاعي المصري لغرض بناء الجيش فقد استطاعت الدولة خفض العجز الكلي 7٪ في عام 1970 مقابل عجز بحوالي 13٪ في عام 1963، وقد ساهم في تحقيق ذلك الإنجاز دور الشعب في قبول فرض ضرائب إضافية

عليهم، حيث ارتفعت الضرائب بنسبة 65٪ في عام 1970 مقابل بيانات عام 1963، وهو ما يعني أن معظم الزيادة في إيرادات الموازنة كانت بفضل الزيادة في الضرائب⁽²¹⁾ وهو ما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول 2- بيانات الموازنة العامة للدولة - الفترة من 1963 - 1981

1981	1973	1970	1963	
				المبالغ: مليون جم
7868	1524	750	508	الإيرادات
4015	918	524	317	الضرائب
9892	2628	956	906	المصروفات
612	210	15-	81	التمويل الخارجي
1018	1178	221	227	التمويل الداخلي
9%	29%	7%	13%	العجز الكلي % الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: Khalid Ikram, "The Egyptian Economy, 1952-2000", (London: Routledge, 2006), pp. 227.

من جانب آخر، فقد ارتفعت المصروفات خلال عشر سنوات (1963-1973) بنسبة 190٪ بمبلغ 1722 مليون جنيه مصري. وقد تم تمويل تلك الزيادة في المصروفات بشكل أساسي من خلال التمويل الداخلي، إذ ارتفع التمويل الداخلي بحوالي 951 مليون جنيه مصري، أي حوالي 418٪، كما ارتفع العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة إلى 29٪ في عام 1973 مقابل عجز بحوالي 13٪ قبل ذلك بعشر سنوات.

ويمكن الربط بشكل مباشرين ثقة المصريين في قيادتهم السياسية وجيشهم، وقدرة الدولة على تمويل العجز المتولد عن الإنفاق الدفاعي من خلال اقتراض ودائع المصريين بالبنوك، إذ حافظ المصريون على ودائعهم في المصارف التجارية المصرية خلال فترة الحرب، وساهم ذلك في دعم واستقرار القطاع المصرفي المصري، ومنح الاقتصاد المصري الصلابة والمرونة في العبور من أصعب فترة تمر على الاقتصاد المصري⁽²²⁾.

كما طرح القطاع المصرفي المصري العديد من الأوعية الادخارية الاستثمارية للشعب المصري، والتي من خلالها ساند المصريون دولتهم وقت الحرب، ومن بينها

ما يُعرف بـ«سندات الجهاد»، وهي شهادات استثمارية كان الهدف منها دعم الدولة والقوات المسلحة فيما يخص الحرب والمتطلبات الناتجة عنها، وتم طرحها للمواطنين، تحت شعار «شارك في ملحمة النضال الوطني»، من قبل البنك المركزي وفروعه وجميع البنوك التجارية وفروعها، وتضمنت الفئات المالية (50 قرشًا، جنيهاً واحداً، 5 جنيهاً، 10 جنيهاً، 100 جنية)، بفائدة 4,5٪ سنوياً ومعفاة من الضرائب، كما لا يجوز الحجز عليها. وبلغت حصيلة طرح «سندات الجهاد» بعد شهر واحد فقط من بدء حرب أكتوبر 7 ملايين جنية مصري⁽²³⁾.

وكانت الدولة قد قررت في بداية عام 1972 إيقاف استيراد السلع الكمالية، حيث صدر قرار بحظر استيراد تلك السلع ومن بينها: الملابس، والأقمشة الصوفية الفاخرة، وأجهزة التليفزيون، والراديو، والسجائر، والثلاجات، والغسالات، والسجاد الفاخر⁽²⁴⁾. إلى جانب ذلك، انتظم العمال في شركاتهم ومصانعهم حتى إنهم لم يحصلوا على إجازة في عيد الفطر آنذاك، بل حاول عمال مصر زيادة الإنتاج قدر المستطاع خلال عامي 1972 و1973، ورغم حالة الحرب التي كان يعيشها المصريون ارتفع إجمالي ودائع البنوك إلى 400 مليون جنية، بينها 27 مليون جنية شهادات استثمار عائلي.

وفي 16 يناير 1973، أعلنت وزارة التخطيط وضع خطة تستهدف زيادة الدخل القومي 6٪، ليصل إلى 6206 ملايين جنية، مع الاستثمار في عدد من المشروعات التنموية، على رأسها تخصيص 100 مليون جنية للتعاقد على تنفيذ مشروع مترو الأنفاق لمدة تصل إلى 10 سنوات، واعتماد 50 مليون جنية لمشروعات القطاع الخاص⁽²⁵⁾. إلا أنه في 11 فبراير من العام نفسه، أعلن رئيس الوزراء -آنذاك- «عزيز صدقي» أمام مجلس النواب «موازنة الحرب»، موضحاً تحويل الموازنة العامة إلى موازنة المعركة لتوفير كافة متطلبات القوات المسلحة أثناء الحرب، مع المحافظة على سرية بيانات موازنة الجيش أثناء الحرب، وتمويل كافة متطلبات الحرب من الصحة، والنزوح، والأمن، والنقل، ومراجعة خطة التصدير والاستيراد لتوفير النقد الأجنبي، والعمل على إحلال المنتج المحلي بدلاً عن المستورد بما في ذلك تخفيض الاستثمارات، وتأجيل تنفيذ المشاريع التنموية طويلة المدى، والتي ليس لها عائد في العام نفسه، وزيادة الرسوم الجمركية على السلع الواردة للاستعمال الشخصي بنسبة 50٪، وإجراء تخفيض جديد في أنواع

الإففاق في الدوائر الحكومية والقطاع العام، بما في ذلك تخفيض اعتمادات السفر والمواصلات، ونفقات الأعياد والمواسم، بما في ذلك الأوسمة والجوائز.

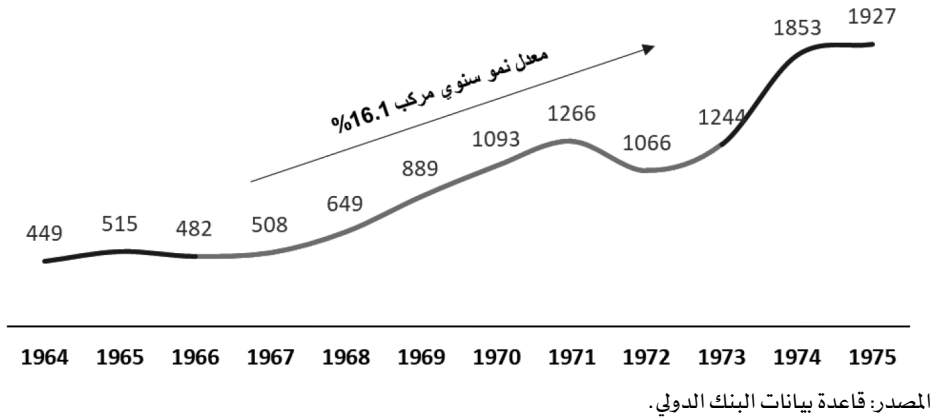
ولم تكتفِ الحكومة بتخفيض الإففاق العام، ففي 12 مارس 1973 اتخذت الحكومة إجراءات جديدة استعدادًا للحرب، من خلال تخفيض مخصصات المياه، والإنارة، والنقل، سواء بالسكك الحديدية، أو وسائل النقل الأخرى بنسبة 10٪، وتخفيض أموال الدعاية والاحتفالات بنسبة 25٪، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للأعياد والمواسم بنسبة 75٪، ومراجعة مخصصات الصيانة لمرافق وزارات الري، والإسكان، والبتترول، وهيئة البريد، على أن تلتزم هذه الجهات بتحقيق تخفيض إضافي في النفقات المتعلقة بمتطلبات الشراء بنسبة 2٪ و5٪ لمستلزمات التشغيل، وإعادة النظر في كافة المشاريع الاستثمارية الواردة في موازنة 1973، وتأجيل أي مشاريع لا تخدم المعركة، كما تم قصر تجارة الجملة في المواد والسلع التموينية الأساسية على القطاع العام، وكان الهدف من ذلك هو منع أي تلاعب في تلك السلع، وضمان وصولها إلى جماهير الشعب بأسعار مقبولة باعتبار أن توفيرها يعد عنصرًا مهمًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي⁽²⁶⁾.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل قامت مصر خلال عام 1973 بالعديد من المشروعات التنموية منها: تصنيع السيارة فيات 125 داخل مصانع النصر للسيارات، وتنفيذ خطوط أنابيب بترولية لنقل البترول من السويس للإسكندرية، وإنشاء 8 محطات كهرباء بتكلفة 10 ملايين جنيه، للحد من مشكلات انقطاع الكهرباء⁽²⁷⁾.

وُترجمت الإجراءات السابقة في ارتفاع الإففاق الدفاعي في مصر من نسبة لا تتجاوز نحو 5,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال الفترة التي تتراوح بين 1960 حتى 1962 في المتوسط إلى 21,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1971، ليستمر قرب هذا المستوى عند 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 1973. وهكذا يُمكن القول إن خمس الناتج المحلي الإجمالي المصري على الأقل، قد تم توجيهه لتمويل الإففاق الدفاعي المصري منذ حرب الاستنزاف، وحتى حرب أكتوبر 1973، وهو ما أثر على

قدرة الاقتصاد المصري على تمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويُبين الشكل الآتي حجم الإنفاق الدفاعي لمصر خلال تلك الفترة:

الشكل 4: الإنفاق الدفاعي لمصر (مليون دولار)



وفي خلال تلك الفترة، أنفقت مصر مليارات الدولارات لإعادة بناء القدرات الدفاعية للجيش المصري، حيث يمثل معدل النمو السنوي المركب للإنفاق الدفاعي للفترة بين 1967 و1973 حوالي 16,1٪، إذ ارتفع الإنفاق من حوالي 0,5 مليار دولار سنوياً في عام 1967 ليصل إلى 1,2 مليار دولار في عام 1972. وكان معدل النمو في النفقات الدفاعية أكبر من معدل النمو في الإيرادات، خاصة مع وجود جزء كبير من الموازنة تم تخصيصه لغرض التوسع في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية خلال فترة الإعداد للنصر.

هكذا، تميزت السياسة الاقتصادية المصرية بين الحريين (1967-1973) بإعطاء أولوية للاستثمارات الدفاعية، والإنفاق الدفاعي مقارنة بكافة أنواع الاستثمارات الأخرى. وبنهاية عام 1973، وتحديداً في 20 ديسمبر من هذا العام، أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية «عبد العزيز حجازي» بياناً يتضمن أن الدولة دعمت القوات المسلحة بالموازنات المالية بين عامي 1967 و1973 بحوالي 5 مليارات جنيه، بينها 760 مليون جنيه خلال حرب أكتوبر، تم تخصيصها للقوات المسلحة،

والدفاع المدني، والطوارئ، موضحًا أن الموازنة الخاصة بعام 1974، التي أطلق عليها «ميزانية التضحية والأمل»، تبلغ 5981 مليون جنيه، مقابل 4808 ملايين لعام 1973، وتم تخصيص 25 مليون جنيه علاوات للعاملين بالحكومة رغم ظروف الحرب، مع تخصيص 564 مليون جنيه لمشروعات التنمية.

وخلال فترة الحرب لعب القطاع العام دورًا كبيرًا في تغذية القوات المسلحة بما تحتاجه في مجالات الأغذية والملابس، تحت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، كما قام بتصدير المنتجات الزراعية والغذائية، مثل: القطن، والخضر، والفاكهة، للاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية. كذلك نجح هذا القطاع في تأمين الجبهة الداخلية، وتحمل أعباء كبيرة، وهو ما ظهر بعد ذلك من خلال مديونية بلغت نحو 33 مليار جنيه، تم تسويتها فيما بعد من خلال بيع الأراضي ودخول البنوك كشركاء⁽²⁸⁾.

ختامًا، على الرغم من ارتفاع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هزيمة 1967 من فقدان عائدات آبار البترول، وقناة السويس، والسياحة، إلى جانب القيود المفروضة على الاقتصاد المصري، كتقييد الصادرات المصرية إلى الدول الغربية لحرمانها من مصدر هام للنقد الأجنبي، ومنع مصر من الاقتراض من أسواق رأس المال في الدول الرأسمالية الكبرى، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ إلا أنه مع ذلك استطاع الاقتصاد المصري الصمود أمام تلك الأزمات من خلال سياسة الاعتماد على الذات ومساعدة الدول العربية.

قائمة المراجع:

1. Ezzat Molouk Kenawy, "The Economic Development in Egypt during the 1952-2007 Period", Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 3, 2, 2009, pp. 588-603.
2. خيري أبو العزايم فرجاني، «ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية»، مصر، متاح على <https://down.ketabpedia.com/files/bnr/bnr31939-1.pdf>.
3. Robert Mabro, "The Egyptian economy, 1952-1972", Economies of the world", (United Kingdom: Oxford University Press, 1974. Pp. 100-154.
4. Hansen and Marzouk, "Development and economic policy in the UAR (Egypt)", Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1965.
5. Khalid Ikram, "The Egyptian Economy, 1952-2000", London: Routledge, 2006, pp. 27-36
6. Brent Hansen and Karim Nashashibi, "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt", Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1975, pp. 145-160.
7. Khalid Ikram, OP.CIT.
8. Ezzat Molouk Kenawy, "The Economic Development in Egypt during the 1952-2007 Period", OP.CIT.
9. Robert, Mabro, OP.CIT.
10. Donald C. Mead, "Growth and Structural Change in the Egyptian Economy", Illinois: Richard Irwin Inc, 1967, pp. 200-250.
11. John Westley, "Change in the Egyptian Economy, 1977-1997", Cairo: American University in Cairo Press, 1999, pp. 20-40.
12. Deena Saleh, "The Political Economy of Import Substitution Industrialization in Egypt 1950-1970", Middle Eastern Studies, 9, 1, pp. 32-59.
13. Khalid Ikram, OP.CIT.
14. عبد الله المصري، «اقتصاديات الحرب من 1967 إلى 1973»، إضاءات، 6 أكتوبر 2015، مُتاح على <https://www.ida2at.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-1967-%D8%A5%D9%84%D9%89-1973/>, 9 سبتمبر 2023.
15. Ahmed El-Sayed Al-Naggar, "Egypt's economic battle from June 1967 to October 1973", Al-Ahram Online, October 2014, Available at <https://english.ahram.org.eg/>, 11 September 2023
16. شريف عبد الحميد، «مصريين 67 وأكتوبر 73.. من 11 مليار خسائر إلى 3 مليارات جنيه فائضاً»، العين الإخبارية، 6 أكتوبر 2016، مُتاح على <https://al-ain.com/article/egypt-between-67-and-october-73-loss-of-11-billion-to-3-billion-pounds-surplus> 13 سبتمبر 2023.
17. المرجع السابق.
18. محمد سعيد القصيبي، «حرب العاشر من رمضان.. مصر تنتصر»، البيان الإماراتية، 27 يونيو 2015، مُتاح على <https://www.albayan.ae/supplements/ramadan/daily-story/2015-06-27-1.2404087> 11 سبتمبر 2023.
19. جلال أمين، «قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي لعهد مبارك»، (مصر: دار الشروق، 2012)، ص. 58-66.
20. المرجع السابق.
21. Khalid Ikram, OP.CIT.
22. Ahmed El-Sayed Al-Naggar, "Egypt's economic battle from June 1967 to October 1973", OP.CIT.
23. وليد عبد السلام، «سندات الجهاد» شهادات استثمارية لدعم المجاهد الحربي في 1973 بفايدة 4.5، جريدة الوطن، 7 أكتوبر 2021، مُتاح على <https://www.elwatannews.com/news/details/5733841> 14 سبتمبر 2023.
24. أحمد السيد النجار، «كيف قاتلت مصر على جبهة الاقتصاد من يونيو 1967 إلى أكتوبر 1973»، بوابة الأهرام، 6 أكتوبر 2014، مُتاح على <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/41327/4/329596/%> 14 سبتمبر 2023.

25. « اقتصاد الحرب انتصار مصر في مواجهة المستحيل.. اقتصاد التقشف المصري عام 1973.. الحكومة دعمت القوات المسلحة بـ 760 مليون جنيه.. والشعب يكتتب بـ 7 ملايين جنيه »، اليوم السابع، 7 أكتوبر 2016، مُتاح على <https://www.youm7.com/story/2016/10/7/4%D14> 14 سبتمبر 2023.
26. عزة الراوي، « مدير الدراسات الاقتصادية: سندات الجهاد أظهرت المعدن الأصيل للمصريين أثناء حرب أكتوبر »، البوابة نيوز، 7 أكتوبر 2021، مُتاح على <https://www.albawabhnews.com/4445085> 14 سبتمبر 2023.
27. نعمات مجدي، « الخداع الاستراتيجي لحكومة السادات الاقتصاد سلاح مهد الطريق للعبور »، مجلة روزاليوسف، 2 أكتوبر 2022، مُتاح على <https://magazine.rosaelyoussef.com/56897/%D814> 14 سبتمبر 2023.
28. عبد الحليم سالم، « كيف ساهم القطاع العام في تأمين الجبهة الداخلية خلال حرب أكتوبر »، اليوم السابع، 6 أكتوبر 2016، مُتاح على <https://www.youm7.com/story/2016/10/6/%D14> 14 سبتمبر 2023.

الوثائق والبرقيات

نص الخطاب الذي أذاه السيد الرئيس جمال عبد الناصر
رئيس الجمهورية العربية المتحدة على المواطنين في الساعة السابعة
والنصف من مساء يوم الجمعة الموافق ٩ يونيو سنة ١٩٦٧

أيها الإخوة :

لقد تعودنا معا في أوقات الصبر وفي أوقات المحنة ،
في الساعات الحولة ، وفي الساعات المرة ، أن نجلس معا -
وأن نعدت بتلوب مفتوحة . وأن نتصالح بالحقائق ، مؤمنين
أنه عن هذا الطريق وحده . نستطيع دائما أن نجسد انجازاتنا
السياسية . ميسا كانت الظروف صعبة . ومهما كان الضوء
خافت .

ولا نستطيع أن نخفى على أنفسنا أننا واجهنا كلمة خطيرة
خلال الأيام الأخيرة . لكنني واثق أننا جميعا نستطيع
- وفي مدة قصيرة - أن نجعل موقفنا الصعب ، وإن كنا
نحتاج في ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة . والشجاعة الأدبية ،
ومقدرة العمل المتفانية

لكننا أيها الإخوة . نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ماوقع ، لكي
نتبع التطورات ونخط سجيها في وصولنا إلى موصات إلها .
إننا نعرف جميعا كيف بدأت الأزمة في الشرق الأوسط ،
في منتصف الأول من مايو الماضي .

كانت هذه خطة من العدو لغزو سوريا . وكانت تصريحات
سامته وقادته العسكريين كحيا نقول بذلك صراحة . وكانت
الأطلة متوافرة على وجود التعبير .

كانت معادير إبحارنا السورين قاطعة في ذلك . وكانت
معلوماتنا الوثيقة تؤكد . بل وقام أعدونا في الاتحاد السوفيتي
باعتبار العدو الرئيسي . الذي كان يزود موسكو في مطلع

الشهر الماضي ، بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا .

ولقد وجدنا واجبا علينا ألا نقبل ذلك ساكتين . وفضلا
عن أن ذلك واجب الأخوة العربية ، فهو أيضا واجب
الأمن الوطني ، فإن البادئ بسوريا سوف يأتي بمصر .

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكثافة شديدا العدو
قبل الصديق . ونماحت من أثر ذلك خطوات عديدة ، منها
السحاب قوات الطوارئ الدولية . ثم عودتنا قواتنا إلى موقع
شرم الشيخ التحكم في مضائق تيران ، والتي كان العدو الإسرائيلي
يستعملها كآثر من آثر العفوان الثلاثي الذي وقع علينا
سنة ١٩٥٦

ولقد كان مرور دلم العدو أمام قواتنا أمرا لا يحصل . فضلا
عن دواعي أخرى تحصل بأعز أمان الأمة العربية .

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا
أن قواتنا المسلحة بما يلقه من مستوى في المعدات وفي
التدريب . قادرة على رده وعلى رده . وكنا ندرك أن احتيل
الصراع بالقوة المسلحة قلم . وقبلنا بالمخاطرة

وكانت أماننا عوامل عديدة وطنية ، وعربية ، ودولية ،
بينها رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون سلت إلى
سفيرة في واشنطن يوم ٢٦ مايو ، تطلب إلينا ضبط النفس
وأن تكون القيادتين بإطلاق النار . وإلا فإننا سوف نواجه
نتائج خطيرة .

United Nations
GENERAL
ASSEMBLY
Official Records



FIFTH EMERGENCY SPECIAL SESSION

1559th
PLENARY MEETING
(Closing meeting)

Monday, 18 September 1967,
at 10.30 a.m.

NEW YORK

CONTENTS

	Page
<i>Agenda item 5:</i>	
<i>Letter dated 13 June 1967 from the Minister for Foreign Affairs of the Union of Soviet Socialist Republics (concluded)</i>	1
<i>Agenda item 2:</i>	
<i>Minute of silent prayer or meditation</i>	9
<i>Closure of the session</i>	9

President: Mr. Abdul Rahman PAZHWAQ
(Afghanistan).

AGENDA ITEM 5

Letter dated 13 June 1967 from the Minister for Foreign Affairs of the Union of Soviet Socialist Republics (A/6717) (concluded)

1. Mr. WALDHEIM (Austria): On behalf of the delegations of Finland, Sweden and Austria I have the honour to present to the General Assembly the draft resolution contained in document A/L.530.

2. In the terms of that draft resolution the General Assembly, having considered the grave situation in the Middle East and expressing its utmost concern about that situation, would decide to place on the agenda of its twenty-second regular session, as a matter of high priority, the question considered by the fifth emergency special session and refer to its twenty-second regular session the records of the meetings and the documents of this session.

3. The General Assembly will recall that on 21 July [1559th meeting] the delegations of Finland, Sweden and Austria had proposed the temporary adjournment of the fifth emergency special session. As was pointed out by the representative of Sweden on that occasion, when introducing the draft resolution [A/L.529], our three delegations had come to the conclusion, after wide consultations, that it would be advisable to adjourn the session temporarily. In that connexion we made it clear that our proposal did not mean an end to nor suspension of our efforts to reach a peaceful settlement through the United Nations. On the contrary, it was our hope that in the meantime further efforts, in particular by the Security Council, would make it possible to arrive at a generally acceptable solution.

4. As the Assembly reconvenes today we must

the opinion of the delegations in whose name I have the honour to speak, it will therefore be necessary for the General Assembly to keep the situation in the Middle East under continued consideration and to ensure that it will receive the urgent attention it deserves.

5. It is in the light of these considerations that, after wide consultations, we have presented the draft resolution which is now before the Assembly. We sincerely hope that this proposal will receive the unanimous support of the Assembly and that it will enable the United Nations to continue its efforts to bring about a peaceful and generally acceptable solution to the problems of the Middle East.

6. The PRESIDENT: The draft resolution introduced by Austria on behalf of the sponsors is contained in document A/L.530. Does any member wish to speak before the vote?

7. Since there is no speaker before the vote, I shall now put to the vote the draft resolution contained in document A/L.530.

The draft resolution was adopted by 93 votes to none, with 3 abstentions.

8. The PRESIDENT: Does any member wish to speak at this stage?

9. Mr. PACHACHI (Iraq): The Assembly has just voted, by an overwhelming majority, to recommend that the item discussed during the fifth emergency special session be put on the agenda of the twenty-second regular session of the General Assembly. The representative of Austria, in introducing the draft resolution, underlined the gravity of the situation in the Middle East and expressed the concern that all Members of the United Nations should feel about that situation. It is perhaps indicative of the attitude of Israel that, with two other States, it abstained and would not vote in favour of a resolution that expresses the universal concern of the international community in this crisis.

10. It is usual on such occasions, when a session is nearing its end, to take stock of its achievements and its failures. But in doing this, I think we should remind ourselves constantly of the circumstances which led to the convening of this fifth emergency special session. A festering crisis erupted into open war—a crisis dated not from the announcement of the closing of the Strait of Tiran to Israeli shipping, but from the

جلسة الأمم المتحدة العامة رقم 1559، في 18 سبتمبر 1967، التي نظرت في الحالة الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ووضعها على جدول أعمال الجمعية العامة باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية.

Resolution 242 (1967)

of 22 November 1967

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East,

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security,

Emphasizing further that all Member States in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter,

1. *Affirms* that the fulfilment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

- (i) Withdrawal of Israel armed forces from territories occupied in the recent conflict;
- (ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2. *Affirms further* the necessity

(a) For guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;

(b) For achieving a just settlement of the refugee problem;

(c) For guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area,

¹² *Ibid.*

through measures including the establishment of demilitarized zones;

3. *Requests* the Secretary-General to designate a Special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles in this resolution;

4. *Requests* the Secretary-General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the Special Representative as soon as possible.

Adopted unanimously at the 1382nd meeting.

النص الأصلي لمشروع روجرز

ان التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط بما في ذلك الاحداث الاخيرة في الاردن قد اقنعتني بانتهاء حجب ان تتحرك بسرعة للشغلب على المآزق الحالي الذي يعترض التنمية السلمية ، ابي اعتقد بان الوضع حرج وخطير ، وان الاردن والولايات المتحدة الامريكية تربط بينهما صلات ودية وثيقة وان علينا ان نتعاون في سبيل مصلحتنا المشتركة ، اننا ننتظم الى الحيات المعنية والى حكومتكم بشكل خاص ، التي يمكن ان تقوم بدور هام كي تتحرك معنا لاستغلال هذه الفرصة واذا ضاعت - هذه الفرصة فاننا سنناقم للمواقف وسنأسف لحدوث نتيجة مثل هذه .

وبهذه الروح ناثي احث حكومتكم ان تعطى كل اهتمام الى الاقتراح التي سأطرحها فيما يلي :

اننا محبون ومستمون بالتوصل الى سلام دائم وعادل ونحب ان نساعد الفرقاء المعنيين على بلوغ هذا الهدف وقد وضعنا مقترحات جديدة عملية لهذه الغاية واستشرنا جميع الفرقاء حول - الحاجة الى حلول وسطية وايجاد حل يمكن ان يسود معه السلام .

وفي رأينا ان اكثر وسيلة فعالة من اجل الوصول الى تسوية هي تكوين الفرقاء ان يبدأوا العمل تحت اشراف الدكتور يارينغ بهدف ايجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وعلى اساس هذه الافكار فان الحكومة الامريكية تنزع اياكم الاقتراح التالي وتأخذ بمسار -

أ - ان توافق كل من الاردن والجمهورية العربية واسرائيل على اعادة وقف اطلاق النار لمدة - محددة على الاقل .

ب - ان توافق كل من الاردن واسرائيل وكذلك الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل على البيان الذي يصدر بشكل تقرير يقدمه السفير يارينغ الى السكرتير العام يوناتس نص على ما يلي : - (ان الاردن واسرائيل وكذلك الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل قد اتفقتا بانهما توافقان : ١ - بأنهما رغبتا قبلتا قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وأشارتا لاستعدادهما لتنفيذ ذلك القرار بكل اجزائه توافقان على تعيين ممثلين الى مباحثات تعقد تحت اشرافى حسب الاصول وفي المكان والزمان الذي احدهما أخذا بعين الاعتبار الطريقة والشكل اللذين يفضلهما كل من الفرقاء على اساس خبرتهما السابقة .

ب - ان غاية هذه المحادثات المشار اليها هي التوصل الى اتفاق على اقامة سلام عادل ودائم بين الفرقاء قائما على اساس : -

١ - اعتراف متبادل بين الاردن واسرائيل (وبين الجمهورية واسرائيل) بسيادة كل منهما وسلامة كيانها الاقليمي واستقلالها السياسي .

٢ - انحاب اسرائيل من اراضي محتلة في عام ١٩٦٧ عملا بما جاء في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ج - في سبيل تمهيد مهمتي في التوصل الى اتفاق حسبما جاء القرار رقم ٢٤٢ فان الفرقاء يراعون بدقة قرار وقف اطلاق النار المطور من مجلس الامن وذلك ابتداء من اول تموز حتى اول اكتوبر على الاقل .

واخيرا فاننا نأمل ان تجد الاردن هذا الاقتراح مقبولا .

وسنسمى للحصول على موافقة اسرائيل وفي نفس الوقت تشاركوني بانتهاء يجب ان نفعل كل شيء ليقى هذا الاقتراح مكتوما حتى لا تنشأ احتمالات قبوله .

* * *

الصفحة الأولى من النص الأصلي للمبادرة الأمريكية التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز ، في 5 يونيو 1970 ، لإيقاف النيران لمدة 90 يوم بين مصر وإسرائيل ودخول الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار 242 (متاح على المتحف الفلسطيني الرقمي).

The United Arab Republic has informed Your Excellency, that it accepts to carry out — on a reciprocal basis — all its obligations as provided for in Security Council Resolution 242 (1967) with a view to achieving a peaceful settlement in the Middle East. On the same basis, Israel should carry out all its obligations contained in this resolution.

Referring to your aide-mémoire of 8 February 1971, the United Arab Republic would give a commitment covering the following :

1. Termination of all claims or states of belligerency.
2. Respect for and acknowledgement of each others sovereignty, territorial integrity and political independence.
3. Respect for and acknowledgement of each other's right to live in peace within secure and recognized boundaries.
4. Responsibility to do all in their power to ensure that acts of belligerency or hostility do not originate from or are committed from within the respective territories against the population, citizens or property of the other party and,
5. Non-interference in each other's domestic affairs.

The United Arab Republic would also give a commitment that :

6. It ensures the freedom of navigation in the Suez Canal in accordance with the 1888 Constantinople Convention.
7. It ensures the freedom of navigation in the straits of Tiran in accordance with the principles of International Law.
8. It accepts the stationing of a United Nations peace-keeping force in Sharm El Sheikh and,
9. To guarantee the peaceful settlement and the territorial inviolability of every state in the area, the United Arab Republic would accept :
 - A. The establishment of demilitarized zones astride the borders in equal distances.
 - B. The establishment of a United Nations peace-keeping force in which the four permanent members of the Security Council would participate.

Israel should, likewise, give a commitment to implement all the provisions of Security Council Resolution 242 (1967). Hence, Israel should give a commitment covering the following :

65

1. Withdrawal of its armed forces from Sinai and the Gaza Strip.
2. Achievement of a just settlement for the refugee problem in accordance with United Nations Resolutions,
3. Termination of all claims or states of belligerency.
4. Respect for and acknowledgement of each other's sovereignty, territorial integrity and political independence,
5. Respect for and acknowledgement of each other's rights to live in peace within secure and recognized boundaries.
6. Responsibility to do all in their power to ensure that acts of belligerency or hostility do not originate from or are committed from within the respective territories against the population, citizens or property of the other party and,
7. Non-Interference in each other's domestic affairs and,
8. To guarantee the peaceful settlement and the territorial inviolability of every state in the area, Israel would accept :
 - A. The establishment of demilitarized zones astride the borders in equal distances.
 - B. The establishment of a United Nations peace-keeping force in which the four permanent members of the Security Council would participate.

When Israel gives these commitments, the United Arab Republic will be ready to enter into a peace agreement with Israel containing all the afore-mentioned obligations as provided for in Security Council Resolution 242.

The United Arab Republic considers that the just and lasting peace cannot be realized without the full and scrupulous implementation of Security Council Resolution 242 (1967) and the withdrawal of the Israeli armed forces from all the territories occupied since the 5th of June 1967.

66

نص مذكرة من مصر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 15 فبراير 1971 بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 242، وتقديم التزام بشأن إنهاء حالة العداء وضمان حرية الملاحة في قناة السويس والموافقة على تواجد قوات حفظ السلام.

APPROVED AT: [Stamp] DEPARTMENT OF STATE TELEGRAM		AUTHORITY: [Stamp] NO. SARA D-8/806 DATE: 3/28/71	
INDICATE: ☐ COLLECT ☒ CHARGE TO		CAY. C. [Stamp] CAY. C. [Stamp]	
DISTRIBUTION	ACTION:	PRIORITY	
	USINT CAIRO	CAY. C. [Stamp]	7
	STATE 054323	Reviewed by Mr. Director	1971
	~~SECRET~~	Date	3-28-1971
Please deliver following message from President Nixon to President Sadat:			
QUOTE:			
Dear Mr. President:			
and 17.			
Thank you for your message of March 5. I deeply appreciate this thoughtful, personal and candid presentation of your views.			
I am keenly aware of the problems that you face and the steps you have taken recently to help facilitate the negotiations currently being pursued under Ambassador Jarring's auspices. The steps you have taken with such political skill have strengthened our nation's international position and moved your people closer to peace.			
For its part the United States wants one thing: a			
DRAFTED BY: [Signature] NEAR: [Signature]	DISPATCH DATE: 3/27/71 TIME: 1556Z	APPROVED BY: [Signature] THE SECRETARY	
CLEARANCE:			
WHITE HOUSE - Cmdr. Howe		NEA - Mr. Atherton	
S/S - Mr. Brewster		XXXXX	
		NEA - Mr. Steiner	

[illegible]

صفحتين من نص الرسالة الشخصية للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 9 أبريل 1971، بشأن أفاق السلام والتوصل لتسوية سلمية مستدامة.

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

EGYPTIAN TREATY OF FRIENDSHIP AND COOPERATION

DECLASSIFIED

Authority NND 56696

MAY 27, 1971

By NARA Date 8/8/06

The Union of Soviet Socialist Republics and the United Arab Republic,

Being firmly convinced that the further development of friendship and all-around cooperation between the Union of Soviet Socialist Republics and the United Arab Republic meets the interests of the peoples of both states and helps strengthen world peace.

Being inspired by the ideals of struggle against imperialism and colonialism, and for the freedom, independence, and social progress of the peoples,

Being determined to wage persistently the struggle for stronger international peace and security in accordance with the invariable course of their peaceable foreign policy,

Reaffirming their allegiance to the aims and principles of the United Nations Charter,

Being driven by a desire to consolidate and strengthen the traditional relations of sincere friendship between the two states and peoples through concluding a treaty of friendship and cooperation and thus creating a basis for their further development,

Agreed on the following:

Article 1

The high contracting parties solemnly declare that unbreakable friendship will always exist between the two countries and their peoples. They will continue to develop and strengthen the existing relations of friendship and all-around cooperation between them in the political, economic, scientific, technological, cultural and other fields on the basis of the principles of respect for the sovereignty, territorial integrity, non-interference in the internal affairs of each other, equality and mutual benefit.

Article 2

The Union of Soviet Socialist Republics as a socialist state and the United Arab Republic, which has set itself the aim of reconstructing society along socialist lines, will cooperate closely and in all fields in ensuring conditions for preserving and further developing the social and economic gains of their peoples.

Article 3

Being guided by a desire to contribute in every way toward maintaining international peace and the security of the peoples, the Union of Soviet Socialist Republics and the United Arab Republic will continue with all determination to make efforts toward achieving and ensuring a lasting and fair peace in the Middle East in accordance with the aims and principles of the United Nations Charter.

نص معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، الموقعة في 27 مايو 1971، والتي كانت ذات أهمية تاريخية باعتبارها أول معاهدة صداقة وقعها الاتحاد السوفيتي مع دولة غير متجاورة وغير شيوعية.

DECLASSIFIED

1b

Authority NND 36696

By: NARA Date 8/8/06

Article 4

Being guided by the ideals of freedom and equality of all the peoples, the high contracting parties condemn imperialism and colonialism in all their forms and manifestations. They will continue to come out against imperialism, for the full and final elimination of colonialism in pursuance of the U.N. declaration on the granting of independence to all colonial countries and peoples, and wage unswervingly the struggle against racialism and apartheid.

Article 5

The high contracting parties will continue to expand and deepen all-around cooperation and exchange of experience in the economic and scientific-technological fields - industry, agriculture, water conservancy, irrigation, development of natural resources, development of power engineering, the training of national personnel and other fields of economy.

The two sides will expand trade and sea shipping between the two states on the basis of the principles of mutual benefit and most-favored nation treatment.

Article 6

The high contracting parties will further promote cooperation between them in the fields of science, arts, literature, education, health services, the press, radio, television, cinema, tourism, physical culture and other fields.

The two sides will promote wider cooperation and direct connections between political and public organizations of working people, enterprises, cultural and scientific institutions for the purpose of a deeper mutual acquaintance with the life, work and achievements of the peoples of the two countries.

Article 7

Being deeply interested in ensuring peace and the security of the peoples, and attaching great importance to concertedness of their actions in the international area in the struggle for peace, the high contracting parties will, for this purpose, regularly consult each other at different levels on all important questions affecting the interests of both states.

In the event of development of situations creating, in the opinion of both sides, a danger to peace or violation of peace, they will contact each other without delay in order to concert their positions with a view to removing the threat that has arisen or reestablishing peace.

Article 8

In the interests of strengthening the defense capacity of the United Arab Republic, the high contracting parties will continue to develop cooperation in the military field on the basis of appropriate agreements between them. Such cooperation will provide specifically for assistance in the training of the U.A.R. military personnel, in mastering the armaments and equipment

DECLASSIFIED

Authority NND 36696

By AB NARA Date 8/8/06

Article 10

Each of the high contracting parties declares that its commitments under the existing international treaties are not in contradiction with the provisions of this treaty and it undertakes not to enter into any international agreements incompatible with it.

Article 11

The present treaty will be operative within 15 years since the day it enters into force.

If neither of the high contracting parties declares a year before the expiry of this term its desire to terminate the treaty, it will remain in force for the next five years and so henceforth until one of the high contracting parties makes a year before the expiry of the current five-year period a written warning on its intention to terminate it.

Article 12

The present treaty is subject to ratification and shall come into force on the day of exchange of ratification instruments, which will take place in Moscow in the nearest future.

The present treaty is done in two copies, each in Russian and Arabic, with both texts being equally authentic.

Done in the city of Cairo on May 27, 1971, which corresponds to 3 Rabia as Sani, 1391, Hejira.

For the Union of Soviet Socialist Republics.

N. PODGORNYY.
For the United Arab Republic.
ANWAR SADAT.

Source : Tass, the Soviet press agency.

As a result of our discussions with the Israelis during past weeks we now have Israel's agreement to enter talks in close proximity in a renewed effort to reach agreement on an interim arrangement for withdrawal of Israeli forces in Sinai and reopening of the Suez Canal. I am persuaded the Israelis are now ready to negotiate actively and without precondition to see whether an interim agreement is possible.

When we first broached the idea of talks in proximity with you last October you said you found the proposal appealing. I know Mr. President, how disappointed you are that the past year has not yielded greater results in terms of the progress we all hoped for towards a peace settlement. I share this sense of disappointment personally, but we are now offered a fresh opportunity, and past disappointments should not keep us from testing it. The experience of the past year leaves me convinced that the positions of the two sides on an interim agreement leave room for reconciliation and that an agreement is not out of the question.

Mr. President,

The purpose of this oral message is not to press you on this matter. We have no interest other than to help facilitate an agreement between Egypt and Israel that meets the concerns of both sides. I realize the situation is more complicated today than last October but I believe that a diplomatic option nevertheless is available. We are prepared to seek to get talks underway, with Mr. Sisco as go-between at a time and place agreeable to you. If you would care, we would be pleased to have your views on the matter and particularly any thoughts you might have on the time, place and level of negotiations which we are prepared to discuss with Israel. I am personally satisfied that it is desirable to pursue this effort, but I would understand if you feel you want to take some time to reflect on these questions or to delay any response until a later time.

I am aware, Mr. President, of your concern that any interim agreement must not be considered an end in itself but rather the first step toward a final peace settlement in accordance with Security Council resolution 242. This has also been our conception from the very beginning. You have also indicated in your statements recently that Egypt looks to Ambassador Jarring as the principal focal point for further peace settlement efforts. If Ambassador Jarring can find some way to move ahead constructively with the parties on an overall peace agreement the United States would welcome it. Such talks as well as any U.S. may conduct relating to an interim agreement, could be mutually reinforcing.

If you believe it would be helpful nothing need be said for time being that the question of proximity talks has been broached to your Government, so that you may have ample opportunity to consider the matter without feeling under any deadline. We can understand if you should want to discuss further the question of proximity talks with U.S. out of the public spotlight before reaching a decision and would be glad to consider any other channel or means you might suggest.

Finally Mr. President, I do not want the occasion to pass without expressing to you my warm personal regards. I look both with pleasure and appreciation upon the cordiality with which I was received by you personally and your advisers.



Department of State TELEGRAM

Feb 21, 1973

LIMITED OFFICIAL USE 543 EXECUTIVE

PAGE 01 STATE 031949

ME1/C0159

51
ORIGIN NEA-12

C0159

INFO OCT-01 AF-10 ADP-00 EB-11 SSO-00 NSCE-00 USIE-00

CPR-02 NSC-10 PA-03 RSC-01 SS-14 PRS-07 /065 R

DRAFTED BY NEA/EGY: MSTERNER
2/21/73
APPROVED BY THE DEPUTY SECRETARY (DRAFT)
AF - MR. NEWSOM
WH - GENERAL SCOWCROFT
S/S - MR. ELICHT
NEA - MR. SISCO
66606

227147

O 211925Z FEB 73 ZFF6
FM SECSTATE WASHDC
TO USINT CAIRO NIACT IMMEDIATE
INFO AMEMBASSY TRIPOLI NIACT IMMEDIATE
AMEMBASSY TEL AVIV IMMEDIATE

LIMITED OFFICIAL USE STATE 031949

SUBJECT: SHOOTING DOWN LIBYAN AIRCRAFT

1. PLEASE CONVEY AS SOON AS POSSIBLE FOLLOWING
MESSAGE TO PRESIDENT SADAT:

QUOTE: DEAR PRESIDENT SADAT:

I WAS DEEPLY SADDENED TO LEARN OF THE LOSS OF LIFE,
AMONG WHOM THERE WERE APPARENTLY MANY EGYPTIANS, ABOARD
THE LIBYAN AIRLINER WHICH WAS SHOT DOWN OVER
SINAI. I WOULD LIKE TO EXPRESS MY CONDOLENCES TO YOU
PERSONALLY AND TO THE BEREAVED FAMILIES OVER THIS TRAGEDY.

SINCERELY YOURS,

RICHARD NIXON UNQUOTE

DECLASSIFY UPON RECEIPT. ROGERS

LIMITED OFFICIAL USE

رسالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الرئيس محمد أنور السادات، في 21 فبراير 1973، التي عبر فيها عن
حزنه لإسقاط الطائرات الإسرائيلية للطائرة الليبية.

Dear Mr. President,

I have received your kind message in which you expressed your condolences to me and to the families of the victims of the Libyan civil aircraft that was shot down by Israeli fighters.

This barbaric action by Israel against defenseless men, women, and children has moved the world's conscience which was shocked by Israel's willfull disregard of human values and international principles and rules.

Please accept, Mr. President, my sincerest thanks and best wishes.

Signature

Anwar El-Sadat

President Richard Nixon

President of The United States of America

Washington, D.C.

000000

نص رسالة التي أرسلها الرئيس محمد أنور السادات، في 9 مارس 1973، والتي شكر في الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون على تعازيه لإسقاط الجيش الإسرائيلي طائرة الركاب الليبية.

معتقداً أن إدامة الوضع الحالي في الشرق الأوسط لا تُطاق لا بالنسبة إليه ولا بالنسبة إلى مصر، يمضي السادات قُدماً في حملة تهديداته على أمل الإيحاء للولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل. ومع الزمن، قد يخرج ذلك عن السيطرة. ولكن وقوع أعمال قتالية جوهريّة بين مصر وإسرائيل يبدو غير وارد في الأسابيع المقبلة.

من المحتمل أن يتصاعد الخطر، إذا مرت نقاشات الشرق الأوسط في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (في أوائل يونيو / حزيران) من دون أي نتائج يعتبرها السادات مفيدة. وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعض القدرة على التأثير في الوضع، ولكنها قدرة محدودة.

من العوامل التي قد تعجل في نشوب أعمال قتالية:

- استمرار الجمود الدبلوماسي، مترافقاً مع القناعة المصرية بأن الأعمال القتالية سوف تحفز على المزيد من الانخراط الأمريكي والسوفيتي الفعال في عملية التسوية.
 - حسابات مصرية قائمة على الاعتقاد بأن الأعمال القتالية سوف تؤدي إلى اتخاذ إجراء مناوئ للولايات المتحدة، من قبل السعوديين وغيرهم من منتجي النفط، مما يفضي بدوره إلى ضغوط أمريكية على إسرائيل.
 - أعمال استفزازية من قبل مصر أو غيرها من الأطراف العربية، وأعمال استباقية أو انتقامية من قبل إسرائيل.
- ومن العوامل التي تقلل من احتمالات نشوب أعمال قتالية:
- تحرك دبلوماسي يستطيع السادات أن يستشهد به باعتباره دليلاً على إحراز تقدم نحو استعادة الأراضي.
 - تحرك الولايات المتحدة نحو النأي بالنفس عن إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي.
 - تحذيرات واضحة ومستمرة من الاتحاد السوفيتي لعملائه العرب.

إن الأعمال القتالية بين العرب وإسرائيل، إذا وقعت في 1973 فلن تشتمل على حرب برية واسعة النطاق على الجبهة المصرية، كما حدث عام 1967 أو حرب استنزاف طويلة ومستمرة، كما حدث في 1969-70، قد يجري شنّ غارات كوماندو مصرية خاطفة، أو إطلاق زخات من القصف المدفعي المصري، يعقبها انتقام إسرائيلي هائل بعد ذلك. وسوف يحدث استباق إسرائيلي واسع النطاق إذا بدا أن مصر توشك أن توجه ضربة جوية ضد أهداف مدنية في إسرائيل. ومن شأن أعمال قتالية جوهرية تترك القوات المصرية ممزقة بفعل عمل استباقي أو انتقامي إسرائيلي، أن يكون لها عواقب وخيمة.

- ستكون المصالح الأمريكية والوجود الأمريكي في العالم العربي عرضة للهجوم.
- يُحتمل أن تتحرك كل الدول العربية المنتجة للنفط، أو بعضها، نحو حظر شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، وإلحاق الضرر بشركات النفط الأمريكية بطرق أخرى.
- سوف تتعرض معظم الدول العربية المعروفة إجمالاً بأنها صديقة حميمة للولايات المتحدة، لضغط شديد كي تخرج على الولايات المتحدة - بقطع العلاقات الدبلوماسية، وطرد الهيئات العسكرية، أو حظر استخدام المجال الجوي والمرافق التجارية والعسكرية. لن تحدث كل تلك الأمور معاً، ولكن بعضها قد يحدث.
- سوف يحتفظ الاتحاد السوفييتي بعلاقته مع مصر، وربما يقدم كميات من قطع الغيار محسوبة بدقة، مقابل تجديد وصوله إلى المرافق العسكرية، ومنحه دوراً أكبر في السياسة المصرية.
- سوف تنأى معظم الدول الصناعية الكبرى بنفسها عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالقدر المتاح من العلنية. ويضاف إلى ذلك أن الأوروبيين واليابانيين ربما يُحفزون إلى السعي للحصول على النفط وفق ترتيبات جديدة، مما يخفض مقدار الدور المسند إلى الشركات الأمريكية.



الرئيس ليندون جونسون ومستشاروه يجتمعون مع وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان لمناقشة الأزمة المتطورة في الشرق الأوسط، 26 مايو، 1967. (صورة مكتبة LBJ بواسطة يويتشي أوكاموتو)



رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول وخلفه مناحيم بيغن خلال حرب 1967.



معركة رأس العش، 1 يوليو 1967، بالقرب من ضاحية بورفؤاد.



صورة للمدمرة الإسرائيلية إيلات التي استطاعت القوات البحرية المصرية تدميرها في 21 أكتوبر 1967 قبالة سواحل بورسعيد.



جمال عبد الناصر يراقب الجبهة مع ضباط السويس خلال حرب الاستنزاف عام 1968.
القائد العام محمد فوزي وإلى اليسار رئيس الأركان عبد المنعم رياض.



الفريق عبد المنعم رياض بجوار الرئيس جمال عبد الناصر خلال حرب الاستنزاف.



زيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



زيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



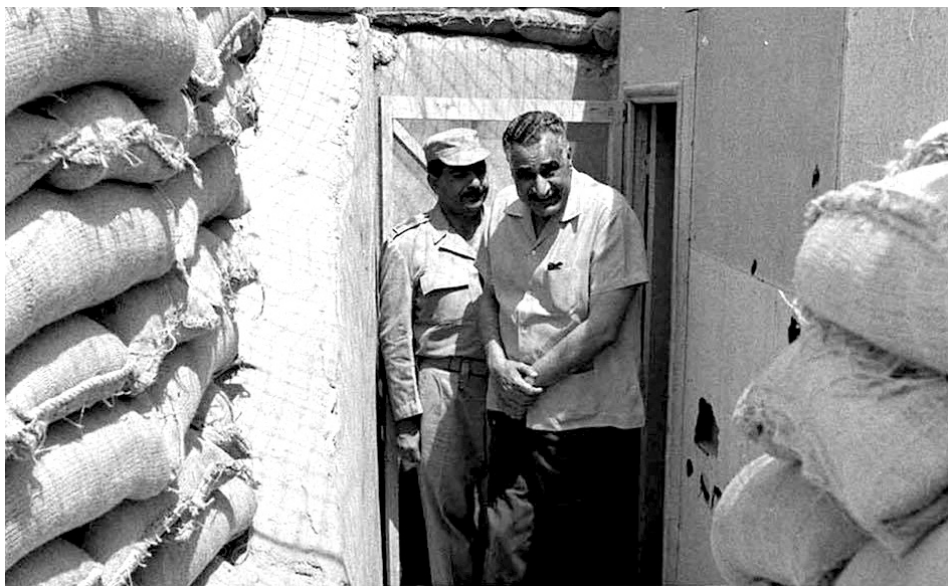
الرئيس جمال عبد الناصر ، والفريق أول الشهيد عبد المنعم رياض والفريق أول محمد فوزي مع الجنود خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبد الناصر مع الفريق أول عبد المنعم رياض والفريق أول محمد فوزي خلال متابعة مناورة عسكرية.



جنود مصريون قبل إحدى عمليات الاغارة على القوات الإسرائيلية شرق القناة خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبد الناصر أثناء قيامه بزيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



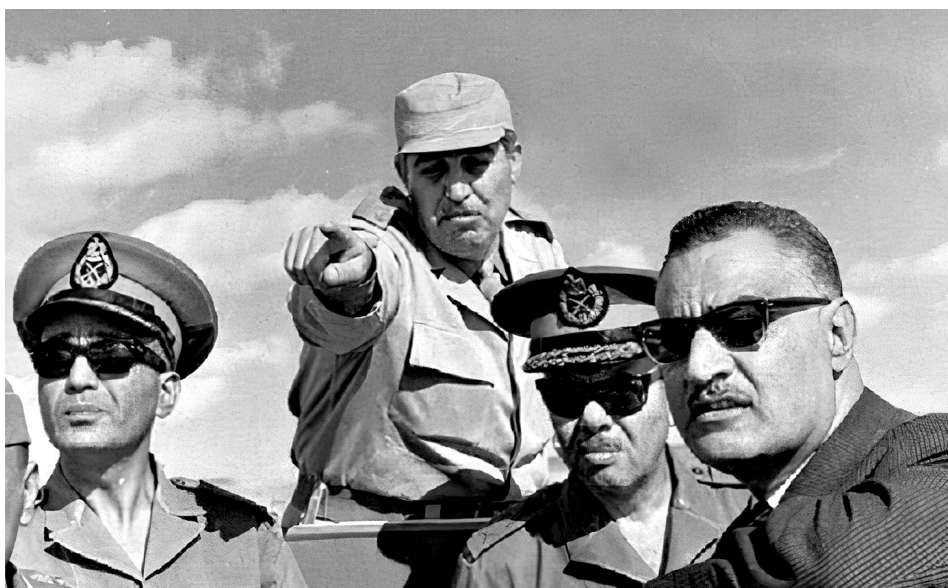
الرئيس جمال عبد الناصر أثناء قيامه بزيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبد الناصر أثناء قيامه بزيارات هامة خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبد الناصر أثناء قيامه بزيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبد الناصر وكبار قادة الجيش المصري أثناء قيامه بزيارات هامة للجبهة أثناء حرب الاستنزاف 1968.



الرئيس جمال عبد الناصر خلال حرب الاستنزاف.



زيارات هامة للجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف.



الرئيس جمال عبدالناصر ونائبه محمد أنور السادات والفريق أول عبد المنعم رياض يستمعون لشرح
من عميد كمال حسن علي.



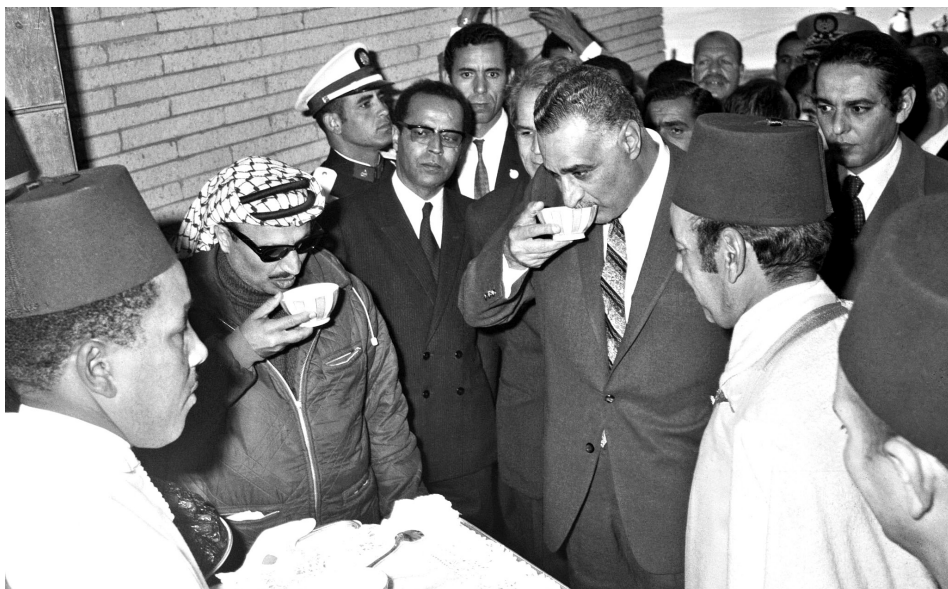
جنازة الفريق أول عبد المنعم رياض، 10 مارس 1969.



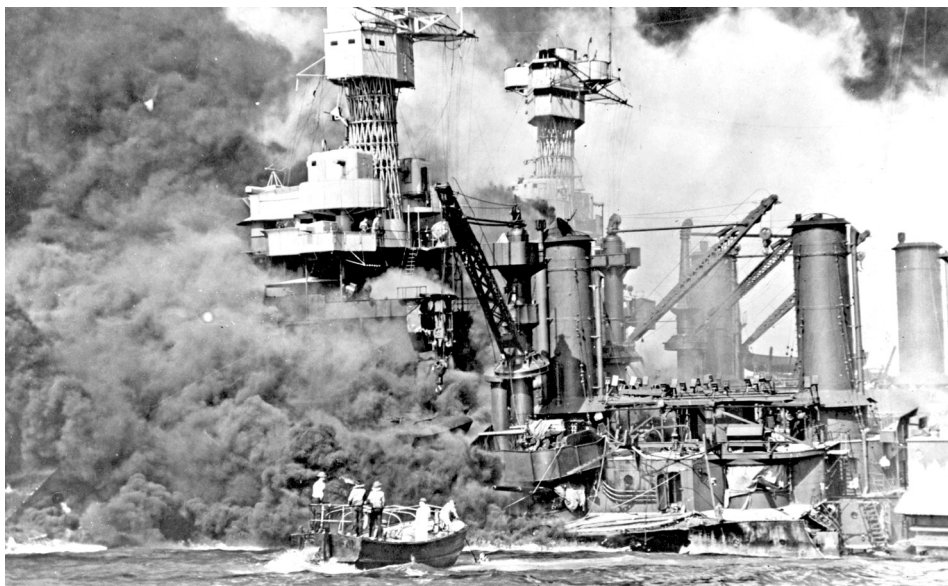
اجتماع مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في القاهرة، 23 يوليو 1969.



عملية قصف رمانة وبالوطة التي نفذتها البحرية المصرية على الساحل الشمالي لسيناء خلال حرب الاستنزاف، 8 نوفمبر 1969.



الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس ياسر عرفات، في الرباط ديسمبر 1969، للتباحث مع القادة العرب بشأن خطط الحرب ضد إسرائيل.



"عملية الحفار" التي قام بها جهاز المخابرات العامة المصرية والقوات البحرية المصرية، 8 مارس 1970.



نجاح قوات الدفاع الجوي المصرية في إسقاط عدد 2 مقاتلة فانتوم وأسر 3 طيارين
إسرائيليين، 30 يونيو 1970.



محادثات في القاهرة بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود
والرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس اليمني عبد الرحمن الأرياني في سبتمبر 1970.



لقاء الرئيس المصري أنور السادات مع الرئيس الليبي معمر القذافي والملك حسين ملك الأردن، في 30 سبتمبر 1970، قبيل مراسم دفن الرئيس جمال عبد الناصر.



الرئيس محمد أنور السادات ورئيس الوزراء السوفياتي أليكسي كوسيجين يقفان معاً أمام قبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في القاهرة، 5 أكتوبر 1970.



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES